مِنَ الأَجْـزَاءِ الحَدِيثِيَّة
(٢)

جُزْءٌ فِيهِ أَحَادِيثُ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ حَيَّانَ

(٢٧٤ - ٣٦٩ هـ)

انتقاء

أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ مَرْدَوَيْهِ
(٤٠٩ - ٤٩٨ هـ)

ملاحظة لمن يطالع هذا الكتاب :
قال المحقق في تقدمته لكتاب «جزء فيه ما انتقى ابن مردويه على الطبراني» ص(١٠) : «وقعت في خطأ شنيع أثناء تقديمي لكتاب «جزء فيه أحاديث أبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان» وهو مما انتقى ابن مردويه كذلك، فقد قلت هناك ص(٧) أنه «أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن موسى بن مردويه» وهو خطأ، فذاك حفيد المنتقي، والمنتقي هو: «أحمد بن موسى» المترجَم له هنا، وهو تلميذ الطبراني، فأقول: (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا) ا.هـ
القطان

حَقَّقَهُ وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهُ
بَدْرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ البَدْر

النَّاشِر
مكتبة الرُّشْد
الرياض

الطبعة الأولى
١٤١٤هـ - ١٩٩٣م

الناشر
مكتبة الرشد للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية - الرياض - طريق الحجاز
ص.ب : ١٧٥٢٢ الرياض : ١١٤٩٤ هاتف : ٤٥٨٣٧١٢
تلكس : ٤٠٥٧٩٨ فاكس ملي : ٤٥٧٣٣٨١
فرع القصيم بريدة حي الصفراء
ص.ب : ٢٣٧٦ هاتف وفاكس ملي : ٣٨١٨٩١٩

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد، فإن خير الكلام كلام الله عز وجل، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

وبعد، فهذا هو الكتاب الثاني من كتب الإمام الشيخ عبدالله بن محمد ابن جعفر بن حيان الأصبهاني، والذي نقوم بنشره ضمن سلسلة «من الأجزاء الحديثية»، والكتاب الأول هو «جزء ما رواه أبو الزبير عن غير جابر».

وهذا الكتاب وهو: «جزء فيه أحاديث أبي محمد عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان» بانتقاء أبي بكر أحمد بن محمد بن أبي بكر أحمد بن موسىٰ ابن مردويه، جمع فيه جملة من حديثه جاوزت المئة حديث، لم يلتزم فيها نهجاً معيناً باختياره لها، وليست هي مرتبة علىٰ أبواب معينة، ولكن لعلها

هي من عوالي حديث أبي الشيخ، فقد ذكر الشيخ محمد ناصرالدين الألباني في «فهرست مخطوطات الظاهرية» (ص١٦٦- المنتخب من مخطوطات الحديث) أن هذا الكتاب فيه أحاديث موجودة في كتاب آخر له وهو «كتاب العوالي» وقال بعده: «فلعله هو».

وأقول: فإذا كانت هذه الأحاديث من عواليه فهذه فائدة تستفاد من هذا الكتاب، نظراً للأهمية الحديثية من الأسانيد العالية لا سيما إذا كانت أسانيدها صحيحة كما هو معلوم.

وقد اعتمدت في تحقيق الكتاب على صورة لنسخة خطية منه محفوظة في دار الكتب الظاهرية كما في الفهرست المتقدم ذكره في مجموع رقم ٢٧، وتقع في ثلاث وعشرين ورقة.

وخطها جيد مقروء، وفي أولها سماع واحد، كما أن في آخرها خمس سماعات، وفي أولها إسناد إلىٰ أبي الشيخ.

وقد قمت بتخريج أحاديث الكتاب بعزوها إلىٰ مظانها من كتب السنة المطهرة، وعلقت عليها بما تقتضيه الصناعة الحديثية.

ولم أذكر في مقدمتي هذه ترجمة لأبي الشيخ الأصبهاني، وإنما أحيل في ذلك إلىٰ مقدمة الكتاب الأول ضمن هذه السلسلة وهو: «جزء ما رواه أبو الزبير عن غير جابر»، كما أنصح للاطلاع على ترجمته مطولة بالرجوع إلىٰ ما ذكره محقق كتابه الآخر «طبقات المحدثين بأصبهان» وهو الأخ الفاضل عبدالغفور عبدالحق البلوشي، فقد ذكر في مقدمة تحقيقه له (١: ٦٣-١٠٥) ترجمة مطولة له كما سرد مصنفاته، جزاه الله خيراً.

هذا، وأرجو من الله العلي القدير أن أكون موفقاً في عملي هذا، وكما أرجو أن يتقبله مني، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وكتبه

بدر بن عبدالله البدر

تراجم رجال إسناد النسخة

١ـ أبو عبدالله محمد بن عمر بن عبد الغالب بن نصر الأموي العثماني الدمشقي (٥٦٩ـ٦١٨ هـ) ترجمه المنذري في «التكملة» (٣: ٣٣ـ٣٤) وقال: «الشيخ الأجل الفاضل»، وترجمه كذلك الذهبي في «السير» (٢٢: ١٦٠ـ١٦١) وقال: «المحدث الجوال الصالح، كان ديناً ورعاً، أميناً، كتب الكثير».

٢ـ أبو العباس أحمد بن أبي غانم بن عبدالواحد بن زياد الصيدلاني الأصبهاني، كان حيًّا سنة ٥٩٥ هـ.

٣ـ أبو الفتح إسماعيل بن الفضل بن أحمد بن الأخشيد السراج، (٤٣٦ أو ٤٣٧ـ٥٢٤ هـ). ترجمه السمعاني في «التحبير» (١: ١٠١ـ١٠٤) وقال: «كان ثقة صدوقاً، واسع الرواية، موثوقاً به فيما يحدث». وترجمه كذلك الذهبي في «السير» (١٩: ٥٥٥ـ٥٥٦) إلا أن كنيته فيه: «أبو سعد»، وظاهره أنه خطأ، صوابه ما في هذه النسخة و«التحبير». وقال عنه الذهبي: «الشيخ الأمين، المسند الكبير».

٤ـ أبو القاسم عبدالرحمن بن محمد بن أحمد بن عبدالرحمن الذكواني. (ت ٤٤٣ هـ) قال عنه الذهبي في «السير» (١٧: ٦٠٨): «الشيخ الإمام المعمر، بقية المسندين، من كبراء أهله، ومن بيت الحشمة والرواية».

ترجمة المنتقي أبي بكر بن مردويه

قال الذهبي في «السير» (١٩ : ٢٠٧-٢٠٨): «الشيخ الإمام المحدث العالم أبو بكر أحمدُ بن محمد بن الحافظ الكبير أبي بكر أحمدَ بن موسىٰ ابن مردويه بن فُورَك بن موسىٰ الأصبهاني.

وُلِدَ سنةَ تسعٍ وأربع مئة، قاله يحيىٰ بنُ مندة.

سَمع أبا منصور محمد بن سليمان الوكيل، وأبا عَلي غلام محسن، وعُمَرَ ابن عبدالله بن الهيثم الواعِظ، وأبا بكر بن أبي علي الذكواني، والحسين ابن إبراهيم الجمال، وعبدالله بن أحمد بن قولويه التاجر، وأحمدَ بن إبراهيم الثقفي الواعظ، وأبا نعيم الحافظ، وأبا الحسين بن فاذشاه، والناس، ولم يرحل.

قال السِّلفي: كتبنا عنه كثيراً، وكان ثقةً جليلاً، سمعتُه يقول: كتبُوا عنِّي في مجلس أبي نعيم الحافظ.

وروى عنه السِّلفيُّ، وإسماعيل بن غانم، وجماعةٌ، وحفيدُه عليّ بن عبدالصمد بن أحمد.

وكان أبو بكر يفهم الحديث، رأيت له جزءاً فيه طرق «طلب العلم فريضة» يدل علىٰ معرفته، ولم يدرك السماع من جده.

مات بسوذرجان من قُرىٰ أصبهان، سنة ثمان وتسعين وأربع مئة وله تسع وثمانون سنة».

بسم الله الرحمن الرحيم وحسبي الله ونعم الوكيل
أخبرنا الشيخ العدل أبو العباس أحمد بن غانم بن
عبد الواحد بن زياد الصيدلاني الأصبهاني قراءة عليه
بها في شهر رمضان سنة خمس وسبعين وخمسمائة أنا الإمام الزكي
أبو الفتح إسماعيل بن الفضل بن أحمد بن الإخشيد السراج
في محرم سنة [illegible] قراءة عليه أنا الشيخ أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن أحمد
عبد الله الذكواني أنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن
حيان ثنا مسلم بن محمد بن أسد بن يزيد ثنا أبو داود
الطيالسي ثنا شعبة أخبرني الأعمش عن ذكوان عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا استيقظ
أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يصب عليها
صبًّا أو صبتين فإنه لا يدري أين باتت يده حدثنا
إبراهيم بن سعدان ثنا بكر بن بكار ثنا الجراح بن المنهال
ثنا أبو الزبير عن جابر رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم التسبيح للرجال والتصفيق للنساء

صورة الورقة الأولى من الكتاب

السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم البركة في وسط طعامكم فلا تأكلوا
من وسطها [illegible] أخبرنا عبد الله بن محمد بن سوار الهاشمي
ثنا إبراهيم [illegible] الصيني ثنا مالك عن الزهري عن أنس رضي الله عنه
قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يغلق الرهن حدثنا
محمد بن يحيى المروزي ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ثنا حجاج بن محمد عن
شعبة عن عمرو بن [illegible] عن موسى بن ثروان عن طلحة بن
عبيد الله الخزاعي عن عائشة رضي الله عنها قالت كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا توضأ خلل لحيته
آخر الجزء والحمد لله أولا وآخرا وظاهرا وباطنا
وصلى الله على محمد النبي وآله الطاهرين وأصحابه المنتخبين
وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم

سمع الجزء كله من الشيخ الزكي أبي الفتح إسماعيل بن الفضل بن الإخشيد السراج
بحق سماعه من الذكواني عن أبي الشيخ بقراءة حامد بن أبي الفتح [illegible] أبي بكر الجبار [illegible]
[illegible] المطهر [illegible] الفضل عبد الواحد الصيدلاني وبنوه أبو المحاسن [illegible]
وأبو عبد الله [illegible] وأبو القاسم عبد الواحد [illegible] غانم بن عبد الواحد بن
زياد الصيدلاني في محرم سنة [illegible] نقلته من [illegible] خط المطهر الصيدلاني

قرأت جميع هذا الجزء على الشيخ أبي العباس أحمد بن غانم بن عبد الواحد بن زياد
الصيدلاني الأصبهاني بحق سماعه من إسماعيل السراج عن الذكواني عن أبي الشيخ [illegible]
[illegible] الرابع [illegible] من شهر رمضان سنة خمس [illegible] [illegible]
[illegible]

صورة الورقة الأخيرة من الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

أخبرنا الشَّيْخُ العَدْلُ أبو العَبَّاسِ أَحْمَدُ بن أبي غَانِمِ بن عَبْدِالوَاحِدِ ابن زِيَادٍ الصَّيْدَلانِيُّ الأَصْبَهَانِيُّ بقراءتي عليه بها في شهر رمضان سَنَةَ خمس وتسعين وخمسمائة أخبرنا الشَّيْخُ الزَّكِيُّ أبو الفَتْحِ إِسْمَاعِيلُ ابنُ الفَضْلِ ابن أحمد بن الأخشيذِ السَّرَّاجُ في محرم سنة عشرين وخمسمائة أخبرنا الشيخ أبو القَاسِمِ عَبْدُالرَّحْمٰنِ بنُ محمدِ بنِ أَحْمَد بنِ عَبْدِالرحمن الذَكْوانِيُّ أخبرنا أبو محمد عبدُالله بنُ محمدِ بنِ جَعْفَرَ بنِ حَيَّان:

١ ـ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ أَسَدِ بن يَزِيدَ حَدَّثنا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسيُّ حَدَّثنا شُعْبَةُ أَخْبَرني الأَعْمَشُ عَنْ ذَكْوَانَ عَنْ أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ الله عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قال: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَلَا يَغْمِسْ يَدَهُ في الإِنَاءِ حَتىٰ يَصُبَّ عَلَيها صَبَّةً أو صَبَّتين، فَإِنَّه لا يَدْري أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ»[1].

---

(١) ـ أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢: ٢٣٢ ـ ٢٣٣) عن المصنف به، وهو في «المسند» للطيالسي (٢٤١٨) بإسناده هنا. وأخرجه أحمد (٢: ٢٥٣) وأبو عوانة (١: ٣٦٤) عن أبي معاوية ـ محمد بن خازم ـ، وأحمد (٢: ٢٥٣) عن وكيع، وأبو داود (١٠٤) عن عيسىٰ بن يونس، والسهمي في «تاريخ جرجان» (ص١٢٢) =

٢ ـ حَدَّثنا إِبْرَاهِيمُ بنُ سَعْدَانَ حَدَّثنا بَكْرُ بن بَكَّارٍ حَدَّثنا الجَرَّاحُ بنُ المِنْهالِ حَدَّثنا أبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ الله عَنْه قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «التَّسْبِيحُ للرِّجَالِ، والتَّصْفِيقُ للنِّسَاءِ»[1].

= والبيهقي في «السنن» (١:٤٧) عن شجاع بن الوليد، وابن عدي في «الكامل» (٢:٧٠٨) عن الحسن بن عمارة، خمستهم عن الأعمش به، وفيها ـ ما عدا أبي عوانة والبيهقي ـ الأمر بغسل اليد ثلاثاً وليس فيها ذكر للتثنية.

وتابع ذكواناً وهو أبو صالح السمان عليه عبدالرحمن بن هرمز الأعرج عند الشافعي في «المسند» (١: ٢٩، ٢٩ ـ ٣٠، ٣٠) ومالك في «الموطأ» (١: ٤٩ ـ ٥٠) وأحمد (٢: ٤٦٥) والبخاري (١: ٢٦٣) ومسلم (١: ٢٣٣) وأبي عوانة (١: ٢٦٣) وابن حبان (١٠٦٣) والبيهقي في «السنن» (١: ٤٥) وفي «المعرفة» (١: ١٩٤) والبغوي (١: ٤٠٦).

وتابعهما آخرون ذكرتهم في التعليق علىٰ «جزء الألف دينار» للقطيعي رقم الحديث (١٦٨).

(١) ـ صحيح. وإسناده ضعيف، بكر بن بكار هو أبو عمرو القيسي قال عنه أبو حاتم: «ضعيف الحديث، سيء الحفظ»، وقال ابن معين: «ليس بشيء». وقال النسائي: «ليس بالقوي». وقال أُخرىٰ: «ليس بثقة». ووثقه ابن أبي عاصم. كذا في ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (١: ٤٧٩). وشيخه هو الجراح بن منهال أبو العطوف الجزري، قال عنه البخاري ومسلم: «منكر الحديث». وكذبه ابن حبان وقال النسائي وأبو حاتم والدارقطني: «متروك». كذا في ترجمته من «التعجيل» لابن حجر (١٢٨)، وفيه كذلك عنعنة أبي الزبير، فهو مدلس ولم يصرح بالتحديث. =

. . . .

= وأخرجه أحمد (٣ :٣٥٧) عن محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلىٰ، وتمام في «فوائده» (٣٦٦ ـ ترتيبه) عن سفيان الثوري، كلاهما عن أبي الزبير به. ومحمد بن عبدالرحمن، والراوي عن سفيان ـ وهو زافر بن سليمان ـ متكلم فيهما.

وأخرج أحمد (٣ : ٣٤٠) عن يحيىٰ بن إسحاق قال: حدثنا ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً: «إذا أنساني الشيطان شيئاً من صلاتي فليسبح الرجال وليصفق النساء».

وأخرج أحمد (٣ :٣٤٨) عن موسىٰ بن داود قال: حدثنا ابن لهيعة عن أبي الزبير أنـه سأل جابراً عن التصفيق والتسبيح؟ قال جابر: سمعت النبي ﷺ يقول: «التصفيق للنساء في الصلاة، والتسبيح للرجال».

قلت: ومدار إسناده في المصادر المتقدمة علىٰ أبي الزبير فقد عنعن في جميعها، وما كان من تصريح بالتحديث في المصدر الأخير فلعله من أوهام ابن لهيعة فهو قد اختلط والراوي عنه فيه لم يُعد ضمن الذين رووا عنه قبل اختلاطه، والله أعلم.

ولكن الحديث صحيح، فإن له شاهداً من حديث أبي هريرة، فقد قال البخاري (٣ :٧٧): حدثنا علي بن عبدالله حدثنا سفيان حدثنا الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «التسبيح للرجال، والتصفيق للنساء».

وأخـرجـه الشـافعي في «المسند» (١ :١١٧ ترتيبه) والحميدي (٩٤٨) وأحمد (٢ : ٢٤١) ومسلم (١ :٣١٨) والنسائي (١٢٠٧) وأبو داود (٩٣٩) وابن ماجه (١٠٣٤) والدارمي (١٣٧٠) وابن الجارود (٢١٠) وأبو عوانة (٢ :٢٣٢ ـ ٢٣٣) والطحاوي (١ : ٤٤٧) والبيهقي (٢ : ٢٤٦) والبغوي (٣ : ٢٧١) والذهبي في «السير» =

. . . .

= (٢٠ : ٤٣٨) عن سفيان ـ وهو ابن عيينة ـ به، وقد سقط ذكر سفيان من «المسند» (٢ : ٢٤١) فاقتضىٰ التنبيه.

وأخرجه ابن حبان (٢٢٦٣) والبيهقي (٢ : ٢٤٦) عن معمر عن الزهري به.

وأخرجه الطيالسي (٢٣٩٩) وأحمد (٢ : ٢٦١، ٤٤٠، ٤٧٩) ومسلم (١ : ٣١٩) والنسائي (١٢٠٩) والترمذي (٣٦٩) والطحاوي (١ : ٤٤٨) وأبو عوانة (٢ : ٢٣٣) وأبو نعيم في «الحلية» (٩ : ٢٥٢) والبيهقي (٢ : ٢٤٧) من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً به.

وأخرجه أحمد (٢ : ٥٢٩) ومسلم (١ : ٣١٩) والنسائي (١٢٠٨) وأبو عوانة (٢ : ٢٣٣) والبيهقي (٢ : ٢٤٦) من طرق عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة كلاهما عن أبي هريرة به.

وأخرجه عبدالرزاق (٢ : ٤٥٦) عن معمر عن همام عن أبي هريرة، وعنه ـ أعني عبدالرزاق ـ كل من أحمد (٢ : ٣١٧) ومسلم(١ : ٣١٩) وأبي عوانة (٢ : ٢٣٣) والبيهقي (٢ : ٢٤٧).

وأخرجه أحمد (٢ : ٤٣٢، ٤٧٣، ٤٩٢) والنسائي (١٢١٠) والطحاوي (١ : ٤٤٨) عن يحيىٰ بن سعيد عن عوف الأعرابي عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة به. وقد سقط ذِكْرُ «عوف» من «المسند» (٢ : ٤٧٣).

وتابع يحيىٰ بن سعيد مروانُ بن محمد عند أحمد (٢ : ٢٩٠) وابن حبان (٢٢٦٢)، وتابع عوفاً هشامُ بن حسان عند أحمد (٢ : ٥٠٧).

وأخرجه عبدالرزاق (٢ : ٤٥٦) عن الزهري، والخطيب في «تاريخه» (١٤ : ٢٧) =

٣ ـ حَدَّثنا إبْراهِيمُ حَدَّثنا بَكْرٌ حَدَّثنا الجَرَّاحُ حَدَّثنا أبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهىٰ رَسُولُ الله ﷺ عَنْ ثَمَنِ الكَلْبِ إلَّا كَلْبِ الصَّيْدِ ومَهْرِ البَغْيِّ[1].

= عن قتادة، كلاهما عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به.

وأخرجه أحمد (٢: ٣٧٦) عن عطاء، و(٢: ٤٩٢ ـ ٤٩٣) عن خلاس، والطحاوي (١: ٤٤٨) عن أبي غطفان، ثلاثتهم عن أبي هريرة به.

(١) ـ صحيح ـ دون الاستثناء ـ وإسناده ضعيف كسابقه، وقد توبع الجراح عليه بذكر الكلب مقروناً بالسِّنور، تابعه عليه حماد بن سلمة، أخرجه النسائي (٤٦٦٨) ـ وعنه ابن حزم في «المحلىٰ» (٩: ١٠) ـ عن حجاج بن محمد، والطحاوي (٤: ٥٨) عن أبي نعيم ـ الفضل بن دكين ـ، والدارقطني (٣: ٧٣) عن عُبيدالله بن موسىٰ والهيثم بن جميل، أربعتهم عن حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر به، وقال النسائي: «هذا منكر»، يعني ذكر الاستثناء فيه.

وأخرجه ابن الجوزي في «العلل» (٢: ١٠٦) من طريق الدارقطني الثاني.

وأخرجه البيهقي (٦: ٦) عن عبدالواحد بن غياث قال: حدثنا أبو الزبير عن جابر قال: نهىٰ عن ثمن الكلب والسنور إلا كلب صيد. ثم قال: «فهكذا رواه عبدالواحد، وكذلك رواه سويد بن عمرو عن حماد ثم قال: ولم يذكر حماد عن النبي ﷺ. ورواه عُبيدالله بن موسىٰ عن حماد بالشك في ذكر النبي ﷺ، ورواه الهيثم بن جميل عن حماد فقال: نهىٰ رسول الله ﷺ. ورواه الحسن بن أبي جعفر عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ، وليس بالقوي، والأحاديث الصحاح عن النبي ﷺ في النهي عن ثمن الكلب خالية عن هذا الاستثناء، وإنما الاستثناء في الأحاديث الصحاح في النهي عن الاقتناء، ولعله شُبِّهَ علىٰ من ذكر في حديث النهي عن ثمنه =

. . . .

= من هؤلاء الرواة الذين هم دون الصحابة والتابعين، والله أعلم» أ. هـ .

قلت: رواية سويد بن عمرو عند الدارقطني (٣: ٧٣) ولكن لفظها: نهىٰ رسول الله ﷺ عن ثمن السنور والكلب إلا كلب صيد، وفي آخره: «ولم يذكر حماد: عن النبي ﷺ. هذا أصح من الذي قبله» يعني من رواية الهيثم بن جميل المرفوعة، فأخشىٰ أن يكون ذكرُ رفعه في «سنن الدارقطني» مقحماً.

وروايتي عُبيدالله بن موسىٰ وسويد بن عمرو عند الدارقطني كذلك ـ كما تقدم ـ وفي رواية عُبيدالله: «لا أعلمه إلا عن النبي ﷺ».

وأما رواية الحسن بن أبي جعفر فأخرجها أحمد (٣: ٣١٧) وأبو يعلىٰ (١٩١٩) ـ وعنه ابن حبان في «الضعفاء» (١: ٢٣٧) ـ والدارقطني (٣: ٧٣)، وليس في رواية أحمد ذكر «الهر».

وعن أحمد أخرجه ابن الجوزي (٢: ١٠٥).

وقال الدارقطني: «الحسن بن أبي جعفر: ضعيف». وقال ابن حبان: «هٰذا خبرٌ بهٰذا اللفظ لا أصل له، ولا يجوز ثمن الكلب المعلم ولا غيره». وقال في الحسن: «ضَعَّفه يحيىٰ بن معين وتركه أحمد بن حنبل».

ومقصد البيهقي ـ كما تبين ـ أن يرجح وقفه علىٰ رفعه، وأن ما توبع فيه علىٰ رفعه فجميعه لا يُحتج به، ولكن هٰذا ـ أعني الحكم علىٰ الحديث بالوقف ـ لم يوافقه عليه ابن التركماني، فشرع يتعقب البيهقي بكل حجةٍ أوردها، فها نحن نذكر ما احتج به ابن التركماني مع بيان ما فيه:

أولاً: تعقب ابنُ التركماني إعلالَ البيهقي رواية الهيثم بالمخالفة بأن الهيثم وثقه =

. . . .

= أحمد وابن سعد والعجلي والدارقطني، وأن الرفع زيادة وزيادة الثقة مقبولة. وابن التركماني متعقبٌ في ذٰلك بأن الدارقطني الذي وثقه هو الذي رَجَّحَ وَقْفَهُ بعد أن رواه من طريق الهيثم هذا.

ثانياً: تعقب ابن التركماني مقالة البيهقي في الحسن بن أبي جعفر: «ليس بالقوي» أن الإمام أحمد أخرج الحديث في «مسنده» من طريقه، وكأنه عَدَّ ذلك تقويةً من أمره. فأقول: فكان ماذا؟ وقد نقل البخاري في ترجمته من «التاريخ» (٢ : ٢٨٨) عن إسحاق بن منصور عن الإمام أحمد أنه ضعفه، وليس من شرط الإمام أحمد أن لا يخرج عَمَّن ضعفه؟!

ثالثاً: ذكر أن الاستثناء قد رُوي من وجهين جيدين: من طريق الوليد بن عُبيدالله عن عطاء عن أبي هريرة، ومن طريق الهيثم عن حماد عن أبي الزبير عن جابر.

وأقول: طريق الوليد بن عُبيدالله هو عند الدارقطني (٣ : ٧٢) وقال إثره: «الوليد ابن عُبيدالله ضعيف»، فعجباً من أمر ابن التركماني حيث ينقل الحديث من مصدرٍ يُضَعِّفُ صاحبُه روايتَه بنفسه ولا ينقل هذا التضعيف، وكذا ذكر إسناد النسائيِّ ولم يُردفه باستنكار النسائي له!! ورُواية الهيثم تقدم الكلامُ عليها، فلا وجه للاحتجاج بها. وأقول كذلك: مدارُ رواية الجميع علىٰ أبي الزبير وقد عنعن في جميع المصادر المذكورة التي تقدمت في تخريجه، فلذا أشار ابنُ حزمٍ بعد ما رواه من طريق النسائي المتقدمة إلىٰ إعلاله بقوله (٦ : ١١): «هٰذا الحديثُ لم يَذْكُر فيه أبو الزبير سماعاً من جابر، ولا هو مما عند الليث، فَصَحَّ أنه لم يسمعه من جابر. فحصل منقطعاً».

وأشار ابنُ حجر في «الفتح» (٤ : ٤٢٧) إلىٰ رواية النسائي وقال: «إسناد رجاله =

....

= ثقات، إلا أنه طُعِنَ في صحته».

قلت: وأما حديث المصنف دون ذكر الاستثناء أعني ما فيه من النهي عن ثمن الكلب ومهر البغي فقد ورد ما يشهد له.

فقد أخرج مالك في «الموطأ» (٣: ٣٠٤ ـ ٣٠٥) عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي مسعود الأنصاري أن رسول الله ﷺ نهىٰ عن ثمن الكلب، ومهر البغي، وحلوان الكاهن. ثم قال مالك: «أكره ثمن الكلب الضاري وغير الضاري لنهي النبي ﷺ عن ثمن الكلب». ويعني بالضاري: المجترىء المولع بالصيد.

وأخرج الحديث عن مالك كُلٌّ من الشافعي في «المسند» (٢: ١٣٩ ـ ترتيبه) والبخاري (٤: ٤٢٦، ٤٦٢) ومسلم (٣: ١١٩٨) والطحاوي (٤: ٥٢) وابن حزم (٩: ١٠) والبيهقي (٦: ٥ ـ ٦) والبغوي (٨: ٢٢).

وأخرجه البخاري (٩: ٤٩٤، ١٠: ٢١٦) ومسلم (٣: ١١٩٩) وأبو داود (٣٤٢٨) والدارمي (٢٥٧١) وابن الجارود (٥٨١) والطحاوي (٤: ٥١) عن سفيان ابن عيينة عن الزهري به

وتابع ابنَ عيينة الليثُ بن سعد عند أحمد (٤: ١١٨ ـ ١١٩) ومسلم (٣: ١١٩٩) والنسائي (٤٢٩٢، ٤٦٦٦) والترمذي (١١٣٣) وابن حبان (٧: ٣٠١).

وأخرجه أحمد (٤: ١١٩) عن أبي أويس[1]، و(٤: ١٢٠) عن معمر، كلاهما عن الزهري به.

---

(١) في «المسند»: «عن أبي يونس»، وهو خطأ، وهو «عبدالله بن عبيدالله بن أويس».

٤ ـ حَدَّثنا إبْرَاهِيمُ حَدَّثنا بَكْرٌ حَدَّثنا حَرِيزُ بنُ عُثْمَانَ عَنْ رَاشِدِ بنِ سَعْدٍ عَن عَاصِمِ بنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُعَاذِ بن جَبَلٍ رَضِي الله عَنه قَالَ: بقينا رَسُولَ الله ﷺ في صَلاَة العَتَمَةِ، حَتىٰ ظَنَّ الظَّانُّ مِنَّا أنَّه قَد صَلَّىٰ ولَيْسَ بخَارِجٍ، وحتىٰ قَالَ القَائِل: قَدْ صَلَّىٰ ولَيْسَ بخَارجٍ. فَخَرَجَ علينا رَسُول الله ﷺ، فقُلنا: يا رَسُولَ الله! قَدْ ظَنَّ الظَّانُّ مِنَّا أَنَّكَ قَدْ صَلَّيْتَ ولَسْتَ بِخَارِجٍ، فَقَال: «أعْتِموا بهٰذه الصَّلاَةِ، فَإِنَّكُم قَدْ فُضِّلْتُم بِها عَلىٰ سَائِرِ الأُمَمِ، لَمْ يُصَلِّها أُمَّةٌ قَبْلَكُمْ»[1].

---

(١) ـ في إسناده بكر بن بكار، وقد تقدم ما فيه، ولكنه قد توبع، فقد أخرجه ابن أبي شيبة (٤: ١٨٧، ٢: ٢٤٥) وأحمد (٥: ٢٣٧) عن يزيد بن هارون، وأبو داود (٤٢١) عن عثمان بن سعيد بن كثير، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢: ٣١٣) والطبراني في «الكبير» (٢٠: ١٢٠) وفي «مسند الشاميين» (١٠٥٦) والبيهقي (١: ٤٥١) عن أبي اليمان ـ الحكم بن نافع، وأحمد (٥: ٢٣٧) عن هاشم بن القاسم، والطبراني في «المسند» (١٠٥٦) عن أبي المغيرة ـ عبدالقدوس بن الحجاج ـ وأبو نعيم في «الحلية» (٩: ٢٣٨) عن مبشر بن إسماعيل، ستتهم عن حريز بن عثمان به.

قلت: وإسناده صحيح، وقد حسنه السيوطي في «الجامع» (١: ٥٥٤ ـ بشرحه الفيض).

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٠: ١٢٠) عن مالك بن زياد عن عاصم بن حميد به.

ونقل ابن حجر في ترجمة عاصم بن حميد من «التهذيب» (٥: ٤٠) عن البزار أنه =

٥ ـ حَدَّثنا عَبْدُالله بنُ مُحَمَّدِ بنِ زَكَريا حَدَّثنا إسْمَاعِيلُ بنُ عَمْروٍ حَدَّثنا مِسْعَرُ بنُ كِدَامٍ عَنْ عَبْدِالكَرِيم عَنْ طَاوُسَ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ: سُئِلَ النبيُّ ﷺ: مَنْ أحْسَنُ النَّاسِ قِراءَةً؟ قال: «مَنْ إذَا قَرَأَ رَأَيْتَ أَنَّهُ يَخشَىٰ الله»[1].

= قال: «روىٰ عن معاذ، ولا أعلمه سمع منه».

قلت: صرح عاصم بسماعه هٰذا الحديث من معاذ عند أبي داود وفي روايةٍ لأحمد.

فائدة: قول معاذ في الحديث: «بقينا رسول الله ﷺ» يعني: انتظرناه. قال ابن الأثير في «النهاية» (١ :١٤٧): «يقال: بقَيْتُ الرجل أبقيه إذا انتظرتَه ورقَبْتَه».

وذكر السيوطي هٰذا الحديث في «الدر المنثور» (١ :٧١٧، ٢ :٢٩٧) وعزاه إلىٰ ابن أبي شيبة وأبي داود والبيهقي.

(١) ـ حسن. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤ :١٩) وفي «ذكر أخبار أصبهان» (٢ :٩٠) عن المصنف به، وقد سقط ذكر المصنف من «الحلية» فليستدرك.

وأخرجه ابن عدي (٢ :٦٩٣) عن أحمد بن محمد بن عمر، والبيهقي في «الشعب» (٥ :١٠٩ ـ ١١٠) عن محمد بن إسحاق المسوحي، كلاهما عن إسماعيل بن عمرو به.

وقال أبو نعيم في «الحلية»: «غريب من حديث مسعر، لم يروه عنه مرفوعاً موصولاً إلا إسماعيل، ورواه ابن لهيعة عن عمرو بن دينار عن طاوس نحوه».

قلت: إسماعيل هو ابن عمرو البجلي الأصبهاني ترجمه المصنف في «الطبقات» (٢ :٧١) وقال: «غرائب حديثه تكثر». =

....

= وذكر منها حديثين وهما في هذا الكتاب برقمي (١٠، ١٧)، وترجمه كذلك الذهبي في «الميزان» (١ : ٣٣٩) وذكر أن أبا حاتم والدارقطني ضَعَّفاه، وأن ابن عدي قال: «حدث بأحاديث لا يُتابع عليها»، وقول ابن عدي في «الكامل» (١ : ٣١٦) وقال بعد أن ذكر أحاديث له: «هٰذه الأحاديث التي أمليتُها مع سائر رواياته التي لم أذكرها عامتها مما لا يتابعُ إسماعيلَ أحدٌ عليها، وهو ضعيف، وله عن مسعر غير حديث منكر، لا يتابع عليه».

قلت: وقد خُولف إسماعيلُ في روايته، فقد رواه ابن أبي شيبة (٤ : ٣٠٨ : ٨٧٢٤) عن وكيع، و(١٠ : ٤٦٤ ـ ٤٦٥) عن أبي أسامة، والدارمي (٣٤٩٢) والبيهقي في «الشعب» (٥ : ١١٠ ـ ١١١) عن جعفر بن عون، ثلاثتهم عن مسعر به مرسلاً، أعني دون ذكر ابن عباس.

ولكن مدار إسناده علىٰ عبدالكريم وهو ابن أبي المخارق المعلم، أبو أمية، وهٰذا قال عنه أيوب السختياني: «ليس بثقة»، وضعفه ابن عيينة وابن معين. وقال النسائي والدارقطني: «متروك». كذا في ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (٦ : ٣٧٦ ـ ٣٧٨).

وخالف الرواةَ عن مسعر كذلك حُميد بن حميد بن خوار، فرواه عن مسعر عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً، أخرجه عنه البزار (٢٣٣٦ ـ الكشف) والطبراني في «الأوسط» ـ كما في «مجمع البحرين» (ق١٥٧/٢) ـ وابن عدي في «الكامل» (٢ : ٦٩٣) والخطيب في «تاريخه» (٣ : ٢٠٨).

وقال البزار: «لم يُتابع حميدٌ علىٰ روايته هٰذه، إنما يرويه مِسعرٌ عن عبدالكريم عن مجاهد (كذا، ولعلها: طاوس) مرسلاً، ومسعرٌ لم يحدث عن عبدالله بن دينار =

. . . .

= بشيء، ولم نسمعه هذا إلا من محمد بن معمر، أخرجه إلينا من كتابه».

وأما الخطيب فقال: «تفرد بروايته ابن خوار، وخالفه إسماعيلُ بن عمرو (في المطبوعة: عمر، وهو خطأ) عن مسعر عن عبدالكريم عن طاوس عن ابن عباس عن النبي ﷺ».

قلت: تقدم الكلام علىٰ رواية إسماعيل من حيث الكلام عليه وعلىٰ عبدالكريم كذلك. وهٰذه الرواية أوردها كذلك الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧: ١٧٠) وقال: «رواه الطبراني في الأوسط [والبزار]، وفيه حميد بن حماد بن خوار، وثقه ابن حبان وقال: ربما أخطأ، وبقية رجال البزار رجال الصحيح». وما بين المعقوفتين زدته لأن السياق يقتضيه.

وقال ابن عدي إثر إخراجه لرواية حميد: «وهذا عن مسعر عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر لم يروه إلا حميد بن حماد هذا. وقد رُوِيَ هذا الحديث عن مسعرٍ لونٌ آخر عن عبدالكريم المعلم عن طاوس: سئل النبي ﷺ. مرسل: من أحسن الناس صوتاً؟ فذكره. ووصله إسماعيل بن عمرو البجلي عن مسعر عن عبدالكريم عن طاوس عن ابن عباس». ثم ذكره وأسنده من طريقه ثم قال: «والروايتان جميعاً غير محفوظتين، والصحيح مرسل عن طاوس قال: سُئل النبي ﷺ. رواه أبو أسامة، ومحمد بن بشر، وشعيب بن إسحاق، وغيرهم عن مسعر مرسلاً» أ. هـ. وقال في ترجمته: «بصْريٌّ، يحدث عن الثقات بالمناكير»، وختمها بقوله: «قليل الحديث، وبعض أحاديثه علىٰ قلته لا يُتابع عليه».

وتابع مسعراً في روايته عن عبدالكريم ابنُ جريج عند عبدالرزاق (٢: ٤٨٨).

وأما رواية ابن لهيعة التي أشار إليها أبو نعيم فقد أخرجها الطبراني في «الكبير» =

• •

= (١١ : ٧ : ١٠٨٥٢) وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٤ : ١٩) عن عثمان بن صالح قال: حدثنا ابن لهيعة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس مرفوعاً: «إن أحسن الناس قراءة من إذا قرأ يتحزن».

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧ : ١٧٠) وقال: «رواه الطبراني، وفيه ابن لهيعة وهو حسن الحديث، وفيه ضعف».

قلت: ابن لهيعة مشهورٌ باختلاطه، والراوي عنه هنا لم يُذكر ضمن الذين رووا عنه قبل اختلاطه، وهو كذلك مدلس ولم يصرح بالتحديث، ثم قد اختلف لفظه عن لفظ المصنف والمصادر المتقدمة.

ولابن لهيعة إسناد آخر، رواه عنه أبو نعيم كذلك في «أخبار أصبهان» (٢ : ٥٨) عن عثمان بن صالح عن ابن لهيعة عن يزيد بن يزيد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة مرفوعاً: «إن أحسن الناس قراءةً الذي إذا قرأ رُئيتَ أنه يخشىٰ الله».

كذا وافق روايةَ من تقدم ذكرهم.

ولكن الحديث ثابت إن شاء الله، فإن له شاهداً من حديث عبدالله بن عمر، أخرجه عبد بن حميد في «المنتخب» (٨٠٠) ومحمد بن نصر في «قيام الليل» (ص١٢٢ ـ مختصره) وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١ : ٣٠٣) جميعهم عن عثمان بن عمر قال: حدثني مرزوق أبو بكر عن سليمان الأحول عن طاوس عن ابن عمر بالحديث بلفظ مقارب للفظ المصنف.

قلت: وهذا إسنادٌ حسنٌ، والله أعلم.

وفي الباب عن جابر بن عبدالله، أخرج حديثه ابن ماجه (١٣٣٩) والآجري في =

. . . .

= «أخلاق حملة القرآن» (٨٣) من طريق عبدالله بن جعفر قال: حدثنا إبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمَّع عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً: «إن من أحسن الناس صوتاً بالقرآن الذي إذا سمعتموه يقرأ حسبتموه يخشىٰ الله».

وأورده البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٤٧٦) وقال: «هذا إسناد ضعيف لضعف إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، وعبدالله بن جعفر».

وأقول: لو قال: «إسناد ضعيف جداً» لأصاب لضعفهما، وزيادةً علىٰ ذلك فيه عنعنة أبي الزبير.

وفي الباب كذلك عن الزهري مرسلاً، فقد قال عبدالله بن المبارك في «الزهد» (١١٤): أخبرنا يونس بن يزيد عن الزهري قال: بلغنا أن رسول الله ﷺ قال: «إن من أحسن الناس صوتاً بالقرآن الذي إذا سمعته يقرأ أريت أنه يخشىٰ الله عز وجل».

وعن ابن المبارك أخرجه الآجريُّ في «أخلاق حملة القرآن» (٨٤).

قلت: وفي هٰذا القدر كفاية، وقد ذكر هٰذا الحديث الإمامُ البخاريُّ في «خلق أفعال العباد» (٢٨٦) جازماً بثبوته.

تنبيه: عزا هٰذا الحديثَ الزبيديُّ في «إتحاف السادة المتقين» (٤: ٥٢١) من حديث ابن عباس إلىٰ ابن نصر في «الصلاة» والبيهقي في «السنن»، ولعله سبق قلم صوابه: ابن نصر في «قيام الليل» وا بيهقي في «الشعب».

٦ ـ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ إبْرَاهِيمَ بن شَبيبٍ حَدَّثنا إسْمَاعِيلُ بنُ عَمْرٍو حَدَّثنا قَيْسُ بنُ الرَّبيعِ وهُشَيْمٌ وشَرِيكٌ وزَائِدَةُ عَنِ الأعْمَش عَنْ أبي صَالحٍ عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «الإمَامُ ضَامِنٌ، والمُؤَذِّنُ مُؤْتَمنٌ، اللَّهُمَّ اغْفِر للمُؤَذِّنينَ، وأَرْشِدِ الأئِمَّةَ»[1].

---

(١) ـ صحيح. أخرجه الشافعي في «المسند» (١ : ٥٩) والحميدي (٩٩٩) والبغوي (٢ : ٢٧٨ ـ ٢٧٩) عن سفيان بن عيينة، وأحمد (٢ : ٤٢٤) عن محمد بن عبيد وشريك وزائدة ومحمد بن فضيل، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣ : ٥٢) عن شريك وهشيم، وابن خزيمة (١٥٢٨) عن عيسىٰ بن يونس وجرير بن عبدالحميد وأبي خالد الأحمر، والترمذي (٢٠٧) عن أبي الأحوص وأبي معاوية، والطحاوي (٣ : ٥٦) والخطيب في «تاريخه» (٤ : ٣٨٧ ـ ٣٨٨) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤/٣٦٩/١) عن أبي حمزة السكري، والطبراني في «الصغير» (٧٩٦) والخطيب في «تاريخه» (٣ : ٢٤٢، ١١ : ٣٠٦) عن الأوزاعي وعيسىٰ بن يونس، والطبراني في «الصغير» (٢٩٧) عن سليمان الكاهلي، وأبو نعيم في «الحلية» (٨ : ١١٨) عن فضيل ابن عياض، والخطيب (٤ : ٣٨٧ ـ ٣٨٨) عن أبي حمزة السكري وهو (٤ : ٣٠١) والطحاوي (٣ : ٥٢) عن حفص بن غياث، والطحاوي (٣ : ٥٢) عن أبي عوانة، وابن عدي (٢ : ٧٢٨) عن الحسن بن صالح، وأخرجه كذلك (٢ : ٤٨٦) عن بحر ابن كنيز السقاء ـ وعنه ابن الجوزي في «العلل» (٧٣٦)، والطبراني في «الأوسط» (٧٤) وابن الدبيثي في «ذيل تاريخ بغداد» (١ : ١٩٥ ـ ١٩٦) عن أبي معاوية، والذهبي في «معجم الشيوخ» (٢ : ٢٢٩) عن شعبة، جميعهم عن الأعمش به.

وأخرجه عبدالرزاق (١ : ٤٧٧) عن معمر والثوري كلاهما عن الأعمش به، وعن عبدالرزاق أخرجه أحمد (٢ : ٢٨٤) وابن خزيمة (١٥٢٨) وابن الجوزي (٧٣٦). =

. . . .

= وأخرجه أحمد (٢ : ٤٦١، ٤٧٢) والشافعي في «الأم» (١ : ١٥٩) وابن خزيمة (١٥٢٨) والخطيب (١١ : ٣٠٦) والبيهقي (٣ : ١٢٧) وأبو نعيم في «الحلية» (٧ : ٨٧) عن الثوري عن الأعمش به.

وأخرجه الطبراني في «الصغير» (٥٩٥) والطحاوي (٣ : ٥٢) وابن خزيمة (١٥٢٨) وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ : ٨٣) والبيهقي (١ : ٣٤) والخطيب (٩ : ٤١٣) وابن الجوزي (٧٣٨) عن سهيل بن أبي صالح عن الأعمش به.

وأخرجه أحمد (٢ : ٣٨٢) وأبو داود في «سننه» (٥١٨) وفي «المسائل» (ص٢٩٣) وابن خزيمة (١٥٢٩) والبيهقي (١ : ٤٣٠ ـ ٤٣١) عن عبدالله بن نمير عن الأعمش قال: حُدِّثت عن أبي صالح ـ ولا أراني إلا قد سمعتُه ـ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: . . الحديث به.

وقال ابن خزيمة قبله: «رواه ابن نمير عن الأعمش، وأفسد الخبر».

قلت: قد رواه الجمع الغفير عن الأعمش ولم يذكروا مقالة الأعمش المتقدمة، فلذا قال ابنُ خزيمة قولتَه تلك، ويعني بها أنه ينكر أن يكونَ الأعمشُ قد سمع هٰذا الحديثَ عن أبي صالح بل سمعه من غيره.

ولذا ـ أيضاً ـ نقل أبو داود في «المسائل» (ص٢٩٣) عن الإمام أحمد أنه سُئل عن هٰذا الحديث فقال: «حدث به سُهيلٌ عن الأعمش، ورواه ابن فضيل عن الأعمش عن رجل، ما أرىٰ لهذا الحديث أصل».

ولما أسند البيهقي الحديث (٣ : ١٢٧) من طريق ابن المديني عن يحيىٰ بن سعيد عن الثوري ذكر أن ابن المديني قال: «ولا أُراه سمعه منه». =

. . . .

= وقال في موضعٍ آخر (١ : ٤٣٠): «وهٰذا الحديث لم يسمعه الأعمش باليقين من أبي صالح، وإنما سمعه من رجل عن أبي صالح».

واحتج البيهقي لذلك بما أخرجه أحمد (٢ : ٢٣٢) وعنه أبو داود في «سننه» (٥١٧) وعنه البيهقي (١ : ٤٣٠) عن محمد بن فضيل قال: حدثنا الأعمش عن رجل عن أبي صالح عن أبي هريرة به مرفوعاً.

وأورد بما يُجاب عن هذه العلة الطحاوي في «المشكل» (٣ :٥٣) أن هشيماً قال فيه: «عن الأعمش قال: حدثنا أبو صالح».

ولكن هٰذه إجابةٌ غير موفقة ـ فيما أرىٰ ـ لأن هشيماً هو في ذاته مدلس، ولم يصرح بالتحديث عن الأعمش، ثم إن الراوي عن هشيم وهو ـ سريج بن النعمان ـ وإن كان قد وَثَّقه غيرُ واحد كما في ترجمته من «التهذيب» للمزي (١٠ : ٢٢٠) فقد نقل المزي كذٰلك عن أبي داود أنه قال عنه: «غلط في أحاديث»، فلا أظن بعد هذا أن تكون هذه الرواية يحتج بها في مقابل ما تقدم، والله أعلم.

وأخرج الحديث الشافعي في «المسند» (١ :٥٨ ـ ترتيبه) وعبدالرزاق (١ :٤٧٧) وأحمد (٢ :٤١٩) وابن خزيمة (١٥٣١) وابن حبان (١٦٧٢) وابن عدي (٤ :١٦١١) والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٢٥٧) والبيهقي (١ : ٤٣٠) والخطيب في «التاريخ» (٦ :١٦٧) وابن الجوزي (٧٣٩، ٧٤٠) من طرق عن سهيل ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً به. وأعل هٰذه الرواية كذٰلك الإمام أحمد كما نقله عنه البيهقي بقوله: «قال الإمام أحمد: وهٰذا الحديث لم يسمعه سهيل من أبيه، وإنما سمعه من الأعمش». =

. . . .

= قلت: وقد تقدم ذكر من أخرجه عن سهيل عن الأعمش في أول تخريج هٰذا الحديث، ولكن ابن حبان قبل أن يذكر روايته عن سهيل قال: «قد وَهِمَ من أدخل بين سهيل وأبيه فيه الأعْمَشَ، لأنَّ الأعمشَ سَمِعَهُ من سهيلٍ لا أن سُهَيلاً سمعه من الأعمش».

كذا قال، ولكن من الذي وَهِمَ في ذلك؟ أهو الدراودي أم روح بن القاسم أم محمد بن جعفر؟! فجميعهم رووه عن سهيل عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، وقد تقدم ذكرُ المصادر التي أخرجت روايةَ سهيل في أول التخريج.

نعم، يُكتفىٰ من هؤلاء الثلاثة بالدراوردي ومحمد بن جعفر، فالإسناد إلىٰ روح ابن القاسم لا يثبت لأن راويه عنه هو عبدالله بن أيوب القربي البصري، وهٰذا قال عنه الدارقطني: «متروك»، كذا في ترجمته من «التاريخ» للخطيب (٩: ٤١٣).

وقد تابع سهيلاً عليه ـ إن ثبتت روايته ـ في روايته عن أبيه أخوه محمد بن أبي صالح، إلا أنه جعله من مسند عائشة، أخرجه أحمد (٦: ٦٥) والبخاري في «تاريخه» (١: ٧٨) وأبو داود في «المسائل» (ص٢٩٣) وأبو يعلىٰ (٤٥٦٢) وابن خزيمة (١٥٣٢) والطحاوي (٣: ٥٣) والرامهرمزي (ص٢٩٠) وابن حبان (١٦٧١) وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢: ١٩٤) والبيهقي (١: ٤٢٥ ـ ٤٢٦، ٤٣١) وابن الجوزي (٧٤٢) عن نافع بن سليمان عن محمد بن أبي صالح عن أبيه عن عائشة مرفوعاً به.

وقال ابن خزيمة: «الأعمش أحفظ من مائتين مثل محمد بن أبي صالح».

قلت: ويعني بذلك أن محمداً لم يرتفع إلىٰ مستوىً يُقارن به الأعمش، فهذا ـ =

. . . .

= أعني محمداً ـ ترجمه المزي في «التهذيب» (ق١١٩٦) وابن حجر في «التهذيب» (٩: ١٥٧ ـ ١٥٨) ولم يذكرا موثقاً ولا مجرحاً إلا أن ابن حبان أورده في «الثقات» وقال: «يخطىء»، وهذا فيه (٧: ٤١٧).

فإعلالُ ابن خزيمة من جهة المخالفة، وأما ابن عدي وابن الجوزي فذهبا في إعلاله مذهباً آخر، فقد قال ابن الجوزي (١: ٤٤٠): «ليس في أولاد أبي صالح من اسمه محمد»، وذكر ابن عدي (٦: ٢٢٤٠) ما مؤداه ذلك، وهما متعقبان بذكر أبي داود وأبي زرعة له وأثبتاه أخاً لسهيل. كذا في «التهذيب» لابن حجر (٩: ١٥٨).

ولكن هل يصح هٰذا الوجه؟ أجاب علىٰ ذلك أبو حاتم ـ فيما نقله عنه ابنه في «علل الحديث» (١: ٨١) وذلك بعد أن أورد الحديث من هذا الطريق فقال: «الأعمش يروي هٰذا الحديث عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، فأيهما أصح؟ قال: حديث الأعمش، ونافع بن سليمان ليس بقوي».

ونقله عنه الخطيب في «الموضح» (١: ٢٦٩) إلا أن فيه: «ليس بالقوي».

قلت: كذا قال هنا: «ليس بقوي»، وأما في «الجرح والتعديل» (٨: ٤٥٨) فقد نقل ابنه عنه أنه قال: «صدوق يحدث عن الضعفاء مثل بقية»، ثم أسند ابن أبي حاتم عن ابن معين أنه وثقه.

وليس مدار البحث هنا عن حال نافع هٰذا بل عن حال محمد بن أبي صالح، فكما تقدم لم يرد له موثِّق ولا مُجرِّح إلا إيراد ابن حبان له في «الثقات» ثم زاد: «يخطىء»، ومن المعلوم تساهل ابن حبان في توثيقه كما لا يخفىٰ.

ومما ذكر أنه متابع كذلك للأعمش، ما أخرجه كل من أحمد (٢: ٣٧٧ ـ ٣٧٨، =

. . . .

= ٥١٤) وابن خزيمة (١٥٣٠) والطبراني في «الصغير» (٧٥٠) وتمام في «فوائده» (٢٦٦ - ترتيبه) وأبي نعيم في «أخبار أصبهان» (١ : ٣٤١) والقضاعي (٢٣٤) من طريق موسىٰ بن داود عن زهير بن معاوية عن أبي إسحاق عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً . . الحديث به.

قلت: وهذا فيه أبو إسحاق السبيعي، وهو مدلس مختلط، وقد عنعن في إسناده هنا، والراوي عنه وهو زهير بن معاوية لم يُذكر فيمن روىٰ عنه قبل الاختلاط.

ووجه أخير نختم به ذكر الروايات عن الأعمش هو ما أخرجه السراج في «مسنده» - كما في «البدر المنير» لابن الملقن (١/١٩٣/٢) - والبيهقي (١ : ٤٣١) عن حفص ابن عبدالله قال: حدثني إبراهيم بن طهمان عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً به أورده البيهقي عطفاً علىٰ حديثه: «المؤذن يغفر له مدصوته، ويشهد له كل رطب ويابس»،

وأشار البيهقي إلىٰ إعلاله بأن عمار بن رزيق رواه عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً بالشطر الأول دون حديث الباب، ثم أسنده من طريق عمار،وتعقب ذلك ابنُ سيد الناس في «شرح الترمذي» (٢/٩٣/١) بقوله: «إبراهيم بن طهمان ثقة، وقد زاد زيادة، فلا يعلها تقصير من قصر عن الإتيان بها».

وقال كذلك ابن التركماني: «إن كان البيهقيُّ قصد بذلك تعليل رواية ابن طهمان - وهو الظاهر - فترْكُ بعض الرواة لا يعارض زيادة غيره، لاسيما مع انفصال أحد المتنين عن الآخر في المعنىٰ، فهما حديثان مستقلان، فبعض الرواة روىٰ أحدهما وبعضهم شارك في ذلك وانفرد بالحديث الآخر». =

. . . .

= قلت: كذا قالا ـ رحمها الله ـ، فبالإمكان مشاركتهما في رواية المتن، ولكن الإسناد لا زال دائراً علىٰ الأعمش، فقد تقدم ذكر الجمع الغفير الذين رووه عنه عن أبي صالح عن أبي هريرة، وهذا إبراهيم بن طهمان يرويه عنه عن مجاهد عن ابن عمر، فهل سمعه من مجاهد حقيقةً أم هي مخالفةٌ من إبراهيم فَتُعَدُّ شذوذاً، لا سيما أن الأعمش ـ كما هو معروف ـ مدلس ولم يصرح فيه بالتحديث؟!!

وأشار ابن حجر في «التلخيص» (١:٢٠٧) إلىٰ هذا الطريق ذاكراً أنه من الاختلاف عن الأعمش، ونقل عن الضياء أنه صححه في «المختارة».

وذُكر لهذا الحديث شواهد من حديث أبي أمامة، وأنس بن مالك، وواثلة بن الأسقع، وعن الحسن مرسلاً.

أولاً: حديث أبي أمامة: قال الإمام أحمد (٥: ٢٦٠): حدثنا زيد بن الحباب أخبرني حسين ـ يعني ابن واقد ـ حدثني أبو غالب أنه سمع أبا أمامة يقول: قال رسول الله ﷺ: «الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن».

وعن أحمد أخرجه ابن الجوزي في «العلل» (٧٤١).

وتابع زيداً عليه الفضل بن موسىٰ عند الطبراني في «الكبير» (٨: ٣٤٣: ٨٠٩٧).

أورده الهيثمي في «المجمع» (٢:٢) وقال: «رواه أحمد والطبراني في الكبير، ورجاله موثقون».

قلت: وقد خولف الحسين بن واقد فيه، فقد أخرج البيهقي في «سننه» (١: ٤٣٢) من طريق علي بن المديني قال: حدثنا روح بن عبادة حدثنا حماد بن سلمة حدثنا =

• •

= أبو غالب قال: سمعت أبا أمامة يقول: المؤذنون أمناء المسلمين، والأئمة ضمناء، قال: والأذان أحب إليَّ من الإمامة.

قلت: والحسين بن واقد قال عنه ابن حجر في «التقريب» (١٣٥٨): «ثقة له أوهام»، وهذا حمادٌ يخالفه فيرويه مرسلاً، فالقول فيه قول حماد لا ريب.

وأما ابن الجوزي فأعله بقوله: «أبو غالب اسمه حزور. قال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به إلاَّ فيما وافق فيه الثقات».

ثانياً: **حديث أنس بن مالك**، أخرجه السهمي في «تاريخ جرجان» (ص٩٣) من طريق وهب بن بقية قال: حدثنا هشيم عن سفيان بن حسين عن الزهري عن أنس مرفوعاً: «المؤذنون أمناء، والأئمة ضمناء، فأرشد الله الأئمة، وغفر للمؤذنين».

قلت: وفي إسناده هشيم بن بشير، وهو مدلس ولم يصرح بالتحديث.

وشيخه سفيان بن حسين ضَعَّفَ حديثه عن الزهري كل من أحمد بن حنبل وابن معين وغيرهما، كذا في ترجمته من «التهذيب» للمزي (١١: ١٤٠ - ١٤١) وهذا من حديثه عن الزهري كما ترىٰ.

ولحديث أنس طريق آخر، فقد أخرجه ابن عدي (٢: ٥٣١) عن بقية بن الوليد عن ثور بن يزيد عن أبان عن أنس مرفوعاً.

وهذا فيه بقية بن الوليد وهو مدلس يدلس تدليس التسوية ولم يصرح في إسناده بالتحديث، والراوي عن أنس هو أبان بن أبي عياش البصري وهذا قال عنه ابن =

. . . .

= معين وعمرو بن علي الفلاس والنسائي: «متروك»، كذا في ترجمته من «التهذيب» للمزي (٢: ٢٠ - ٢٢).

ثالثاً: **حديث واثلة بن الأسقع**، أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٢: ٨٤) وتمام في «الفوائد» (٢٦٧، ٢٦٨ - ترتيبه) من طريقين عن عنبسة بن سعيد عن حماد مولىٰ بني أمية عن جناح مولىٰ الوليد عن واثلة مرفوعاً به.

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٢: ٢) وقال: «رواه الطبراني في الكبير، وفيه جناح مولىٰ الوليد ضعفه الأزدي، وذكره ابن حبان في الثقات».

وأخرجه كذلك المصنف في «كتاب الأذان» - كما في «شرح الترمذي» لابن سيد الناس - (١/٩٣/٢) - من طريق عنبسة، وقال ابن سيد الناس: «حماد مولىٰ بني أمية، قال الأزدي: متروك الحديث».

قلت: كذا أعله كل منهما بواحدٍ دون الآخر.

رابعاً: **حديث الحسن مرسلاً**، أخرجه البيهقي (١: ٤٣١ - ٤٣٢) بإسنادٍ رجاله ثقات إليه، إلا أن شيخ البيهقي لم أهتد إلىٰ ترجمته.

ونقل ابن الجوزي (١: ٤٤١) عن الدارقطني أنه قال: «زعم ابن المديني أن حديث الحسن المرسل أحبها إليه وأحسنها إسناداً».

ومما يذكر في هذا المجال ما جاء من حديث كل من: سهل بن سعد، وجابر بن عبدالله، وأبي محذورة. =

. . . .

= أولاً: **حديث سهل بن سعد**، أخرج ابن ماجه (٩٨١) والحاكم (١: ٢١٦) واللفظ لابن ماجه ـ من طريقين عن عبدالحميد بن سليمان قال: حدثنا أبو حازم عن سهل بن سعد مرفوعاً: «الإمام ضامن، فإن أحسن فله ولهم، وإن أساء ـ يعني فعليه ولا عليهم».

وأورده البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٣٥٨) وقال: «هٰذا إسناد ضعيف، عبدالحميد اتفقوا علىٰ تضعيفه».

ومع هٰذا فقد قال الحاكم: «هٰذا حديثٌ صحيحٌ علىٰ شرط مسلم ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي!!

ثانياً: **حديث جابر بن عبدالله**: أخرج الدارقطني (١: ٣٢٢) والخطيب في «تاريخه» (٨: ٣٣٢) عن الحميدي قال: حدثنا موسىٰ بن شيبة ـ من ولد كعب بن مالك ـ عن محمد بن كليب عن جابر مرفوعاً: «الإمام ضامن، فما صنع فاصنعوا».

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٢: ٦٦) وقال: «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه موسىٰ بن شيبة من ولد كعب بن مالك، ضعفه أحمد ووثقه أبو حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات».

وأخرجه ابنُ الجوزي في «العلل» (٧٤٣) عن الدارقطني ثم قال: «قال أحمد: موسىٰ بن شيبة، أحاديثه مناكير».

٧ ـ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ أَسَدٍ حَدَّثنا أَبو دَاوُدَ الطَّيَالِسيُّ حَدَّثنا زَائِدَةُ عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ أَبي صَالحٍ عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «الإِمَامُ ضَامِنٌ، والمُؤَذِّنُ مُؤْتَمَنٌ، اللَّهُمَّ أَرْشِدِ الأئِمَّةَ، واغْفِرْ للمُؤَذِّنِينَ»[1].

٨ ـ حَدَّثنا عَبْدُالله بنُ مُحَمَّدِ بن زَكَريا حَدَّثنا مَحَمَّدُ بنُ بُكَيْرٍ الحَضْرَمِيُّ حَدَّثنا عِيسىٰ بنُ جَعْفَرٍ التَمِيميُّ حَدَّثنا زَافِرٌ عَنْ أَبي عَبْدِالرَّحْمٰنِ عَنْ دَاوُدَ بن أَبي هِنْدٍ عَنْ أَبي نَضْرَةَ عَنْ أَبي سَعِيدٍ رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ رسولُ الله ﷺ: «اطْلُبُوا الحَوائجَ عِنْدَ ذِي رَحْمَةٍ، فإنَّ فِيهم رَحْمَتَهُ، وإيَّاكم والقَاسِيَةِ قُلوبُهُم، فَإِنَّ فِيهم سَخَطَتَهُ»[2].

---

(١) ـ مكرر ما قبله، وقد أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٢٤٠٤) بإسناده هنا، وأخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ : ٢٣٢) عن المصنف به مقروناً بأبي أحمد محمد بن أحمد بن إبراهيم.

(٢) ـ إسناده ضعيف جدًّا، أبو عبدالرحمن هو محمد بن مروان بن عبدالله السُّدِّيُّ الكوفي، وهذا كذبه جرير بن عبدالحميد وكذا ابن نمير، وقال: «ليس بشيء». واتهمه بالوضع صالح بن محمد. وقال ابن معين: «ليس بثقة». وقال أبو حاتم: «ذاهب الحديث، متروك الحديث». كذا في ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (٩ : ٤٣٦ ـ ٤٣٧).

وقال ابن حبان: «كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة الاعتبار ولا الاحتجاج به بحالٍ من الأحوال». كذا في «المجروحين» =

. . . .

= لابن حبان (٢ : ٢٨٦)وقد أخرجه فيه عن المثنىٰ بن الضحاك عن السدي به بلفظ: «إن الله يقول: اطلبوا الفضل من الرحماء من عبادي، تعيشوا في أكنافهم فإن فيهم رحمتي، ولا تطلبوها من القاسية قلوبهم، فإن فيهم سخطي».

وأخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص٥٥) والطبراني في «الأوسط» - كما في «مجمع البحرين» (ق١٣٢/ ١) - عن عبدالرحمن بن معاوية العتبي قال: حدثنا موسىٰ بن محمد البلقاوي عن السديّ به، إلا أن الخرائطي قرن السديَّ بعبدالملك ابن الخطاب، وعن الخرائطي أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (٦٩٩).

وعبدالملك هٰذا قال عنه ابن القطان: «حاله مجهولة»، كذا في «التهذيب» لابن حجر (٦ :٣٩٣)، وأما ابن حبان فأورده في «الثقات» (٨ :٣٨٦).

وأخرجه العقيلي (٣ :٣) - وعنه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ :١٥٨) - وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ : ٣٤٠ - ٣٤١) من طريقين عن جندل بن والق قال: حدثنا أبو مالك الواسطي عن أبي عبدالرحمن السدي به، إلا أنه وقع في رواية العقيلي - وعنه ابن الجوزي: «عبدالرحمن السدي»، فلذا ترجمه العقيلي تحت هذا الاسم ثم قال: «مجهول، ولا يُتابع علىٰ حديثه، ولا يُعرف من وجه يصح»، وذكر الحديث ثم قال: «لا يُتابع عليه من جهةٍ تثبت».

وكذا نقل مقالته ابن الجوزي وتبعهما الذهبي في «الميزان» (٢ : ٦٠١) وقال: «لا يُعرف، وأتىٰ بخبر باطل»، ثم ذكر الحديث عن العقيلي.

وتعقب ابنُ حجر في «اللسان» (٣ :٤٤٧) الذهبيَّ بأن رواية الطبراني صرحت باسم السدي يعني: «محمد بن مروان»، وقال: «وقع في رواية العقيلي: أخبرنا =

• •

= عبدالرحمن السدي، وسقط من عنده (أبو)، فبقيت عبدالرحمن، وتبين بهذا أن لا وجود لصاحب هٰذه الترجمة، علىٰ أن محمد بن مروان لم ينفرد به، بل تابعه عبدالملك ابن الخطاب وعبدالغفار بن الحسن بن دينار، وله شاهد من حديث علي في مستدرك الحاكم» أ. هـ .

قلت: ومتابعة عبدالملك بن الخطاب ـ قد تقدم ذكرها ـ فهي عند الخرائطي وعنه القضاعي، وتقدم الكلام علىٰ عبدالملك، ثم إن الراوي عنه عندهما هو موسىٰ ابن محمد البلقاوي، وهذا كَذَّبه أبو زرعة وأبو حاتم، وقال النسائي: «ليس بثقة». وقال الدارقطني وغيره: «متروك». وقال ابن حبان: «لا تحل الرواية عنه، كان يضع الحديث» وقال ابن عدي: «كان يسرق الحديث». كذا في ترجمته من «الميزان» للذهبي (٤ : ٢١٩). وزاد ابن حجر: قال العقيلي: «يحدث عن الثقات بالبواطيل والموضوعات. منكر الحديث». وقال ابن يونس: «متروك الحديث». كذا في «اللسان» (٦ : ١٢٨).

وأما متابعة الثاني وهو عبدالغفار بن الحسن بن دينار فقد أخرجها القضاعي (٧٠٠)، وعبدالغفار قال فيه الجوزجاني: «لا يُعْتَبر به». وقال الأزدي: «كذاب». كذا في «الميزان» للذهبي (٢ : ٦٣٩)، ونقله عن الذهبيِّ ابنُ حجر في «اللسان» (٤ : ٤٠) إلا أن عنده مقالة الجوزجاني: «لا يعتبر به»، وزاد أن ابن حبان ذكره في «الثقات»، وأن أبا حاتم قال عنه: «لا بأس بحديثه». وفي إسناده كذلك «الفضل ابن وهب»، وهٰذا لم أهتد إلىٰ ترجمته.

وأخرج الحديث كذلك العقيلي (٣ : ١٩) من طريق عبدالعزيز بن يحيىٰ المديني قال: حدثنا الليث بن سعد عن داود عن بصرة بن أبي نصرة عن أبي سعيد مرفوعاً به. =

. . . .

= أورده العقيلي في ترجمة عبدالعزيز هذا، وقال عنه: «يحدث عن الثقات بالبواطيل، ويدعي من الحديث ما لا يُعرف به غيره من المتقدمين عن مالك وغيره».

ثم أورد هٰذا الحديث عنه وقال: «ليس له أصل عن ثقة».

قلت: وترجمه الذهبي في «الميزان» (٢ : ٦٣٦) وقال: «كذبه إبراهيم بن المنذر الحزامي. وقال أبو حاتم: ضعيف.. وقال البخاري: يضع الحديث. وقال ابن أبي حاتم: سمع منه أبي ثم ترك حديثه». إلىٰ آخر ما قال، ثم أورد من مناكيره هذا الحديث من رواية العقيلي.

وقد أخرجه كذلك أبو الحسن الموصلي الفراء من طريق عبدالعزيز بن يحيىٰ كما في «اللآلىء» للسيوطي (٢ : ٧٧).

وذكر السيوطيُّ كذلك أن هناك متابعاً رابعاً عن داود وهو عباد بن العوام في «تاريخ الحاكم».

قلت: أخرجه عن عباد المذكور ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢/٢١٨/٢) من طريق خلف بن يحيىٰ عن عباد بن العوام به، وخلف بن يحيىٰ هذا قال عنه أبو حاتم: «متروك الحديث، كان كذاباً لا يُشتغل به ولا بحديثه»، كذا في «الجرح والتعديل» (٣ : ٣٧٢).

وأما الشاهد الذي ذكره ابن حجر وهو من حديث علي، فقد أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤ : ٣٢١) من طريق حبان بن علي عن سعد بن طريف عن الأصبغ ابن نباتة عن عليٍّ مرفوعاً به بلفظ مقارب مع زيادةٍ فيه، وقال الحاكم: «هذا حديث =

٩ ـ حَدَّثنا أَزْهَرُ بنُ رُسَتَة حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ بَكَيْرٍ حَدَّثنا عَبْثَرٌ عَنْ مُغِيرَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ وسَعْدِ بن عُبَيْدَةَ قَالاَ: سَمِعنَا المُغِيرةَ بنَ شُعْبَةَ يَقُولُ: رَأَيْتُ النَّبيَّ ﷺ قَضىٰ حَاجَتَه فَأَخْرَجَ يَدَيْهِ مِنْ تَحْتِ جُبَّةٍ لَهُ، ثُمَّ تَوَضَّأَ ومَسَحَ عَلىٰ خُفَّيْهِ[1].

= صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

وتعقبه الذهبي بقوله: «قلت: الأصبغ واهٍ، وحبان ضعفوه».

وأقول: وليزد علىٰ ذلك أن سعد بن طريف ضَعَّفه أحمد والفلاس وأبو حاتم وأبو داود وغيرهم، وقال البخاري: «ليس بالقوي». وقال النسائي: «متروك الحديث». كذا في ترجمته من «التهذيب» للمزي (١٠: ٢٧٣ ـ ٢٧٤).

١ ـ إسناده صحيح رجاله ـ ما عدا شيخ المصنف ـ رجال الشيخين ما عدا محمد ابن بكير، فهو من رجال البخاري وحده. وشيخ المصنف ترجمه أبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (١: ٢٢٧).

وقد أخرجه البخاري (١٠: ٢٦٨ ـ ٢٦٩) والدارمي (٧١٩) والقطيعي في «جزء الألف دينار» (١٠٠) والبيهقي في «السنن» (١: ٢٨١) من طريق أبي نعيم ـ الفضل ابن دكين ـ عن زكريا بن أبي زائدة عن عامر الشعبي عن عروة بن المغيرة بن شعبة عن أبيه به مطولاً بألفاظ متقاربة.

ويراجع لتخريجه مطولاً في التعليق علىٰ «جزء الألف دينار» للقطيعي (١٠٠).

١٠ ـ حَدَّثنا عَبْدُالله بنُ مُحَمَّدِ بن زَكَريا حَدَّثنا إسْمَاعِيلُ بنُ عَمْرٍو حَدَّثنا سُفْيَانُ ـ يَعْني الثَّوْرِيَّ ـ عَنْ أَبي إسْحَاقَ عَنْ أَبي بُرْدَةَ عَنْ أبي مُوسىٰ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «السَّاعَةُ الَّتي تُرْجىٰ فِيها يَوْمُ الجُمَعَةِ عِنْدَ نُزُول الإمَامِ»(١).

---

(١) ـ أخرجه الدارقطني في «العلل» (٧: ٢١٢ ـ ٢١٣) عن شيخه أحمد بن محمد ابن مسعدة عن عبدالله بن محمد بن زكريا به. وأشار الدارقطني إلىٰ إعلاله بالاختلاف فيه علىٰ أبي إسحاق وبأنَّ الصواب فيه هو وقفه علىٰ أبي بردة وهو ابن أبي موسىٰ.

والاختلاف فيه علىٰ أبي إسحاق هو أن إسماعيل بن عمرو رواه هكذا عند المصنف وعند الدارقطني، وخالف إسماعيلَ النعمانُ بن عبدالسلام فرواه عن الثوري موقوفاً علىٰ أبي موسىٰ، أخرج روايته الدارقطني (٧: ٢١٣).

وخالفهما يحيىٰ بن سعيد القطان فرواه عن الثوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة من قوله كذا في «العلل» (٧: ٢١٢).

وتابع يحيىٰ عليه وكيع، أخرج روايته ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣: ١٦٠: ٥٤٣٥) بلفظ: هي عند خروج الإمام.

وقال الدارقطني: «وتابعه (يعني الثوري) عمار بن زريق فرواه عن أبي إسحاق عن أبي بردة قوله. وكذلك رواه معاوية بن قرة ومجالد عن أبي بردة من قوله. وحديث مخرمة بن بكير أخرجه مسلم في الصحيح، والمحفوظ من رواية الآخرين عن أبي بردة قوله، غير مرفوع» أ. هـ .

قلت: ويعني بحديث مخرمة بن بكير، ما أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢: ٥٨٤) =

....

= من طرق عن عبدالله بن وهب قال: أخبرنا مخرمة عن أبيه عن أبي بردة بن أبي موسىٰ الأشعري قال: قال لي عبدالله بن عمر: أسمعت أباك يحدث عن رسول الله ﷺ في شأن ساعة الجمعة؟ قال: قلت: نعم، سمعته يقول: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «هي ما بين أن يجلس الإمام إلىٰ أن تُقضىٰ الصلاة».

وأخرجه كذٰلك أبو داود (١٠٤٩) - وعنه البيهقي (٣: ٢٥٠) - من طريق ابن وهب.

وأخرجه كذٰلك البيهقي عن غير أبي داود.

ثم أسند البيهقي عن أحمد بن سلمة قال: سمعت مسلم بن الحجاج يقول: وذاكرته بحديث مخرمة هذا فقال: هذا أجود حديث وأصحه في بيان ساعة الجمعة.

وأعله الدارقطنيُّ كما تقدم وقال كذلك في «التتبع» (ص٢٣٣ - ٢٣٥): «هٰذا الحديث لم يُسنده غير مخرمة بن بكير عن أبيه عن أبي بردة. وقد رواه جماعةٌ عن أبي بردة من قوله: ومنهم من بلغ به أبا موسىٰ ولم يسنده، والصواب من قول أبي بردة منقطع، كذلك رواه يحيىٰ بن سعيد القطان عن الثوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة، وتابعه واصل الأحدب، رواه عن أبي بردة قوله. قاله جرير عن مغيرة عن واصل. وتابعهم مجالد بن سعيد، رواه عن أبي بردة كذلك، وقال النعمان بن عبدالسلام عن الثوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه موقوف، ولا يثبت قوله: عن أبيه. ولم يرفعه غير مخرمة عن أبيه، وقال أحمد بن حنبل عن حماد بن خالد: قلت لمخرمة: سمعت من أبيك شيئاً؟ قال: لا».

واعترض النووي علىٰ الدارقطني بقوله في «شرح صحيح مسلم» (٦: ١٤١):

. . . .

= «وهٰذا الذي استدركه بناه علىٰ القاعدة المعروفة له ولأكثر المحدثين أنه إذا تعارض في رواية الحديث وقفٌ ورفعٌ أو إرسالٌ واتصالٌ حكموا بالوقف والإرسال، وهي قاعـدةٌ ضعيفةٌ ممنوعة، والصحيح طريقة الأصوليين والفقهاء والبخاري ومسلم ومحققي المحدثين أنه يحكم بالرفع والاتصال لأنه زيادة ثقة. .» ثم ذكر ما أسنده البيهقي عن أحمد بن سلمة ومذاكرته لمسلم بهذا الحديث.

وقال ابن حجر في «الفتح» (٢ : ٤٢٢): «حديث أبي موسىٰ هٰذا أعل بالانقطاع والاضطراب: أما الانقطاع فلأن مخرمة بن بكير لم يسمع من أبيه، قاله أحمد عن حماد بن خالد عن مخرمة نفسه، وكذا قال سعيد بن أبي مريم عن موسىٰ بن سلمة عن مخرمة وزاد: إنما هي كتبٌ كانت عندنا. وقال علي بن المديني، لم أسمع أحداً من أهل المدينة يقول عن مخرمة إنه قال في شيءٍ من حديثه: سمعت أبي، ولا يقال مسلم يكتفي في المعنعن بإمكان اللقاء مع المعاصرة وهو كذٰلك هنا، لأنا نقول: وجود التصريح عن مخرمة بأنه لم يسمع من أبيه كافٍ في دعوىٰ الانقطاع. وأما الاضطراب فقد رواه أبو إسحق وواصل الأحدب ومعاوية بن قرة وغيرهم عن أبي بردة من قوله، وهؤلاء من أهل الكوفة وأبو بردة كوفي، فَهُم أعلم بحديثه من بكير المدني، وهم عددٌ وهو واحد. وأيضاً فلو كان عند أبي بردة مرفوعاً لم يُفْتِ فيه برأيه بخلاف المرفوع، ولهٰذا جزم الدارقطني بأن الموقوف هو الصواب» أ. هـ

١١ ـ حَدَّثنا عَبْدُالله بنُ بُنَدارَ حَدَّثنا إسْمَاعِيلُ بنُ عَمْرٍو حَدَّثنا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامِ بنِ سَعْدٍ عَنِ المَقْبُرِيِّ عَنْ أبي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «إنَّ الله عَزَّ وجَلَّ قَدْ أَذْهَبَ عَنْكُم عُبْيَةَ الجَاهِلِيَةِ وفَخْرَها بالآبَاءِ، النَّاسُ بَنُو آدَمَ، وآدَمُ خُلِقَ مِنْ تُرَابٍ، لَيَنْتَهِيَنَّ أقْوَامٌ يَفْخُرُونَ برِجَالٍ إنَّما هُمْ فَحْمٌ مِنْ فَحْمِ جَهَنَّمَ، أَوْ لَيَكُونَنَّ أَهْوَنُ عَلىٰ الله مِنَ الجُعْلَانِ الَّتي تَدْفَعُ النَّتْنَ بأَنْفِها»[1].

---

(١) ـ أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ : ٦٠ ـ ٦١) عن المصنف به.

وأخرجه أحمد (٢ : ٣٦١) عن محمد بن عبدالله بن الزبير، وكذلك أخرجه (٢ : ٥٢٣ ـ ٥٢٤) والترمذي (٣٩٥٥) عن عبدالملك بن عمرو، وأبو داود (٥١١٦) ـ وعنه البيهقي في «الآداب» (٤٦١) ـ والطحاوي في «المشكل» (٤ : ٣٦٤) عن عبدالله بن وهب، وأبو داود (٥١١٦) ـ وعنه البيهقي في «الآداب» (٤٦١) ـ عن المعافىٰ بن عمران، والترمذي (٣٩٥٦) عن موسىٰ بن أبي علقمة، وابن منده في «التوحيد» (١ : ٢٦١ ـ ٢٦٢) والبيهقي في «السنن» (١٠ : ٢٣٢) وفي «الآداب» (٤٦١) عن حسين بن حفص، ستتهم عن هشام به بألفاظ متقاربة. وفي رواية ابن وهب وموسىٰ بن أبي علقمة: «عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة به.

وقال الترمذي: «هٰذا حديث حسن» ثم قال إثر رواية موسىٰ بن أبي علقمة والتي فيها: «عن أبيه»: «وهٰذا أصح عندنا من الحديث الأول، وسعيد المقبري قد سمع أبا هريرة، ويروي عن أبيه أشياء كثيرة عن أبي هريرة رضي الله عنه».

ونقل المزي في «التحفة» (١٠ : ٣١١) عن الترمذي أنه قال إثر هذه الرواية: =

١٢ ـ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ إبْرَاهِيمَ بنِ شَبِيبٍ حَدَّثنا إسْمَاعِيلُ بنُ عَمْرٍو حَدَّثنا أَبُو مَرْيَمَ حَدَّثني يَزِيدُ بنُ أبي زِيَادٍ عَنْ عَبْدِالرَّحْمنِ بن أَبي لَيلىٰ قَالَ: قَالَ عَمَّارٌ: قال لي رسول الله ﷺ: «تَقْتُلُكَ الفِئَةُ البَاغِيَةُ»[1].

= «حسن صحيح».

وقال ابن منده: «هذا حديث مشهور عن هشام، متصل صحيح».

قلت: هشام بن سعد هو المدني أبو عباد فيه مقال كما في ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (١١: ٣٩ ـ ٤١)، وقال عنه في «التقريب» (٧٢٩٤) «صدوق له أوهام»، لذا حديثه حسن كما قال الترمذي في أول الأمر، والله أعلم.

(١) ـ أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢/٣١٨/٢) عن الحسن بن علي ابن بزيع قال: حدثنا إسماعيل بن صبيح حدثنا أبو مريم به.

قلت: أبو مريم هو عبدالغفار بن القاسم بن قَهد الأنصاري المدني. قال ابن عبدالبر في «الاستغناء» (٢: ٦٩٥): «طعن عليه أحمد ويحيىٰ بن معين لأنه كان من رؤساء الشيعة، وضعفوه. قال أحمد بن حنبل: ليس بثقة، كان يحدث ببلايا في عثمان رحمه الله»[1]. قال أبو زرعة: كان لين الحديث. وقال أبو حاتم: كان شعبة حسن الرأي فيه، ولا يُكتب عندي حديثه لإفراطه في التشيع[2]. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال علي بن المديني: كان شعبة حسن الرأي في أبي مريم عبدالغفار، وتعلم منه ـ زعموا ـ توقيف الرجال، ثم ظهر منه رأي رديء في الرفض، فترك =

---

(١) كذا في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٦: ٥٣)، وزاد: «وعامة أحاديثه بواطيل».

(٢) عبارة «الجرح والتعديل» (٦: ٥٤): «متروك الحديث، كان من رؤساء الشيعة، وكان شعبة حسن الرأي فيه. لا يكتب حديثه».

....

= حديثه» أ. هـ كلام ابن عبدالبر.

وشيخ أبي مريم فيه هو يزيد بن أبي زياد الهاشمي ضعفه غير واحد كما في ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (١١: ٣٢٩ ـ ٣٣١)، وقال في «التقريب» (٧٧١٧): «ضعيف، كبر فتغير وصار يتلقن، وكان شيعياً».

وأخرجه كذلك ابن عساكر (١٢/٣١٨/١*) عن علي بن عبدالحميد الشيباني عن أبي مريم عن عمرو بن مرة عن عبدالرحمن بن أبي ليلىٰ عن عمار به.

وتابع عليًّا عنده (١٢/٣١٨/١ ـ ٢) إسماعيلُ بن صبيح.

فبذا يكون إسماعيلُ هٰذا رواه علىٰ الوجهين، ولكن مداره علىٰ أبي مريم كما تقدم.

وورد الحديث من طرق عن عمار بن ياسر:

الأول: عن حماد بن سلمة عن أبي التياح عن عبدالله بن أبي الهذيل عن عمار به.

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤: ٣٦١) وابن عساكر (١٢/٣١٨/٢) من طريقين عن حماد به، وعن أبي نعيم أخرجه الذهبي في «السير» (٤: ١٧١).

قلت: وهذا إسناد صحيح رجاله رجال مسلم، وأبو التياح اسمه يزيد بن حميد.

وأخرجه أبو نعيم (٤: ٣٦١) وابن عساكر (١٢/٣١٨/٢) عن الفضل بن سهل عن حسين بن حسن الأشقر عن شريك عن الأجلح وأبي سنان عن عبدالله بن أبي الهذيل قال أحدهما: عن عمار، وقال الآخر: أن النبي ﷺ.

وأخرجه البزار (٢٦٨٨ ـ الكشف) عن الأسود بن عامر قال: حدثنا شريك عن =

. . . .

= الأجلح عن عبدالله بن أبي الهذيل عن عمار عن النبي ﷺ مرفوعاً. ثم قال ـ أعني البزار ـ: «رواه أبو التياح عن عبدالله بن أبي الهذيل، ولم يقل: عن عمار».

قلت: اعتماداً علىٰ رواية البزار يظهر أن الذي لم يذكر عماراً في إسناد الحديث هو أبو سنان، وأما الأجلح فذكره. ورواية أبي التياح تقدم ذكرها ولكن فيها ذكر عمار فلعل راوياً آخر عن أبي التياح غير حماد بن سلمة لم يذكره، والله أعلم.

الطريق الثاني: أخرجه ابن عساكر (١٢/٣١٨/٢) عن يوسف بن يعقوب السدوسي عن حاتم بن أبي صغيرة عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي وائل عن عمار به، وفي إسناده حبيب بن أبي ثابت، وهو مدلس وقد عنعن.

الطريق الثالث: عن مولاة لعمار بن ياسر عن عمار به بقصة فيه. أخرجه أبو يعلىٰ (١٦١٤) ـ وعنه ابن عساكر (١٢/٣١٨/٢) عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر، وابن عساكر (١٢/٣١٨/٢ ـ ٣١٩/١) عن عبدالكريم بن أمية، كلاهما عنها. وأخرجه ابن عساكر أخرىٰ من غير طريق أبي يعلىٰ.

قلت: مدار الإسناد علىٰ مولاة عمار بن ياسر ففيها جهالة.

وأورد الحديث الهيثمي في «المجمع» (٩: ٢٩٥) وقال: «رواه أبو يعلىٰ والطبراني بنحوه، . . ورواه البزار باختصار، وإسناده حسن».

وأقول: قد تقدم ذكر إسناد البزار، وقد تقدم أن فيه شريكاً وهو: «صدوق، يخطىء كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة»، كذا في «التقريب» لابن حجر (٢٧٨٧). فأنىٰ له الحسن؟! =

١٣ ـ حَدَّثنا عَبْدُالله بنُ مُحَمَّدِ بن زكريا حَدَّثنا إِسْمَاعِيلُ بنُ عَمْروٍ وشَيْبَانُ عَنْ يحييٰ بنِ أَبي كَثِيرٍ عَن أَبي سَلَمَةَ عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ قَالَ: عَطَسَ رَجُلَانِ عِنْدَ النَّبيِّ ﷺ، فَسَمَّتَ أَحَدَهُما ولَم يُسَمِّتِ الآخَر، فَقالَ: يا رَسُول الله! سَمَّتَ فُلاناً ولَمْ تُسَمِّتْني؟! فَقَالَ: «إِنَّه حَمِدَ الله ولَمْ تَحْمَدْهُ»[1].

ولم يحكم الهيثمي علىٰ إسناد أبي يعلىٰ والطبراني بشيء، والله أعلم.

والحديث متواتر، فقد ورد عن جمعٍ من الصحابة، كذا أشار السيوطي في «قطف الأزهار المتناثرة» (ص٢٨٣ ـ ٢٨٤) والزبيدي في «لقط اللآلىء المتناثرة» (ص٢٢٢ ـ ٢٢٣) والكتاني في «نظم المتناثر» (ص١٩٧ ـ ١٩٨) وكذا نقلوا عن غيرهم التصريح بتواتره.

وسيكرره المصنف من حديث أم سلمة برقم (١٣٦) وسيأتي تخريجه إن شاء الله.

(١) ـ صحيح. إسناد رجاله ثقات إلا أن يحيىٰ بن أبي كثير مدلس ولم يصرح بالتحديث، ولكن الحديث صحيح فقد قال البخاري في «الأدب المفرد» (٩٣٢): حدثنا محمد بن سلام قال: حدثنا ربعي بن إبراهيم ـ هو أخو ابن علية ـ قال: حدثنا عبدالرحمن بن إسحاق عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة قال: جلس رجلان عند النبي ﷺ، أحدهما أشرف من الآخر، فعطس الشريف منهما، فلم يحمد الله ولم يشمته، وعطس الآخر، فحمد الله فشمته النبي ﷺ، فقال الشريف: عطست عندك فلم تشمتني، وعطس هذا الآخر فَشَمَّتَهُ؟! فقال: «إن هذا ذَكَرَ الله فَذَكَرْتُهُ، وأنت نسيت الله فَنَسِيتُك».

قلت: وإسناده صحيح لا غبار عليه، وأخرجه ابن حبان (٦٠٢ ـ الإحسان) =

١٤ ـ حَدَّثنا إبْرَاهِيمُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ الحَارِثِ حَدَّثنا إسْمَاعِيلُ بنُ عَمْروٍ حَدَّثنا شَرِيكُ عَنِ العَبَّاسِ بنِ ذَرِيحٍ عَنِ البَهِيِّ عَن عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْها قَالَتْ: شَرِبْتُ مِنْ إِنَاءٍ ثُمَّ شَرِبَ النَّبِيُّ ﷺ، فَوَضَعَ شَفَتَهُ علىٰ مَوْضِعِ شَفَتي وأَنَا حَائِضٌ[1].

= عن يزيد بن زريع، والحاكم (٤ : ٢٦٥) عن بشر بن المفضل، كلاهما عن عبدالرحمن ابن إسحاق به.

وقال الحاكم: «هٰذا حديثٌ صحيحُ الإسناد ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي.

وأخرجه كذلك البخاري في «الأدب المفرد» (٩٣٠) من طريق يزيد بن كيسان ـ أبي مُنَيْن ـ عن أبي حازم عن أبي هريرة به. وإسناده حسن.

وفي الباب عن أنس بن مالك أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٠ : ٦١٠) ومسلم (٤ : ٢٢٩٢) وغيرهما، وقد استوفيت تخريجه في التعليق علىٰ «الأربعين العشارية» للحافظ العراقي رقم الحديث (٨).

(١) ـ صحيح. وإسناده فيه إسماعيل بن عمرو البجلي، وسيأتي ما فيه في التعليق علىٰ الحديث رقم (١٧)، وفيه كذلك شريك وهو ابن عبدالله وقد تقدم أنه «صدوق، يخطىء كثيراً تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة»، كذا في «التقريب» لابن حجر (٢٧٨٧). والراوي عن عائشة وهو عبدالله البَهِيُّ، أسند ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص١١٥) عن عبدالله بن أحمد بن حنبل أنه قال لأبيه: عبدالله بن البهي سمع من عائشة؟ قال: ما أرىٰ في هذا شيئاً، إنما يروي عن عروة». ثم نقل عنه أنه أنكر قوله: حدثتني عائشة. =

. . . .

= ونقل ذلك العلائي في «جامع التحصيل» (ص٢٦٦).

ولكن الحديث صحيح، فقد قال مسلم في «صحيحه» (١: ٢٤٥ - ٢٤٦): حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب قالا: حدثنا وكيع عن مسعر وسفيان عن المِقدام بن شريح عن أبيه عن عائشة قالت: كنت أشرب وأنا حائض، ثم أناوله النبيَّ ﷺ، فيضع فَاهُ علىٰ موضع فيَّ، فيشرب، وأتعرق العَرْقَ وأنا حائضٌ، ثم أُنَاوِلُهُ النبي ﷺ فيضع فاهُ علىٰ مَوْضِعِ فيَّ. ولم يذكر زهير: فيشرب.

وأخرجه أحمد (٦: ٢١٠) عن وكيع به.

وأخرجه النسائي في «المجتبىٰ» (٣٨٠) عن محمود بن غيلان، وابن خزيمة (١١٠) عن سلم بن جنادة، كلاهما عن وكيع به.وأخرجه أبو داود (٢٥٩) عن عبدالله بن داود، وابن حبان (٦: ١٩٠) عن يحيىٰ بن سعيد، وابن خزيمة (١١٠) عن جرير ابن عبدالحميد، ثلاثتهم عن مسعر به.

وأخرجه النسائي (٧٠) عن عبدالرحمن بن مهدي عن سفيان به.

وأخرجه أحمد (٦: ٢١٤) عن وكيع وعبدالرحمن بن مهدي كلاهما عن سفيان به.

وأخرجه أحمد كذلك (٦: ٦٤) عن سفيان عن مسعر عن المقدام به.

وتابع أحمداً عليه محمد بن منصور عند النسائي (٣٧٩) بذكر الشرب فقط.

وأخرجه النسائي في «المجتبىٰ» (٢٨٠، ٣٧٨) عن الأعمش، و(٢٧٩، ٣٧٧) عن يزيد بن المقدام، وأحمد (٦: ١٢٧) والنسائي في «العشرة» (٢٣٤) وابن ماجه (٦٤٣) عن شعبة، ثلاثتهم عن المقدام بن شريح به.

١٥ ـ حَدَّثنا إبْرَاهِيمُ بنُ مُحَمَّدِ بن الحَارِثِ وعَبْدُالله بنُ مُحَمَّدِ بن زَكريا قَالاَ: حَدَّثنا إسْمَاعِيلُ بنُ عَمْرٍو أخْبرنا إسْرَائِيلُ عَنْ ثُوَيْرٍ عَن عَطاءَ عَن ابن عُمَرَ رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ: شَهِدُّت النَّبِيَّ ﷺ خَمساً وعِشْرِينَ مَرَّةً، فَكَانَ يَقْرَأُ في الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الفَجْرِ والرَّكْعَتَين بَعْدَ المَغْرِبِ ﴿قُلْ يَآ أيُّها الكَافِرونَ﴾ و﴿قُلْ هُو الله أَحَدٌ﴾[1].

---

(١) ـ صحيح. وإسناد المصنف ضعيف، ثوير هو ابن أبي فاختة الهاشمي، وهذا ضعفه ابن معين وأبو حاتم والجوزجاني. وقال النسائي: «ليس بثقة». وقال الدارقطني: «متروك». كذا في ترجمته من «التهذيب» للمزي (٤ : ٤٣٠).

وأخرج أحمد (٥٦٩٩) عن حجين بن المثنى، و(٥٧٤٢) عن محمد بن عبدالله ابن الزبير، والطحاوي في «شرح المعاني» (١ : ٢٩٨) عن عبدالله بن رجاء وأبي نعيم ـ الفضل بن دكين ـ عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن مجاهد عن ابن عمر قال: رمقت النبي ﷺ أربعاً وعشرين مرة أو خمساً وعشرين مرة يقرأ في الركعتين قبل صلاة الغداة وفي الركعتين بعد المغرب بـ﴿قل يآ أيها الكافرون﴾ و﴿قل هو الله أحد﴾.

وأخرجه أحمد (٤٧٦٣) عن وكيع قال: حدثنا إسرائيل به بلفظ: قرأ في الركعتين قبل الفجر والركعتين بعد المغرب بضعاً وعشرين مرة أو بضع عشرة مرة.. به.

وأخرج أحمد (٥٦٩١) والترمذي (٤١٧) وابن ماجه (١١٤٩) عن أبي أحمد الزبيري ـ محمد بن عبدالله ـ قال: حدثنا سفيان عن أبي إسحاق عن مجاهد عن ابن عمر قال: رمقت النبي ﷺ شهراً، فكان يقرأ في الركعتين قبل الفجر بـ ﴿قل يآ أيها الكافرون﴾ و﴿قل هو الله أحد﴾.

وأخرج عبدالرزاق في «المصنف» (٣ : ٥٩) عن الثوري عن أبي إسحاق عن مجاهد =

. . . .

= عن ابن عمر قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ أكثر من خمسٍ وعشرين مرة ـ أو قال: أكثر من عشرين مرة (الشك من عبدالرزاق): يقرأ في ركعتي الفجر ﴿**قل يآ أيها الكافرون**﴾ و﴿**قل هو الله أحد**﴾.

وعن عبدالرزاق أخرجه كل من أحمد (٤٩٠٩) والطبراني في «الكبير» (١٢: ٤١٤ ـ ٤١٥).

وأخرج النسائي (٩٩٢) عن عمار بن رُزَيق عن أبي إسحاق عن إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن ابن عمر قال: رمقت رسول الله ﷺ عشرين مرة يقرأ في الركعتين بعد المغرب وفي الركعتين قبل الفجر. . الحديث.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٣: ٢٩٦ : ٦٣١٠) والطبراني (١٢: ٤١٥) عن أبي الأحوص عن أبي إسحاق عن مجاهد عن ابن عمر قال: سمعت النبي ﷺ أكثر من عشرين مرة يقرأ في الركعتين قبل الفجر والركعتين بعد المغرب. . به. ولفظ الطبراني: رأيتُ النبي ﷺ يقرأ في ركعتي الفجر. . به دون قوله: «أكثر من عشرين مرة».

وقال ابن أبي شيبة (٣: ٢٩٧ : ٦٣١٣): حدثنا ابن علية وغندر عن شعبة عن إبراهيم بن مهاجر عن إبراهيم قال: كان ابن مسعود يقرأ في الركعتين قبل صلاة الصبح ـ أو قال: قبل الغداة ـ بـ ﴿**قل يآ أيها الكافرون**﴾ و﴿**قل هو الله أحد**﴾ زاد غندر: وفي الركعتين بعد المغرب.

وأخرج الطبراني (١٢: ٢٨٢ : ١٣١٢٣) من طرق عن أبي مصعب قال: حدثنا عبدالعزيز بن عمران عن ابن أخي الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي ﷺ كان يقرأ في ركعتي الفجر. . به.

. . . .

= قلت: وعبدالعزيز بن عمران ضعفه الذهلي وأبو حاتم والدارقطني، وقال البخاري: «منكر الحديث». وقال النسائي: «متروك الحديث». كذا في ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (٦: ٣٥١).

وقال محمد بن نصر في «قيام الليل» (ص٧٠ ـ مختصره): حدثنا محمود بن آدم حدثنا أسباط عن ليث عن نافع عن ابن عمر قال: رمقت النبي ﷺ عشرين ليلة، أو خمساً وعشرين ليلة، أو شهراً، فلم أسمعه يقرأ في الركعتين بعد المغرب والركعتين قبل الفجر إلا بـ﴿**قل يآ أيها الكافرون**﴾ و﴿**قل هو الله أحد**﴾.

وتابع محمود بن آدم عليه الحسن بن علي بن عفان عند البيهقي في «الشعب» (٥: ٤٩٦).

قلت: وليث هو ابن أبي سُليم: «صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك». كذا في «التقريب» (٥٦٨٥).

وأعله ابن نصر بعلة عجيبة فقال: «وهذا غير محفوظ عندي لأن المعروف عن ابن عمر أنه روىٰ عن حفصة أن النبي ﷺ كان يصلي الركعتين قبل الفجر وقال: تلك ساعة لم أكن أدخل علىٰ النبي ﷺ فيها».

ومن شواهد الحديث: من حديث عائشة رضي الله عنها، أخرجه ابن أبي شيبة (٣: ٢٩٦: ٦٣١١) وعبدالرزاق (٣: ٥٩) وأحمد (٦: ١٨٣، ١٨٤*، ٢٢٥) والطحاوي (١: ٢٩٧) والبيهقي في «الشعب» (٥: ٤٦٤) من طرق عن محمد بن سيرين عنها بذكر ركعتي الفجر فقط.

قلت: محمد بن سيرين لم يسمع من عائشة، كذا قال أبو حاتم كما نقل عنه ابنه =

. . . .

= في «المراسيل» (ص١٨٨)، وأشار الطحاوي كذلك إلىٰ انقطاعه.

وأسند ابن أبي شيبة (٢ : ٢٩٧ : ٦٣١٦) عن ابن سيرين أنه كان يقرأ بهما في ركعتي الفجر، والراوي عن ابن سيرين هو ابنه عبدالله، وهذا ترجمه البخاري في «التاريخ» (٥ : ١٨٨) وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥ : ١٥٧) ولم يذكرا له جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧ : ٤١).

وشاهد آخر للحديث من حديث أبي هريرة: أخرجه مسلم (١ : ٥٠٢) والنسائي (٩٤٥) وأبو داود (١٢٥٦) وابن ماجه (١١٤٨) من طرق عن مروان بن معاوية عن يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قرأ في الركعتين قبل الفجر بالسورتين المذكورتين.

وفي الباب عن ابن مسعود، فقد قال ابن نصر (ص٧٠): حدثنا محمد بن يحيىٰ حدثنا أحمد بن يونس حدثني عبدالملك بن الوليد بن معدان عن عاصم بن بهدلة عن أبي وائل عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: ما أحصي ما سمعت رسول الله ﷺ يقرأ في الركعتين قبل الفجر والركعتين بعد المغرب بـ**﴿قل يآ أيها الكافرون﴾** و**﴿قل هو الله أحد﴾** قال محمد بن يحيىٰ: لو شاء قائل لقال: مسند، ولو شاء قائل لقال: منكر. أ. هـ .

وأخرجه كذلك الطحاوي (١ : ٢٩٨) عن إبراهيم بن أبي داود قال: حدثنا أحمد ابن يونس به.

وتابع ابنَ يونس عليه بَدَلُ بن المحبر عند الترمذي (٤٣١) وسعيد بن أبي الربيع السمان عند ابن عدي (٥ : ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦)، إلا أن في رواية ابن عدي: «عن =

....

= زر بن حبيش» بدلاً من «أبي وائل».

وقال الترمذي عقبه: «حديث ابن مسعود حديث غريب من حديث ابن مسعود، لا نعرفه إلا من حديث عبدالملك بن معدان عن عاصم» أ. هـ

قلت: عبدالملك بن معدان هذا قال فيه أبو حاتم: «ضعيف الحديث». وقال البخاري: «فيه نظر».

وقال ابن حبان: «يقلب الأسانيد، لا يحل الاحتجاج به». كذا في ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (٦ : ٤٢٩).

وفي الباب كذلك عن أنس بن مالك، أخرج حديثه البزار (١ : ٣٣٨ ـ الكشف) والطحاوي (١ : ٢٩٨) والبيهقي في «الشعب» (٥ : ٤٦٣) من طرق عن خلف بن موسىٰ بن خلف عن أبيه عن قتادة عن أنس بذكر ركعتي الفجر إلا رواية البيهقي ففيها زيادة ذكر الركعتين بعد المغرب.

وقال البزار: «تفرد به موسىٰ بن خلف عن قتادة».

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٢ : ٢١٨) وقال: «رجاله ثقات».

قلت: خلف بن موسىٰ بن خلف: «صدوق يخطىء»، وأبوه: «صدوق عابد له أوهام»، كذا في «التقريب» لابن حجر (١٧٣٦، ٦٩٥٨).

١٦ ـ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ أَبانَ حَدَّثنا إسْمَاعِيلُ بنُ عَمْروٍ حَدَّثنا كَامِلُ أَبو العَلاءِ الخَفَّافُ وعَمْرُو بنُ ثَابتٍ عَنِ المِنْهَالِ بن عَمْروٍ عَن زَاذَانَ عَنِ البَراءِ بنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجْنا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ في جَنَازَةٍ، فَانْتَهَيْنَا إلىٰ القَبْرِ وَلَمَّا يُلْحَد. فَذَكَرَ الحَدِيثَ[1].

(١) ـ صحيح. قال الطيالسي في «المسند» (٧٥٣): حَدَّثنا أبُو عَوَانَةَ عَنِ الأعْمَشِ عن المِنْهَالِ بن عمروٍ عَنْ زَاذَانَ عَنِ البَرَاءِ بن عازب قَالَ أبو دَاوُدَ: وحَدَّثناه عَمْرُو ابنُ ثَابتٍ سَمِعَهُ عَنِ المِنْهَالِ بنِ عَمْرو عَنْ زَاذَانَ ـ وحَدِيثُ أبي عَوَانَةَ أتَمُّهما ـ قَالَ البَرَاءُ: خَرَجنا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ في جَنَازَةِ رَجُلٍ مِنَ الأنْصَارِ، فَانْتَهَينا إلىٰ القَبْرِ ولَمْ يُلْحَد، فَجَلَسَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وجَلَسْنَا حَوْلَهُ كَأنَّما عَلىٰ رُؤُوسِنَا الطَّيْرُ ـ قَالَ عَمْرُو بنُ ثَابتٍ وَقَعَ وَلَمْ يَقُلْ أبو عَوَانَةَ ـ فَجَعَلَ يَرْفَعُ بَصَرَهُ وَيَنْظُرُ إلىٰ السَّمَاءِ ويَخْفِضُ بَصَرَهُ ثُمَّ يَنْظُرُ إلىٰ الأرْضِ، ثُمَّ قَالَ: «أعُوذُ باللهِ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ» قَالَها مِراراً. ثُمَّ قَالَ: «إنَّ العَبْدَ المُؤمِنَ إذَا كَانَ في قُبُلٍ مِنَ الآخرَةِ وانْقِطَاعٍ مِنَ الدُّنْيا جاءَهُ مَلَكٌ فَيَجْلِسُ عِنْد رَأْسِهِ فَيَقُولُ اخْرُجِي أيَّتُها النَّفْسُ المُطْمَئِنَّةُ إلىٰ مَغْفِرَةٍ مِنَ اللهِ ورُضْوَانٍ. فَتَخْرُجُ نَفْسُهُ وتَسِيلُ كَمَا تَسِيلُ قَطْرُ السِّقَاءِ» ـ وقال عمرو في حديثه ولم يقل أبو عوانة: «وإنْ كُنْتُم تَرَوْنَ غَيْرَ ذٰلِك» ـ «وتَنْزِلُ المَلائِكَةُ مِنَ الجَنَّةِ بيضَ الوُجُوهِ كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ الشَّمْسُ مَعَهُمْ أكْفَانٌ مِنْ أكْفَانِ الجَنَّةِ وحَنُوطٌ مِن حَنُوطِها، فَيَجْلِسُونَ مِنْهُ مَدَّ البَصَرِ، فإذا قَبَضَها المَلَكُ لَمْ يَدَعُوها في يَدِهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ، فَذٰلِكَ قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿**تَوفَّتْهُ رُسُلُنا وهُمْ لا يُفَرِّطُونَ**﴾ قَالَ: فَتَخْرُجُ نَفْسُهُ كأَطْيَبِ رِيحٍ وُجِدَتْ، فَتَعْرُجُ بها المَلائِكَةُ فَلا يَأْتُونَ علىٰ جُنْدٍ بَيْنَ السَّمآءِ والأرْضِ إلَّا قالوا: ما هٰذا الرُّوحُ؟! فَيُقَالُ: فُلَانٌ، بِأَحْسَنِ أسْمَائِهِ حتىٰ يَنْتَهوا بِهِ إلىٰ بابِ السَّماءِ الدُّنيا، فَيُفْتَحُ لَهُ ويُشَيِّعُهُ مِنْ كُلِّ سَماءٍ مُقَرَّبُوها حتىٰ ينتهي بها إلىٰ السَّماءِ السَّابعةِ =

• •

فيقول: اكْتُبوا كِتَابَهُ في علّيينَ، وما أدْرَاكَ ما عِلّيُّونَ؟ كِتَابٌ مَرْقُومٌ يَشْهَدُهُ المُقَرَّبُونَ. فَيُكْتَبُ كِتَابُه في عِلّيينَ ثُمَّ يُقالُ: رُدُّوهُ إلىٰ الأرْضِ، فإنِّي وَعَدْتُهم أني مِنْها خَلَقْتُهُم، وفيها نُعِيدُهم، ومِنها نُخْرِجُهُم تارةً أخرىٰ. فَيُرَدُّ إلىٰ الأرْضِ وتُعَادُ رُوحُهُ فِي جَسَدِهِ، فيأتيه مَلَكَانِ شَدِيدا الانْتِهَارِ فَيَنْتَهِرَانِهِ ويُجْلِسَانِهِ فَيَقُولان: مَنْ رَبُّك؟ وما دِينك؟ فيقول: ربي الله، وديني الإسلام، فيقولان: فما تَقُولُ في هٰذا الرَّجُلِ الَّذي بُعِثَ فِيكم؟ فَيَقُول: هُوَ رَسُول الله. فَيَقُولان: وما يُدْرِيك؟ فيقول: جَاءَنَا بالبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّنا، فآمَنْتُ بِهِ وصَدَّقْتُهُ. قال: وذٰلك قولُه عز وجل: ﴿يُثَبِّتُ الله الَّذِينَ آمَنُوا بالقَوْلِ الثَّابِتِ في الحَيَاةِ الدُّنيا وفي الآخِرَةِ﴾ قال: ويُنادِي مُنَادٍ مِنَ السَّماءِ: أنْ قَدْ صَدَقَ عَبْدِي، فَأَلْبِسُوهُ مِنَ الجَنَّةِ وأفرِشُوه مِنْها، وأَرُوهُ مَنْزِلَهُ مِنْها. فَيُلْبَسُ مِنَ الجَنَّةِ ويُفْرَشُ مِنْها، ويُرىٰ مَنْزِلَهُ مِنها، ويُفْتَح لَهُ مَدَّ بَصَرِهِ، ويُمَثَّلُ لَه عَمَلُه في صُورَةِ رَجُلٍ حَسنِ الوَجْهِ، طَيِّبِ الرِّيح، حَسَنِ الثِّيَاب، فَيَقُولُ: أبْشِر بما أعَدَّ الله عَزَّ وَجَلَّ لَكَ، أبْشِرْ بِرِضْوَانِ الله وجَنَّاتٍ فِيها نَعِيمٌ مُقيمٌ. فَيَقُولُ: بَشَّرَكَ الله بخَيْرٍ، مَنْ أنْتَ؟ فَوَجْهُكَ الوَجْهُ الحَسَنُ الَّذي جَاءَ بالخَيْرِ؟ فَيَقُولُ: هٰذا يَوْمُكَ الَّذي كُنْتَ تُوعَدُ، والأمْرُ الَّذي كُنْتَ تُوعَدُ، أنَا عَمَلُكَ الصَّالِحُ، فَوَالله ما عَلِمْتُكَ إلاَّ كُنْتَ سَرِيعاً في طَاعَةِ الله بَطِيئاً فِي مَعْصِيَةِ الله، فَجَزَاكَ الله خيراً، فَيَقُولُ: يا رب! أقِمِ السَّاعَةَ كي أَرْجِعَ إلىٰ أَهْلِي ومَالِي. قال: وإن كَانَ فَاجِراً فَكَانَ في قِبَلٍ مِنَ الآخِرَةِ وانْقِطَاعٍ من الدُّنيا جَاءَهُ مَلَكٌ فَيَجْلِسُ عِنْدَ رَأْسِهِ فَيَقُولُ: أُخْرُجي أيَّتُها النَّفْسُ الخَبِيثَةُ، أبْشِري بِسَخَطٍ مِنَ الله وغَضَبِهِ، فَتَنْزِلُ ملاَئِكَةٌ سُودُ الوُجُوهِ مَعَهم مَسَوحٌ، فإذا قَبَضَها المَلَكُ قاموا فلم يَدَعُوها في يَدِهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ. قال: فَتَفَرَّق في جَسَدِهِ فَيَسْتَخْرِجُها يَقْطَعُ مَعَها العُرُوقَ والعَصَبَ كالسَّفُّود الكَثِيرِ الشِّعَبِ في الصُّوفِ المَبْلولِ، فَيُؤْخَذُ مِنَ المَلَك فَيَخْرُجُ كأنْتَنِ =

= ريحٍ وُجِدَتْ، فَلاَ يَمُرُّ علىٰ جُنْدٍ فيما بَيْنَ السَّماءِ والأرْضِ إلاَّ قَالُوا: ما هٰذا الرُّوحُ الخَبيثُ؟ فَيَقُولون: هذا فلانٌ بِأَسْوَءِ أَسْمَائِهِ حَتىٰ يَنْتَهُوا إلىٰ السَّمَاءِ الدُّنيا فَيَقُول: رُدُّوه إلىٰ الأرْضِ، إنِّي وَعَدْتُّهم أني مِنْها خَلَقْتُهم وفيها نعيدُهم ومِنْها نُخْرِجُهُم تَارةً أُخرىٰ، قَال: فَيُرمىٰ بِهِ مِنَ السَّمَاءِ. قال: فَتَلا هٰذه الآية: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بالله فَكَأَنَّمَا خرَّ مِنَ السَّماءِ﴾ الآية قال: ويُعَادُ إلىٰ الأرْضِ وتُعَادُ فِيه رُوحُهُ، ويَأْتِيه مَلَكَانِ شَديدَا الانْتِهَارِ فَيَنْتَهرانِهِ ويُجْلِسَانِهِ فَيَقُولانِ: مَنْ رَبُّكَ وما دينُك؟ فَيَقُولُ: لا أَدْرِي. فيقولان: فما تَقُولُ في هٰذا الرَّجُلِ الَّذي بُعِثَ فيكم؟ فلاَ يَهْتَدِي لاسْمِهِ، فَيَقُول: لا أدري، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولونَ ذَاك. قَالَ: فَيُقالُ: لا دَرَيْت. فَيُضَيَّقُ عَلَيهِ قَبْرُه حتىٰ تَخْتَلِفَ أَضْلاَعُهُ، ويُمَثَّلُ له عَمُله في صُورَةِ رَجُلٍ قَبيحِ الوَجْهِ مُنْتِنِ الرِّيحِ قَبيحِ الثِّيَابِ، فَيَقُول: أَبْشِر بعذَابٍ مَن الله وَسَخطه فيقولُ: مَنْ أنت؟ فَوَجْهُكَ الوَجْهُ الَّذي جاءَ بالشَّرِّ؟ فَيَقُولُ: أنا عَمَلُكَ الخَبيثُ، والله ما عَلِمْتُكَ إلاَّ كُنْتَ بَطيئاً عَنْ طَاعَةِ الله سَريعاً إلىٰ مَعْصِيَةِ الله. قَال عَمْرو في حديثه عَنِ المِنْهَالِ عن زاذانَ عَنِ البراءِ عَنِ النَّبيِّ ﷺ: «فَيُقَيِّضُ له ملكٌ أَصَمُّ أبْكَمُ مَعَه مِرْزَبَةٌ لو ضُرِبَ بِهَا عَلىٰ جَبَلٍ صَارَ تُراباً ـ أوْ قَالَ: رَميماً ـ فَيَضْرِبُهُ بها ضَرْبَةً يَسْمَعها الخَلائِقُ إلاَّ الثقلين، ثُمَّ يُعاد فيه الرُّوحُ فَيَضْرِبُه ضَرْبَةً أُخرىٰ».

وأخرجه البيهقي في «إثبات عذاب القبر» (٢٨) عن الطيالسي.

وأخرجه عبدالله بن المبارك في «الزهد» (١٢١٩) والطيالسي (٧٥٣) وابنُ أبي شيبة (٣: ٣٨٠ ـ ٣٨٢، ٣٨٢) وهناد في «الزهد» (٣٣٩) وأحمد في «المسند» (٤: ٢٨٧ ـ ٢٨٨، ٢٨٨) وفي «السنة» (١٤٣٨ ـ ١٤٤٠، ١٤٤٣) وأبو داود (٤٧٥٣، ٤٧٥٤) وأبو سعيد الدارمي في «الرد علىٰ الجهمية» (١١٠) وابن جرير =

= في «تفسيره» (١٣: ٢١٤ ـ ٢١٥، ٢١٥*) وفي «التهذيب» (٢٤٨٠ ـ ٢٤٨٣) والآجري في «الشريعة» (ص٣٦٧ ـ ٣٧٠، ٣٧٠*) وابن مندة في «الإيمان» (١٠٦٤) والحاكم (١: ٣٧ ـ ٣٨، ٣٨، ٣٩) وأبو نعيم في «الحلية» (٩: ٥٦) والبيهقي في «إثبات عذاب القبر» (٢٧ ـ ٣٠، ٣٣ ـ ٣٥) والرافعي في «التدوين في أخبار قزوين» (١: ٦١ ـ ٦٤) من طرق عن الأعمش عن المنهال بن عمرو به.

وتابع الأعمشَ عليه يونسُ بن خباب، وروايته عند عبدالرزاق (٣: ٥٨٠ ـ ٥٨٢) وأحمد في «المسند» (٤: ٢٩٥ ـ ٢٩٦) وفي «السنة» (١٤٤٢) وابنه عبدالله في «السنة» كذلك (١٤٤١) وابن جرير في «تفسيره» (١٣: ٢١٥) وفي «التهذيب» (٢٤٨٤) والحاكم (١: ٣٩) والبيهقي في «الإثبات» (٣١، ٣٢).

وتابعهما كذلك محمد بن سلمة بن كهيل عند عبدالله بن أحمد (١٤٤٤).

وابن كهيل هذا لاخير في متابعته، فقد ضعفه ابن سعد وابن معين، وقال الجوزجاني: «ذاهب الحديث» كذا في «اللسان» لابن حجر (٥: ١٨٣).

وقال الحاكم إثر روايته لهٰذا الحديث: «هٰذا حديثٌ صحيحٌ علىٰ شرط الشيخين، فقد احتجا جميعاً بالمنهال بن عمرو وزاذان أبي عمر الكندي، وفي هذا الحديث فوائد كثيرة لأهل السنة وقمع للمبتدعة، ولم يخرجاه بطوله». ووافقه الذهبي.

قلت: في إسناد المصنف والطيالسي ـ وعنه البيهقي في إحدىٰ رواياته ـ عمرو بن ثابت وهو ابن هرمز البكري، وهذا ضعفه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم. وقال البخاري: «ليس بالقوي عندهم». وقال النسائي: «متروك الحديث». كذا في ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (٨: ١٠). =

١٧ ـ حَدَّثنا مَحْمُودُ بنُ أَحْمَدَ بن الفَرَجِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بنِ عَمْرٍو حَدَّثنا قَيْسٌ عَنْ عَاصِمِ بن كُلَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ وَائِلِ بن حُجْرٍ رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ النبي ﷺ: «النَّدَمُ تَوْبَةٌ»[1].

= وتابعه عند المصنف كامل أبو العلاء، وهذا فيه مقال كما في ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (٨: ٤٠٩ ـ ٤١٠)، وفي «التقريب» (٤. ٥٦): «صدوق يخطىء».

ولكن تابعهما الأعمش ويونس بن خباب كما تقدم. وأما متابعهما محمد بن سلمة ابن كهيل فيرويه عنه ابن أخيه إسماعيل بن يحيىٰ بن سلمة، وهذا قال عنه الدارقطني في «الضعفاء» (٨٦): «متروك». يرويه عنه ابنه إبراهيم، وهذا كذلك ضعفه ابن نمير وقال: «روىٰ أحاديث مناكير». كذا في «التهذيب» للمزي (٢: ٤٨).

وكل ذٰلك لا يضر الحديث ما دام قد ثبت من طريقي الأعمش ويونس بن خباب، والله أعلم.

(١) ـ صحيح. أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١: ٢٠٩) عن المصنف مقروناً بأبي أحمد القاضي وسليمان بن أحمد الطبراني ثلاثتهم عن محمود بن أحمد به.

والطبراني أخرجه بإسناده في «الكبير» (٢٢: ٤١: ١٠١).

وأورده الهيثمي في «المجمع» (١٠: ١٩٩) وقال: «رواه الطبراني، وفيه إسماعيل ابن عمرو البجلي، وثقه ابن حبان وضعفه غير واحد، وبقية رجاله وثقوا» أ. هـ.

قلت: إسماعيل بن عمرو ترجمه المصنف في «طبقات المحدثين بأصبهان» (١: ٧١) فقال: «حكىٰ محمد بن يحيىٰ بن منده قال: سمعت إبراهيم بن أورمة يقول: شيخ مثل إسماعيل بن عمرو ضيعوه بأصبهان، وحكىٰ عن عبدان ـ وسئل عن إسماعيل =

. . . .

= ابن عمرو - فقال: إسماعيل بن عمرو بإزاء إسماعيل بن أبان، إلا أن إسماعيل بن عمرو وقع بأصبهان، فلم يُعرف. وغرائبُ حديث إسماعيل تكثر. ومن غرائب حديثه، ما حدثنا به محمود بن أحمد بن الفرج. .» ثم ذكره بإسناده هنا.

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «يُغرب كثيراً»، وضعفه أبو حاتم والدارقطني وابن عقدة والعقيلي والأزدي، وقال الخطيب: «صاحب غرائب ومناكير عن الثوري وغيره». كذا في «التهذيب» لابن حجر (١ : ٣٢١).

وأخرجه السهمي في «تاريخ جرجان» (ص١٥٠ - ١٥١) عن أحمد بن محمد بن عمر بن يونس اليمامي قال: حدثنا إسماعيل بن عمرو (في المطبوعة: عمر، وهو خطأ) حدثنا الثوري عن عاصم بن كليب به.

وهذا إسنادٌ أوهن من الذي بين أيدينا، لأن أحمد بن محمد اليمامي كذبه أبو حاتم وابن صاعد، وقال الدارقطني: «ضعيف»، وقال أخرىٰ: «متروك». كذا في ترجمته من «الميزان» للذهبي (١ : ١٤٢ - ١٤٣).

قلت: وقد تقدم لإسماعيل هٰذا غير ما حديث عند المصنف، ولم أُعل أيًّا منها به إما لورود الحديث من طريقٍ يُتابع عليه فيه، أو يكون معلولاً بغيره.

ولكن الحديث صحيح، فإن له شواهد يثبت بها، فأول ما نذكره منها حديث عبدالله بن مسعود، فقد قال كل من الحميدي (١٠٥) وابن أبي شيبة (٩ : ٣٦١) وأحمد (٣٥٦٨): حدثنا سفيان - هو ابن عيينة - عن عبدالكريم عن زياد بن أبي مريم عن عبدالله بن معقل قال: دخلتُ مع أبي علىٰ عبدالله بن مسعود، فقال له أبي: أَأَنت سمعت النبيَّ ﷺ يقول: «النَّدَمُ تَوْبَةٌ»؟ فقال عبدالله: نعم، أنا سمعت =

• •

= النبي ﷺ يقول: «الندم توبة». والسياق للحميدي.

وأخرجه عن ابن عيينة كل من البخاري في «التاريخ» (٣: ٣٧٣ ـ ٣٧٤، ٣٧٤) وأحمد (٤١٢٤) وابن ماجه (٤٢٥٢) وأبي يعلىٰ (٤٩٦٩، ٥١٢٩) والطحاوي في «المشكل» (٢: ١٩٩) وفي «شرح المعاني» (٤: ٢٩١) والحاكم (٤: ٢٤٣) ـ وعنه البيهقي في «الشعب» (٥: ٣٨٦: ٧٠٢٩) وفي «الآداب» (١١٩٠) ـ والقضاعي (١٣) والخطيب في «الجامع» (٢: ٤٩)[1] وفي «الموضح» (١: ٢٤٨ ـ ٢٤٩) والمزي في «التهذيب» (٩: ٥١١).

وتابع ابنَ عيينة عليه سفيان الثوري عند كُلٍّ من ابن أبي شيبة (٩: ٣٦٢) والبخاريِّ في «التاريخ» (٣: ٣٧٤) والفسوي في «المعرفة» (٣: ١٣٥ ـ ١٣٦) وأبي القاسم البغوي في «مسند ابن الجعد» (١٨١٤، ٢٣٤٧) والقضاعي (١٤) والبيهقي في «السنن» (١٠: ١٥٤) وفي «الشعب» (٧٠٣١*) والخطيب في «الموضح» (١: ٢٤٨*) والشجري في «أماليه» (١: ١٩٥) وأبي محمد البغوي في «شرح السنة» (٥: ٩١) والمزي (٩: ٥١٢).

وتابعهما كذلك أخو سفيان عمر بن سعيد عند البخاري في «التاريخ» (٣: ٣٧٥) وأبي نعيم في «الحلية» (٨: ٣١٢) والخطيب في «الموضح» (١: ٢٤٩ ـ ٢٥٠)، وشريكُ بن عبدالله عند البخاري (٣: ٣٧٥) والبغوي في «مسند ابن الجعد» (١٨١٥، ٢٣٤٧) وابن عدي (٤: ١٣٢٩) والخطيب في «الموضح» (١: ٢٤٩) يرويه عن شريكٍ عَليُّ بن الجعد. =

---

(١) لم يرد فيه ذكرُ لزياد.

. . . .

= وخالف ابنَ الجعد مالك بن إسماعيل عند البخاري في «التاريخ» (٣ : ٣٧٥) ومحمد بن الصباح عند أبي يعلىٰ (٥٠٨١)، ومحمد بن جعفر الوركاني عند الخطيب (١ : ٢٥١) وأبو نعيم ـ الفضل بن دكين ـ وعلي بن حكيم عند البيهقي في «الشعب» (٥ : ٣٨٦ ـ ٣٨٧) فقالوا: «عن زياد بن الجراح» بدلاً من «زياد بن أبي مريم».

وأخرجه أحمد (٤٠١٢) عن كثير بن هشام، والطبراني في «الصغير» (٨٠) عن النضر بن عربي، والخطيب (١ :٢٥٣) عن الفرات بن سلمان، ثلاثتهم عن عبدالكريم عن زياد بن الجراح به.

وأخرجه الفسوي (٣ : ١٣٦) عن ابن جريج، والبيهقي في «السنن» (١٠ : ١٥٤) وفي «الشعب» (٧٠٣٠) والخطيب في «الموضح» (١ : ٢٤٩) عن زهير بن معاوية، كلاهما عن عبدالكريم عن زياد به مهملاً دون التصريح عن أيهما ابن أبي مريم أو ابن الجراح.

وذكر الخطيب أن شبابة بن سوار ويحيىٰ بن أبي بكير تابعا الراوي عن زهير بن معاوية ـ وهو يحيىٰ بن يحيىٰ ـ في روايته.

وأما الخطيب فقد أخرجه كذلك (١ :٢٥٣) من طريق ابن جريج إلا أن فيه: «زياد مولىٰ عثمان».

ورواه الطيالسي (٣٨١) ـ وعنه الخطيب (١ : ٢٥١) ـ عن زهير بن معاوية عن عبدالكريم عن زياد ـ وقال فيه: وليس ابن أبي مريم.

وأخرجه الخطيب (١ : ٢٥٠*) من طريقين عن عُبيدالله بن عمرو عن عبدالكريم =

. . . .

= عن زياد مبهماً به ولم يصرح بكونه ابن أبي مريم إلا في إحدىٰ رواياته[1] ثم كرره الخطيب (١ : ٢٥٢*، ٢٥٣) من طرق عن عُبيدالله بن عمرو وفيها: «زياد بن الجراح».

قلت: من أجل هٰذا الاختلاف الوارد في تحديد زياد أهو «ابن أبي مريم» أم «ابن الجراح» اختلفت فيه أقوال بعض العلماء، فمنهم من قال أنهما واحد وهُم: عبدالرحمن بن عون وابن معين ـ في روايةٍ عنه ـ وأحمد بن حنبل والجوزجاني، نقل ذلك عنهم الخطيب (١ :٢٤٧، ٢٥٤ ـ ٢٥٥).

وذهب البخاري وابن أبي حاتم إلىٰ أنهما اثنان وأفردا كلًّا منهما بترجمة علىٰ حدة كما في «التاريخ» (٣ : ٣٤٦، ٣٧٣ ـ ٣٧٥) و«الجرح والتعديل» (٣: ٥٢٨، ٥٤٦)، ولكن ابن أبي حاتم وأباه ذهبا إلىٰ أن الصواب في هذه الرواية هو ابن الجراح، واستدلا بالرواية المتقدمة عن الطيالسي بأنه ليس ابن أبي مريم، وكذا أسند عن عُبيدالله بن عمرو أنه قال لابن عيينة: أنا رأيتُ زيادَ بن الجراح وليسَ بزيادِ بن أبي مريم.

فوَهَّمَ ـ أعني ابنَ أبي حاتم ـ سفيانَ في قوله: «ابن أبي مريم».

وأسند الخطيب (١ : ٢٥٠) عن ابن معين أنه قال: «لم يتابع ابنَ عيينة علىٰ حديث عبدالكريم عن زياد بن أبي مريم أحدٌ، وخالفه عُبيدالله بن عمرو، وهو أروىٰ الناس عن عبدالكريم، قال عُبيدالله: عن زيادَ بن الجراح. وهو غير ابن أبي مريم» أ. هـ.

=

---

(١) إنما قلت: «رواياته» لأنه يرويه عنده عن عبدالكريم أبو نعيم الحلبي وعلي بن حجر، وعن أبي نعيم يرويه من طريقين.

....

= وتعقبه الخطيبُ بقوله: «وفي هذا القول إغفال شديد، لأن سفيانَ الثوري وأخاه عمر قد تابعا ابنَ عُيينة من غير اختلافٍ عنهما في ذلك، وأما عُبيدالله بن عمرو فقد ذكرنا الحديث عنه بموافقة ابن عيينة، وإن كان المحفوظ عنه ما ذكر يحيىٰ، وسنورده بعد إن شاء الله تعالىٰ» أ. هـ.

وأما ابن حجر فقد قال في «التهذيب» (٣: ٣٨٥): «يُحرر من كلام أهل حران أن راوي حديث الندم توبة هو زياد بن الجراح، بخلاف ما جاء في رواية السفيانين، والله أعلم» أ. هـ.

وذكر ابنُ حجر عن البخاري أنه جعلهما رجلاً واحداً، وهو متعقبٌ بأَنَّ البخاريَّ قد ترجمهما في ترجمتين منفصلتين في كتابه (٣: ٣٤٦، ٣٧٣)، وإنما أورد روايةً للحديث عن ابن الجراح في ترجمة ابن أبي مريم تنبيهاً علىٰ الخلاف في إسناده، كذا قال المعلق اليماني في تعليقه علىٰ «التاريخ» (٣: ٣٧٥).

وأما ابن أبي حاتم فقال في «الجرح والتعديل» (٣: ٥٢٨): «قد روىٰ هذا الحديث سفيان الثوري عن عبدالكريم الجزري فقال: عن زياد بن أبي مريم كما رواه ابن عيينة، فدل علىٰ أن عبدالكريم قال مرة: زياد بن الجراح، ومرة قال: زياد بن أبي مريم، والصحيح زياد بن الجراح» أ. هـ.

قلت: وزياد بن الجراح هذا وثقه النسائي كما في «التهذيب» للمزي (٩: ٤٤٣)، وابن معين كما في «الجرح والتعديل» (٣: ٥٢٧)، وابن نمير كما في «التهذيب» لابن حجر (٣: ٣٥٩)، وأورده ابن حبان في «الثقات» (٦: ٣٢٣)، وأما زياد بن أبي مريم فقد تفرد العجلى بتوثيقه، وهذا في «الثقات» له (٤٧٥)، وأورده كذلك ابن =

. . . .

= حبان في «الثقات» (٤ : ٢٦٠)، وترجمه ابن حجر في «التقريب» (٢٠٩٩) وقال: «وثقه العجلي، وجزم أهل بلده بأنه غير ابن الجراح».

قلت: فبذا تستبين فائدةُ ترجيح كون أحدهما رواه دون الآخر، لأن ابن الجراح ثقة لا مرية في ذٰلك، وأما ابن أبي مريم فتوثيق العجلي له مما لا يؤبه به لما عُلم من تساهله في التوثيق، وكذا توثيق ابن حبان لا يشد أزره فهو قرينه في ذلك.

وأما **حديث أبي هريرة**، فقد قال الطبراني في «المعجم الصغير» (١٨٦): حدثنا أحمد بن محمد بن العباس بن مهران البصري أبو عبدالله قال: حدثنا إبراهيم بن فهد، حدثنا مُوَرِّق بن سُخَيْت حدثنا أبوهلال عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «الندم توبة». ثم قال الطبراني: «لم يروه عن أبي هلال إلا مُوَرِّق بن سُخَيت، ولم يروه عن محمد بن سيرين إلا أبو هلال محمد بن سليم وصالح المري» أ. هـ .

وأورده الهيثمي في «المجمع» (١٠ : ١٩٩): «رجاله وثقوا وفيهم خلاف».

وأخرجه كذلك العقيلي في «الضعفاء» (٤ : ٢٥٩) عن عباد بن الوليد الغُبَرِيِّ عن مؤرق بن سخيت به.

قلت: ومؤرق هٰذا ترجمه البخاري في «التاريخ الكبير» (٨ : ٥١) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وأشار إلىٰ روايته لهذا الحديث.

وأورده ابن حبان في «الثقات» (٩ : ١٩٨)، وقال الذهبي في «الميزان» (٤ : ١٩٨): «فيه جهالة، وانفرد بحديث» ونقله عنه ابن حجر في «اللسان» (٦ : ١١١) كما نقل عن النباتي أنه قال: «ليس بالمشهور». =

....

= وقال العقيلي: «لا يُتابع عليه بهذا الإسناد، وقد روي من غير هذا الوجه بإسناد جيد».

وأخرجه ابن عدي (٤: ١٣٨١) عن عباد بن الوليد قال: حدثنا علي بن حميد حدثنا صالح المري عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً به، ثم قال ابن عدي: «هكذا رُوى هذا الحديث عن صالح المري عن ابن سيرين، وليس بينهما أحد، وقد رُوي عن أبي هلال عن محمد بن سيرين، رواه عن أبي هلال علي بن حميد هذا، ومؤرِّق بن سخيت»[1].

قلت: وصالح المري هو ابن بشير، وهذا ضعفه غير واحد كما في ترجمته من «التهذيب» للمزي (١٣: ١٨ - ٢٠).

حديث أنس بن مالك: قال ابن عدي (١: ٢٠٣): حدثنا أحمد بن محمد بن حرب حدثنا علي بن الجعد حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ قال: «الندم توبة». حدثنا أحمد بن محمد بن حرب حدثنا عمران بن سوار حدثنا مروان ابن معاوية عن حميد عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «الندم توبة».

ثم قال ابن عدي: «وهذان الإسنادان في الندم والتوبة باطلان».

وعن ابن عدي أخرجها السهمي في «تاريخ جرجان» (ص٤٠).

والمتهم في هذين الإسنادين هو أحمد بن محمد بن حرب، فقد قال ابن عدي في أول ترجمته: «يتعمد الكذب ويُلَقَّن فيتلقن»، وقال قبل ختامها: «مشهور بالكذب ووضع الحديث». =

(١) في المطبوعة: «بخيت»، وهو خطأ.

= ولحديث أنس طريق آخر، فقد قال ابن عدي (٧: ٢٦٦٨): حدثنا أحمد بن الحسين بن عبدالصمد حدثنا زكريا بن يحيىٰ الباهلي حدثنا يحيىٰ بن راشد المازني عن حميد عن أنس عن النبي ﷺ قال: «الندم توبة». ثم قال: «هذا لم يروه عن حميد غير يحيىٰ بن أيوب ويحيىٰ بن راشد».

قلت: ذكر هذا الحديث في ترجمة يحيىٰ بن راشد المازني، ونقل ابن عدي عن النسائي أنه قال: «ضعيف»، وعن ابن معين: «ليس بشيء»، وختم ترجمته بقوله: «يكتب حديثه». وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، في حديثه إنكار، وأرجو أن لا يكون ممن يكذب»، وقال أبوزرعة: «لين الحديث». وقال ابن معين: «ليس بشيء»، كذا في الجرح والتعديل (٩: ١٤٣).

ورواية يحيىٰ عن حميد أخرجها البزار (٣٢٣٩ ـ الكشف) بقوله: حدثنا عمرو ابن مالك حدثنا عبدالله بن وهب حدثنا يحيىٰ بن أيوب عن حميد عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: «الندم توبة». ثم قال البزار: «لا نعلمه يُروىٰ عن أنس إلا من هذا الوجه، ولا رواه عن حميدٍ إلا يحيىٰ، وعمرو حدث عن ابن وهب بأحاديث، ذكر أنه سمعها بالحجاز، وأنكر أصحاب الحديث أن يكون حدث بها إلا بالشام أو بالمصر».

وأورده الهيثمي في «المجمع» (١٠: ١٩٩) وقال: «رواه البزار عن شيخه عمرو ابن مالك الراسبي[1]، وضعفه غير واحد، ووثقه ابن حبان وقال: يُغرب ويخطىء. وبقية رجاله رجال الصحيح».

(١) في المطبوعة: «الرؤاسي»، والتصويب من ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (٨: ٩٥).

= قلت: تابع عمرو بن مالك عليه عثمان بن صالح السهمي عند كل من ابن حبان (٣١٦) والحاكم(٤ : ٢٤٣) والضياء في «المختارة» (٢٠٨٨، ٢٠٩١).

وتابعهما كذلك خالد بن عبدالسلام عند الضياء (٢٠٩٠).

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين ولم يخرجاه». وتعقبه الذهبي بقوله: «قلت: هٰذا من مناكير يحيىٰ».

كما تابع عبدالله بن وهب عليه عمرو بن طارق عند الضياء (٢٠٨٩).

قلت: لم يُعله البزار ولا الهيثمي بيحيىٰ بن أيوب، فهما متعقبان بإعلال الذهبي به وقبله بتلميح ابن عدي لذلك، مع أن يحيىٰ هذا قال ابن عدي في آخر ترجمته من «الكامل» (٧ : ٢٦٧٣): «له أحاديث صالحة، . . . ، وهو من فقهاء مصر ومن علمائهم . . ، ولا أرىٰ بحديثه إذا روىٰ عنه ثقة أو يروي هو عن ثقة حديثاً منكراً فأذكره، وهو عندي صدوق لا بأس به».

ولعله مع النظر في أقوال الآخرين في يحيىٰ هذا والمذكورة في ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (١١ : ١٨٧) والتي لخص ما قيل فيه في «التقريب» (٧٥١١) بقوله: «صدوق ربما أخطأ»، فأقول: لعل من أخطائه روايته هذا الحديث عن حميد ليتوافق ذلك مع استنكار الذهبي له، والله أعلم.

حديث أبي سعد الأنصاري: أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٢ : ٣٠٦ : ٧٧٥) وأبو نعيم في «الحلية» (١٠ : ٣٩٨) من طريق محمد بن إسماعيل بن أبي فديك قال: حدثنا يحيىٰ بن أبي خالد عن ابن أبي سعد الأنصاري عن أبيه مرفوعاً: «الندم توبة، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له». =

. . . .

= وأورده الهيثمي في «المجمع» (١٠: ١٩٩) وقال: «رواه الطبراني، وفيه من لم أعرفه».

وسُئل أبو حاتم الرازي عنه ـ كما في «علل الحديث» (٢: ١٣٢) فقال: «يحيىٰ ابن أبي خالد مجهول، وابن أبي سعد[1] مثله، وهو حديث ضعيف».

وضعف إسناده كذلك السخاوي في «المقاصد الحسنة» (٣١٣).

وعـزاه ابن حجـر في «الإصـابة» (٧: ١٧٤) إلىٰ الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول»، وهو فيه (ص٢٣٩ ـ النسخة محذوفة الأسانيد).

حديث ابن عباس: أخرجه الشجري في «أماليه» (١: ١٩٦) من طريق عبدالعزيز ابن أبان قال: حدثنا يحيىٰ بن عمرو بن مالك النكري عن أبيه عن أبي الجوزاء عن ابن عباس مرفوعاً: «الندم توبة».

قلت: عبدالعزيز بن أبان كذبه ابن معين واتهمه بالوضع، وقال يعقوب بن شيبة: «هو عند أصحابنا جميعاً متروك كثير الخطأ، كثير الغلط». وقال البخاري: «تـركوه». وقال الخليلي: «ضعفوه». كذا في ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (٦: ٣٣٠، ٣٣١). وشيخه في هذا الإسناد: يحيىٰ بن عمرو النكري ضعفه أبو زرعة وأبو داود والنسائي وغيرهم، كذا في ترجمته من «التهذيب» (١١: ٢٦٠).

حديث ابن عمر: أخرجه تمام في «الفوائد» (١١٩٣) ـ وعنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٥/ ١٣٩/ ٢) من طريق محمد بن خالد بن أمه الهاشمي قال: حدثنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً به. =

(١) في الأصل: «ابن أبي سعيد»، وهو خطأ.

١٨ ـ حَدَّثنا عَبْدُالله بنُ مُحَمَّدِ بن زَكَريا حَدَّثنا سَعِيدُ بن يحيىٰ الأَصْبَهانِيُّ حَدَّثنا مُسْلِمُ بنُ خَالِدٍ عَنِ النُّعْمانِ بنِ رَاشِدٍ الجَزَرِيِّ حَدَّثني عَاصِمُ بنُ بَهْدَلَةَ عن زِرِّ بنِ حُبَيْشٍ عن صَفْوَانَ بن عَسَّالٍ رَضِي الله عَنْه أَن زِرًّا سَأَلَ صَفْوَانَ عَنِ المَسْحِ عَلىٰ الخُفَّيْن فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَأْمُرُنا إذا كُنَّا سَفَراً أَنْ نَمْسَحَ عَلَيهما ثَلاثةَ أَيَّامٍ ولَيَالِيهن والمُقيم يَوْماً ولَيْلَةً مِنَ الغَائِطِ والبَوْلِ وأَمَّا الجَنَابَة فَلاَ. ثُمَّ سَأَلْتُه عَنِ الهوىٰ، فَقَالَ صَفْوَانُ: بَيْنَا نَحْنُ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ في سفرٍ إذْ جَاءَهُ أَعْرَابيٌّ فَقَالَ: يا مُحَمَّد! ـ ثَلاثَ مَرَّاتٍ ـ فَقَالَ النبي ﷺ: «هَا، وها». قال: أَرَأَيتَ رَجُلاً يُحِبُّ قَوْماً ولَمَّا يَلْحَق بهم؟ فقال النبي ﷺ: «هُو مَعَهُمْ». قال: ثُمَّ لَمْ يَبْرَحْ بِهِ الحَديثُ حتىٰ قال: «إنَّ بالمَغْرِب بَاباً مَفْتُوحاً للتَّوْبةِ عَرْضُه مَسيرةَ أَرْبَعينَ سَنَةٍ، لا يَزَالُ مَفْتُوحاً حتىٰ تَطْلُعَ الشَّمسُ مِنْ مَغْربها ـ أوْ من قِبَلِه ـ فَإذا طَلَعَت مِنْ قِبَلِه أَوْ نَحْوه لَمْ يَنْفَعْ نَفْساً إيمانُها لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ في إِيمانها خَيْراً»[1].

= قلت: ومحمد بن خالد هٰذا ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧: ٢٤٤) وقال: سألت أبي عنه فقال: كان يكذب، سمعت منه حديثاً عن مالك.. فذكره.

وزاد الزبيدي في «الإتحاف» (٨: ٥٣) نسبة هٰذا الحديث إلىٰ الخطيب في «الرواة عن مالك».

حديث جابر بن عبدالله: عزاه الزبيدي (٨: ٥٣) إلىٰ الشيرازي في «الألقاب».

(١) ـ حسن. وإسناده ضعيف، النعمان بن راشد ضعفه يحيىٰ القطان وابن معين وأبو داود. وقال النسائي: «ضعيف، كثير الغلط». وقال العقيلي: «ليس بالقوي =

. . . .

= يُعرف فيه الضعف». كذا في ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (١٠: ٤٥٢). وفي «التقريب» (٧١٥٤): «صدوق سيء الحفظ». والراوي عنه هو مسلم بن خالد الزنجي تُكلم فيه كما في ترجمته من «التهذيب» (١٠: ١٢٩ - ١٣٠)، ولخص ما قيل فيه ابن حجر في «التقريب» (٦٦٢٥) بقوله: «صدوق كثير الأوهام».

قلت: ولكن الحديث ثابت، فقد أخرجه عبدالرزاق (٧٩٥) والحميدي (٨٨١) والترمذي (٣٥٣٥) والطبراني في «الكبير» (٧٣٥٣) عن سفيان بن عيينة، والترمذي (٣٥٣٦) والطبراني (٧٣٦٠) عن حماد بن زيد، والطبراني (٧٣٥٩) عن حماد بن سلمة، و(٧٣٦١) عن همام، و(٧٣٦٥) عن أبي عوانة، خمستهم عن عاصم بن بهدلة به.

وأخرج شطر التوبة ابن ماجه (٤٠٧٠) عن إسرائيل، والطيالسي (١١٦٨) عن شعبة وحماد بن زيد وهمام، وابن جرير (٨: ٩٩) والبغوي في «تفسيره» (٢: ١٤٤) عن حماد بن زيد، وابن جرير (٨: ٩٩) عن معمر، جميعهم عن عاصم به.

وأخرج عبدالرزاق (٧٩٣) عن معمر عن عاصم ذكر التوبة والمسح على الخفين وذكر فضل الرحلة في طلب العلم في أوله، وعن عبدالرزاق أخرجه كل من ابن خزيمة (١٩٣) والبيهقي (١: ٢٨٢).

وأخرج الطيالسي (١١٦٧) عن شعبة وحماد بن زيد وهمام عن عاصم ذكر «المرء مع من أحب».

١٩ ـ حَدَّثنا عَبْدُالله بنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثنا سَعِيدٌ حَدَّثنا مُسْلِمٌ عَنِ النُّعْمَانِ عَن عَاصِمِ بنِ بَهْدَلَةَ عن زِرِّ بنِ حُبَيْشٍ أَنَّه جاءَ إلىٰ أُبيٍّ بنِ كَعْبٍ رَضِيَ الله عَنْهُ فَسَأَلَهُ عن لَيْلَةِ القَدْرِ وأَخْبَره أَنَّ ابنَ مَسْعُودٍ رَضِي الله عنه قَالَ: مَن قَامَ السَّنَةَ أَصَابَ لَيْلَةَ القَدْرِ. فَقَالَ: يَغْفِرُ الله لأبي عَبْدِالرَّحْمٰنِ، أَرَادَ أَنْ يَجْتَهِدَ النَّاسُ، ولَقَد عَلِمَ أَنَّها لَفي رَمَضَانَ، وأنها لَيْلَةُ سَبْعٍ وعِشْرِينَ. قال زِرٌّ: وسَأَلْتُ أُبَيًّا عَن المُعَوِّذَتَيْنِ فَقُلْتُ له: إنَّ ابنَ مَسْعُودٍ لا يَكْتُبُها في مُصْحَفِهِ؟ فَقَال أُبَيٌّ: سَأَلْتُ عنها رَسُول الله ﷺ كما سَأَلْتَني، فَقالَ رسول الله ﷺ: «قِيلَ لِي فَقُلْتُ لَكُم، فَقُولوا»[1].

---

(١) ـ صحيح. وإسناده كسابقه، ولكن متنه ثابتٌ وهو ملفقٌ من حديثين، أحدهما ما أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢ : ٨٢٨) قال: حَدَّثنا محمد بن حاتم وابن أبي عمر كلاهما عن ابنِ عُيَيْنَةَ. قال ابن حاتم: حدثنا سُفيان بن عُيينة عن عَبْدَةَ وعاصمِ بنِ أبي النُّجود سمعا زِرَّ بنَ حُبَيْشٍ يقول: سَأَلْتُ أُبَيَّ بن كَعْبٍ رضي الله عنه فقلت: إنَّ أخاكَ ابنَ مسعود يقول: من يَقُمِ الحَوْلَ يُصِبْ لَيْلَةَ القَدْرِ. فقال: رحمه الله! أراد أن لا يَتَّكِلَ النَّاسُ، أَمَا أنه قَد عَلِم أَنَّها في رمضان، وأنها في العشر الأواخر، وأنها ليلة سبع وعشرين، ثم حَلَفَ لا يستثني أنها ليلة سبع وعشرين. فقلت: بأي شيءٍ تقول ذلك يا أبا المنذر؟! قال: بالعَلامة ـ أو بالآيةِ ـ التي أخبرنا رسول الله ﷺ أنها تَطْلُع يومئذٍ لا شُعَاعَ لها.

وعن سفيان بن عيينـة أخرجه كل من الحميدي (٣٧٥) وأحمد (٥ : ١٣٠) والترمذي (٣٣٥١) وابن حبان (٣٦٨١) والبيهقي (٤ : ٣١٢).

وأخرجه عبدالرزاق (٤ : ٢٥٢) وأحمد (٥ : ١٣٠، ١٣١) وأبو داود (١٣٧٨) =

٢٠ ـ حَدَّثنا عَبْدُالله بنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثنا سَعِيدٌ حَدَّثنا مُسْلِمٌ عَنْ مُطَرِّفٍ البَصْرِيِّ عن حُمَيْدِ بنِ هِلَالٍ عن بدر بن مَالِكٍ الأَشْجَعِيِّ عن أَبي ذَرٍّ رَضِيَ الله عَنْهُ قال: مَرَّ بي رَسُول الله ﷺ وأنا مُضْطَّجِعٌ في المَسْجِدِ، فَرَكَضَني برِجْلِهِ، ثم قال: «صَلَّيْتَ يا أَبَا ذَرٍّ؟» قلت: لا. قال أبو ذَرٍّ: فقمت فَتَوَضَّأْت فَصَلَّيْتُ، ثُمَّ جِئْتُهُ فقال: «أَصَلَّيْتَ يا أَبَا ذَرٍّ؟» قلتُ: نَعم. قال: «وتَعَوَّذْتَ من شَيَاطِينِ الجِنِّ والإِنْسِ؟» فقلت: يا رسول الله! فإِنَّ للإِنْسِ شَيَاطِينَ؟! قال: «نعم». قلت: يا رسول الله! ما الصلاة؟ قال: «خَيْرٌ مَوْضُوعٍ، فَمَنْ شَاءَ أَقَلَّ مِنْه ومَنْ شَاءَ أَكْثَرَ». قُلت: يا رسول الله! ما الصَّوم؟ قال: «قَرْضٌ مُجْزِئٌ». قلت: يا رسول الله! ما الصَّدَقَةُ؟ قال: «أَضْعَافٌ مُضَاعَفَةٌ، وعِنْدَالله مَزِيدٌ». قلت: أَيُّها

= والترمذي (٧٩٣) وعبدالله بن أحمد في زوائد «المسند» (٥: ١٣٠ ـ ١٣١، ١٣٢) ومحمد بن نصر في «قيام الليل» (ص٢٣٧ ـ مختصره) والطحاوي (٣: ٩٢) وابن حبان (٣٦٨٣) والبغوي (٦: ٣٨٧) من طريق عاصم وحده.

وأخرجه أحمد (٥: ١٣٠) ومسلم (١: ٥٢٥، ٢: ٨٢٨) والطحاوي (٣: ٩٢*) وابن حبان (٣٦٨٢) من طرق عن عبدة وحده.

وأما الشطر الثاني، فقد أخرجه الحميدي (٣٧٤) وأحمد (٥: ١٢٩، ١٣٠) والبخاري (٨: ٧٤١*) وابن الضريس في «فضائل القرآن» (٢٩١) وابن حبان (٧٩٧) والبيهقي (٢: ٣٩٤) من طرقٍ عن عاصم بن بهدلة به بألفاظ مقاربة، وقد قُرِنَ عاصمٌ في بعضها بعبدة بن أبي لبابة. وزاد السيوطي نسبته في «الدر» (٨: ٦٨٣) إلىٰ ابن الأنباري وابن مردويه.

أَفْضَلُ؟ قال: «سِرٌّ إلىٰ فَقير، وجَهْدُ مِنْ مُقِلٍّ». قلت: يا رسول الله! أَيُّ المُرْسَلِينَ كَانَ أَوَّل؟ قال: «آدَمُ». قلت: يا رسول الله! وقَد كَان آدَمُ مُرْسَلاً؟ قال: «نعم». قلت: يا رسول الله! كَمِ المُرْسَلونَ؟ قال: «ثَلاثِمائَةٌ وخَمْسَةُ عَشَرَ جَمًّا غفِيراً»(١).

---

(١) ـ ضعيف. مسلم هو ابن خالد الزنجي، وقد تقدم الكلام عليه في التعليق علىٰ الحديث رقم (٦٨)، ولم يُذكر في ترجمته من «التهذيب» للمزي (ق١٣٢٥) أنه يروي عن مطرف ـ وهو ابن عبدالله ـ البصري شيخه هنا.

ذُكر في ترجمة مُطرف من «التهذيب» للمزي (ق١٣٣٥) أن حميد بن هلال يروي عن مطرف، وكذ في ترجمة حميد (٧: ٤٠٤) هو يروي عن مطرف، فالظاهر أن الصواب في هذا الإسناد «حميد بن هلال عن مطرف البصري».

ثم الراوي عن أبي ذر لم أهتد إلىٰ من ترجم له، وهذا أثبته كما في الأصل.

ورأيت في زوائد الحسين المروزي علىٰ كتاب «البر والصلة» لعبدالله بن المبارك (٢٩٨) شطراً من الحديث يرويه وهو ذكر الصدقة، فإذا به من طريق حماد بن سلمة قال: حدثنا معبد بن هلال عن رجل حدثه عن عوف بن مالك عن أبي ذر به.

فهل «حميد بن هلال» صوابه: «معبد بن هلال»، و«بدر بن مالك» صوابه: «عوف بن مالك»؟!! ذلك مما لا أستطيع الجزم به الآن.

وهذا الحديثُ يعرف بحديث أبي ذر الطويل، وقد خرجته مفصلاً في التعليق علىٰ كتاب «الأربعين» للآجري، وهو الحديث الأخير فيه، وليس مما اطلعت أثناء التعليق عليه من مصدرٍ أخرج الحديث من هذا الطريق، وذكرت هناك كذلك أقوال مضعفيه فلتراجع هناك لمن شاء غير مأمور، ففيه الغنية عن إعادته هنا.

٢١ ـ حَدَّثنا أحْمَدُ بنُ المُسَاوِرِ الضَّبِّيُّ حَدَّثنا سَعِيدُ بنُ يحيىٰ الأصْبَهانِيُّ حَدَّثنا سَلَمَةُ بنُ صَالحٍ عن أبي إسْحَاقَ عَن البَراءِ ومُجَاهِدٍ قَالَا: اعْتَمَر النَّبيُّ ﷺ في أَشْهُرِ الحَجِّ ثم رَجَعَ إلىٰ أَهْلِه فَلَمْ يَحُجَّ[1].

٢٢ ـ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ إبْرَاهِيمَ بنِ شَبِيبٍ حَدَّثنا عُثْمَانُ بنُ عَبْدالوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ حَدَّثنا ابنُ عُيَيْنَةَ عَن أبي الزِّنَادِ عَنِ الأعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِي الله عَنْه يَبْلُغُ به النبيَّ ﷺ قال: «إنَّ لله تِسْعَةً وتُسْعُونَ إسْماً، مائةً غَيرَ وَاحِدٍ، مَنْ حَفِظَها دَخَلَ الجَنَّةَ، وهو وِتْرٌ يُحِبُّ الوِتْرَ»[2].

---

(١) ـ إسناده ضعيف، سلمة بن صالح هو الأحمر الواسطي، وهٰذا ضعفه ابن معين والنسائي، وقال ابن معين أخرىٰ: «ليس بثقة»، وثالثة: «ليس بشيء». كذا في ترجمته من «الكامل» لابن عدي (٣: ١١٧٧). وكذبه يزيد بن هارون، وقال أبو داود: «متروك الحديث». وضعفه كذلك الدارقطني وابن عمار الموصلي، وقال أبو حاتم: «واهي الحديث». كذا في ترجمته من «اللسان» لابن حجر (٣: ٧٠).

وفيه كذلك أبو إسحاق السبيعي، وهو مدلس ومختلط، ولم يصرح بالتحديث.

(٢) ـ أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١: ٣٦٠) عن المصنف مقروناً بمحمد ابن أحمد بن إبراهيم كلاهما عن شيخ المصنف به.

وأخرجه الحميدي (١١٣٠) والبخاري ١١: ٢١٤) ومسلم (٤: ٢٠٦٢) والترمذي (٣٥٠٨) جميعهم عن سفيان بن عيينة به.

وعن الحميدي أخرجه الخطابي في «شأن الدعاء» (ص٢٦) وابن مندة في «التوحيد» (٢: ١٥) والبيهقي في «الأسماء» (ص٢٤) وأبو نعيم في «المستخرج» كما في «فتح الباري» (١١: ٢١٤).

=

٢٣ ـ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ إبْراهِيمَ حَدَّثنا عُثْمَانُ حَدَّثنا أبي عَن أيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَن أبي هُرَيْرَةَ عَنِ النبيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ[1].

= وتابع ابنَ عيينة عليه مالك بن أنس عند النسائي في «الكبرىٰ» ـ كما في «تحفة الأشراف» (١٠ : ١٩٨) ـ والخطابي (ص٢٣) إلا أنه عنده: «أحصاها».

وأخرجه أحمد (٢ : ٥٠٣) وابن ماجه (٣٨٦٠) والخطابي في «غريب الحديث» (١ : ٧٢٩ ـ ٧٣٠) عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة به.

وسيكرره المصنف من طريق آخر وسيأتي تخريجه إن شاء الله.

(١) ـ أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١ : ٣٦٠) عن المصنف مقروناً بمحمد ابن أحمد بن إبراهيم كلاهما عن شيخ المصنف به.

وأخرجه كل من أحمد (٢ : ٢٦٧) ومسلم (٤ : ٢٠٦٣) والبيهقي في «الأسماء» (ص٤) عن عبدالرزاق عن معمر عن أيوب به.

وتابع أيوبَ عليه هشام بن حسان عند أحمد (٢ : ٤٢٧، ٤٩٩) والترمذي (٣٥٠٦) وابن حبان (٨٠٧) وابن جرير (٩ : ١٣٣).

وتابعهما عبدُالله بن عون عند أحمد (٢ : ٥١٦) وخالد الحذاء عنده كذلك (٢ : ٤٩٩).

وأخرجه أحمد (٢ : ٢٦٧، ٣١٤) ومسلم (٤ : ٢٠٦٣) وابن مندة في «التوحيد» (٢ : ١٦) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص٤) والبغوي في «شرح السنة» (٥ : ٣٠) وفي «تفسيره» (٢ : ٢١) عن عبدالرزاق عن معمر عن همام عن أبي هريرة به.

٢٤ ـ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ إبْراهِيمَ حَدَّثنا عُثْمَانُ حَدَّثنا سُفْيَانُ عَن الزُّهْرِيِّ عن أَبي أُمَامَةَ بن سَهْلٍ يَبْلُغُ بِهِ النَّبيَّ ﷺ قال: «لا يَقُولَنَّ أَحَدُكُم خَبُثَتْ نَفْسي، ولٰكِنْ لِيَقُلْ: لَقِسَت النَّفْسُ»[1].

(١) ـ صحيح. أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (١٠٥٢) عن قتيبة بن سعيد، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١: ٣٢٠: ٣٤٥) عن عبدالغني بن أبي عقيل، كلاهما عن سفيان به.

وقد خولف سفيان، فقد رواه غيره عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل عن أبيه مرفوعاً به، رواه عن ابن شهاب كل من يونس بن يزيد، وإسحاق بن راشد، وعقيل ابن خالد.

فأما رواية يونس فأخرجها كل من البخاري في «صحيحه» (١٠: ٥٦٣) و«الأدب المفرد» (٨١٠) ومسلم (٤: ١٧٦٥) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (١٠٥١) وأبي داود (٤٩٧٨) والطحاوي في «مشكل الآثار» (١: ٣٢٠: ٣٤٤) وابن السني (٣٠٧) والطبراني في «الكبير» (٦: ٩٤ ـ ٩٥: ٥٥٧١، ٥٥٧٢) والبيهقي في «الشعب» (٤: ٣١٠: ٥٢٠٩) في «الآداب» (٥٢٣).

ورواية إسحاق بن راشد عند النسائي (١٠٥١)، ورواية عقيل عند الطبراني (٦: ٩٤: ٥٥٧٠).

وخالف الرواةَ عن الزهريِّ سفيانُ بن حسين عند النسائي (١٠٥٠) والنعمان بن راشد عند ابن أبي الدنيا في «الصمت» (٣٦٣)، فروياه عن الزهري عن عروة عن أبيه عن عائشة.

ومخالفتهما هذه مردودةٌ لثقة من رواه عن الزهري علىٰ الوجه المتقدم، ولأن سفيان =

٢٥ ـ حَدَّثنا مُحَمَّدٌ حَدَّثنا عُثْمَانُ حَدَّثنا أَبي فيما أَظُنُّه عَنْ أَيُّوبَ عَن مُحَمَّدٍ عَن أَبي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبيِّ ﷺ مثله[1].

= ابن حسين متكلم فيه، وخلاصة ما قيل فيه أنه: «ثقة في غير الزهري باتفاقهم»، كذا في «التقريب» لابن حجر (٢٤٣٧)، وهذا الحديث من روايته عن الزهري.

وكذا النعمان بن راشد قال فيه ابن حجر (٧١٥٤): «صدوق سيء الحفظ».

وأشار النسائي إلىٰ شذوذ هٰذه الرواية حين أخرجها من طريق سفيان بن حسين.

(١) ـ صحيح مكرر ما قبله، وإسناده فيه ضعف، عبدالوهاب الثقفي والد عثمان قال عنه ابن معين: «اختلط بآخره». وقال عقبة بن مكرم: «اختلط قبل موته بثلاث سنين أو أربع سنين». وقال عمرو بن علي: «اختلط حتىٰ كان لا يعقل، وسمعته وهو مختلط يقول: حدثنا محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان باختلاط شديد». كذا في ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (٦: ٤٥٠).

ولم يُذكر ابنه عثمان ـ الراوي عنه هنا ـ هل روى عنه قبل الاختلاط أم بعده.

وقال الذهبي في «الميزان» (٢: ٦٨١): «لكنه ماضر تغيره حديثه، فإنه ما حدث بحديث في زمن التغير» ثم استدل بقول أبي داود: «تغير جرير بن حازم وعبدالوهاب الثقفي، فحجب الناس عنهم».

وتعقب السخاوي في «فتح المغيث» (٤: ٣٨١) كلام الذهبي بأن الفلاس ـ عمرو بن علي ـ روىٰ عنه بعد الاختلاط مستشهداً بمقالته التي نقلناها عنه.

قلت: ولم نعل الحديث المتقدم برقم (٢٣) به لأنه قد توبع كما في تخريجه، ولم أرَ الحديث من هٰذا الطريق عند غير المصنف. =

٢٦ ـ حَدَّثنا مُحَمَّدٌ حَدَّثنا عُثْمَانُ حَدَّثنا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامِ بنِ عُرْوة عن أَبيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ الله عَنْها عَنِ النَّبيِّ ﷺ نَحْوه[1].

= وأخرجه أبو يعلىٰ في كل من «المسند» (٥٨٥٤) و«معجم الشيوخ» (٣٣) ـ وعنه ابن عدي في «الكامل» (٣: ١٠٨٦، ١٠٨٧) ـ من طريق أبي عامر العقدي قال: حدثنا زمعة عن بديل عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً به، وإسناده ضعيف، زمعة هو ابن صالح الجندي، وهذا ضعفه كل من أحمد وابن معين وأبي داود وغيرهم، كذا في ترجمته من «التهذيب» للمزي (٩: ٣٨٧ ـ ٣٨٩).

وعـزاه من حديث أبي هريرة كذٰلك الزبيديُّ في «الإتحاف» (٥: ٥٧٧) إلىٰ الدارقطني في «الإفراد».

(١)ـ صحيح. أخـرجـه أحمد (٦: ٥١) عن يحيىٰ بن سعيد، والبخاري في «صحيحـه» (١٠: ٥٦٣) وفي «الأدب المفـرد» (٨٠٩) والبيهقي في «الشعب» (٤: ٣١٠: ٥٢١١) والبـغـوي (١٢: ٣٥٩) عن محمـد بن يوسـف، ومسلم (٤: ١٧٦٥) عن ابن أبي شيبة، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (١٠٤٩) عن إسحاق بن إبراهيم، والطحاوي في «المشكل» (١: ٣١٩: ٣٤٣) عن إبراهيم بن بشار، خمستهم عن سفيان به.

وأخرجه أحمد (٦: ٢٣١) عن ابن نمير، ومسلم (٤: ١٧٦٥) عن أبي أسامة، وأحمد (٦: ٢٠٩) عن وكيع، وأبو داود (٤٩٧٩) والطحاوي (١: ٣١٩: ٣٤٢) عن حماد بن سلمة، والبيهقي في «الشعب» (٤: ٣١٠: ٥٢١٠) عن محمد بن بشر، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢: ٥٨) عن وهيب و(٢: ١١٧) عن محمد بن دينار، سبعتهم عن هشام به.

٢٧ ـ حَدَّثنا عَبْدُالله بنُ مُحَمَّدِ بن زَكريا حَدَّثنا عُثْمَان بنُ عَبْدالوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ حَدَّثنا أَبي حَدَّثنا عَنْبَسةُ عَنِ الحَسَنِ أَنْ جُنْدُبَ بنَ عَبْدِالله رَضِيَ الله عَنْه خَلاَ بالنَّفَرِ مِنْ أَصْحَابِهِ فَقَالَ: إنَّ هٰؤلاءِ قَدْ وَلَغوا في دِمَائِهِم، فلا يَحُولَنَّ بَيْن أَحَدِكُمْ وبَيْنَ الجَنَّة مِلىءُ كَفٍّ مِنْ دَم مُسْلِمٍ أَهْرَاقَهُ، فَإِنِّي سمعتُ رَسُولَ الله ﷺ يقول: «إنَّ رَجُلاً مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُم أَخَذَتْهُ قُرْحَةٌ في يَدِهِ، فَأَخَذَ حَدِيدةً فَحَزَّ بِها في يَدِهِ حتىٰ قَطَعها، فَما رَقَا دَمُها حَتىٰ مَاتَ، فَقَالَ رَبُّكُم ـ عز وجل ـ: بادَرَني ابنُ آدَمَ بِنَفْسِهِ فَقَتَلها، فَقَدْ حَرَّمْتُ عَلَيْهِ الجَنَّةَ»[1].

---

(١) ـ صحيح دون ذكر سبب الحديث.

وإسناده ضعيف، عنبسة هو ابن سعيد القطان الواسطي، وهٰذا ضعفه ابن معين وأبو حاتم، وقال عمرو بن علي: «متروك الحديث». كذا في ترجمته من «التهذيب» للمزي (ق١٠٦٣).

ولكن الشطر المرفوع ثابت، فقد قال البخاري (٦:٤٩٦): حدثنا محمد قال: حدثنا حجاج حدثنا جرير عن الحسن حدثنا جندب بن عبدالله في هٰذا المسجد، وما نسينا منذ حدثنا، وما نخشىٰ أن يكون جندبٌ كذب علىٰ النبي ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «كان فيمن قبلكم رجل به جُرحٌ، فجزع فأخذ سكيناً فَحَزَّ بها يده، فما رقأ الدم حتىٰ مات. قال الله تعالىٰ: بادرني عبدي بنفسه، حَرَّمتُ عليه الجَنَّةَ».

وأخرجه مسلم (١:١٠٧) عن وهب بن جرير بن حازم عن أبيه به.

وأخرجه أحمد (٤:٣١٢) عن عمران القطان، ومسلم (١:١٠٧) عن شيبان بن =

٢٨ ـ حَدَّثنا عَبْدُالله بنُ مُحَمَّدِ بن زَكَريا حَدَّثنا عَلِيُّ بنُ بِشْرٍ حَدَّثنا عَونُ بنُ عُمَارَةَ حَدَّثنا الخَلِيلُ بنُ أَحْمَد عَن عَاصِمٍ عن الشَّعْبيِّ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ الله عَنْها قَالَتْ: رَأىٰ رسولُ الله ﷺ جبريلَ عَليه ثِيَابُ سُنْدُسٍ قَدْ نَشَرَ سِتمائَةَ جَنَاحٍ يَتَسَاقَطُ من أَجْنِحَتِهِ التَهَاويلُ الدُّرُّ واليَاقُوتُ[1].

= عبدالرحمن، كلاهما عن الحسن به بألفاظ متقاربة.

(١) ـ أخرجه المصنف في كتابه الآخر «طبقات المحدثين بأصبهان» (٢ : ١٣٩) بإسناده هنا، في ترجمة راويه علي بن بشر بن عبدالله وقال عنه: «كان يُضَعَّف».

وترجمه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ : ١) وقال: «كان يُضَعَّفُ حديثه، وفي حديثه نكارة».

وشيخه عون بن عمارة هو العبدي القيسي، وهذا قال عنه أبو زرعة وأبو حاتم: «منكر الحديث»، وزاد أبو حاتم: «ضعيف الحديث». وضعفه أبو داود، كذا في ترجمته من «التهذيب» للمزي (ق١٠٦٧).

والشعبيُّ لم يسمع من عائشة، فروايته عنها منقطعة، كذا في «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص١٥٩، ١٦٠).

قلت: ومتن الحديث ثابت دون قوله: «عليه ثياب سندس»، فقد قال الإمام أحمد (٣٩١٥): حدثنا عفان و(٤٣٩٦) حسن بن موسىٰ: قالا: حدثنا حماد بن سلمة عن عاصم بن بهدلة عن زرٍّ عن ابن مسعود أنه قال في هذه الآية ﴿**ولقد رآه نزلة أخرىٰ**﴾ قال رسول الله ﷺ: «رأيت جبريل عند سدرة المنتهىٰ، عليه ستمائة جناح، ينثر من ريشه التهاويل، الدر والياقوت». =

• •

= قلت: وإسناده حسن، وأورده ابن كثير في «تفسيره» (٧: ٤٢٧) وقال: «هذا إسناد جيد قوي».

وأخرجه البيهقي في «الدلائل» (٢: ٣٧٢) عن محمد بن إسحاق الصاغاني عن عفان به.

وأخرجه النسائي في «التفسير» من «الكبرىٰ» (٥٦٢) وأبو يعلىٰ (٤٩٩٣) ـ وعنه المصنف في «العظمة» (٥٠١) ـ وابن خزيمة في «التوحيد» (٢٩٦، ٢٩٩) عن يحيىٰ ابن سعيد، وابن جرير (٢٧: ٤٩) عن عمرو بن عاصم، وابن خزيمة (٢٩١) عن حجاج بن محمد، ثلاثتهم عن حماد به.

وقال البخاري (٨: ٦١٠): حدثنا طلق بن غنام حدثنا زائدة عن الشيباني قال: سألت زِرًّا عن قوله تعالىٰ: **﴿فكان قاب قوسين أو أدنىٰ * فأوحىٰ إلىٰ عبده ما أوحىٰ﴾** قال: أخبرنا عبدالله أنه محمد ﷺ رأىٰ جبريل له ستمائة جناح.

وأخرجه كذلك عن زائدة ـ وهو ابن قدامة ـ عن الشيباني ـ وهو أبو إسحاق سليمان بن سليمان ـ البيهقيُّ في «الدلائل» (٢: ٣٦٦). وأخرجه أحمد (٣٧٨٠) والبخاري (٦: ٣١٣، ٨: ٦١٠) والترمذي (٣٢٧٧) وابن جرير (٢٧: ٤٥ ـ ٤٦، ٤٦) وابن خزيمة في «التوحيد» (٢٨٨* ـ ٢٩٠، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠١) وأبو عوانة (١: ١٥٣*) والطبراني (٩٠٥٥) والمصنف في «العظمة» (٤٩٩) وابن منده في «التوحيد» (٧٤٣ ـ ٧٤٥*) والبيهقي في «الدلائل» (٢: ٣٦٧، ٣٧١) من طرق عن أبي إسحاق الشيباني به.

وعن ابن مسعود في قوله تعالىٰ: **﴿لقد رأىٰ من آيات ربه الكبرىٰ﴾** قال: رأىٰ =

....

= رفرفاً أخضر قد سد الأفق.

أخرجه عنه الطيالسي (٢٧٨) وأحمد (٤٢٨٩) والبخاري (٦ :٣١٣، ٨ :٦١١) والنسائي في «التفسير» (٥٦٣) وابن خزيمة (٣٠٢) والطبراني (٩٠٥١ - ٩٠٥٣) وابن منده (٧٤٦ - ٧٤٨، ٧٥٠) والبيهقي (٢ :٣٧٢) من طريق الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود به.

وأخرج كل من أحمد (٣٧٤٠، ٣٩٧١) والنسائي في «التفسير» (٥٥١) والترمذي (٣٢٨٣) وأبي يعلىٰ (٥٠١٨) وابن خزيمة (٢٩٧) وابن جرير (٢٧ : ٤٩) والطبراني (٩٠٥٠) والمصنف في «العظمة» (٣٤١، ٣٤٢) وابن منده (٧٥١) والحاكم (٢ :٤٦٨ - ٤٦٩) والبيهقي في «الدلائل» (٢ :٣٦٧) عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبدالرحمن بن يزيد عن ابن مسعود في قوله تعالىٰ: ﴿**ما كذب الفؤاد ما رأىٰ**﴾ قال: رأىٰ رسول الله ﷺ جبريل عليه حلتا رفرف قد ملأ ما بين السماء والأرض. وقال الحاكم: «صحيح علىٰ شرط الشيخين ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي.

قلت: أبو إسحاق هنا هو السبيعي عمرو بن عبدالله، وهو مدلس وقد اختلط، وإسرائيل ممن روىٰ عنه بعد اختلاطه، ولكن تابع إسرائيل عليه سفيان وهو ممن روىٰ عنه قبل الاختلاط، وروايته عند ابن منده (٧٥٢)، كما تابعهما كذلك قيس ابن الربيع عند الطيالسي (٣٢٣).

وقوله في الحديث: «التهاويل»: أي الأشياء المختلفة الألوان. وقوله «الرفرف»: أي البساط. وقال بعضهم: الرفرف في الأصل ما كان من الديباج وغيره رقيقاً حسن الصنعة، ثم اتسع فيه. كذا في «النهاية» لابن الأثير (٥ :٢٨٣، ٢ :٢٤٣) علىٰ التوالي.

٢٩ ـ حَدَّثنا عَبْدُالله حَدَّثنا سَعِيدُ بنُ يحيىٰ حَدَّثنا مُسْلِمٌ عن إسْمَاعِيلَ ابنِ أُمَيَّةَ عَن أَيُّوبَ بنِ مُوسىٰ عن نَافِعٍ عنِ ابنِ عُمَرَ رَضِيَ الله عَنْه قَالَ: قال النبي ﷺ: «مَنْ جَرَّ إزَارَهُ لَم يَنْظُرِ الله إلَيْه». فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَة: يا رَسُول الله! فَكَيْفَ بالنِّسَاءِ؟ قال: «لَهُنَّ شِبراً». قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ الله عَنْها: إذاً ـ والله ـ تَبْدُو أقْدَامُهُنَّ؟ قال: «ذِرَاعٌ، والله لا أَزِيدُكُنَّ عَلَيْه»[1].

---

(١) ـ صحيح. وإسناد المصنف فيه مسلم وهو ابن خالد الزنجي، وقد تقدم الكلام عليه في التعليق علىٰ الحديث رقم (١٨)، وقد خولف فيه. فقد قال النسائي (٥٣٣٨): أخبرنا عبدالجبار بن العلاء بن عبدالجبار عن سفيان قال: حدثني أيوب ابن موسىٰ عن نافع عن صفية عن أم سلمة أن النبي ﷺ لما ذكر في الإزار ما ذكر، قالت أم سلمة: فكيف بالنساء؟ قال: «يُرْخِينَ شِبْراً». قالت: إذاً تبدو أقدامهن. قال: «فَذِراعاً، لا يَزِدْنَ عَلَيْه».

وتابع أَيُّوبَ بن موسىٰ علىٰ هذه الرواية محمد بن إسحاق عند أحمد (٦: ٢٩٥، ٣٠٩) والدارمي (٢٦٤٧)، وأبو بكر بن نافع عند مالك في «الموطأ» (٤: ٢٧٥) وعنه أبو داود (٤١١٧).

وقال الدارمي إثر روايته: «الناس يقولون: عن نافع عن سليمان بن يسار».

قلت: ورواية نافع عن سليمان هذه أخرجها أحمد (٦: ٢٩٣) عن محمد بن عبيد، و(٦: ٣١٥) والنسائي (٥٣٣٩) وابن ماجه (٣٥٨٠) عن المعتمر بن سليمان، وأبو داود (٤١١٨) عن عيسىٰ بن يونس، أربعتهم عن عبيدالله بن عمر القواريري عن نافع عن سليمان بن يسار عن أم سلمة به.

=

٣٠ ـ حَدَّثنا إبْرَاهِيمُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ الحَارِثِ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ المُغِيرةِ حَدَّثنا النَّعْمَانُ حَدَّثنا أَبُو بَكْرٍ أَخْبَرني شُعَيْبُ بنُ الحَبْحَاب عَنِ الشَّعْبيِّ قال: سَمِعْتُ فَاطِمَةَ بنتَ قَيْسٍ رَضِيَ الله عَنْها تقولُ: أَتَيْتُ النبيَّ ﷺ بِطَوْقٍ فيه سَبْعِين مِثْقَالاً مِنْ ذَهَبٍ، فَقُلْتُ: يا رسول الله! خُذْ منه الفَرِيضَةَ التي جَعَلَ الله فِيه. قالت: فَأَخَذ رسول الله ﷺ مِثْقَالاً وثَلاثَةَ أَرْبَاعِ مِثْقَالٍ فَوَجَّهَهُ، قالت: فقلت: يا رَسُول الله! خُذْ مِنْهُ الّذي جَعَلَ الله

= وهذا إسناد صحيح، وتابع الرواةَ عن عُبيدالله بن عمر يحيىٰ بن سعيد عند أحمد (٥١٧٣) بقوله: عن عُبيدالله: أخبرني نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مِنَ الخُيَلاءِ لَمْ يَنْظُرِ الله إِلَيْهِ يَوْمَ القِيَامَةِ». قال: وأخبرني سليمان بن يسار أن أم سلمة ذكرت النساء فقال: «ترخي شبراً». قالت: إذن تنكشف. قال: «فذراعاً لا يزدن عليه».

وأخرجه بذكر هذين الشطرين كذلك النسائي (٥٣٣٦) والترمذي (١٧٣١) عن عبدالرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر به دون ذكر سليمان بن يسار.

وتابع معمراً عليه إسماعيل بن علية عند أحمد (٤٤٨٩) وفيه قال نافع: أُنْبِئْتُ أن أم سلمة قالت: فذكره.

وأشار الشيخ أحمد شاكر في تعليقه عليه (٦: ٢٢٧) إلىٰ أن المبهم هنا هو صفية بنت أبي عبيد المتقدم ذكرها، ولكن الأولىٰ ـ والله أعلم ـ أن يُفسر بأنه سليمان بن يسار وليس صفية، لأنه أُبهم في رواية أيوب ـ وهو السختياني ـ عن نافع، وهو الذي اشترك أحمد في رواية الحديث من طريقه مع النسائي بإبهام الراوي عن أم سلمة، وأما ذكر صفية فقد ورد في إسناد أيوب بن موسىٰ، والله أعلم.

فيه. قالت: فَقَسَمَهُ رسول الله ﷺ علىٰ هٰذه الأصْنَافِ السِّتَّةِ وعلىٰ غَيْرِهم، فقال: «يا فَاطِمَةَ! إنَّ الحَقَّ لم يُبْقِ لَكِ شَيئاً». قلتُ: يا رسول الله! رَضِيتُ لِنَفْسِي ما رَضِيَ الله ـ عَزَّ وجَلَّ ـ به ورسولُه ﷺ[1].

٣١ ـ حَدَّثنا إبْراهِيمُ حَدَّثنا مُحَمَّدٌ حَدَّثنا النُّعْمَانُ عَن وَرْقَاءَ اليَشْكرِيِّ عن عَاصِمِ بنِ بَهْدَلَةَ عَن أبي وَائِلٍ عَن مَسْرُوقٍ عَن عَائِشَةَ رَضِيَ الله عَنْها أَنَّها قَالَت: قال رسول الله ﷺ: «عَذَابُ القَبْرِ حَقٌّ». قال: قُلت: فَهَلْ يَسْمَعُه أَحَدٌ؟ قال: «لا يَسْمَعُهُ الجِنُّ والإنْسُ، ويَسْمَعُهُ غَيْرهم»، أو قال: «يَسْمَعُهُ الهَوامُّ»[2].

---

(١) ـ صحيح. إسناد رجاله ثقات، فشيخ المصنف ترجمه أبو نعيم في «أخبار أصبهـان» (١ : ١٨٨)[؟]، ومحمد بن المغيرة ترجمه أبو نعيم (٢ : ١٨٥) وقال: «صاحب عبادة وتهجد». وباقي رجال إسناده ثقات وهم من رجال «التهذيب»، والنعمان هو ابن عبدالسلام، وأبو بكر هو ابن شعيب بن الحبحاب.

(٢) ـ صحيح. إسناده كسابقه.

وتابع محمدَ بن المغيرة عليه إبراهيمُ بن أيوب عند المصنف في «طبقات المحدثين» (٢ : ٩ ـ ١٠) إلا أنه اقتصر علىٰ قوله: «عذاب القبر حق».

وإبراهيم بن أيوب هو الفرساني، ترجمه المصنف في «الطبقات» (٢ : ٦٧) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وترجمه ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢ : ٨٩)، وسأل أباه عنه فقال: «لا أعرفه».

ولكن الحديث صحيح، فقد قال البخاري (١١ : ١٧٤): حدثنا عثمان بن أبي =

. . . .

= شيبة حدثنا جرير عن منصور عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة قالت :دخلت عَلَيَّ عجوزان من عجز أهل المدينة، فقالتا لي: إن أهل القبور يعذبون في قبورهم، فكذبتهما، ولم أنعم أن أصدقهما، فخرجنا ودخل عَلَيَّ النبي ﷺ فقلت: يا رسول الله! إن عجوزين. . وذكرتُ له، فقال: «صدقتا، إنهم يعذبون عذاباً تسمعه البهائم كلها». فما رأيته بعد في صلاةٍ إلا يتعوذ من عذاب القبر.

وأخرجه كذلك مسلم (١ : ٤١١) والنسائي (٢٠٦٧) والبيهقي في «إثبات عذاب القبر» (١٩١) من طريق جرير به.

قال الطيالسي (١٤١١): حدثنا شعبة عن أشعث قال: سمعت أبي يحدث عن مسروق قال: جاءت يهودية إلىٰ عائشة تسألها، فقالت لعائشة: أعاذك الله من عذاب القبر. فجاء النبي ﷺ، فسألته عائشة، فقال رسول الله ﷺ: «عذاب القبر حق». قالت عائشة: فما سمعته بعد يصلي صلاةً إلا تعوذ فيها من عذاب القبر.

وعن الطيالسي أخرجه البيهقي في «إثبات عذاب القبر» (١٩٢).

وأخرجه أحمد (٦: ١٧٤) والنسائي (١٣٠٨) عن محمد بن جعفر، والبخاري (٣: ٢٣٢) والبيهقي (١٩٣) عن عثمان بن جبلة، كلاهما عن شعبة به، إلا أن البخاري ليس فيه قوله: «حق».

وتابع شعبة عليه أبو الأحوص ـ سلام بن سليم ـ عند مسلم (١ : ٤١١) والبيهقي (١٩٠)، إلا أن مسلماً لم يسق لفظه.

وأخرج قوله: «عذاب القبر حق» الخطيبُ في «تاريخ بغداد» (٥ : ٦٤) عن أبي النضر هاشم بن القاسم عن شعبة به.

٣٢ ـ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ إبْراهِيمَ بن شَبِيبٍ وإبْراهِيمُ بنُ مُحَمَّدٍ قَالَا: حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ المُغِيرَةِ حَدَّثنا النُّعْمَانُ عَن زُفَرٍ عَنِ الأعْمَشِ عَنْ إبْرَاهِيمَ عَنِ الأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَت: اشْتَرىٰ رَسُولُ الله ﷺ طَعَاماً مِنْ يَهُودِيٍّ، فَرَهَنَهُ بِها دِرْعاً مِنْ حَدِيدٍ[1].

---

(١) ـ صحيح. وإسناد المصنف حسن إن شاء الله، وزفر هو ابن الهذيل العنبري قال عنه الذهبي في «الميزان» (٢: ٧١): «صدوق، وثقه غير واحد وابن معين، وقال ابن سعد، لم يكن في الحديث بشيء» أ. هـ .

ونقله عنه ابن حجر في «اللسان» (٢: ٤٧٦) ثم فَصَّلَ ما قِيل فيه وأن ما تُكُلم فيه كان بسبب أخذه بالرأي، وقد توبع في هذا الحديث، فقد تابعه:

أولاً: أبو معاوية ـ محمد بن خازم ـ عند أحمد (٦: ٤٢) والبخاري (٤: ٣١٩) ومسلم (٣: ١٢٢٦) والنسائي (٤٦٥٠).

ثانياً: حفص بن غياث عند البخاري (٤: ٣٩٩) ومسلم والنسائي (٤٦٠٩) وابن ماجه (٢٤٣٦).

ثالثاً: يعلىٰ بن عبيد عند البخاري (٤: ٤٣٣) والبيهقي (٦: ٣٦).

رابعاً: عبدالواحد بن زياد عند البخاري (٤: ٣٠٢، ٤٣٣، ٥: ٥٣، ١٤٢) ومسلم.

خامساً: جرير بن عبدالحميد عند البخاري (٥: ١٤٥).

سادساً: عيسىٰ بن يونس عند مسلم وابن الجارود (٦٦٤). =

٣٣ ـ حَدَّثنا إبْرَاهِيمُ بنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ المُغِيرَةِ حَدَّثنا النُّعْمَانُ عَن أَبي الحَسَنِ عَن عَمْرو بن شُعَيْبٍ عَن أَبيه عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ الله عَنْهُ عَنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «مَا كَانَ بَعْلاً أو سِيحاً فَمِنْ كُلِّ عَشْرَةٍ وَاحدةٌ، وما كَانَ بالسَّوانِي والنَّواضِحِ فَمِنْ كُلِّ عِشْرينَ وَاحِدةٌ»[1].

= سابعاً: يحيىٰ بن زكريا بن أبي زائدة عند أحمد (٦: ١٦٠).

ثامناً: عبدالله بن نمير عنده كذلك (٦: ٢٣٠).

وتابعهم كذلك سفيان الثوري عند أحمد (٦: ٢٣٧) والبخاري (٦: ٩٩، ٨: ١٥١) والبيهقي (٦: ٣٦)، إلا أن لفظه: توفي رسول الله ﷺ ودرعه مرهونة بثلاثين صاعاً من شعير.

(١) ـ صحيح. وإسناد المصنف ضعيف. أبو الحسن هو علي بن صالح المكي، وهذا ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦: ١٩١) ونقل عن أبيه أنه قال: «لا أعرفه، مجهول». وأورده ابن حبان في «الثقات» (٧: ٢٠٩ ـ ٢١٠) وقال: «يُغرب». وقال ابن حجر في «التقريب» (٤٧٤٩): «مقبول»، يعني حيث يتابع وإلا فلين.

وأخرج ابن أبي شيبة (٣: ١٤٤) عن ابن أبي ليلىٰ عن عبدالكريم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: «ما سُقِيَ سيحاً ففيه العشر، وما سقي بالغَرْبِ ففيه نصف العشر».

وإسناده ضعيف كذلك، ابن أبي ليلىٰ هو محمد بن عبدالرحمن: «صدوق سيء الحفظ جدًّا»، كذا في «التقريب» لابن حجر (٦٠٨١). =

٣٤ ـ حَدَّثنا إبْرَاهِيمُ حَدَّثنا مُحَمَّدُ حَدَّثنا النَّعْمَانُ عَنْ سُفْيَانَ عن خَالِدٍ الحَذَّاءِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ: بَعَثَ الله عز وجل مُحمداً ﷺ لِيُظْهِرَهُ علىٰ الدِّين كُلِّهِ، فَدِينُنا فَوْقَ المِلَلِ، ورِجَالُنا فَوْقَ نِسائِهم، ولا يَكُون رِجَالُهُم فَوْقَ نِسَائِنا[1].

= ولكن الحديث صحيح، فقد قال البخاري (٣٤٧:٣): حدثنا سعيد بن أبي مريم حدثنا عبدالله بن وهب قال: أخبرني يونس بن يزيد عن الزهري عن سالم بن عبدالله عن أبيه رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريًّا العشر، وما سقي بالنَّضح نصف العشر».

وأخرجه البغوي في «شرح السنة» (٤٢:٦) عن البخاري.

وأخرجه الترمذي (٦٤٠) عن أحمد بن الحسن بن جنيدب، وابن الجارود (٣٤٨) وابن خزيمة (٢٣٠٨) عن محمد بن يحيىٰ، والطحاوي (٢ : ٣٦) عن يزيد بن سنان، والبيهقي (٤ : ١٣٠) عن عثمان بن سعيد، أربعتهم عن سعيد بن أبي مريم به.

وأخرجه النسائي (٢٤٨٨) وأبو داود (١٥٩٦) وابن ماجه (١٨١٧) عن هارون ابن سعيد بن الهيثم، والطحاوي (٢ : ٣٦) والدارقطني (٢ : ١٢٩) عن أحمد بن عبدالرحمن بن وهب، والطبراني في «الصغير» (١٠٨٨) عن الربيع بن سليمان، ثلاثتهم عن ابن وهب به.

وأخرجه البيهقي (٤ : ١٣٠) عن أبي داود.

وأخرجه الطحاوي (٢ : ٣٦*) والدارقطني (٢ : ١٣٠) عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب به بلفظ: «فرض رسول الله ﷺ».

(١) ـ أخرجه المصنف في «طبقات المحدثين» (٢ : ٦ ـ ٧) بإسناده هنا. =

٣٥ ـ حَدَّثنا إبْراهِيمُ حَدَّثنا مُحَمَّدُ حَدَّثنا النُّعْمَانُ عَن سُفْيَانَ عَن دَاوُدَ ابنِ قَيْسٍ الفَرَّاءِ عَن صَالحٍ مَولىٰ التَوْأَمَةِ قال: وقَدْ سَمِعْنَاه من دَاوُدَ عَن ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: جَمَعَ رَسُولُ الله ﷺ بَيْن الظُّهْرِ والعَصْر، وبَيْنَ المَغْرِبِ والعِشَاءِ بالمَدِينَةِ، مِنْ غَيْرِ سَفَرٍ ولا مَطَرٍ. فَقِيلَ لابنِ عَبَّاسٍ: ما أَرَادَ بِذٰلِكَ؟ قال: أَرَادَ بِهِ التَّوْسِعَةَ عَلىٰ أُمَّتِهِ[1].

= وأخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ : ٣٢٩) عن المصنف في جماعة به.

وأخرجه البيهقي في «السنن» (٧ : ١٧٢) من طريق الطبراني عن شيخ المصنف به، ونقل عن الطبراني أنه قال: «لم يروه عن سفيان إلا النعمان».

وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ٣٤/ ١) عن محمد بن عامر بن إبراهيم عن أبيه عن النعمان به إلا أنه عنده: «عن سفيان وغيره». قلت: وإسناده صحيح. والله أعلم.

وأورده السيوطي في «الدر المنثور» (٤ : ١٧٥) وعزاه إلىٰ ابن أبي حاتم وابن مردويه والبيهقي في «السنن».

(١)ـ صحيح بلفظ آخر. وهذا اللفظ أخرجه عبدالرزاق (٢ : ٥٥٥) عن شيخه داود بن قيس به، وعن عبدالرزاق أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠ : ٣٩٧).

وأخرجه ابن أبي شيبة (٤ : ٢١١) عن وكيع، وأحمد (٣٢٣٥) وأبو يعلىٰ (٢٦٧٨) عن يحيىٰ بن سعيد، والطحاوي (١ : ١٦٠) والطبراني (١٠ : ٣٩٧) عن القعنبي، ثلاثتهم عن داود بن قيس به.

قلت: صالح مولىٰ التوأمة صدوق اختلط، ولم يُذكر داود بن قيس فيمن روىٰ =

٣٦ ـ حَدَّثنا إبْرَاهِيمُ حَدَّثنا مُحَمَّدٌ حدثنا النَّعْمَانُ عن سُفْيَانَ عَن الأعْمَشِ عن ذَكْوَانَ عَنْ أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ الله عَنْه قال: مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الفَجْرِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَقَدْ أَدْرَكَ، وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَتَيْنِ مِنَ العَصْرِ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ فَقَدْ أَدْرَكَ[1].

= عنه قبل اختلاطه، كذا في «الكواكب النيرات» (ص٢٥٨ ـ ٢٦٥)، ولكن ذهب الشيخ أحمد شاكر في تعليقه علىٰ «المسند» إلىٰ أنه سمع منه قبل اختلاطه وذلك لأنه كان بلديه، فقد كانا جميعاً بالمدينة، كذا قال.

ولكن الحديث صحيح بلفظ: «من غير سفر ولا خوف». يراجع تخريجه في التعليق علىٰ كتاب المصنف الآخر «جزء ما رواه أبو الزبير عن غير جابر» (٦٥ ـ ٦٧).

(١) ـ صحيح موقوف، وأخرجه المصنف في «طبقات المحدثين» (٢: ٢٢٢ ـ ٢٢٣) بإسناده هنا. وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١: ٥٨٥: ٢٢٢٨) عن شيخه الثوري به. ثم أخرجه بعده (٢٢٢٩) بالإسناد ذاته دون ذكر «ذكوان»، فبذا يكون منقطعاً، ولاضير ما دام قد ذكر بالإسناد الذي قبله يكون به متصلاً. وثبت كذلك مرفوعاً، فقد أخرجه أحمد (٢: ٤٥٩) وابن خزيمة (٩٨٥) والطحاوي في «شرح المعاني» (١: ١٥٠) عن شعبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه ذكوان عن أبي هريرة مرفوعاً به إلا أن ابن خزيمة عنده: «ركعة قبل أن تغرب الشمس»، وهو إسناد صحيح لا مرية فيه. وتابع شعبة عليه الثوري عند أبي نعيم في «الحلية» (٧: ١٤٤)، إلا أن عنده: «ركعة قبل غروب الشمس». وأخرج الطيالسي (٢٣٨١) وابن حبان (١٤٨٤) عن زهير بن محمد عن زيد بن أسلم عن أبي صالح وبسر بن سعيد وعبدالرحمن الأعرج ثلاثتهم عن أبي هريرة مرفوعاً به، وفي رواية الطيالسي: «أو ركعة قبل أن تغرب الشمس». وسيكرر المصنف الحديث مرفوعاً من طريق أبي سلمة عن أبي =

٣٧ ـ حَدَّثنا إبْرَاهِيمُ حَدَّثنا مُحَمَّدُ حَدَّثنا النُّعْمَانُ عن سُفْيَانَ عن مُحَمَّدِ بنِ عَمْرِو بن عَلْقَمَة عن أَبِي سَلَمَةَ عَن أَبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ مِثْلَ ذٰلِكَ[1].

= هريرة، ويأتي تخريجه إن شاء الله.

(١) ـ صحيح. أخرجه أحمد (٢ : ٣٤٨) عن محمد بن جعفر عن شعبة عن محمد ابن عمرو به، إلا أنَّ عنده: «ركعة أو ركعتين من صلاة العصر».

وأخرجه البخاري (٢ : ٣٧ ـ ٣٨) والنسائي (٥١٦) والبيهقي (١ : ٣٧٨) والبغوي (٢ : ٢٥٠) عن أبي نعيم ـ الفضل بن دكين ـ عن شيبان بن عبدالرحمن عن يحيىٰ ابن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة به.

وأخرجه عبدالرزاق (١ : ٥٨٤ : ٢٢٢٤) وأحمد (٢ : ٢٦٠) ومسلم (١ : ٤٢٤) وابن ماجه (٧٠٠/٢) عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة به.

وأخرج مسلم (١ : ٤٢٣) والطحاوي في «المشكل» (٣ : ١٠٥) وابن حبان (١٤٨٣) والبغوي (٢ : ٢٤٨ ـ ٢٤٩) عن مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة». وتابع مالكاً عليه الأوزاعي عند الدارمي (١٢٢٣)، وسفيانُ بن عيينة عند الحميدي (٩٤٦) والطحاوي (٣ : ١٠٥).

وللحديث طرق أخرىٰ غير هذه، اكتفينا بما أوردناه، وله كذلك شاهد من حديث ابن عباس وآخر من حديث عائشة، فلتراجع في مظانها.

٣٨ ـ حَدَّثنا إبْرَاهِيمُ حَدَّثنا مُحَمَّدُ حَدَّثنا النُّعْمَانُ عن سُفْيَانَ عن مُحَمَّدٍ ـ يعني ابنَ إسْحَاقَ ـ عَن نَافِعٍ عَنِ ابنِ عُمَرَ رَضِيَ الله عَنْه رفعه قال: «إذَا نَعَسَ أَحَدُكُم في المَسْجِدِ فَلْيَتَحَوَّلْ إلىٰ مكانٍ غَيْرِهِ»[1].

(١) ـ حسن. أخرجه أبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (٢ : ١٨٦) عن المصنف به.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٣:١٢٨: ٥٢٢٤) وأحمد (٤٧٤١، ٤٨٧٥، ٦١٨٧) وأبو داود (١١١٩) والترمذي (٥٢٦) وابن خزيمة (١٨١٩) وابن حبان (٢٧٩٢) والحاكم (١ : ٢٩١) والبيهقي (٣:٢٣٧) من طرق عن ابن إسحاق به، وأخرجه البغوي (٤ : ٢٦٩) من طريق الترمذي، وزادوا جميعاً ـ ما عدا أبو داود ـ «يوم الجمعة».

وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

وقال الحاكم: «هٰذا حديثٌ صحيحٌ علىٰ شرط مسلم ولم يخرجاه».

ووافقه الذهبي.

قلت: إسناده حسن، لأن فيه محمد بن إسحاق وهذا رجح الذهبي في ترجمته من «الميزان» (٣ : ٤٧٥) بعد حكايته لما قيل فيه: «الذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث، صالح الحال، صدوق، وما انفرد فيه ففيه نكارة، فإن في حفظه شيئاً، وقد احتج به أئمة، فالله أعلم» أ. هـ .

وأقول: عيب عليه التدليس، ولكن قد صرح بالتحديث في روايةٍ عند أحمد، ومع هٰذا فقد أسند الخطيب البغدادي في ترجمة ابن إسحاق من «التاريخ» (١ : ٢٢٩) عن علي بن المديني أنه قال: «لم أجد لابن إسحاق إلا حديثين منكرين». وذكر هٰذا الحديث وحديثاً آخر!!

....

= وقال البيهقي إثر روايته له: «هٰذا الحديث يُعَدُّ في انفراد محمد بن إسحاق بن يسار، وقد رُوِيَ من وجهٍ آخر عن نافع».

ثم أسنده من طريقين عن محمد بن نصر بن منصور الصائغ قال: حدثنا أحمد ابن عمر الوكيعي حدثنا عبدالرحمن بن محمد المحاربي عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: «إذا نعس أحدكم في الصلاة في المسجد يوم الجمعة فليتحول من مجلسه إلىٰ غيره» ثم قال: «وكلاهما ذكر الصلاة، والمراد بالصلاة موضع الصلاة، ولا يثبت رفع هٰذا الحديث، والمشهور عن ابن عمر من قوله».

قلت: كأني به يشير إلىٰ إعلال هذا الطريق، وهو بذلك حقيق، فقد نقل ابن حجر في ترجمة عبدالرحمن بن محمد - وهو ابن زياد - المحاربي من «التهذيب» (٦: ٢٦٦) عن الإمام أحمد أنه قال: «بلغنا أنه كان يدلس»، وهو هنا لم يصرح بالتحديث.

والرواية الموقوفة علىٰ ابن عمر التي أشار إليها البيهقي أخرجها الشافعي في «المسند» (١: ١٤٢ - ترتيبه) وعنه البيهقي (٢: ٢٣٧) عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال: كان ابن عمر يقول للرجل إذا نعس يوم الجمعة والإمام يخطب أن يتحول منه.

وهذا إسناد صحيح، ولكن لا يعل الرواية المرفوعة كون الحديث روي موقوفاً.

وفي الباب عن سمرة بن جندب، فقد أخرج البزار (٦٣٦) والطبراني في «الكبير» (٧: ٢٧٧: ٦٩٥٦) والبيهقي (٢: ٢٣٧ - ٢٣٨) من طرق عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن سمرة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا نعس أحدكم يوم الجمعة فليتحول =

٣٩ ـ حَدَّثنا إبْرَاهِيمُ حَدَّثنا مُحَمَّدٌ حَدَّثنا النُّعْمَانُ عَنِ الثَّوْرِيِّ ومِسْعَرِ ابنِ كِدَامٍ عن سَلَمَةَ بن كُهَيْلٍ عَن أبي سَلَمة عَن أَبي هُرَيْرَة قال: أَتىٰ أَعرابيٌّ النَّبيَّ ﷺ يَتَقَاضَاه بَعِيراً لَه، فقال: «اطْلُبُوا له». فَلَمْ يَجدوا إلا سِنًّا فَوْق سِنِّه، فقال: «أَعْطُوه، فَإِنَّ خِيَارَكُم أَحْسَنُكُم لَهُ قَضَاءً»[1].

= إلىٰ مكان صاحبه، ويتحول صاحبه إلىٰ مكانه». قيل لإسماعيل: والإمام يخطب؟ قال: نعم، وهذا سياق البزار، وقال بعده: «إسماعيل لا يُتابع علىٰ حديثه».

وقال البيهقي إثر روايته كذلك: «إسماعيل بن مسلم هذا غير قوي».

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢ : ١٨٠) وقال: «رواه البزار والطبراني في الكبير، وفيه إسماعيل بن مسلم، وهو ضعيف».

قلت: ويزاد فيه علة أخرىٰ وهي عنعنة الحسن فهو مدلس ولم يصرح بالتحديث في أي مصدر من المصادر المتقدمة.

وأخرجه البزار (٦٣٧) والطبراني (٧٠٠٣، ٧٠٠٤) من طرق عن جعفر بن سعد ابن سمرة عن خبيب بن سليمان عن أبيه سليمان بن سمرة عن سمرة به مرفوعاً بألفاظ متقاربة.

قلت: وخُبيب بن سليمان لم يورد له المزي في ترجمته من «التهذيب» (٨: ٢٢٢ ـ ٢٢٣) موثقاً ولا مجرحاً ولكن قال: «ذكره ابن حبان في الثقات». وزاد ابن حجر في «التهذيب» (٣ : ١٣٥): «قال ابن حزم: مجهول. وقال عبدالحق: ليس بقوي. وقرأتُ بخط الذهبي: لا يعرف». وقال في «التقريب» (١٧٠٠): «مجهول».

قلت: وما تقدم من حديث ابن عمر فيه الغنية عن غيره، والله أعلم.

(١) ـ صحيح. أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١ :١٨٨) عن القاضي أبي =

. . . .

= أحمد وأحمد بن بُندار عن شيخ المصنف به.

وأخرجه أحمد (٢ : ٣٩٣) والبخاري (٤ : ٤٨٢، ٥ : ٥٨ ـ ٥٩) والنسائي (٤٦١٨) والبيهقي (٥ : ٣٥٢) عن أبي نعيم ـ الفضل بن دكين ـ، وأحمد (٢ : ٤٣١) والبخاري (٥ : ٥٨) عن يحيىٰ بن سعيد، وأحمد (٢ : ٣٧٧) عن عبدالرزاق، ومسلم (٣ : ١٢٢٥) عن عبدالله بن نمير، وأحمد (٦ : ٥٠٩) والطحاوي (٤ : ٦٠) عن يزيد ابن هارون، خمستهم عن سفيان الثوري به.

وتابع الثوريَّ عليه شعبةُ، وروايته عند الطيالسي (٢٣٥٦) وأحمد (٢ : ٤١٦، ٤٥٦) والبخاري (٤ : ٤٨٣، ٥ : ٥٦، ٢٢٦، ٢٢٧) ومسلم (٣ : ١٢٢٥) والترمذي (١٣١٧*) وابن ماجه (٢٤٢٣) والطحاوي (٤ : ٥٩) والبيهقي (٥ : ٣٥١).

وتابعهما كذلك علي بن صالح الهمداني عند مسلم (٣ : ١٢٢٥) والترمذي (١٣١٦) والبيهقي (٥ : ٣٥٢ ـ ٣٥٣).

وفي الباب عن أبي رافع والعرباض بن سارية.

فأما حديث أبي رافع فأخرجه مالك في «الموطأ» (٣ : ٣٣٣ ـ ٣٣٤) عن زيد بن أسلم عن عطاء عن أبي رافع به.

وعن مالك أخرجه كل من الشافعي (٢ : ١٧١) وأحمد (٦ : ٢٣٩) ومسلم (٣ : ١٢٢٤) والنسائي (٤٦١٧) وأبي داود (٣٣٤٦) والترمذي (١٣١٨) والدارمي (٢٥٦٨) والطحاوي (٤ : ٥٩).

وتابع مالكاً عليه مسلم بن خالد عند ابن ماجه (٢٢٨٥) ومحمد بن جعفر عند البيهقي (٥ : ٣٥٣). =

٤٠ ـ حَدَّثنا إبْرَاهِيمُ حَدَّثنا مُحَمَّدٌ حَدَّثنا النُّعْمَانُ عَن سُفْيَانَ عَنِ الأعْمَشِ عَن أَبي صَالحٍ عَن أبي هُرَيْرَةَ رَضي الله عنه قال: قَال رسول الله ﷺ: «كَمْ بَقِيَ مِنَ الشَّهْرِ؟» قلت: ثَمانٍ. قال: «فَبَقي سَبْعٌ، فَالتَمِسُوها اللَّيْلَة»[1].

= وأما حديث العرباض بن سارية فأخرجه أحمد (٤: ١٢٧) والنسائي (٤٦١٩) عن عبدالرحمن بن مهدي، وابن ماجه (٢٢٨٦) عن زيد بن الحباب، والحاكم (٢ : ٣٠) ـ وعنه البيهقي (٥ : ٣٥١) ـ عن عبدالله بن وهب، ثلاثتهم عن معاوية بن صالح عن سعيد بن هانىء عن العرباض به.

وقال الحاكم: «هٰذا حديثٌ صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه السياقة». ووافقه الذهبي.

قلت: إسناده حسن، معاوية بن صالح لخص ما قيل فيه ابن حجر في «التقريب» (٦٧٦٢) بقوله: «صدوق، له أوهام».

(١) ـ صحيح. وقال السيوطي في «الدر» (٨: ٥٧٢): وأخرج ابن زنجويه وابن مردويه بسند صحيحٍ عن أبي هريرة قال: ذكرنا ليلةَ القدر عند رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «كم بقي من الشهر؟» قلنا: مضت اثنتان وعشرون ليلة، وبقي ثمان. فقال رسول الله ﷺ: «مضت اثنتان وعشرون، وبقيت سبع، التمسوها الليلة، الشهر تسع وعشرون».

وأسند مسلم في «صحيحه» (٢ : ٨٢٧) عن عبدالله بن أُنيس أن رسول الله ﷺ قال: «أُريتُ لَيْلَةَ القَدْرِ ثم أُنسيتها، وأَراني صُبْحَها أسجد في ماءٍ وطينٍ». قال: فَمُطرنا ليلةَ ثلاث وعشرين. فصلىٰ بنا رسول الله ﷺ، فانصرف وإنَّ أَثَرَ الماء والطين علىٰ جبهته وأنفه. قال: وكان عبدالله بن أنيس يقول: ثلاث وعشرين. =

٤١ ـ حَدَّثنا إبْراهِيمُ حَدَّثنا مُحَمَّدٌ حَدَّثنا النَّعْمَانُ عَن مِسْعَرٍ عَن أَشْعَثَ ابنِ أبي الشَّعْثَاءِ عن مُعَاوِيَةَ بنِ سُوَيْدِ بنِ مُقَرِّنٍ عن البَراءِ رَضِيَ الله عَنْه قَال: أُمِرْنَا بِسَبْعٍ: باتِّبَاعِ الجَنَائِزِ، وعِيَادَةِ المَريض، ونَصْرِ المَظْلُومِ، وإبْرارِ القَسَمِ، وتَسْمِيتِ العَاطِسِ، وإفْشَاءِ السَّلامِ، وإجَابَةِ الدَّاعي[1].

٤٢ ـ حَدَّثنا إبْرَاهيمُ حَدَّثنا مُحَمَّدٌ حَدَّثنا النَّعْمَانُ حَدَّثنا أَبو سَعِيدٍ عن سُفْيانَ الثَّوْرِيِّ عن ثَوْرِ بن يَزِيدَ عن خَالِدِ بنِ مَعْدَانَ عَن أبي أُمَامَةَ رَضِيَ الله عَنْهُ عَنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «إنَّ الله ـ عز وجل ـ يَلُومُ عَلىٰ العَجْزِ، فابل مِنْ نَفْسك الجَهْد، فَإِنْ غُلِبْتَ فقل: حَسْبِيَ الله، ونِعْمَ الوَكِيلُ»[2].

= وأخرج البخاري (٤ : ٢٦٠) عن ابن عباس مرفوعاً: «التمسوها في العشر الأواخر من رمضان ليلة القدر في تاسعة تبقىٰ، في سابعة تبقىٰ، في خامسة تبقىٰ».

(١) ـ صحيح. أخرجه أحمد (٤ : ٢٨٤) والبخاري (٣ : ١١٢، ١٠ : ٣١٥) ومسلم (٣ : ١٦٣٦) والترمذي (٢٨٠٩) عن شعبة، وأحمد (٤ : ٢٨٧) والبخاري (١١ : ١٨) عن أبي إسحاق الشيباني، وأحمد (٤ : ٢٩٩*) عن سفيان الثوري، والبخاري (١٠ : ٩٦) ومسلم (٣ : ١٦٣٦) عن أبي عوانة، والبخاري (٩ : ٢٤٠) والنسائي (١٩٣٩) عن أبي الأحوص، ومسلم (٣ : ١٦٣٥) عن أبي خيثمة زهير بن حرب، ستتهم عن أشعث بن أبي الشعثاء به. وفي بعضها: «رد السلام» بدلاً من «إفشاء السلام»، وفي بعضها كذلك: «المقسم» بدلاً من «القسم».

(٢)ـ ضعيف. أخرجه المصنف في كتابه الآخر «الأمثال» (٢١٠) بإسناده هنا.

وأخرجه كذلك الطبراني في كل من «الكبير» (٨ : ١١٢ : ٧٤٧٥) و«مسند =

. . . .

= الشاميين» (٤٢٢) بإسناد المصنف، وضُبط في «المسند»: «فأنل» بدلاً من «فابل».

قلت: أبو سعيد راويه عن الثوري لم أهتد إلىٰ معرفته، وكذا قال كل من محقق «الأمثال» ومحقق «المعجم الكبير».

وأخرج أبو داود (٣٦٢٧) عن بقية بن الوليد عن بحير بن سعد عن خالد بن معدان عن سيف عن عوف بن مالك أنه حدثهم أن النبي ﷺ قضىٰ بين رجلين، فقال المقضىٰ عليه لما أدبر: حسبي الله ونعم الوكيل. فقال النبي ﷺ: «إن الله يلوم علىٰ العجز، ولكن عليك بالكيس، فإذا غلبك أمر فقل: حسبي الله ونعم الوكيل».

وعن أبي داود أخرجه البيهقي في «الشعب» (٣: ٤١٦ ـ ٤١٧ ـ ط الهند).

وأخرجه أحمد (٦: ٢٤ ـ ٢٥) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٦٢٦) ـ وعنه ابن السني (٣٤٩) ـ والطبراني في كل من «الكبير» (ج ١٨ برقمي ٩٧، ١٣٩) وفي «مسند الشاميين» (١١٨٢) والمزي في «التهذيب» (١٢: ٣٣٨) من طريق بقية ـ وهو ابن الوليد ـ به وقد صرح بقية بالتحديث في رواية «المسند» لأحمد، وكذا في «عمل اليوم والليلة» لابن السني، فانتفت شبهة تدليسه له، ولكن في القلب شيء من ذكر تحديثه في ابن السني، لأنه قد روىٰ الحديث عن النسائي وهٰذا ليس فيه إلا عنعنة بقية، فكيف ترد صيغة الرواية فيه: «حدثني» دون ذكرها في كتاب شيخه؟!! فلعله من وهم الناسخ أو الطابع، والله أعلم.

ولكن علة الحديث ليست هذه، فقد قال النسائي إثر روايته للحديث: «سيفٌ لا أعرفه». =

٤٣ ـ حَدَّثنا إبْرَاهِيمُ حَدَّثنا إسْمَاعِيلُ بنُ عَمْرٍو حَدَّثنا مُعَلىٰ بنُ هِلاَلٍ وسَلَمَةُ بنُ الفَضْلِ عَنِ إدريسَ بنِ يَزِيدَ الأَوْدِيِّ عن عَوْنِ بن أبي جُحَيْفَةَ عن أَبيه قَالَ: رَأَيْتُ بِلاَلاً رَضِيَ الله عَنْهُ يُؤَذِّنُ النَّبِيَّ ﷺ الأَذَانَ بِصَوْتين صَوْتَين[1].

= وهٰذا ترجمه البخاري في «التاريخ» (٤ : ١٧٠) وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤ : ٢٧٤) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وأورده ابن حبان في «الثقات» (٤ : ٣٣٩) وكذا العجلي في «تاريخ الثقات» (ص٢١٣)، وهما متساهلان في التوثيق، ولذا لم يأبه الذهبي لتوثيقهما فقال في «الميزان» (٢ : ٢٥٩): «لا يُعرف».

قلت: فإسناده ضعيف، وهو لا يقوي حديث المصنف، والله أعلم.

(١) ـ إسناده ضعيف، معلىٰ بن هلال هو ابن سويد الحضرمي، قال عنه أحمد: «متروك الحديث، حديثه موضوع كذب». وقال البخاري: «تركوه». وقال أبو داود: «غير ثقة ولا مأمون». وكذبه كذلك أحمد وابن معين والسفيانان والنسائي. واتهمه بالوضع كل من النسائي وابن عدي. كذا في ترجمته من «الكامل» لابن عدي (٦ : ٢٣٦٩ ـ ٢٣٧٠) و«التهذيب» للمزي (ق١٣٥٥).

فإن قيل أنه قد قرن عند المصنف بسلمة بن الفضل، فيُجاب عليه أن سلمة هٰذا قال عنه البخاري: «عنده مناكير، وهَّنه عَليٌّ» يعني ابن المديني. وقال أبو حاتم: «محله الصدق، في حديثه إنكارٌ، يُكتب حديثه ولا يُحتَّجُ به». وضعفه النسائي. كذا في ترجمته من «التهذيب» للمزي (١١ : ٣٠٦، ٣٠٨)، ولخص ما قيل فيه ابنُ حجر بقوله في «التقريب» (٢٥٠٥): «صدوق كثير الخطأ».

والراوي عنهما وهو إسماعيل بن عمرو قد تقدم ما قيل فيه في التعليق علىٰ الحديث رقم (٥). =

. . . .

= قلت: ويعني بقوله في الحديث: «الأذان بصوتين صوتين»: الترجيع فيه، وهذا رُويَ من فعل بلال كذلك من حديث سعد القرظ، أخرجه الطبراني في «الكبير» (٦ : ٤٩ ـ ٥٠ : ٥٤٥٠) والدارقطني في «سننه» (١ : ٢٣٦) من طريق عبدالرحمن بن سعد بن عمار بن سعد عن عبدالله بن محمد بن سعد وعن عمار وعمر ابني حفص ابن عمر بن سعد عن عمر بن سعد عن أبيه سعد القرظ به مطولاً في صفة الأذان.

وذكر ابنُ الجوزي في «التحقيق» (١ : ٢٣٥) قضية الترجيع في الأذان ثم قال: «وأما ما ادُّعي علىٰ بلالٍ فمُحال، لأنه لا يُختلف في أن بلالاً كان لا يُرَجِّع، وإنما الحديث الذي ذكره الدارقطني من رواية عبدالله بن محمد بن عمار بن سعد القرظ، قال يحيىٰ بن معين: ليس بشيء» أ. هـ .

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١ : ٣٢٩) وقال: «رواه الطبراني في الكبير، وفيه عبدالرحمن بن عمار بن سعد، ضعفه ابن معين» أ. هـ .

قلت: كذا أعله ابن الجوزي براوٍ وأعله الهيثمي بآخر.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٦ : ٤٨ : ٥٤٤٨) وفي «الصغير» (١١٧١) من طريق عبدالرحمن بن سعد بن عمار بن سعد القرظ عن أبيه عن جده عن أبيه سعد به.

وأورده الهيثمي في «المجمع» (١ : ٣٢٩) وقال: «وفيه أيضاً عبدالرحمن بن عمار ابن سعد ضعفه ابن معين» أ. هـ .

وورد من حديث بلال نفسه يرويه عنه سعد القرظ، أخرجه الطبراني في «الكبير» (١ : ٣٣٧ : ١٠٧٣) من الطريق ذاته، وذكره الهيثمي في «المجمع» (١ : ٣٣٠) وقال: «رواه الطبراني في الكبير، وفيه عبدالرحمن بن عمار بن سعد ضعفه ابن معين» أ. هـ .

٤٤ ـ حَدَّثنا عَبْدُالله بنُ مُحَمَّدِ بنِ زَكَريا حَدَّثنا إسْمَاعِيلُ بنُ عَمْرٍو حَدَّثنا شَرِيكٌ عَنْ إبراهيمَ بنِ مُهَاجِرٍ وبَيَانِ بن بِشْرٍ عن قَيْسِ بنِ أبي حَازِمٍ عن عَدِيٍّ بن عُمَيْرَةَ رَضِيَ الله عَنْه قال: سَمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يَقُولُ: «مَن اسْتَعْملنَاهُ علىٰ شَيءٍ مِنْ عَمَلِنا فَلْيَأْتِنَا بِقَلِيلِه وكَثِيرِه، فَإنْ أُعْطِيَ شَيْئاً قَنِعَ وإلا رَجَعَ إلىٰ أَهْلِهِ، فَمَنْ كَتَمَ مَخِيطاً فَهُوَ يَأْتِي بِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ»[1].

٤٥ ـ حَدَّثنا عَبْدُالله حَدَّثنا إسْمَاعيلُ حَدَّثنا أبُو مَرْيَم حَدَّثنا قَتَادَةُ عَن مُحَمَّدِ بن سِيرِينَ عَن أبي هُرَيْرَةَ قَالَ: قال رسول الله ﷺ: «المَعْدَنُ

= وأما فعل الترجيع فثابت من فعل أبي محذورة رضي الله عنه، فقد أخرج مسلم في «صحيحه» (١: ٢٨٧) عنه أن نبي الله ﷺ علمه هذا الأذان: «الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً رسول الله» ثم يعود فيقول: «أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حي علىٰ الصلاة (مرتين) حي علىٰ الفلاح (مرتين)».

(١) ـ صحيح. أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٧: ١٠٧: ٢٦٢) عن محمد بن إبراهيم العسال عن إسماعيل بن عمرو به دون ذكر «بيان بن بشر» ودون ذكر لفظه محيلاً علىٰ ما قبله.

وأخرجه الحميدي (٨٩٤) وأحمد (٤: ١٩٢*) ومسلم (٣: ١٤٦٥*) وأبو داود (٣٥٨١) والطبراني (ج١٧ برقم ٢٥٦ ـ ٢٦١) والبيهقي (٤: ١٥٨) من طرق عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم به بألفاظ متقاربة.

جُبَارٌ، والعَجْمَاء جُبَارٌ، والرِّجْلُ جُبَارٌ، وفي الرِّكازِ الخُمُس»[1].

---

(١) ـ صحيح. دون قوله: «الرجل جبار» وإسناده ضعيف، أبو مريم هو عبدالغفار ابن القاسم، وقد تقدم تضعيفه في التعليق على الحديث رقم (١٢).

ولكن الحديث صحيح دون قوله: «الرجل جبار»، فقد أخرجه أحمد (٢ : ٢٢٨) والنسائي (٢٤٩٨) والخطيب في «تاريخه» (٥ : ٥٣ ـ ٥٤) عن هشيم قال: حدثنا منصور وهشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً به وهذا إسناد صحيح، إلا أن عندهم ذكر «البئر جبار» بدلاً من «الرجل جبار».

وأخرجه أحمد (٢ : ٤١١، ٤٩٣، ٤٩٩، ٥٠٧) من طرق عن ابن سيرين به، ليس في أي منها ذكر للرجل، وبعدم ذكر المعدن في الموضع الأول، وبعدم ذكر البئر في الموضعين الأخيرين.

وورد بتمامه بذكر «البئر» بدلاً من «الرجل» من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبدالرحمن كلاهما عن أبي هريرة به، أخرجه عنه الحميدي (١٠٧٩) والطيالسي (٢٣٠٥) وعبدالرزاق (١٠ : ٦٥ ـ ٦٦) وأحمد (٢ : ٢٣٩، ٢٥٤، ٢٧٤، ٢٨٥) والبخاري (٣ : ٣٦٤، ١٢ : ٢٥٤) ومسلم (٣ : ١٣٣٤، ١٣٣٥) والنسائي (٢٤٩٥، ٢٤٩٧) وأبو داود (٣٠٨٥) والترمذي (٦٤٢، ١٣٧٧) والدارمي (١٦٧٥) وابن الجارود (٣٧٢) وابن حبان (٥٩٧٣ ـ ٥٩٧٥) والدارقطني (٣ : ١٥١) والبيهقي (٤ : ١٥٥*)، إلا أنه ليس في رواية ابن الجارود ذكر «البئر»، وليس في روايةٍ لابن حبان (٥٩٧٥) ذكر «المعدن».

وأما شطر «الرجل جبار» فأخرجه النسائي في «الكبرىٰ» (٣ : ٤١٢ : ٥٧٨٨) وأبو داود (٤٥٩٢) والطبراني في «الصغير» (٧٤٢) والدارقطني (٣ : ١٥٢، ١٧٩) من طريقين عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة =

....

= مرفوعاً به.

وقال الطبراني: «لم يروه عن الزهري إلا سفيان بن حسين».

وقال الدارقطني (٣: ١٥٢): «لم يُتابع سفيان بن حسين على قوله: الرجل جبار، وهو وهم، لأن الثقات الذين قدمنا أحاديثهم خالفوه، ولم يذكروا ذلك، وكذلك رواه أبو صالح السمان وعبدالرحمن الأعرج ومحمد بن سيرين ومحمد بن زياد وغيرهم عن أبي هريرة، ولم يذكروا فيه: الرجل جبار، وهو المحفوظ عن أبي هريرة».

وقال كذلك (٣: ١٧٩): «لم يروه غير سفيان بن حسين، وخالفه الحفاظ عن الزهري، منهم مالك، وابن عيينة، ويونس، ومعمر، وابن جريج، والزبيدي، وعقيل، وليث بن سعد، وغيرهم، كلهم رووه عن الزهري فقالوا: العجماء جبار، والبئر جبار، والمعدن جبار، ولم يذكروا: الرجل، وهو الصواب».

وأخرجه كذلك الدارقطني (٣: ١٧٨، ١٧٩) عن سفيان الثوري وشعبة كلاهما عن أبي قيس ـ عبدالرحمن بن ثروان ـ عن هزيل بن شرحبيل مرفوعاً به، يعني مرسلاً.

وخالف الثوريَّ وشعبةَ قيسُ بن الربيع عند الدارقطني كذلك فقال: عن هزيل ابن شرحبيل عن عبدالله مرفوعاً، يعني بوصله.

قلت: ولا أظن إعلاله من جهة قيس، بل من الراوي عنه عنده، وهو «عبيد ابن إسحاق العطار»، وهٰذا ضَعَّفه الدارقطنيُّ وابن شاهين، وقال البخاري: «منكر الحديث». وقال الأزدي: «متروك الحديث». وقال ابن عدي: «عامة حديثه منكر». كذا في ترجمته من «الكامل» لابن عدي (٥: ١٩٨٦، ١٩٨٧) و«اللسان» لابن حجر (٤: ١١٧ ـ ١١٨).

=

٤٦ ـ حَدَّثني إِسْمَاعِيلُ بنُ عَبْدِالله الأصبَهَانِيُّ حَدَّثنا زيادُ بنُ هِشَام ابنِ جَعْفَر حَدَّثنا عَبْدالصَّمَدِ حَدَّثنا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عن عَبْدَةَ بن أبي لُبَابَةَ عن سُوَيْدِ بنِ غَفَلَةَ عَنْ أَبِي ذَرٍّ أَو أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ الله عَنْهما قال: قال رسول الله ﷺ: «اجْعَلوا من صَلاَتِكُمْ في بُيُوتِكُم»[1].

= قلت: والحديث دون الشطر المذكور ذكرتُ مخارجَ أخرىٰ له في التعليق علىٰ كتاب «الفوائد» لابن شاهين عند الحديث رقم (٢٠)، فأغنىٰ عن إعادة ذلك هنا.

(١) ـ صحيح. أخرجه المصنف في «طبقات الأصبهانيين» (٢: ٣٢٧ ـ ٣٢٨) بإسناده هنا، وعنه أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١: ٣١٩).

قلت: وإسناده حسن. عبدالصمد هو ابن حسان المروذي، ترجمه الذهبي في «الميزان» (٢: ٦٢٠) وقال: «صدوق إن شاء الله»، وقد ورد في «أخبار أصبهان»: «عبدالله»، وهو خطأ فليحرر.

وما فوق عبدالصمد من رجال الشيخين. ولكن الحديث صحيح، فإن له شواهد عن عدة من الصحابة.

أولاً: من حديث عبدالله بن عمر، أخرجه البخاري (١: ٥٢٨ ـ ٥٢٩، ٣: ٦٢) ومسلم (١: ٥٣٨) وأبو داود (١٤٤٨) والترمذي (٤٥١) وقال: «حسن صحيح»، وابن خزيمة (١٢٠٥) والبيهقي (٢: ١٨٩)، وأخرجه النسائي (١٥٩٨) بلفظ: «صلوا في بيوتكم».

ثانياً: من حديث جابر بن عبدالله، ولفظه: «إذا قضىٰ أحدكم الصلاة في المسجد، فليجعل لبيته نصيباً من صلاته، فإن الله جاعل في بيته من صلاته خيراً». =

....

= أخرجه أحمد (٣: ٣١٦) ومسلم (١: ٥٣٩) وأبو يعلىٰ (١٩٤٣) وابن خزيمة (١٢٠٦) وابن حبان (٢٤٨٢) والبيهقي (٢: ١٨٩) عن أبي معاوية ـ محمد بن خازم ـ عن الأعمش عن أبي سفيان ـ طلحة بن نافع ـ عن جابر مرفوعاً به.

وتابع أبا معاوية عليه عبدالله بن نمير عند أحمد (٣: ٣١٦) وأبي يعلىٰ (٢٢٨٦)، وعبدة بن سليمان وأبو خالد الأحمر عند ابن خزيمة (١٢٠٦).

وخالفهم سفيان الثوري عند أحمد (٣: ٥٩) وابن ماجه (١٣٧٦) وابن خزيمة (١٢٠٦) وأبي نعيم في «الحلية» (٩: ٢٧) والبيهقي (٢: ١٨٩) والخطيب في «التاريخ» (٤: ٣١١)، وزائدةُ بن قدامة عند أحمد (٣: ٥٩) والبيهقي (٢: ١٨٩)، ففي روايتهما: «عن جابر عن أبي سعيد».

وأشار ابن خزيمة إلىٰ ترجيح رواية المتقدمين بجعله من مسند جابر بن عبدالله.

ثم قد وافقهم سفيان في جعله من مسند جابر كما روىٰ عنه ذلك البغوي في «شرح السنة» (٤: ١٣٣ ـ ١٣٤).

وأخرجه أحمد (٣: ٥٩) عن موسىٰ عن ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر عن أبي سعيد مرفوعاً.

قلت: وهذا إسنادٌ لا حجة فيه علىٰ رواية من خالف، لأن ابن لهيعة صدوق اختلط وليس الراوي عنه هنا ـ وهو موسىٰ بن طارق ـ ممن روىٰ عنه قبل اختلاطه، كما أن فيه أبا الزبير محمد بن مسلم وهو مدلس، ولم يصرح بالتحديث، والله أعلم.

ثالثاً: من حديث عائشة رضي الله عنها، أخرجه عنها أبو يعلىٰ في «المسند» =

٤٧ ـ حَدَّثنا إبْرَاهِيمُ بنُ سَعْدَانَ حَدَّثنا بَكْرُ بنُ بَكَّارٍ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ أَبي حُمَيْدٍ عَن مُحَمَّدِ بنِ المُنْكَدِرِ عَن جَابِرٍ رَضِيَ الله عَنْه قال: قال رسول الله: «لَيْسَ مِنَ البِرِّ الصِّيَامُ في السَّفَرِ»[1].

= (٤٨٦٧) بإسناد حسن.

(١)ـ صحيح. أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١: ١٨٧) عن المصنف به.

وإسناده ضعيف، محمد بن أبي حميد هو الأنصاري الزرقي، ضعفه ابن معين والجوزجاني وابن عدي، وقال البخاري وأبو حاتم: «منكر الحديث». كذا في ترجمته من «التهذيب» للمزي (ق١١٩١).

وزاد ابن حجر في «التهذيب» (٩: ١٣٣) في ذكره لمن ضعفه أبا داود والدارقطني. وعن ابن معين والساجي أنهما قالا: «منكر الحديث».

وأخرجه عبدالرزاق (٢: ٥٦٣) عن عبدالوهاب بن مجاهد، وابن جرير في «التهذيب» (٦٦٧) عن خلاد بن يزيد، كلاهما عن محمد بن أبي حميد به.

وأخرجه ابن جرير (٦٦٦) عن خالد العبدي عن محمدبن المنكدر به.

وهذه المتابعة لا يُفرح بها، فخالد هٰذا هو ابن عبدالرحمن، وصوابه: «العبد» وليس «العبدي»، كذا في ترجمته من «اللسان» لابن حجر (٢: ٣٨٠)، وقد ترجمه قبله الذهبي في «الميزان» (١: ٦٤٩) وقال: «تركه غير واحد وكذبه الفلاس».

ولكن الحديث صحيح، فقد قال البخاري (٤: ١٨٣): حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا محمد بن عبدالرحمن الأنصاري قال: سمعت محمد بن عمرو بن الحسن بن علي عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهم قال: كان رسول الله ﷺ في سفر، فرأى =

٤٨ ـ حَدَّثنا إبْرَاهِيمُ حَدَّثنا بَكْرُ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ أَبي حُمَيْدٍ حَدَّثنا مُوسىٰ بن وَرْدَانَ عَن أبي هريرة.قَالَ: قَامَ رَجُلٌ مِنْ عند رسول الله ﷺ، فَرُئِي في قيامه عَجْزٌ، فَقَالوا: مَا أَعْجَزَ فُلانٌ. فقال النبي ﷺ: «أَكَلْتُم أَخَاكُم واغْتَبْتُمُوهُ»[1].

= زِحاماً ورَجُلًا قد ظُلِّلَ عليه، فقال: «ما هٰذا؟» فقالوا: صائم. فقال: «لَيْسَ مِنَ البِرِّ الصِّيَام في السَّفَرِ».

وأخرجه البغوي في «شرح السنة» (٦:٣٠٨) عن البخاري.

وأخرجه البيهقي (٤:٢٤٢ ـ ٢٤٣) عن إبراهيم بن الحسين عن آدم به.

وأخرجه الطيالسي (١٧٢١) عن شيخه شعبة به.

وعن الطيالسي أخرجه كل من مسلم (٢ : ٧٨٦) وأبي نعيم في «الحلية» (٧ : ١٥٩) والبيهقي (٤:٢٤٢) والخطيب في «الموضح» (١ : ٤٢).

وأخرجه أحمد (٣: ٢٩٩، ٣١٩، ٣٩٩) ومسلم (٢ : ٧٨٦*) والنسائي (٢٢٦٢) والدارمي (١٧١٦) وابن الجارود (٣٩٩) وابن جرير في «تفسيره» (٣: ٤٧٣ : ٢٨٩٢) وفي «التهذيب» (٧٣٨، ٧٣٩) والدارمي (١٧١٦) وابن خزيمة (٢٠١٧) والطحاوي (٢ : ٦٢) وأبي نعيم في «الحلية» (٧: ١٥٩*) من طرق عن شعبة به.

(١) ـ ضعيف. أخرجه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (٢٠٩) وأبو يعلىٰ (٦١٥١) عن قران بن تمام، وابن جرير في «تفسيره» (٢٦ : ١٣٧) عن أبي بكر بن أبي أويس، والبيهقي في «الشعب» (٥ : ٣٠٤) عن إسحاق بن سليمان الرازي، ثلاثتهم عن محمد بن أبي حميد به بألفاظ متقاربة.

. . . .

= وأورده الهيثمي في «المجمع» (٨ : ٩٤) وعزاه إلىٰ أبي يعلىٰ والطبراني في «الأوسط» وذكر لفظَ كُلٍّ علىٰ حدة ثم قال: «وفي إسنادهما محمد بن أبي حميد ـ ويقال له حماد ـ وهو ضعيف جداً» أ. هـ .

قلت: وقد تقدم ذكرُ أقوال مضعفيه في التعليق علىٰ إسناد الحديث السابق، وزاد السيوطي في «الدر» (٧ : ٥٧٥) نسبة هذا الحديث إلىٰ ابن مردويه.

وفي الباب عن معاذ بن جبل، أخرج حديثه الطبراني في «الكبير» (٢٠ : ٣٩ : ٥٧) والبيهقي في «الشعب» (٥ : ٣٠٤) من طريق علي بن عاصم عن المثنىٰ بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن معاذ به.

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٨ : ٩٤) وقال: «رواه الطبراني، وفيه علي بن عاصم، وهو ضعيف» أ. هـ .

قلت: ويُراجع الكلام علىٰ علي بن عاصم هذا في ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (٧ : ٣٤٤ ـ ٣٤٨)، ولكن العجب من الهيثمي ـ رحمه الله ـ أن يقتصر علىٰ ذكر علي هذا فقط دون الكلام علىٰ شيخه في هذا الحديث، وهو المثنىٰ بن الصباح، وهذا ضَعَّفَه غيرُ واحد كما في ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (١٠ : ٣٦).

وقد تابع عليَّ بنَ عاصمٍ عليه حِبَّانُ بن عليٍّ العنزي عند ابن جرير (٢٦ : ١٣٧) إلا أن فيه: عن المثنىٰ بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن معاذ به.

وهذه متابعةٌ لا يُفرح بها كذلك، فحبان بن علي ضعفه كذلك ابن المديني وابن سعد والنسائي والدارقطني، وقال الدارقطني أخرىٰ: «متروك»، كذا في ترجمته من «التهذيب» للمزي (٥ : ٣٤٢، ٣٤٣)، ثم لا زال في الإسناد مَنْ يُعَلُّ به وهو المثنىٰ =

٤٩ ـ حَدَّثني مُحَمَّدُ بن يحيىٰ بنِ مَنْدَةَ حَدَّثني رَوْحُ بنُ عِصَامِ بنِ يزيدَ حَدَّثني أَبي عن سُفْيان الثَّوْريِّ عن سُلَيْمَان التَّيْميِّ عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ رَضِيَ الله عنه قال: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ رَضِيَ الله عَنْه يَسُوقُ بالنِّسَاءِ، فقال النبي ﷺ: «رُوَيْداً بالقَوارِير»[1].

= المتقدم تضعيفه، وما أُسقط ذِكرهُ من إسناده وهو قول عمرو بن شعيب: «عن أبيه عن جده» إما أن يكون من حِبَّان أو الناسخ أو الطابع، والله أعلم.

(١) ـ صحيح بذكر «أنجشة» بدلاً من «أبي طلحة». فهذا مخالفٌ لما ثبت من عدة طرق في «الصحيحين» وغيرهما كونه «أنجشة»، فلعل الوهم فيه من راويه عند المصنف «عصام بن يزيد بن عجلان»، فهذا ترجمه ابن حبان في «الثقات» (٨: ٥٢٠) وقال: «يتفرد ويُخالف، وكان صدوقاً، حديثه عند الأصبهانيين».

ونقله عنه ابن حجر في «اللسان» (٤: ١٦٨)، ولم يأت بموثقٍ غيره ولم يذكر جرحاً فيه كذلك.

وأما الثابت بذكر أنجشة فهاك تخريجه. فقد أخرجه الحميدي (١٢٠٩) وأحمد (٣: ١١١) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٥٢٩) عن سفيان بن عيينة، ومسلم (٤: ١٨١٢) عن يزيد بن زريع، وأحمد (٣: ١١٧) عن يحيىٰ بن سعيد، و(٣: ١٧٦) عن إسماعيل بن علية، أربعتهم عن سليمان ـ وهو ابن طرخان ـ التيمي به.

وأخرجه أحمد (٣: ١٨٦، ٢٢٧) والبخاري (١٠: ٥٣٨، ٥٥٢، ٥٨١، ٥٩٣ ـ ٥٩٤) ومسلم (٤: ١٨١١*) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٥٢٥) وأبو يعلىٰ (٢٨٠٩، ٢٨١٠) عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس. وأخرجه أحمد (٣: ٢٢٧، ٢٥٤) والبخاري (١٠: ٥٥٢، ٥٩٣ ـ ٥٩٤) ومسلم (٤: ١٨١١) عن حماد بن زيد عن ثابت عن أنس به. =

٥٠ ـ حَدَّثني مُحَمَّدٌ حَدَّثني رَوْحُ حَدَّثنا أَبي عَنْ سُفْيَانَ عَن هِشَامِ ابن عُرْوَةَ عَنْ أَبيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ الله عَنْها قالت: كان النبيُّ ﷺ يَرْفَعُني، فَأَنْظُر إلىٰ لَعِبِ الحَبَشَةِ[1].

= وتابع حماد بن زيد عليه شعبة عند البخاري (١٠: ٥٩٣) والنسائي في «العمل» (٥٢٨) والبيهقي (١٠: ١٩٩ ـ ٢٠٠) والبغوي (١٣: ١٥٦ ـ ١٥٧، ١٥٧)، وحماد بن سلمة عند الطيالسي (٢٠٤٨) وعنه ابن الأثير في «أسد الغابة» (١: ١٤٤).

وأخرجه البخاري (١٠: ٥٩٤) ومسلم (٤: ١٨١٢) والنسائي في «العمل» (٥٢٧) وأبو يعلىٰ (٢٨٦٨) عن همام بن يحيىٰ عن قتادة عن أنس به.

وتابع هماماً عليه هشام الدستوائي عند مسلم (٤: ١٨١٢) والنسائي (٥٢٦) والبغوي في «شرح السنة» (١٣: ١٥٦).

وأخرجه أحمد (٣: ١٠٧) عن ابن أبي عدي، وابن الأثير في «أسد الغابة» (١: ١٤٤) والعراقي في «الأربعين العشارية» (١٢) عن محمد بن عبدالله الأنصاري كلاهما عن حميد عن أنس به.

(١) ـ صحيح. أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢: ١٣٨ ـ ١٣٩) عن المصنف مقروناً بثلاثة من الرواة جميعهم عن ابن منده به.

قلت: وفي إسناده عصام بن يزيد، وقد تقدم ما فيه في التعليق علىٰ الحديث السابق، ولكن الحديث صحيح، فقد أخرجه الحميدي (٢٥٤) عن سفيان بن عيينة، ومسلم (٢: ٦١٠) عن يحيىٰ بن زكريا بن أبي زائدة ومحمد بن بشر، والنسائي (١٥٩٤) عن عبدة بن سليمان، أربعتهم عن هشام بن عروة به بألفاظ متقاربة.

وأخرجه عبدالرزاق (١٠: ٤٦٥: ١٩٧٢١) وأحمد (٦: ١٦٦، ٢٤٧) والبخاري =

٥١ ـ حَدَّثنا مُحَمَّدٌ حَدَّثني مُحَمَّدُ بنُ عِصَام ِ بنِ يزيدَ حَدَّثنا أبي عَنْ سُفْيَانَ عَنِ الأعْمَش ِ عَنْ عَمْرِو بنِ مُرَّةَ عَنْ عَبْدِالله بنِ الحَارِثِ عَنْ أَبي كَثِيرٍ الزُّبَيْدِي عن عَبْدِالله بن عَمْرٍو رضي الله عَنْهُ عن النَّبيِّ ﷺ قال: «الهِجْرَةُ هِجْرَتَانِ، فَأَمَّا هِجْرَةُ البَادِي يُجيبُ إذا دُعِيَ ويُطِيعُ إذا أُمِرَ، وأَما هِجْرةُ الحَاضِرِ فَهُو أَشَدُّهما بِلْيَةً وأَعْظَمُهما أَجْراً»[1].

= (١ : ٥٤٩، ٢ : ٤٧٤، ٦ : ٥٥٣، ١٠ : ٢٥٥، ٣٣٦) ومسلم (٢ : ٦٠٩) والنسائي (١٥٩٥) وأبو يعلىٰ (٤٨٢٩) من طرق عن الزهري عن عروة عن عائشة به بألفاظ متقاربة.

وأخرجه البخاري (٢ : ٤٤٠، ٦ : ٩٤ ـ ٩٥) ومسلم (٢ : ٦٠٩) عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن محمد بن عبدالرحمن عن عروة به مطولاً.

(١)ـ صحيح. أخرجه ابن حبان (٧ : ١٧٨ : ٤٨٤٣) عن علي بن الحسن بن سلم الأصبهاني عن محمد بن عصام به بزيادة فيه.

وأخرجه الحاكم (١ : ١١) عن الفضيل بن عياض عن الأعمش به.

وأخرجه النسائي في «الكبرىٰ» (٤ : ٤٢٥ : ٧٧٨٨، ٥ : ٢١٤ ـ ٢١٥ : ٨٧٠٢) وابن حبان (٧ : ٣٠٧ : ٥١٥٤) والحاكم (١ : ١١) عن شعبة عن عمرو بن مرة به.

وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وهو كما قالا.

وأبو كثير الزبيدي هو زهير بن الأقمر، وثقه العجلي والنسائي وابن حبان كما في ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (١٢ : ٢١٠ ـ ٢١١)، فقوله في «التقريب» (٨٣٢٣): «مقبول» غير مقبول.

٥٢ ـ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ إبراهيمَ بن شَبِيبٍ حَدَّثنا إسْمَاعِيلُ بنُ عَمْروٍ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ مَرْوَانَ عَنِ ابن جُرَيْجٍ عَن عَطَاءٍ عَنِ ابن عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ حِلْيَةً، وحِلْيَةُ القُرآنِ حُسْنُ الصَّوتِ»[1].

= ومع إن في إسناد المصنف وغيره عصام بن يزيد ـ وقد تقدم ما فيه ـ إلا أنه قد توبع كما في تخريج الحديث.

وللحديث شاهد من حديث عبدالله بن عمر، أخرجه ابن عرفة في «جزئه» (٩٠) فقال: حدثنا عمر بن عبدالرحمن أبو حفص الأبار عن محمد بن جحادة عن بكر ابن عبدالله المزني عن ابن عمر مرفوعاً به بزيادة في أوله.

قلت: وإسناده صحيح، وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٦: ٤٦ ـ ٤٧) عن ابن عرفة.

(١) ـ ضعيف. أخرجه الطبراني في «الأوسط» كما في «مجمع البحرين» (ق١٥٧/٢) ـ عن محمد بن إبراهيم الفيال قال: حدثنا إسماعيل بن عمرو به.

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩: ١٧١) وقال: «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه إسماعيل بن عمرو البجلي، وهو ضعيف» أ. هـ.

قلت: وشيخه محمد بن مروان هناك ثلاثة تسموا بهذا الاسم من طبقة واحدة وهم: «محمد بن مروان بن قدامة العقيلي أبو بكر البجلي»، و«محمد بن مروان الذهلي، أبو جعفر الكوفي»، و«محمد بن مروان بن عبدالله بن إسماعيل السُّدِّيُّ الكوفي»، ولم أهتد إلىٰ المقصود في هذا الإسناد من أولئك، وعدم معرفته معلٌّ لإسناده حيث أن الأول منهم، «صدوق له أوهام»، والثاني: «مقبول»، والثالث: «متهم =

....

= بالكذب»، كذا في «التقريب» لابن حجر (٦٢٨٢ = ٦٢٨٤).

ثم إن في إسناده ابن جريج وهو عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج، وهو مدلس، ولم يصرح بالتحديث.

وفي الباب عن أنس بن مالك، وله عنه طريقان، فقد أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢ : ٤٨٤ : ٤١٧٣) عن عبدالله بن المحرر عن قتادة عن أنس مرفوعاً به.

وعن عبدالرزاق أخرجه كل من البزار (٢٣٣٠ ـ الكشف) وابن عدي في «الكامل» (٤ : ١٤٥٢).

وقال البزار: «تفرد به عبدالله بن المحرر، وهو ضعيف الحديث».

وأورد الحديث الهيثمي في «المجمع» (٩ : ١٧١) وقال: «رواه البزار، وفيه عبدالله ابن المحرر، وهو متروك».

قلت: ترجمه ابن عدي في «الكامل» (٤ : ١٤٥١ ـ ١٤٥٣)، ونقل عن البخاري أنه قال فيه: «منكر الحديث»، وعن النسائي وعمرو بن علي: «متروك الحديث»، وعن ابن معين أنه ضعفه، وعنه أخرىٰ قال: «ليس بثقة». وختم ابن عدي ترجمته بقوله: «رواياته عمن يرويه غير محفوظة».

والطريق الآخر عن أنس، أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٧ : ٢٦٨) من طريق الفضل بن حرب البجلي قال: حدثنا عبدالرحمن بن بديل عن أبيه عن أنس مرفوعاً به.

وفي إسناده الفضل بن حرب، وهذا ترجمه العقيلي في «الضعفاء» (٣ : ٤٥٣) =

٥٣ ـ حَدَّثنا إبْراهِيمُ بنُ مُحَمَّدِ بن الحَارِثِ حَدَّثنا إسْمَاعِيلُ بنُ عَمْرٍو حَدَّثنا محمد بنُ مَرْوَانَ عنِ ابنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطاءٍ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ الله عَنْه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَتَمَ عِلْماً يَعْلَمُه جِيءَ بِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ مُلجَمٌ بِلِجامٍ مِنْ نَارٍ»[1].

= وقال: «مجهول بالنقل».

ونقله عنه ابن حجر في «اللسان» (٤: ٤٤٠) ولم يزد عليه.

وفي الباب كذلك عن ابن مسعود بلفظ: «إن حسن الصوت تزيين للقرآن»، أخرجه البزار (٢٣٣١ ـ الكشف) ثم قال: «تفرد به سعيد ـ يعني ابن زربي ـ وليس بالقوي».

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٧: ١٧١) وقال: «رواه البزار، وفيه سعيد بن زربي[1] وهو ضعيف».

(١) ـ صحيح. وإسناد المصنف فيه العلة السابق ذكرها في إسناد الحديث السابق.

وخالف محمد بن مروان فيه صغدي بن سنان، فرواه عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً به، أخرجه عنه ابن عدي في «الكامل» (٤: ١٤١٠) وعنه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١٣٧).

وصغدي هذا قال عنه ابن معين: «ليس بشيء». وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث ليس بقوي». كذا في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٤: ٤٥٣، ٤٥٤).

ولكنه قد توبع فقد أخرجه أحمد (٢: ٢٦٣، ٣٠٥، ٣٤٤، ٣٥٣) وأبو داود =

---

(١) في المطبوعة: «رزق»، وهو خطأ.

. . . .

= (٣٦٥٨) وابن حبان (٩٥) وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١ : ٤) وابن الجوزي في «العلل» (١٣٤، ١٣٥) عن حماد بن سلمة عن علي بن الحكم البناني عن عطاء به.

وتابع حماداً عليه عمارة بن زاذان عند كل من الطيالسي (٢٥٣٤) وأحمد (٢ : ٤٩٥) والترمذي (٢٦٤٩) وابن ماجه (٢٦١) والقضاعي في «مسند الشهاب» (٤٣٢) وابن عبدالبر (١ : ٥).

وحَسَّنَ إسنادَ أبي داود المنذريُّ في «مختصر السنن» (٥ : ٢٥١ ـ ٢٥٢)، وأما الذهبيُّ فقد ذكر الحديث في «الكبائر» (ص١٢٢) وقال: «إسناده صحيح، رواه عطاء عن أبي هريرة».

وذكره كذلك ابنُ حجر في «القول المسدد» (ص١٢) وعزاه لأبي داود وقال: «والحديث وإن لم يكن في نهاية الصحة لكنه صالح للحجة».

قلت: فكأني به يشير إلىٰ ما ذكره من إعلالٍ له في «النكت الظراف» (١٠ : ٢٦٥ ـ ٢٦٦) من مخالفة عبدالوارث بن سعيد لحماد بن سلمة بذكر رجلٍ لم يُسَمَّ بين علي بن الحكم وعطاء، وهذه المخالفة عزاها إلىٰ مسدد في «مسنده» وعنه ابن عبدالبر في «الجامع» وهو فيه (١ : ٤)، كما ذكر ابن حجر أن ابن عبدالبر أخرجه من طريق الحجاج بن أرطاة، ومن طريق ليث بن أبي سليم، كلاهما عن عطاء، ثم قال: «فيُحتمل أن يكون المبهم أحد هذين، والعلم عند الله تعالىٰ» أ. هـ .

قلت: ولم ينقلْ ابن حجر تتمة كلام ابن عبدالبر في تعقبه لمن ادعىٰ أن الراوي عن عطاء هو الحجاج، فقد قال ابن عبدالبر (١ : ٤): «الرجل الذي يرويه عن =

• •

= عطاء يقولون إنه الحجاج بن أرطاة، وليس عندي كذلك».

وسبق الحاكمُ ابنَ حجر في إعلاله فقد ذكر في «المستدرك» (١ : ١٠١) مساجلة بينه وبين شيخه أبي علي الحافظ بشأن هذا الحديث، وقال الحاكم في ختام ذلك: «ثم لما جمعت الباب وجدتُ جماعةً ذكروا فيه سماع عطاء من أبي هريرة، ووجدنا الحديث بإسناد صحيح لا غبار عليه عن عبدالله بن عمرو».

قلت: مِنْ هؤلاء الذي ذكروا سماعَ عطاء لهٰذا الحديث عن أبي هريرة عمارة بن زاذان وقد تقدم تخريج روايته ولكنه لم يذكر السماع في أيٍّ من المصادر التي أخرجت الحديث بل عند ابن ماجه فحسب، ولكن في الاحتجاج بروايته نظر لأنه متكلم فيه كما في ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (٧ : ٤١٦ ـ ٤١٧)، ولقد لخص ما قيل فيه ابن حجر بقوله في «التقريب» (٤٨٤٧): «صدوق كثير الخطأ».

ثم حتىٰ لو أُعل هذا الإسناد بذلك، فقد توبع عليٌّ بن الحكم عليه، تابعه سِمَاكُ ابن حرب عند البيهقي في «المدخل» (٥٧٤) والبغويُّ في «شرح السنة» (١ : ٣٠١) من طريق ابن طهمان عنه به.

وقال البغوي: «هٰذا حديثٌ حسن».

وقد تابعهم كذلك آخرون، فنكتفي بما ذكر.

وللحديث شاهد من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص، أخرجه ابن حبان (٩٦ ـ الإحسان) والحاكم (١ : ١٠٢) والبيهقي في «المدخل» (٥٧٥) وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١ : ٥*) والخطيب في «تاريخه» (٥ : ٣٨ ـ ٣٩) ـ وعنه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١٢٣) ـ من طرق عن عبدالله بن وهب عن عبدالله =

٥٤ ـ حَدَّثنا إسْحَاقُ بنُ أَحْمَد حَدَّثنا رُسْتَةُ حَدَّثنا ابنُ مَهْدِيٍّ عن سُفْيَانَ عَن أبي إسْحَاقَ عَنْ مُصْعَبِ بن سَعْدٍ عَنْ أَبيه رَضِيَ الله عَنْه قال: قال رسول الله ﷺ: «فَضْلُ عَائِشَةَ عَلىٰ النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلىٰ سَائِرِ الطَّعَامِ»[1].

= ابن عياش عن أبيه عن أبي عبدالرحمن الحبلي عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً به.

وقال الحاكم: «هذا إسنادٌ صحيحٌ من حديث المصريين علىٰ شرط الشيخين، وليس له علة».

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٦٣:١) وقال: «رواه الطبراني في الكبير والأوسط، ورجاله موثقون».

قلت: إسناده حسن إن شاء الله فإن عبدالله بن عياش ـ وهو ابن عباس القتباني ـ تكلم فيه كما في ترجمته من «التهذيب» للمزي (١٥: ٤١١، ٤١٢)، وقال الذهبي في «المغني» (٣٢٩٢): «صالح الحديث». وقال ابن حجر في «التقريب» (٣٥٢٢): «صدوق يغلط».

ثم هو قد أخرج له مسلم في «صحيحه» دون البخاري كما في المصادر السابقة، فلا يُقال لإسنادٍ هو فيه: «علىٰ شرط الشيخين». وكذا أبوه عياش بن عباس القتباني، تفرد بالرواية عنه مسلم دون البخاري. كذا في المصادر التي ترجمت له.

(١)ـ صحيح. وإسناد المصنف ظاهره الإتصال إلا أنه معلول، رسته هو لقب عبدالرحمن بن عمر بن يزيد بن كثيرالزهري، ترجمه المصنف في «الطبقات» (٢: ٣٨٥) وقال: «له أحاديث يتفرد بها، وغرائب حديثه تكثر»، ونقله عنه المزي في «التهذيب» (ق٨٠٦). =

....

= وقد خالف الإمامُ أحمدُ عبدَالرحمن هٰذا فرواه عن ابن مهدي به مرسلاً يعني دون ذكر سعد بن أبي وقاص، أخرجه عنه في «فضائل الصحابة» (١٦٤٣).

ولكن الحديث صحيح، فإن له شاهداً من حديث أنس بن مالك، فقد قال البخاري (٧: ١٠٦): حدثنا عبدالعزيز بن عبدالله قال: حدثني محمد بن جعفر عن عبدالله بن عبدالرحمن أنه سمع أنس بن مالك رضي الله عنه يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «فضل عائشة علىٰ النساء كفضل الثريد علىٰ سائر الطعام».

وأخرجه أحمد في «المسند» (٣: ١٥٦، ٢٦٤) وفي «فضائل الصحابة» (١٦٤٥) والبخاري (٩: ٥٥١، ٥٥٥) ومسلم (٤: ١٨٩٥*) وابن ماجه (٣٢٨١) والدارمي (٢٠٧٥) وأبو يعلىٰ (٣٦٧٠ - ٣٦٧٣) والطبراني في «الصغير» (٢٦٠) من طرق عن عبدالله بن عبدالرحمن - وهو ابن معمر بن حزم - ويكنىٰ أبا طوالة - به.

وفي الباب عن أبي موسىٰ الأشعري، وعن عائشة.

فأما حديث أبي موسىٰ فأخرجه البخاري (٦: ٤٤٦، ٤٧٢، ٩: ٥٥١) ومسلم (٤: ١٨٨٧) والنسائي في «المجتبىٰ» (٣٩٤٧) وفي «الفضائل» من «الكبرىٰ» (٢٧٥) وابن حبان (٩: ٤٢٣).

وأما حديث عائشة، فقد قال أحمد في «المسند» (٦: ١٥٩) وفي «الفضائل» (١٦٢٨): حدثنا عثمان بن عمر قال: أخبرنا ابن أبي ذئب عن الحارث عن أبي سلمة عن عائشة مرفوعاً به.

قلت: وإسناده حسن.

٥٥ ـ حَدَّثنا عَبْدُالله بن مُحَمَّدِ بن سَوَّارٍ الهاشِميُّ حَدَّثنا عَوْنُ بنُ سَلَّامٍ حَدَّثنا أَبُو بَكْرٍ النَّهْشَلِيُّ عَنِ الأَعْمش عن شَقِيقٍ قال: لَبَّىٰ عَبْدُالله رضيَ الله عنه علىٰ الصَّفَا ثم قال: يا لِسَانُ! قُلْ خَيراً تَغْنَمْ، اسْكُتْ تَسْلَم مِنْ قَبْلِ أَنْ تَنْدَمَ. قالوا: يا أَبَا عبدالرحمن! هٰذا شَيْءٌ أَنْتَ تَقُولُه أَمْ سَمِعْتَهُ؟ قال: لا، بَلْ سَمِعْتُ رَسُول الله ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَكْثَرَ خَطَايَا ابنِ آدَمَ في لِسَانِهِ»[1].

= وأخرجه النسائي في «المجتبىٰ» (٣٩٤٨) عن عيسىٰ بن يونس عن ابن أبي ذئب به.

وخالف الوليدُ بن مسلم عثمانَ بن عمر وعيسىٰ بنَ يونس، فذكر الزهري بدلاً من «الحارث». أخرج روايته ابن حبان (٩: ١٢٣).

وروايتهما مقدمة علىٰ روايته نظراً لثقتهما واتفاقهما، والله أعلم.

(١) ـ ؟ ـ أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠: ٢٤٣: ١٠٤٤٦) والبيهقي في «الشعب» (٤: ٢٤٠ ـ ٢٤١) عن محمد بن عبدالله بن سليمان الحضرمي عن عون بن سلام به.

وتابع الحضرميَّ عليه أبو بكر موسىٰ بن إسحاق الأنصاري عند البيهقي.

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤: ١٠٧) عن الطبراني مقروناً بأبي إسحاق بن حمزة ومحمد بن عبدالله الكاتب، ثم قال: «غريبٌ من حديث الأعمش، تفرد به عنه أبو بكر النهشلي واسمه عبدالله بن قطاف، كوفي».

وأورد هٰذا الحديث ابن أبي حاتم في «علل الحديث» (٢: ١٠١) ونقل عن أبيه أنه قال: «هذا حديث باطل»!! =

٥٦ ـ حَدَّثنا إبْراهِيمُ بنُ سَعْدَان حَدَّثنا بَكْرُ بنُ بَكَّارٍ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ فَضَاء العَتَكيُّ عَنْ أَبيه عن عَلْقَمَةَ بنِ عَبْدِالله المُزَنِيِّ عَنْ أَبيه رَضِيَ الله عَنْه أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهىٰ عَنْ كَسْرِ السِّكَّةِ الجَائِزَةِ بَيْنَهم إلَّا مِنْ بَأْسٍ[1].

= وأورده المنذري في «الترغيب» (٣: ٥٣٤) وقال: «رواه الطبراني ورواته رواة الصحيح، وأبو الشيخ في الثواب والبيهقي بإسناد حسن».

وأما الهيثمي فأورده في «المجمع» (١٠: ٢٩٩ ـ ٣٠٠) وقال: «رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح».

وترجم الذهبي لأبي بكر النهشلي في «الميزان» (٤: ٤٩٦) وقال: «وثقه أحمد، ويحيىٰ، والعجلي، وتكلم فيه ابن حبان وغيره»، ثم ذكر مقالةَ ابن حبان وأتبعها بهٰذا الحديث وبقول أبي حاتم الرازي فيه: «هٰذا حديثٌ باطلٌ»، وختمَ ترجمته بقوله: «هو حسن الحديث، صدوق».

قلت: فمن أين أتىٰ له الحكم بالبطلان وسائر رواته ثقات؟!!

(١)ـ ضعيف. أخرجه ابن أبي شيبة (٧: ٢١٥) وأحمد (٣: ٤١٩) ـ وعنه أبو داود (٣٤٤٩)ـ وابن ماجه (٢٢٦٣) وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١١٠٦) وابن عدي في «الكامل» (٦: ٢١٧٨ ـ ٢١٧٩، ٢١٧٩) والخطيب في «تاريخه» (٦: ٣٤٦) عن المعتمر بن سليمان عن محمد بن فضاء[1] به.

وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤: ١٢٥) والحاكم (٢: ٣١) والمزي في «التهذيب» (١٥: ٦٧ ـ ٦٨) عن محمد بن عبدالله الأنصاري، وأبو نعيم في «أخبار =

---

(١) في «تاريخ بغداد»: «ابن فضالة»، وهو خطأ.

٥٧ ـ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ أَسَدِ بن يَزِيدَ حَدَّثنا أَبو دَاوُدَ الطَّيَالِسيُّ حَدَّثنا شُعْبَةُ عَنِ الأعْمَش عَنْ مُجَاهِدٍ عَن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ الله عَنْه أَنَّ النَّبيَّ ﷺ تَلَا هٰذهِ الآيَةَ ﴿اتَّقُوا الله حَقَّ تُقَاتِهِ ولا تَمُوتُنَّ إلا وأَنْتُم مُسْلِمُون﴾ [آل عمران:١٠٢]: «وَلَو أَنَّ قَطْرَةً مِنَ الزَّقُّوم قَطُرَت في بِحَارِ الدُّنيا لأفْسَدَتْ علىٰ أَهْلِ الدُّنيا مَعايِشَهُم، فَكَيْفَ بِمَن يَكُونُ طَعَامُه؟»[1].

= أصبهان» (١ :٢٠٨ ـ ٢٠٩) عن إسماعيل بن عمرو، كلاهما عن محمد بن فضاء به.

قلت: وإسناده ضعيف، محمد بن فضاء قال عنه ابن معين: «ليس بشيء»، وقال أخرىٰ: «ضعيف»، وقال العقيلي: «لا يُتابع علىٰ حديثه». وضعفه سليمان بن حرب. كذا في «الضعفاء» للعقيلي (٤ :١٢٥).

وقال أبو زرعة والنسائي: «ضعيف الحديث». وقال النسائي أخرىٰ: «ليس بثقة». وقال أبو حاتم: «ليس بقوي، روىٰ عن أبيه أحاديث ليس يُشاركه فيها أحد». وقال ابن حبان: «واهي الحديث». وقال أخرىٰ: «لا يجوز الاحتجاج بحديثه». كذا في ترجمته من «التهذيب» للمزي (ق١٢٥٨).

وأسند العقيليُّ عن سليمان بن حرب أنه قال: «روىٰ ابن فضاء هذا الحديث عن النبي ﷺ: أنه نهىٰ عن كسر سكة المسلمين الجائزة بينهم إلا من بأس، وإنما ضَرَبَ السكة الحجاج بن يوسف، ولم تكن في عهد النبي ﷺ.

قلت: وأبوه فضاء بن خالد، ترجمه ابن حجر في «التهذيب» (٨ :٢٦٧) ولم يذكر فيه موثقاً ولا مجرحاً، وقال في «التقريب» (٥٣٩٣): «مجهول».

(١) ـ أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ :٢٣٢) عن المصنف مقروناً بالطبراني كلاهما عن محمد بن أسد بن يزيد به، وهو في «المعجم الصغير» للطبراني (٩١١) =

٥٨ ـ حَدَّثنا عَبْدُالله بنُ مُحَمَّدِ بن سَوَّارٍ حَدَّثنا أَحْمَدُ بنُ عَبْدِالله بنِ يُونُسَ حَدَّثنا أَبْيَضُ بنُ أَبان عَنْ عَطاءِ بن السَّائِبِ عَنْ عَبْدِخَيْرٍ قالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا رَضِيَ الله عَنْه وهو يَقُولُ: أَلا أُنَبِّئُكُمْ بِأَفْضَلِ هٰذه الأُمَّة بَعْدَ نَبِيِّها: أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ولو شِئْتُ أَنْ أُسَمِّيَ الثَّالِثَ لَفَعَلْتُ[1].

= بإسناده هنا، وهو كذلك في «مسند الطيالسي» (٢٦٤٣) بإسناده هنا.

وعن الطيالسي أخرجه كل من الترمذي (٢٥٨٥) والطبراني في «الكبير» (١١:٦٨:١١٠٦٨) والحاكم (٢: ٢٩٤، ٤٥١) والبيهقي في «البعث» (٥٤٣).

وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

وقال الحاكم: «هٰذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين ولم يخرجاه».

وأخرجه أحمد (٢٧٣٥) عن روح بن عبادة، وابنُ أبي حاتم في «تفسيره» (١٠٩٨ ـ تفسير آل عمران) عن عثمان بن عمر، وأحمد (٣١٣٦) والنسائي في «التفسير» (٩٠) عن محمد بن جعفر، وابن ماجه (٤٣٢٥) وابن حبان (٩: ٢٧٨) عن ابن أبي عدي، والحاكم (٢: ٢٩٤، ٤٥١) والبغوي في «شرح السنة» (١٥: ٢٤٦) وفي «تفسيره» (١: ٣٣٣) عن وهب بن جرير، والطبراني (١١: ١٨: ١١٠٦٨) عن عمرو ابن مرزوق، والحاكم (٢: ٢٩٤) عن آدم بن أبي أياس، سبعتهم عن شعبة به.

وزاد السيوطي في «الدر» (٢: ٢٨٤) نسبته إلىٰ ابن المنذر.

(١) ـ صحيح. وإسناده ضعيف، أبيض بن أبان أورده البخاري في «التاريخ» (٢: ٦٠) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢: ٣١٢) ونقل عن أبيه أنه قال فيه: «ليس عندنا بالقوي، يكتب حديثه، وهو =

. . . .

= شيخ». وأورده ابن حبان في «الثقات» (٦ : ٨٦). ونقل ابن حجر في «اللسان» (١ : ١٢٩) عن الأزدي أنه قال: «يتكلمون فيه».

وشيخه في هذا الإسناد «عطاء بن السائب» وهو: «صدوق اختلط»، كذا في «التقريب» لابن حجر (٤٥٩٢).

وتابع أبيضَ بن أبان عليه خالدُ بن عبدالله عند عبدالله بن أحمد في زوائده علىٰ «المسند» (٩٢٢، ١٠٣٠).

وتابع عطاءَ بن السائب حبيبُ بن إبي ثابت، وروايته عند أحمد في «المسند» (٨٧٩، ٩٣٣، ١٠٤٠) وابنه عبدالله في زوائده علىٰ «المسند» (٩٠٨، ٩٠٩) وفي زوائده علىٰ «فضائل الصحابة» (٤١٩، ٤٢٠) والقطيعي في «جزء الألف دينار» (٤٣) وأبي نعيم في «الحلية» (٧ : ١٩٩) و«أخبار أصبهان» (١ : ١٨٢).

وحبيب بن أبي ثابت مدلس ولم يصرح بالتحديث في أي مصدر من المصادر المذكورة.

وأخرجه عبدالله بن أحمد في زوائده علىٰ «المسند» (٩٢٦، ١٠٣٢، ١٠٥٢) عن المسيب بن عبدخير، و(١٠٣١) عن خالد بن علقمة، كلاهما عن عبدخير به بألفاظ متقاربة.

وورد من طريق أبي جحيفة عن علي، يُراجع لتخريجه التعليق علىٰ الحديث رقم (٥٩) من «جزء الألف دينار» للقطيعي.

٥٩ ـ حَدَّثنا أَبُو خَلِيفَةَ الفَضْلُ بنُ الحِبَابِ حَدَّثنا عُثْمَانُ ابنُ الهَيْثَمِ حَدَّثنا هِشَامٌ ـ يعني ابنَ حَسَّانٍ ـ عَنِ الحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ بن جُنْدُبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلْنَاهُ، وَمَنْ جَدَعَ عَبْدَهُ جَدَعْنَاهُ»[1].

---

(١) ـ ضعيف. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٧: ٢٥٧٢) بإسناد المصنف نفسه.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٧: ٢٧٢) عن علي بن عبدالعزيز مقروناً بشيخ المصنف كلاهما عن عثمان بن الهيثم به.

وأخرجه أحمد (٥: ١٨) والحاكم (٤: ٣٦٧) عن يزيد بن هارون عن هشام بن حسان به.

وأخرجه الطيالسي (٩٠٥) وابن أبي شيبة (٩: ٣٠٣، ١٤: ١٨٧) وأحمد (٥: ١٠، ١١، ١٢، ١٩) والنسائي (٤٧٣٦ ـ ٤٧٣٨، ٤٧٥٣، ٤٧٥٤) وأبو داود (٤٥١٥) والترمذي (١٤١٤) وابن ماجه (٢٦٦٣) والدارمي (٢٣٦٣) والطبراني (٧: ٢٣٨*، ٢٣٩*) وابن عدي (٢: ٧٢٩) والبغوي في «شرح السنة» (١٠: ١٧٧) من طرق عن قتادة عن الحسن به.

وأخرجه الطبراني (٧: ٢٧٠) عن يونس بن عبيد، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١: ١٨٦) عن عوف الأعرابي، كلاهما عن الحسن به.

وقال الترمذي: «حديث حسن غريب».

وقال الحاكم: «هٰذا حديثٌ صحيحٌ علىٰ شرط البخاري ولم يخرجاه».

قلت: مداره علىٰ الحسن البصري، وهو مدلس ولم يصرح بالتحديث في أي مصدر من المصادر المتقدمة، وقال الذهبي في «الميزان» (١: ٤٨٣): «إذا قال: حدثنا =

٦٠ ـ حَدَّثنا زَكَريا بنُ يَحيىٰ السَّاجِيُّ حَدَّثنا عُمَرُ بنُ موسىٰ الحَادِي حَدَّثنا أَبُو هِلَالٍ عن مُحَمَّدِ بن سِيرينَ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ الله عَنْه قال: قال رسول الله ﷺ: «صَلَاة اللَّيْلِ مثنىٰ مثنىٰ، والوِتْرُ رَكْعَةٌ»[1].

= فهو ثقة بلا نزاع».

وقال الحاكم إثر روايته له: «وله شاهدٌ من حديث أبي هريرة».

ثم أسنده من طريقين عن عثمان بن الهيثم مؤذن مسجد البصري قال: حدثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً به، ثم قال: «أنا أخشىٰ أن عثمان بن الهيثم أراد الإسناد الأول كما رواه يزيد بن هارون، والله أعلم» أ. هـ.

قلت: يعني رواية يزيد بن هارون عن هشام بن حسان عن الحسن عن سمرة به، وما دام قد خالف عثمان هذا يزيد بن هارون فلا بد أن تقدم رواية يزيد عليه لا سيما أن عثمان قد رواه كرواية يزيد كما هو الحال عند المصنف وغيره كما تقدم.

(١) ـ صحيح. وإسناده ضعيف، فقد أخرج هذا الحديثَ ابن عدي في ترجمة راويه «عمر بن موسىٰ» من «الكامل» (٥: ١٧١٠) عن الساجي عن عمر بن موسىٰ به ثم قال: «خالَف عمرُ بن موسىٰ فقال: عن أبي هلال عن محمد بن سيرين عن ابن عباس، وغيرُه رواه عن ابن سيرين عن ابن عمر، وطرق هذا الحديث عن ابن عمر»، وقال في أول ترجمته: «ضعيف، يسرق الحديث، ويُخالف في الأسانيد».

وبعد أن ذكر أحاديث أخرىٰ ختم ترجمته بقوله: «ولعمر بن موسىٰ غير ما ذكرت من الأحاديث الذي سرقه والذي رفعه والذي خالف في أسانيده، والضعف بَيِّنٌ في رواياته». =

. . . .

= وأما ابن حبان فأورده في «الثقات» (٨ : ٤٤٥ ـ ٤٤٦) وقال: «ربما أخطأ».

وترجمه الذهبي في «الميزان» في موضعين (٣ : ٢٠٢ ، ٢٢٦) تارة تحت اسمه المذكور هنا، وأخرىٰ باسم «عمر بن موسىٰ»، وأشار إلىٰ الاختلاف الواقع فيه، وقال في الموضع الثاني: «ضعفه ابن نقطة وغيره».

وأخرج هذا الحديث كذلك الطبراني في «الكبير» (١١ : ٣٦:١٠٩٦٣) من طريق إسماعيل بن عياش عن ليث عن طاوس عن ابن عباس مرفوعاً به.

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٢ : ٢٦٤) وقال: «رواه الطبراني في الكبير، وفيه ليث بن أبي سليم، وهو ثقة لكنه مدلس».

قلت: ليث ترجمه ابن حجر في «التهذيب» (٨ : ٤٦٥ ـ ٤٦٨) ولم ينقل عن أحدٍ أنه اتهمه بالتدليس، بل فيه عن أكثر من واحد الحكم عليه بالتخليط، لذا قال عنه في «التقريب» (٥٦٨٥): «صدوق اختلط جدًّا ولم يتميز حديثه فتُرك».

وكذا لم يذكره أحد ممن صنف في المدلسين ضمن المدلسين.

ورواية الحديث من طريق ابن سيرين عن ابن عمر التي أشار إليها ابن عدي أخرجها أحمد (٤٨٧٨) بقوله: حدثنا يزيد حدثنا هشام عن محمد عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «صلاة الليل مثنىٰ مثنىٰ، والوتر ركعة من آخر الليل».

ثم أخرجه كذلك (٥٥٤٩، ٦٤٢١) عن عبدالصمد بن عبدالوارث قال: حدثنا هارون الأهوازي حدثنا محمد بن سيرين به.

قلت: وكلا الإسنادين صحيح. وقد تُوبع ابن سيرين، تابعه عليه جمعٌ من =

٦١ ـ حَدَّثنا عَبْدُالله بنُ مُحَمَّدِ بنِ زَكريا حَدَّثنا إسْمَاعِيلُ بنُ عَمْرٍو حَدَّثنا شَيْبَانُ بنُ عَبْدِالرَّحْمٰنِ عن فِرَاسٍ عَنْ عَطِيَّةَ عَن أبي سَعِيدٍ رضي الله عَنْهُ أَنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «لا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيٍّ إلَّا إذَا كَانَ فِي سَبيلِ الله عَزَّ وجل»[1].

= الرواة منهم نافع مولىٰ ابن عمر، وهذا أخرج روايته مالك في «الموطأ» (١: ٢٥٢ ـ ٢٥٣) والبخاري (١: ٥٦١، ٢: ٤٧٧) ومسلم (١: ٥١٦) وغيرهم، ذكرناهم في التعليق علىٰ «جزء الألف دينار» للقطيعي الحديث (٢٢٤).

(١) ـ ضعيف. أخرجه أحمد (٣: ٤٠) عن معاوية بن هشام القصار عن شيبان به بلفظ: «لا تحل الصدقة لغني إلا أن يكون له جار فقير فيدعوه فيأكل معه أو يكون ابن سبيل، أو في سبيل الله».

وأخرجه البيهقي (٧: ٢٢) عن الطيالسي عن شيبان به بلفظ: «تحل الصدقة للغني إذا كان في سبيل الله». وأخرجه أحمد (٣: ٣١، ٩٧) والطحاوي (٢: ١٩) والبيهقي (٧: ٢٢) عن ابن أبي ليلىٰ[1]، وأبو داود (١٦٣٧) والطحاوي (٢: ١٩) والبيهقي (٧: ٢٢) عن عمران البارقي، كلاهما عن عطية به بلفظ مقارب لرواية معاوية بن هشام المتقدمة عند أحمد.

قلت: ومداره علىٰ عطية وهو ابن سعد العوفي، وهو: «صدوق يخطىء كثيراً، وكان شيعياً مدلساً»، كذا في «التقريب» لابن حجر (٤٦١٦).

وأشار إلىٰ إعلاله البيهقي إثر روايته له بقوله (٧: ٢٢): «حديث عطاء بن يسار عن أبي سعيد أصح طريقاً، وليس فيه ذكر ابن السبيل، والله أعلم» أ. هـ. =

---

(١) في «السنن» للبيهقي: «ابن أبي يعلىٰ»، وهو خطأ، فليحرر.

. . . .

= قلت: ويُشير إلىٰ ما أخرجه (٧: ١٥، ٢٢) من طريق عبدالرزاق عن معمر عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة: لغازٍ في سبيل الله، أو لعامل عليها، أو لغارم، أو لرجل اشتراها بماله، أو لرجل كان له جار مسكين فتصدق علىٰ المسكين فأهدىٰ المسكين للغني».

قلت: وهو في «المصنف» لعبدالرزاق (٤: ١٠٩: ٧١٥١) وعنه أخرجه كل من أحمد (٣: ٥٦) وأبي داود (١٦٣٦) وابن ماجه (١٨٤١) وابن الجارود (٣٦٥) وابن خزيمة (٢٣٧٤) والدارقطني (٢: ١٢١) والحاكم (١: ٤٠٧ ـ ٤٠٨) وابن عبدالبر في «التمهيد» (٥: ٩٦ ـ ٩٧، ٩٨).

وقد قُرن معمرٌ بالثوري في روايةٍ للدارقطني (٢: ١٢١) والبيهقي (٧: ١٥).

وقال الحاكم (١: ٤٠٨): «هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين ولم يخرجاه لإرسال مالك بن أنس إياه عن زيد بن أسلم» أ. هـ[1].

ثم أخرجه الحاكم عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار به يعني مرسلاً، وهو في «الموطأ» (٢: ١٢٥)، وعنه أخرجه كذٰلك ـ أعني مرسلاً ـ كل من أبي داود (١٦٣٥) والبيهقي (٧: ١٥) والبغوي (٦: ٨٩).

وقال الحاكم: «هٰذا من شرطي في خطبة الكتاب أنه صحيح، فقد يُرسل مالكٌ الحديث ويصله أو يسنده ثقة، والقول فيه قولُ الثقة الذي يصله ويُسنده». ووافقه الذهبي. =

(١) في روايته للحديث بتر ظاهر لعله من الطابع، يُستدرك من «التلخيص» للذهبي في أسفله.

٦٢ ـ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ يَحيىٰ المِرْوَزِيُّ حَدَّثنا عَاصِمُ بنُ عَلِيٍّ حَدَّثنا عَبْدُالله بنُ بَكْرٍ المُزَنِيُّ عن مُحَمَّدِ بن سِيرِينَ حَدَّثني أبو هريرة رَضِيَ الله عَنْه قال: نَادىٰ رَجُلٌ النَّبيَّ ﷺ فَقَالَ: يا رَسولَ الله! أَيُصَلِّي الرَّجُلُ في الثَّوبِ الواحِدِ؟ فقال: «أَوَكُلُّكُم يَجِدُ ثَوْبَين؟»[1].

= وقال أبو داود: «رواه ابن عيينة عن زيد كما قال مالك، ورواه الثوري عن زيد قال: حدثني الثبت[1] عن النبي ﷺ».

وقد أخرج رواية ابن عيينة موافقاً فيها مالكاً بالإرسال ابنُ عبدالبر في «التمهيد» (٥: ٩٦).

وقال ابن عبدالبر في «تجريد التمهيد» (ص٤٩): «وقد وصل هٰذا الحديث جماعةٌ من رواة زيد بن أسلم، وقد ذكرنا ذلك في التمهيد».

قلت: كذا قال، ولم يذكر في «التمهيد» إلا رواية معمر!!

وذكر الحديثَ كذلك ابنُ حجر في «التلخيص» (٣: ١١١) من رواية معمر الموصولة وزاد نسبته للبزار وقال: «وصَحَّحه جماعة».

وأخرجه عبدالرزاق (٤: ١٠٩: ٧١٥٢) عن الثوري عن زيد بن أسلم عن عطاء ابن يسار عن رجل من أصحاب النبي ﷺ مثله.

وهذه هي الرواية التي أشار إليها البيهقي كما تقدم.

(١) ـ صحيح. وإسناد المصنف حسن. وأخرجه أحمد (٢: ٢٣٠) والبخاري (١: ٤٧٥) ومسلم (١: ٣٦٨) والبيهقي (٢: ٢٣٦) عن أيوب السختياني، وأحمد =

---

(١) نقل مقالة أبي داود هذه البيهقي ووقع عنده: «الليث».

. . . .

= (٢: ٤٩٨) والطحاوي (١: ٣٧٩) والدارقطني (١: ٢٨٢) عن هشام القردوسي، وأحمد (٢: ٤٩٥) والطحاوي (١: ٣٧٨) عن عاصم الأحول، وأحمد (٢: ٤٩٩) عن خالد الحذَّاء؛

والطيالسي (٢٤٩٦) عن سعيد بن عبدالرحمن، وأبو نعيم في «الحلية» (٦: ٣٠٧) عن الربيع بن صبيح، ستتهم عن محمد بن سيرين به.

وأخرجه ابن حبان (٢٢٩٨، ٢٣٠٦) عن عاصم وأيوب وحبيب بن الشهيد وهشام، أربعتهم عن ابن سيرين به.

وأخرجه الخطيب في «تلخيص المتشابه» (١: ٤٤٢) عن هشام وعبدالله بن عون وعاصم وسليمان التيمي، أربعتهم كذلك عن ابن سيرين به.

وأخرجه مالك في «الموطأ» (١: ٢٨٨) عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به.

وعن مالك أخرجه كل من البخاري (١: ٤٧٠) ومسلم (١: ٣٦٧) والنسائي (٧٦٣) وأبي داود (٦٢٥) وابن حبان (٢٢٩٥) والبيهقي (٢: ٢٣٦ ـ ٢٣٧) والبغوي (٢: ٤١٩).

وتابع مالكاً عليه سفيان بنُ عيينة عند كل من الحميدي (٩٣٧) وأحمد (٢: ٢٣٨ ـ ٢٣٩) وابن ماجه (١٠٤٧) وأبي يعلىٰ (٥٨٨٣) وابن الجارود (١٧٠) وابن خزيمة (٧٥٨) وابن حبان (٢٢٩٦).

وتابعهما كذلك أبو أويس عبدالله بن عبدالله بن أويس عند أبي يعلىٰ (٥٨٨٨). =

٦٣ ـ حَدَّثنا أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بن عَليٍّ الخُزَاعِيُّ حَدَّثنا مُسْلِمُ بنُ إبْرَاهيم حَدَّثنا المُثَنىٰ بنُ سَعيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَبْدِالله بن بُرَيْدَةَ عَنْ أَبيهِ رَضِيَ الله عَنْه أَنَّه سَمِعَ رَسُولَ الله ﷺ يقول: «المُؤْمِنُ يَمُوتُ بِعَرَقِ الجَبِين»[1].

وأخرجه أحمد (٢ : ٢٨٥) عن ابن جريج، و(٢ : ٣٤٥) عن سليمان بن كثير، ومسلم (١ :٣٦٨) عن يونس بن يزيد وعقيل بن خالد، أربعتهم عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة به، وقُرن أبو سلمة في رواية مسلم بسعيد بن المسيب.

وأخرجه الطحاوي (١ : ١٧٩) عن روح بن عبادة قال: حدثنا ابن جريج ومالك ومحمد بن أبي حفصة قالوا: أخبرنا ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة به.

قلت: هذه روايةٌ عن مالك يُذكر فيها «أبو سلمة» بدلاً من «سعيد بن المسيب» كما تقدم، فلعله رواه علىٰ الوجهين، والله أعلم.

وأخرجه أحمد (٢ : ٥٠١) والطحاوي (١ : ٣٧٩) عن يزيد بن هارون عن محمد ابن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة به.

(١) ـ صحيح. أخرجه البيهقي في «الشعب» (٧ : ٢٥٤) عن علي بن عبدالعزيز عن مسلم بن إبراهيم به.

وأخرجه أحمد (٥ : ٣٥٠) والنسائي (١٨٢٨) والترمذي (٩٨٢) وابن ماجه (١٤٥٢) وابن حبان (٣٠١١) والحاكم (١ : ٣٦١) عن يحيىٰ بن سعيد القطان عن المثنىٰ بن سعيد به.

وعن أحمد أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩ : ٢٢٣).

وأخرجه الطيالسي (٨٠٨) عن شيخه المثنىٰ به، وعن الطيالسي أخرجه البيهقي =

. . . .

= في «الشعب» (٧ : ٢٥٤).

وأخرجه أحمد (٥ : ٣٥٧) عن بهز بن أسد عن المثنىٰ به.

وقال الترمذي : «هٰذا حديثٌ حسنٌ، وقد قال بعض أهل العلم : لا نعرف لقتادة سماعاً من عبدالله بن بريدة».

وقال الحاكم : «هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

وقال أبو نعيم : «غريبٌ من حديث قتادة، لم يروه عنه إلا المثنىٰ بن سعيد الضبعي» أ. هـ .

قلت : نقل ابن حجر في ترجمة قتادة من «التهذيب» (٨ : ٣٥٥) عن البخاري أنه قال : «لا نعرف له سماعاً من ابن بريدة»، وهٰذا هو الذي أبهمه الترمذي فيما سبق. فبذا يكون إسناده منقطعاً، وبذلك تعرف ما في تصحيح الحاكم له من مجانبة للصواب، وكذا في حكمه علىٰ أنه من شرط الشيخين، كيف وهما لم يخرجا في «صحيحيهما» أيَّ حديث من طريق قتادة عن ابن بريدة؟!!

ولكن الحديث صحيح، فقد قال النسائي (١٨٢٩) : أخبرنا محمد بن مَعْمَرٍ قال : حدثنا يوسف بن يعقوب قال : حدثنا كهمسٌ عن ابن بريدة عن أبيه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «المؤمن يموت بعرق الجبين».

قلت : وهذا إسناده حسن، رجاله رجال الشيخين ما عدا يوسف بن يعقوب فهو من رجال البخاري. =

٦٤ ـ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بن يحيىٰ المِرْوَزِيُّ حَدَّثنا عَاصِمُ بنُ عَلِيٍّ حَدَّثنا شُعْبَةُ حَدَّثنا قَتَادَةُ عَنْ كَثيرِ بنِ أَبي كَثيرٍ عَنِ أبي عِيَاضٍ عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ الله عَنْه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يَزْني الزَّاني حِينَ يَزْنِي وهو مُؤْمِنٌ، ولا يَسْرِقُ حين يَسْرِقُ وهو مُؤْمِنٌ، ولا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِين يَشْرَبُها وهو مُؤْمِن، والتَّوْبَةُ مَعْرُوضَةٌ»(١).

= وللحديث شاهدٌ من حديث عبدالله بن مسعود، فقد قال الطبراني في «الأوسط» (١٥٣٠): حدثنا أحمد بن محمد بن صدقة حدثنا إسحاق بن زياد الأُبُلِّيُّ[1]: حدثنا معلىٰ بن أسد[2] العمي حدثنا يزيد بن زريع عن يونس بن عبيد عن أبي معشر زياد ابن كليب عن إبراهيم النخعي عن علقمة بن قيس عن عبدالله عن النبي ﷺ قال: «المؤمن يموت بعرق الجبين».

قلت: إسحاق بن زياد ترجمه ابن حبان في «الثقات» (٨: ١١٩) ولم أهتد إلىٰ من ذكره غيره، وباقي رجاله رجال الشيخين ما عدا زياد بن كليب فهو من رجال مسلم وحده كما في ترجمته من «التهذيب» للمزي (٩: ٥٠٤)، وأورد الحديث الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٢: ٣٢٥) وقال: «رواه الطبراني في الأوسط، وفي الكبير نحوه في حديث طويل، ورجاله ثقات، ورجال الصحيح».

قلت: قد تقدم ما فيه.

(١)ـ صحيح. أخرجه القطيعي في «جزء الألف دينار» (١٦١) عن إدريس بن =

---

(١) في المطبوعة: «الأيلي»، وهو خطأ، والتصويب من «الثقات» لابن حبان (٨: ١١٩) و«مشتبه النسبة» لعبدالغني بن سعيد.

(٢) في المطبوعة: «راشد»، وهو خطأ، والتصويب من ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (١٠: ٣٢٦).

٦٥ ـ حَدَّثنا إبْرَاهِيمُ بنُ عَبْدِالله بن أَيُّوبَ المُخَرِّميُّ حَدَّثنا سَعِيدُ بنُ مُحَمَّدِ الجَرمِيُّ حَدَّثنا يَعْقُوب بن أبي المتَّئِد خَالُ ابنِ عُيَيْنَةَ عَن أَبي إسْحَاقَ عَنِ الحَارِثِ عَن عَلِيٍّ رَضِيَ الله عَنْه قال: قال رسول الله ﷺ: «أَلَا أَدُلُّكُمْ علىٰ أَكْرَمِ أَخْلَاقِ الدُّنيا والآخِرَةِ؟ تَعْفُو عَنْ مَنْ ظَلَمَكَ،

= عبدالكريم المقرىء عن عاصم بن علي به.

وفي إسناده كثير بن أبي كثير أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧: ١٥٦) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وأورده ابن حبان في «الثقات» (٥: ٣٣٢) والعجلي في «معرفة الثقات» (١٤٠٨).

وذكره العقيلي في «الضعفاء» (٤: ٣) ولم يقل فيه شيئاً.

وقال ابن حجر في «التقريب» (٥٦٢٦): «مقبول».

ولكن الحديث صحيح، فقد أخرجه البخاري (١٢: ١١٤) ومسلم (١: ٧٧) والنسائي (٤٨٧١) والبغوي في «مسند ابن الجعد» (٧٥٨) ـ وعنه الآجري في «الشريعة» (ص١١٢ ـ ١١٣) ـ وابن منده في «الإيمان» (٥١٧*) من طرق عن شعبة عن الأعمش عن ذكوان ـ أبي صالح ـ عن أبي هريرة مرفوعاً به.

وتابع شعبةَ عليه سفيانُ الثوري عند أحمد (٢: ٣٧٦) ومسلم (١: ٧٧).

وعن أحمد أخرجه ابن منده (٥١٨).

وتابع شعبة والثوري أبو إسحاق الفزاريُّ عند أبي داود (٤٦٨٩)، وأبو حمزة السكري عند النسائي (٤٨٧١)، وعَبيدة بن حميد عند الترمذي (٢٦٢٥).

وتَصِلُ مَنْ قَطَعَكَ، وتُعطي مَنْ حَرَمَكَ»[1].

٦٦ ـ حَدَّثنا إبْرَاهيمُ بنُ شَرِيكٍ حَدَّثنا شِهَابُ بنُ عَبَّادٍ حَدَّثنا سُعَيْرُ ابن الخِمْس عَنْ عَبْدِالله بن الحَسَنِ عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: أَرَادَ مُعَاوِيَةُ رَضِيَ الله عَنْه أَنْ يَعْرُضَ لِمَالٍ لِعَبْدِالله بن عَمروٍ رَضِيَ الله عَنْهما بالطائف، فقال عَبْدُالله بنُ عَمْروٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يقول: «قَتْلُ المَرْءِ دُونَ

(١) ـ ضعيف. أخرجه البيهقي في «السنن» (١٠: ٢٣٥) عن أبي بكر بن دارم، وفي «الشعب» (٦: ٢٦٠) عن يحيىٰ بن محمد الهاشمي، كلاهما عن شيخ المصنف به.

قلت: وإسناده ضعيف جدًّا، الحارث هو ابن عبدالله الأعور، وهذا كذبه الراوي عنه وهو أبو إسحاق الهمداني كما في ترجمته من «التهذيب» للمزي (٥: ٢٧٤)، كما كذبه كذلك الشعبي وابن المديني وأبو خيثمة كما في المصدر السابق.

واختلف النقل عن كل من ابن معين والنسائي فتارة ضعفاه وأخرىٰ وثقاه.

وقال ابن حجر في «التقريب» (١٠٢٩): «كذبه الشعبي في رأيه، ورمي بالرفض وفي حديثه ضعف».

ويعقوب بن أبي المتئد لم أهتد إلىٰ ترجمته.

وأما شيخ المصنف فقد ترجمه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٦: ١٢٤ ـ ١٢٥) وأسند عن الإسماعيلي أنه قال فيه: «ما هو عندي إلا صدوق».

وأسند عن الدارقطني كذلك أنه قال فيه: «ليس بثقة، حدث عن قوم ثقات بأحاديث باطلة».

مَالِه شَهَادَةٌ»[1].

(١) ـ صحيح. إسناده صحيح، وقال أبو نعيم في «الحلية» (٣ : ٣٤٦): حدثنا أبو إسحاق بن حمزة ومخلد بن جعفر في جماعة، قالوا: حدثنا إبراهيم بن شريك به. وقال: «هٰذا حديثٌ غريبٌ من حديث عبدالله بن الحسن عن عكرمة، لا أعلم رواه عنه إلا سعير بن الخمس، وهو كوفي عزيز الحديث يجمع حديثه».

قلت: وقد ورد في الموضعين: «سعيد بن الحسين» بدلاً من «سُعير بن الخِمس»، وهو خطأ، فليحرر.

وقد تابع جُبَارَةُ بن مُغَلِّس ـ وهو ضعيف ـ شهابَ بنَ عبَّاد فرواه عن سُعيرِ بن الخمس التميمي عن عبدالله بن الحسن عن عكرمة عن عبدالله بن عمرو أنه بلغه أن معاوية أراد أن يحفر في أرضه نهراً، فجمع رجالاً وسلاحاً، ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ». فبلغ ذلك معاوية بن أبي سفيان فتركه.

أخرج هذه الروايةَ المِزِّيُّ في «التهذيب» (١١ : ١٣٣).

وتابع جبارة وشهاباً عاصم بن يوسف عند النسائي (٤٠٨٧) إلا أنه لم يذكر القصة.

وأخرج الشطر المرفوع أحمد (٧٠٣١) والترمذي (١٤١٩) عن عبدالعزيز بن المطلب، والنسائي (٤٠٨٩) عن سُفيان الثوري، كلاهما عن عبدالله بن حسن عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عبدالله بن عمرو به مرفوعاً دون ذكر القصة كذلك.

وقال الترمذي: «حديث عبدالله بن عمرو حديث حسن، وقد روي عنه من غير وجه».

=

. . . .

= وأخرج أحمد (٦٨٢٣، ٦٨٢٩) والنسائي (٤٠٨٨) وأبو داود (٤٧٧١) والترمذي (١٤٢٠*) والبيهقي (٨:١٨٧) من طرق عن سفيان الثوري بالإسناد السابق مرفوعاً: «مَنْ أُريد مالُه بغير حَقٍّ فَقَاتل فقُتِل فهو شهيدٌ»، وعند أحمد (٦٨٢٣): «فقتل دونه» بدلاً من: «فقاتل فقُتل».

وقال النسائي إثر روايته له: «هذا خطأٌ، والصواب رواية سُعير بن الخِمس».

وأخرج أحمد (٦٩٥٦، ٧٠١٤) من طريقين عن حماد بن سلمة عن قتادة عن شهر بن حوشب عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً: «القتيل (في الموضع الثاني: المقتول) دون ماله شهيد». وإسناده حسن لغيره.

وأخرج أحمد كذلك (٧٠٥٥) من طريق وهيب عن أيوب عن أبي قلابة عن ابن عمرو مرفوعاً: «من قتل دون ماله مظلوماً فهو شهيد». وإسناده صحيح.

وورد بهٰذا اللفظ دون قوله: «مظلوماً»، أخرجه البخاري (٥:١٢٣) عن عبدالله ابن يزيد المقرىء قال: حدثنا سعيد بن أبي أيوب حدثني أبو الأسود عن عكرمة عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً.

وعن البخاري أخرجه البغوي في «شرح السنة» (١٠:٢٤٨).

وأخرجه عن المقرىء كل من أحمد (٧٠٨٤) والنسائي (٤٠٨٦) والقطيعي في «جزء الألف دينار» (١٩٨) والبيهقي (٨: ٣٣٥) بلفظ: «من قتل دون ماله مظلوماً فله الجنة».

=

٦٧ ـ حَدَّثنا أَبو مَعْشَرٍ الحَسَنُ بنُ سُلَيْمَان بنِ نَافعٍ الدَّارِميُّ حَدَّثنا أَبُو الرَّبيع الزَّهْرَانيُّ حَدَّثنا حَفْصُ بنُ أبي دَاوُدَ عن الهَيْثَمِ بنِ حَبيبٍ عَنْ عَطِيَّةَ العَوْفِيِّ عَن أبي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ الله عَنْهُ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ قال: «إنَّ أَهْلَ الجَنَّةِ لَيَرَوْنَ أَهْلَ عِلِّيينَ كَما تَرَوْنَ الكَوْكَبَ الدُّرِّيَ فِي أُفُقِ السَّمَاءِ، وإنَّ أَبَا بَكْرٍ وعُمَرَ رَضِيَ الله عَنْهما مِنْهُم وأَنْعُما»[1].

٦٨ ـ حَدَّثنا إبْرَاهِيمُ بنُ شَرِيكٍ حَدَّثنا أَحْمَدُ بنُ عَبْدِالله بنِ يُونُسَ

= وأخرجه بلفظ البخاري كل من أحمد (٦٩٢٢)[1] ومسلم (١: ١٢٤ ـ ١٢٥، ١٢٥) والبيهقي (٣: ٢٦٥، ٨: ٣٣٥) عن ابن جريج عن سليمان الأحول عن ثابت مولىٰ عمر بن عبدالرحمن عن ابن عمرو به.

(١) ـ صحيح. وإسناد المصنف ضعيف جدًّا، حفص بن أبي داود هو ابن سليمان الأسدي أبو عمر الكوفي، قال عنه البخاري: «تركوه». وقال مسلم والنسائي: «متروك». وقال ابن معين والنسائي: «ليس بثقة». وقال ابن المديني وأبو زرعة: «ضعيف الحديث». كذا في ترجمته من «التهذيب» للمزي (٧: ١٣، ١٤).

وعطيةُ قد تقدم الكلام عليه في التعليق علىٰ الحديث رقم (٦١). وأخرجه جمع من المصنفين من طرق كثيرةٍ عن عطية، وورد له متابعان على نظر في متابعتهما، وله شواهد تقويه، بينتُ ذلك كله في التعليق علىٰ الحديث رقم (١٥٠) من «جزء الألف دينار» للقطيعي، فأغنىٰ عن الإعادة هٰهنا، فمن شاء نظره هنالك غير مأمور.

---

(١) عنده: «علىٰ ماله» بدلاً من «دون ماله».

حَدَّثنا فُضَيْلُ بنُ عِيَاضٍ حَدَّثنا الصَّنْعَانيُّ مُحَمَّدُ بنُ ثَوْرٍ عَن مَعْمَرٍ عن أبي حَازِمٍ عن سَهْلِ بنِ سَعْدٍ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ الله عز وجل كَرِيمٌ يُحِبُّ الكَرَمَ ومَعاليَ الأخْلَاق، ويُبْغِضُ سَفْسَافَها»[1].

---

(١)- صحيح. أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢٩٦٤) بإسناد المصنف نفسه.

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣: ٢٥٥، ٨: ١٣٣) بقوله: حدثنا مخلد بن جعفر ومحمد بن حميد في جماعة قالوا: حدثنا إبراهيم بن شريك به. ثم قال في الموضع الأول: «تفرد به عن أبي حازم معمر، وعن فضيل أحمد بن يونس».

وقال في الموضع الثاني: «غريب من حديث معمر وأبي حازم، لا أعلم أحداً رواه عن الفضيل إلا أحمد بن يونس».

وأخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٢- المنتقىٰ منه) والطبراني في «الكبير» (٦: ٢٢٣: ٥٩٢٨) والحاكم (١: ٤٨*) والبيهقي في «السنن» (١٠: ١٩١) وفي «الشعب» (٦: ٢٤٠ - ٢٤١) وفي «الأسماء والصفات» (ص٥٣) والسِّلَفِيُّ في «معجم السفر» (١: ١٧٤) من طرق عن أحمد بن عبدالله بن يونس به.

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢/٢٢٦/١) عن الخرائطي.

وتابع الفضيلَ بن عياض عليه محمدُ بن عبيد عند البيهقي في «الشعب» (٦: ٢٤١).

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسنادين جميعاً ولم يخرجاه».

وأورد الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨: ١٨٨) سياق الطبراني في «الكبير» وقال: =

. . . .

= «رواه الطبراني في الكبير والأوسط بنحوه. . ، ورجال الكبير ثقات».

قلت: وهو كما قالا، أعني الحاكم والهيثمي.

ويعني الحاكم بقوله «الإسنادين» هٰذا الإسناد وما ذكره قبله، فقد أخرجه من طريق حجاج بن سليمان بن القمري قال: حدثنا أبو غسان المدني عن أبي حازم عن سهل به. ثم قال: «حجاج بن قمري شيخ من أهل مصر ثقة مأمون».

قلت: وترجمه ابن أبي حاتم (٣:١٦٢) ونقل عن أبيه أنه قال: «هذا شيخ معروف».

وخالف عبدُالرزاق محمدَّ بن ثور، فرواه عن معمر عن أبي حازم عن طلحة بن كَريز الخزاعي عن النبي ﷺ مرسلًا، أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١١:١٤٣:٢٠١٥٠) وعنه كل من البيهقي في «السنن» (١٠:١٩١) وفي «الشعب» (٦:٢٤١) والبغوي في «شرح السنة» (١٣:٨٢ - ٨٣).

وقال البيهقي: «وكذلك رواه سفيان الثوري عن أبي حازم عن طلحة بن عُبيدالله[1] بن كريز الخزاعي عن النبي ﷺ مرسلًا».

وهذا الطريق أخرجه البخاري في «التاريخ» (٤:٣٤٧) والحاكم (١:٤٨) ثم قال الحاكم: «وهذا لا يُوهن حديثَ سهل بن سعد علىٰ ما قدمت ذكره من قَبول الزيادات من الثقات، والله أعلم».

كذا قال، وأما الذهبي في «التلخيص» فأشار إلىٰ إعلاله بطريق الثوري المذكور. =

---

(١) في المطبوعة: «عبدالله»، وهو خطأ.

٦٩ ـ حَدَّثنا أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيٍّ الخُزَاعِيُّ حَدَّثنا حَفْصُ بنُ عُمَرَ الحَوْضِيُّ حَدَّثنا شُعْبَةُ عَن أبي بِشْرٍ عَنْ سَعِيدِ بن جُبَيْرٍ عَن ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهُ في هٰذه الآية: ﴿**ولَوْ جَعَلْنَاه قُرآناً أَعْجَمِياً لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَعْجَمِيٌّ وعَرَبِيٌّ**﴾ [فصلت: ٤٤] قَالَ: لَقَالُوا: كَيْفَ نَزَلَ عَلَيْهِ بِلِسَانٍ أَعْجَميٍّ وهُو عَرَبِيٌّ[(١)].

= وأخرج الطبراني في «الكبير» (٣: ١٤٢: ٢٨٩٤) وابن عدي في «الكامل» (٣: ٨٧٩) والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٠٧٦، ١٠٧٧) والخطيب في «تلخيص المتشابه» (١: ١٦ ـ ١٧) من طرق عن خالد بن إلياس العدوي عن محمد ابن عبدالله بن عمرو بن عثمان عن فاطمة بنت الحسين عن حسين بن علي قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله يحب معالي الأمور وأشرافها، ويكره سفسافها».

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨: ١٨٨) وقال: «رواه الطبراني، وفيه خالد ابن إلياس، ضعفه أحمد وابن معين والبخاري والنسائي. وبقية رجاله ثقات».

(١)ـ صحيح. أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١: ١٠٦ ـ ١٠٧) عن المصنف به.

قلت: وإسناده صحيح رجاله رجال البخاري ومسلم ما عدا شيخ المصنف، وهٰذا قال عنه المصنف: «ثقة مأمون»، كذا في «السير» للذهبي (١٣: ٥٠٦).

وأبو بشر هو جعفر بن إياس بن أبي وحشية الكوفي.

وقد ورد هٰذا الأثر موقوفاً علىٰ سعيد بن جبير، أورده السيوطي في «الدر» (٧: ٣٣٣) معزواً إلىٰ عبد بن حميد.

٧٠ ـ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ يَحيىٰ المِرْوَزِيُّ حَدَّثنا عَاصِمُ بنُ عَلِيٍّ حَدَّثنا شُعْبَةُ عن سَيَّارٍ أَبي الحَكَمِ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يُحَدِّثُ عَنِ البَرَاءِ بنِ عَازِبٍ رَضِيَ الله عَنْه قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إنَّ أَوَّلَ ما نَبْدَأُ بِهِ في يَوْمِنا هٰذا أَنْ نُصَلِّيَ ثُمَّ نَرْجِعَ فَنَنْحَرَ، فَمَنْ فَعَلَ ذٰلِكَ فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا، ومَنْ ذَبَحَ فَإِنَّما هُوَ لَحْمٌ قَدَّمَهُ لأَهْلِهِ، لَيْسَ مِنَ النُّسُكِ فِي شَيْءٍ». وكَانَ أَبُو بُرْدَةَ بنُ نَيَّارٍ خَالُ البَرَاءِ بنِ عَازِبٍ رَضِيَ الله عَنْهُم قَدْ ذَبَحَ فَقَالَ: إنَّ عِنْدي جَذْعَةً خَيْرٌ مِنْ مِسِنَّةٍ. قال: «اجْعَلْهَا مَكانَها، ولَنْ تُجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ»[1].

---

(١) ـ صحيح. وإسناده حسن. وأخرجه الطيالسي (٧٤٣) عن شعبة عن زُبيدٍ الأيامي عن الشعبي به.

وأخرجه الطحاوي (٤ : ١٧٢) عن الطيالسي مقروناً بوهب بن جرير كلاهما عن شعبة به.

وأخرجه البخاري (٢ : ٤٤٥، ٤٥٣، ٤٥٦، ٣ : ١٠، ١٩) ومسلم (٣ : ١٥٥٢، ١٥٥٣) والنسائي (٢٣٩٤) والبيهقي (٩ : ٢٦٩) من طرق عن شعبة عن زبيد به.

وأخرجه النسائي في «الكبرىٰ» ـ كما في «تحفة الأشراف» (٢ : ٢٢) ـ والطحاوي (٤ : ١٧٢) عن عفان بن مسلم عن شعبة عن منصور بن المعتمر وداود بن أبي هند وعبدالله بن عون ومجالد بن سعيد وزبيد خمستهم عن الشعبي به.

وأخرجه البخاري (٢ : ٤٦٥) والطحاوي (٤ : ١٧٣) عن محمد بن طلحة عن زبيد عن الشعبي به.

=

٧١ ـ حَدَّثنا إبْراهِيمُ بن عَبْدِالله بن أَيُّوبَ المُخَرِّمِيُّ حَدَّثنا سَعِيدُ بنُ مُحَمَّدٍ الجَرْمِيُّ حَدَّثنا أبو عُبَيْدَةَ الحَدَّادُ عن سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ الله عَنْهُ قال: قال النبيُّ ﷺ: «إنَّ الله رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ، ويُعْطِي عَلَيْه مالاَ يُعْطي علىٰ العُنْفِ»[1].

= وأخرجه البخاري (١٠ : ٢٠) ومسلم (٣: ١٥٥٣) والنسائي (٤٣٩٤) عن فراس ابن يحيىٰ، والبخاري (١٠ : ١٢) ومسلم (٣: ١٥٥٢) وأبو داود (٢٨٠١) والبيهقي (٩ : ٢٦٩*) عن مطرف بن طريف، والبخاري (٢ : ٤٤٧ ـ ٤٤٨، ٤٧١) ومسلم (٣: ١٥٥٤) والنسائي (١٥٨١، ٤٣٩٥) وأبو داود (٢٨٠٠) وأبو يعلىٰ (١٦٦٢) عن منصور، وأحمد (٤: ٢٩٧ ـ ٢٩٨) ومسلم (٢: ١٥٥٢ ـ ١٥٥٣، ١٥٥٣) والنسائي (٤٣٩٤) والترمذي (١٥٠٨) وأبو يعلىٰ (١٦٦١) عن داود بن أبي هند، وأحمد (٤ : ٢٩٧ ـ ٢٩٨) عن ابن أبي عدي، والبخاري (١١ : ٥٥) عن عبدالله بن عون، ومسلم (٣: ١٥٥٤) عن عاصم الأحول، سبعتهم عن الشعبي به.

ومن أراد استيفاء شرح هذا الحديث فليراجع «الفتح» لابن حجر (١٠ : ١١ ـ ١٨) غير مأمور.

(١) ـ صحيح. أخرجه الطبراني في كل من «الأوسط» (٢٩٥٥) و«الصغير» (٢٢١) بإسناد المصنف.

وقال في «الأوسط»: «لم يروه عن قتادة إلا سعيد، ولا عن سعيد إلا أبو عبيدة، ولا عن أبي عبيدة إلا سعيد الجرمي».

وقال في «الصغير»: «لم يروه عن قتادة إلا سعيد».

. . . .

= وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٦ : ١٢٤) عن محمد بن أحمد بن الحسن عن شيخ المصنف به .

وأخرجه البزار (١٩٦١ ـ الكشف) عن محمد بن إسحاق، والبيهقي في «الشعب» (٧ : ٤٨٠) عن عبدالله بن أحمد، كلاهما عن سعيد الجرمي به .

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٨ : ١٨) وقال : «رواه البزار والطبراني في الأوسط والصغير، وأحد إسنادي البزار ثقات . . وفي بعضهم خلاف» .

قلت : يعني به هذا الإسناد، وأما الإسناد الذي لمح إليه سنذكره إن شاء الله .

أما قوله «وفي بعضهم خلاف» فإن كان يعني به ـ والله أعلم ـ أبا عُبيدة الحداد ـ عبدالواحد بن واصل، فهذا قد وثقه ابن معين والعجلي والفسوي وأبو داود والدارقطني والخطيب، وقال أحمد : «لم يكن صاحب حفظ، كان صاحب شيوخ، كان كتابه صحيحاً»، وحكىٰ الأزدي عن أحمد أنه ضعفه ثم قال الأزدي : «ما أقرب ما قال أحمد، لأن له أحاديث غير مرضية عن شعبة وغيره، إلا أنه في الجملة قد حمل عنه الناس ويحتمل لصدقه» .

كذا في ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (٦ : ٤٤٠).

وقال في «التقريب» (٤٢٤٩) : «ثقة، تكلم فيه الأزدي بغير حجة» .

وأما سعيد فهو هو ابن أبي عروبة، ثقة اختلط، ولم يُذكر أبو عُبيدة الحداد ضمن الذين رووا عنه قبل الاختلاط كما في «الكواكب النيرات» لابن الكيال =

. . . .

= (ص١٩٥ - ١٩٦).

وأشار البخاري في «التاريخ» (٦١:٦) إلىٰ رواية أبي عبيدة الحداد هذه، ثم قال: «ورواه الخفاف عن سعيد عن قتادة مرسلاً، هو البصري».

قلت: فبذا كأنه يميل إلىٰ كونه مرسلاً هو الصواب.

ثم ترجح لي ذلك، فالخفاف وهو عبدالوهاب بن عطاء، قد روىٰ عن سعيدٍ قبل اختلاطه كما في «الكواكب النيرات» (ص١٩٦)، فتكون روايته أرجح من رواية أبي عبيدة.

وأما الطريق الأخرىٰ عن أنس والتي أشرنا إليها، فقد أخرجها البزار (١٩٦٢ - الكشف) بقوله: حدثنا عمرو بن علي حدثنا خالد بن يزيد صاحب اللؤلؤ حدثنا أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله رفيق، ويعطي علىٰ الرفق ما لا يعطي علىٰ العنف».

قلت: وأبو جعفر الرازي هو عيسىٰ بن أبي عيسىٰ عبدالله بن ماهان، «صدوق سيء الحفظ»، كذا في «التقريب» لابن حجر (٨٠١٩).

وفي الباب عن عائشة، وعبدالله بن مغفل، وعلي بن أبي طالب، وأبي هريرة، وأبي أمامة.

فأما حديث عائشة فأخرجه مسلم (٣:٢٠٠٣ - ٢٠٠٤) والبيهقي في كل من «السنن» (١٠:١٩٣) و«الشعب» (٦:٣٣٦) و«الأسماء والصفات» (ص٥٢) من =

. . . .

= طريق عبدالله بن وهب عن حيوة بن شريح عن ابن الهاد عن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن عمرة بن عبدالرحمن عن عائشة مرفوعاً به، وزاد: «وما لا يعطي على سواه».

وحديث عبدالله بن مغفل أخرجه ابن أبي شيبة (٨: ٣٢٤) وأحمد (٤: ٨٧) والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٧٢) وأبو داود (٤٨٠٧) والدارمي (٢٧٩٤) وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١٠٩١) والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص٧٧ ـ ٧٨) والبيهقي في «الأسماء» (ص٥١ ـ ٥٢) من طرق عن حماد بن سلمة عن يونس وحميد كلاهما عن الحسن عن عبدالله بن مُغَفَّلٍ به، ولم يرد يونس في رواية الخرائطي.

قلت: وإسناده رجاله ثقات رجال الشيخين، إلا أن الحسن البصري مدلس؛ ولم يصرح بالسماع من عبدالله بن مغفل في أي مصدر من المصادر المذكورة.

وحديث علي بن أبي طالب أخرجه أحمد (٩٠٢) والبزار في «المسند» (٧٥٦) والمصنف في «الطبقات» (٢: ٢٥٠) وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١: ٣٣٦) والبيهقي في «الشعب» (٦: ٣٣٦ ـ ٣٣٧) من طريق عبدالله بن إبراهيم بن عمر عن أبيه عن عبدالله بن وهب بن منبه عن أبي خليفة[1] عن علي مرفوعاً به.

وتابع عبدالله بن إبراهيم هشامُ بن يوسف عند البخاري في «التاريخ» (١: ٣٠٨) وأبي يعلىٰ (٤٩٠) وزادا في روايتهما: «عن أبيه» بين «عبدالله بن وهب» و«أبي خليفه».

وقال البزار: «لا نعلم روىٰ أبو خليفة عن علي إلا هذا الحديث، ولا له إسناد =

---

(١) في «الشعب»: «عن أبي خائفة»، وهو خطأ طباعي فليحرر.

....

= إلا هذا الإسناد».

وذكره الهيثمي في «المجمع» (٨: ١٨) وقال: «رواه أحمد والبزار وأبو يعلىٰ، وأبو خليفة لم يضعفه أحد، وبقية رجاله ثقات».

قلت: أبو خليفة ترجمه المزي في «التهذيب» (ق١٦٠٢) وتبعه ابن حجر في «التهذيب» (١٢: ٨٨) ولم يوردا له جرحاً ولا تعديلاً، وأشار المزي إلىٰ روايته لهذا الحديث في «مسند علي» للنسائي.

وقال ابن حجر في «التقريب» (٨٠٨٤): «مقبول»، يعني حيث يُتابع وإلا فلين.

وأورد ابن أبي حاتم هذا الحديث في «العلل» (٢: ٣٣٠) ونقل عن أبي زرعة أنه قال: «حديث هشام بن يوسف أصح»، يعني بقوله فيه: «عن أبيه».

قلت: وعبدالله بن وهب بن منبه أورده ابن حجر في «التهذيب» (٦: ٧٤ ـ ٧٥) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقال في «التقريب» (٣٦٩٥): «مقبول».

وأما حديث أبي هريرة، فله عنه طريقان، فالأولىٰ أخرجها ابن ماجه (٣٦٨٨) وابن حبان (٥٤٩) وأبو نعيم في «الحلية» (٨: ٣٠٦) عن إسماعيل بن حفص الأُبُلِّيِّ عن أبي بكر بن عياش عن الأعمش عن أبي هريرة مرفوعاً به.

وقال أبو نعيم: «تفرد به عن الأعمش أبو بكر، وعنه إسماعيل».

قلت: وإسناده حسن.

والطريق الثانية أخرجها البزار (١٩٦٤ ـ الكشف) وابن عدي في «الكامل» =

٧٢ ـ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ يَحيىٰ المِرْوَزِيُّ حَدَّثنا عَاصِمُ بنُ عَلِيٍّ حَدَّثنا سُلَيْمَانُ بنُ كَثِيرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عن سَعِيدِ بنِ المُسَيِّبِ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ إِلىٰ جِذْعِ نَخْلَةٍ قَبْلَ أَنْ يُوضَعَ المِنْبَرُ، فَلَما وُضِعَ المِنْبَرُ فَصَعَدَ رَسُول اللهِ ﷺ المِنْبَرَ حَنَّ الجِذْعُ حتىٰ سَمِعْنا حَنِينَهُ، فَوَضَع النَّبِيُّ ﷺ يَدَه عَلَيْه فَسَكَنَ[1].

= (٤ : ١٦٠٥) عن عبدالرحمن بن أبي بكر عن ابن شهاب عن عروة عن أبي هريرة مرفوعاً به.

وقال البزار: «لا نعلم رواه عن الزهري هكذا إلا عبدالرحمن، وهو لين الحديث».

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٨ : ١٨) وقال: «رواه البزار، وفيه عبدالرحمن بن أبي بكر الجدعاني، وهو ضعيف».

قلت: عبدالرحمن بن أبي بكر هذا أورد حديثه ابن عدي في ترجمته من «كامله» وأورد كذلك (٤ : ١٦٠٤) عن ابن معين أنه قال عنه: «ضعيف الحديث»، وعن البخاري وأحمد: «منكر الحديث»، وعن النسائي: «متروك الحديث».

وحديث أبي أمامة أخرجه الطبراني في كل من «الكبير» (٧ : ١١٣ : ٧٤٧٧) و«مسند الشاميين» (٤٢١) عن عبدالله بن يزيد المقرىء قال: حدثنا صدقة بن عبدالله عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن أبي أمامة مرفوعاً: «إن الله عز وجل رفيق يحب الرفق ويرضاه ويعين عليه ما لا يعين علىٰ العنف».

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٨ : ١٩) وقال: «رواه الطبراني، وفيه صدقة بن عبدالله السمين، وثقه أبو حاتم الرازي وضعفه الجمهور، وبقية رجاله ثقات». =

(١) ـ صحيح متواتر ـ وإسناد المصنف ضعيف كما سيأتي.

. . . .

= فقد أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣: ١١٣٦) عن شيخ المصنف به مقروناً بأبي العلاء الكوفي.

وأخرجه الدارمي (٣٣) واللالكائي في «شرح الأصول» (٤: ٨٠١ ـ ٨٠٢) عن محمد بن كثير، والبيهقي في «الدلائل» (٢: ٥٥٦) عن سعيد بن سليمان، كلاهما عن سليمان بن كثير به.

قلت: وسليمان هذا قال فيه النسائي: «ليس به بأس إلا في الزهري، فإنه يخطىء عليه». كذا في «التهذيب» للمزي (١٢: ٥٨).

وقال العقيلي في «الضعفاء» (٢: ١٣٧): «مضطرب الحديث». ثم نقل عن الذهلي أنه قال: «ما روىٰ عن الزهري فإنه قد اضطرب في أشياءَ منها، وهو في غير حديث الزهري أثبت».

قلت: وهٰذا من روايته عن الزهري كما ترىٰ، لكنه كذلك رواه عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب مثله.

والحديث صحيح، فإن له طرقاً عن جابر، وهي:

أولاً: عن عبدالواحد بن أيمن المخزومي عن أبيه عن جابر به، أخرجه البخاري (٤: ٣١٩) والبيهقي في «الدلائل» (٢: ٥٦٠) عن خلاد بن يحيىٰ، وأحمد (٣: ٣٠٠) وأبو نعيم في «الدلائل» (٣٠٣) عن وكيع، والبخاري (٦: ٦٠١ ـ ٦٠٢) والبيهقي في «السنن» (٣: ١٩٥) عن أبي نعيم الفضل بن دكين، ثلاثتهم عن عبدالواحد به.

ثانياً: عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري عن حفص بن عبيدالله بن أنس عن جابر، =

. . . .

= أخرجه البخاري (٢ : ٣٩٧) والبيهقي في «الدلائل» (٢ : ٥٦٠، ٥٦١) من طريقين عنه.

ثالثاً: عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر به، أخرجه الشافعي في «المسند» (١ : ١٤٢ - ١٤٣) وعبدالرزاق (٣ : ١٨٦ : ٥٢٥٤) وأحمد (٣ : ٣٢٤) والنسائي (١٣٩٦) والبيهقي في «الدلائل» (٢ : ٥٦١).

رابعاً: عن محمد بن أبي عدي عن سليمان التيمي عن أبي نضرة عن جابر به، أخرجه أحمد (٣ : ٣٠٦) وابن ماجه (١٤١٧).

وتابع التيميَّ عليه سعيدٌ الجريري عند أبي نعيم في «الدلائل» (٣٠٥).

خامساً: عن أبي عوانة عن الأعمش عن أبي صالح عن جابر به، أخرجه أبو نعيم (٣٠٤) والبيهقي (٢ : ٥٦٢، ٥٦٣) كلاهما في «الدلائل».

وتابع أبا عوانة عليه عمر بن علي عند البيهقي (٢ : ٥٦٢).

سادساً: عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن سعيد بن أبي كرب[1] **عن جابر**، أخرجه أحمد (٣ : ٢٩٣) والبيهقي في «الدلائل» (٢ : ٥٥٦، ٥٦٢).

وتابع إسرائيلَ الأعمشُ عند أبي نعيم في «الدلائل» (٣٠٤).

وسيكرر المصنف الحديث بالإسناد نفسه بذكر «يحيىٰ بن سعيد الأنصاري» بدلاً من «الزهري» ويأتي تخريجه إن شاء الله.

---

(١) تحرف اسمه في «الدلائل» لأبي نعيم وللبيهقي، فليحرر كما هو هنا.

٧٣ ـ حَدَّثنا المِرْوَزِيُّ حَدَّثنا عَاصِمٌ حَدَّثنا سُلَيْمَانُ عَن يَحيىٰ بنِ سَعِيدٍ عَن سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ عَنْ جَابِرٍ مِثْلَهُ[١].

٧٤ ـ حَدَّثنـا مُحَمَّـدُ بنُ اللَّيْثِ الجَـوْهَـرِيُّ حَدَّثنا جُبَارَةُ حَدَّثنا عَبْدُالكَرِيمِ بنُ عَبْدِالرَّحْمٰنِ عَن أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَامِرِ بن سَعْدٍ عن أَبِيهِ رَضِيَ الله عَنْه قال: قُلْتُ: يا رَسُول الله! لَقَدْ شِبْتَ!! قال: «شَيَّبَتْنِي

---

(١) ـ صحيح، مكرر ما قبله. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣: ١١٣٦) عن شيخ المصنف مقروناً بأبي العلاء الكوفي كلاهما عن عاصم بن علي به، ذكره بعد الإسناد السابق وقال: «هذان الإسنادان عن الزهري ويحيىٰ بن سعيد عن سعيد ابن المسيب عن جابر، لا أعلم يرويها عنها غير سفيان بن كثير».

وأخرجه البيهقي في «الدلائل» (٢: ٥٥٦) عن سعيد بن سليمان عن سليمان بن كثير به.

وأخرجه الدارمي (٣٤) عن محمد بن كثير عن سليمان بن كثير عن يحيىٰ بن سعيد عن حفص بن عبيدالله عن جابر به.

قلت: وهذا الوجه هو الصحيح، فقد تابع سليمانَ بن كثير عليه سليمانُ بن بلال عند البخاري (٦: ٦٠٢) والبيهقي في «السنن» (٣: ١٩٥)، كما تقدم تخريج هٰذا الوجه في التعليق علىٰ إسناد المصنف السابق.

وإنما قلت في مقدمة التخريج أنه متواتر لوروده عن جمعٍ من الصحابة، وهم: عبدالله بن عمر، وأُبي بن كعب، وأنس بن مالك، وعبدالله بن عباس، وسهل بن سعد، وبريدة، وأم سلمة، وغيرهم، كذا في «المعتبر» للزركشي (ص١١٤).

هُودٌ، والوَاقِعَةُ، وعَمَّ يَتساءَلُونَ، وإِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ»[1].

---

(١) ـ ضعيف. أخرجه الدارقطني في «العلل» (١ : ٢٠٩) عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن جبارة ـ وهو ابن المُغَلِّس ـ به، ونسب عبدالكريم فيه فقال: «الخزاز».

ثم أخرجه عن علي بن سعيد عن جبارة به وزاد: «والمرسلات».

وأخرجه كذلك (١ : ٢١٠) عن محمد بن عقبة عن جبارة قال: حدثنا عبدالكريم ابن عبدالرحمن البجلي حدثنا أبو إسحاق عن عامر بن سعد عن أبي بكرٍ قال: قلت: يا رسول الله! لقد شبت! قال: فذكره بزيادة «المرسلات».

قلت: ومدار هٰذه الأسانيد المذكورة علىٰ جبارة بن المغلس وهٰذا ضَعَّفَه غيرُ واحدٍ كما في ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (٢ : ٥٧ ـ ٥٨).

ومدار هٰذا الحديث كذلك علىٰ أبي إسحاق ـ وهو السبيعي ـ، وقد اختُلف عليه فيه علىٰ وجوه كثيرة أوردها الدارقطني في «العلل» (١ : ١٩٣ ـ ٢١١) كما أسند بعضها، والناظر فيها يحكم عليه بالاضطراب لا مرية في ذلك، كما جعله غيرُ واحد من العلماء في كتب المصطلح مثالاً للحديث المضطرب.

وحتىٰ لو رُجِّحَ وجهٌ من الوجوه التي وردت عن أبي إسحاق، فأبو إسحاق هذا قد اختلط وليس يرويه عنه في أحدٍ من تلك الوجوه من روىٰ عنه قبل اختلاطه، وكذا هو مدلس ولم يصرح بالسماع ممن يرويه عن أحدٍ ممن فوقه.

ولَخَّصَ ابنُ حجر الوجوه التي أوردها الدارقطني إلىٰ اثني عشر وجهاً ذكرها في «النكت علىٰ ابن الصلاح» (٢ : ٧٧٤ ـ ٧٧٦)، كما لم يُشر إلىٰ ترجيح أيٍّ منها.

وفي الباب عن عقبة بن عامر، فقد قال الطبراني في «الكبير» (١٧ : ٢٨٦ ـ =

٧٥ ـ أَخْبَرنا يَحيىٰ بنُ عَبْدِالله بن مُحَمَّدِ بن سَالِمٍ المَفْلُوجُ عَنْ أَبيه حَدَّثنا يحيىٰ بنُ يَعلىٰ عَنِ الصَّبَّاحِ ـ يعني ابنَ يَحيىٰ ـ عَنْ عُمَارَةَ بن أبي مُعَاوِيَةَ عَن سَالِمِ بنِ أبي الجَعْدِ قال: سُئِلَ عَلِيٌّ رَضِيَ الله عَنْه عَن ذِي القَرْنَين: أَنَبِيٌّ هُوَ؟ فقال: سُئِلَ عنه نبيكم ﷺ فقال: «رَجُلٌ نَاصَحَ الله فَنصَحَهُ، وإنَّ فِيكُم لشِبْهَهُ أو مِثْلَهُ»[1].

= ٢٨٧ : ٧٩٠): حدثنا محمد بن محمد التمار البصري حدثنا أبو الوليد حدثنا ليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامرٍ أن رجلاً قال: يا رسول الله! شِبْتَ. قال: «شيبتني هود وأخواتها».

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٧: ٣٧) وقال: «رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح».

قلت: رجالُه رجال الشيخين، بل الستة، ما عدا شيخ الطبراني، وهذا ترجمه ابن حجر في «اللسان» (٥: ٣٥٨ ـ ٣٥٩)، وذكر أن ابن حبان ذكره في «الثقات» وهٰذا فيه (٩: ١٥٣) وقال ابن حبان: «ربما أخطأ».

(١)ـ ضعيف. في إسناده يحيىٰ بن يعلىٰ وهو الأسلمي القطواني، قال عنه ابن معين: «ليس بشيء». وقال البخاري: «مضطرب الحديث». وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، ليس بالقوي». كذا في ترجمته من «التهذيب» للمزي (ق١٥٢٦).

وشيخه الصباح بن يحيىٰ قال عنه البخاري في «التاريخ» (٤ : ٣١٥): «فيه نظر».

وأما سالم بن أبي الجعد فقد نقل ابنُ أبي حاتم في «المراسيل» (٢٨٩) عن أبي زرعة أنه قال: «سالم بن أبي الجعد عن عمر وعثمان وعلي، مرسل». =

٧٦ ـ حَدَّثنا إبْراهيمُ بنُ مُحَمَّدِ بن الحَارِثِ حَدَّثنا عَبْدُالرَّحْمٰنِ بنُ المُبَارَكِ العَيْشِيُّ ـ فِيمَا أَظُنُّ ـ حَدَّثنا قُرَيْشُ بنُ حِيَّانَ حَدَّثنا بَكْرُ بنُ وَائِلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَن عَطَاءَ بنِ يَزيدٍ اللَّيْثِيِّ عَنْ أَبي أَيُّوبَ الأنْصَارِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْه قال: قال رسول الله ﷺ: «الوِّتْرُ عَلىٰ كُلِّ مُسْلِمٍ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتِرَ بِخَمْسٍ فَلْيَفْعَلْ، ومَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتِرَ بِثَلاثٍ فَلْيَفْعَل، ومَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتِرَ بِواحِدَةٍ فَلْيَفْعَلْ»[1].

= ونسب السيوطيُّ هٰذا الحديث في «الدر» (٥ : ٤٣٥) إلىٰ ابن مردويه.

قلت: وورد هٰذا القول موقوفاً علىٰ عَلِيٍّ رضي الله عنه موقوفاً دون رفعه، أخرجه عنه ابن جرير في «تفسيره» (١٦ : ٨، ٩*) من طرق عن أبي الطفيل ـ عامر بن واثلة ـ عن علي به، إسناد أحدها صحيح.

(١) ـ صحيح. أخرجه الطبراني في «الكبير» (٤ : ١٧٥ : ٣٩٦٢) عن معاذ بن المثنىٰ، والحاكم (١ : ٣٠٣) عن يحيىٰ بن محمد بن يحيىٰ، كلاهما عن عبدالرحمن ابن المبارك به.

وأخرجه أبو داود (١٤٢٢) عن شيخه عبدالرحمن بن المبارك به.

وأخرجه أحمد (٥ : ٤١٨) والنسائي (١٧١٠، ١٧١١) وابن ماجه (١١٩٠) والدارمي (١٥٩٠، ١٥٩١) والطحاوي (١ : ٢٩١*) وابن حبان (٢٤٠٧، ٢٤١٠، ٢٤١١) والطبراني (٣٩٦١، ٣٩٦٣ ـ ٣٩٦٧) والدارقطني (٢ : ٢٢ ـ ٢٣، ٢٣*) والحاكم (١ : ٣٠٢، ٣٠٣*) والبيهقي (٣ : ٢٧) من طرق عن الزهري به.

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد علىٰ شرط الشيخين ولم يخرجاه». =

٧٧ ـ حَدَّثنا أَحْمَدُ بنُ الحُسَيْنِ سَجَّادَة حَدَّثنا صَالِحُ بنُ مَالِكٍ حَدَّثنا عُبَيْدُالله بنُ سَعِيدٍ ـ يعني قائِدَ الأعْمَش ـ عَنِ الأعْمَش عَن أبي سُفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ عُمَرَ رَضِي الله عَنْهُما قَامَ إلىٰ النَّبيِّ ﷺ فَقَبَّل يَدَهُ[1].

= وليُعلم أن في بعضها ذِكْرٌ للسبع.

وأخرجه كذلك عبدالرزاق (٣: ١٩: ٤٦٣٣) والنسائي (١٧١٢، ١٧١٣) والطحاوي (١: ٢٩١) والحاكم (١: ٣٠٣) من طرق عن الزهري عن عطاء عن أيوب به موقوفاً.

قلت: ولا ضير في ذلك ـ إن شاء الله ـ ما دام بعض الذين أوقفوه رفعوه في بعض المصادر المتقدمة، حيث أن الراوي يرفعه تارة ويُوقفه أخرىٰ، ثم إن الحاكم قال: «لست أشك أن الشيخين تركا هٰذا الحديث لتوقيف بعض أصحاب الزهري إياه، هذا مما لا يُعلل مثل هٰذا الحديث، والله أعلم».

(١)ـ ضعيف. أخرجه أبو بكر محمد بن إبراهيم المقرىء في «الرخصة في تقبيل اليد» (١١) عن شيخه عبدالله بن جعفر القصير عن شيخ المصنف به.

وفي إسناده عُبيدالله بن سعيد قائد الأعمش، وهذا ترجمه العقيلي في «الضعفاء» (٣: ١٢١) ونقل عن البخاري أنه قال فيه: «في حديثه نظر». ثم ذكر له حديثاً وقال: «لا يتابع علىٰ هذا ولا علىٰ غيره، وفي حديثه عن الأعمش وهم كثير».

ونقل المزيُّ في «التهذيب» (ق٨٧٨) عن الآجري عن أبي داود أنه قال: «عنده أحاديث موضوعة».

وترجمه ابن حبان في «الثقات» (٧: ١٤٧) وقال: «يخطىء»، ولكن قال ابن حجر =

٧٨ ـ حَدَّثنا يحيىٰ بنُ مُحَمَّدٍ الحِنَّائِيُّ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ عُبَيْدِ بنِ حِسَابٍ حَدَّثنا سُفْيَانُ بنُ مُوسىٰ حَدَّثنا أَيُّوبُ عن عَبْدِالرَّحمٰنِ بنِ القَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عَنْها أَنَّ رَسُول الله ﷺ كُفِّنَ في ثَلاثَةِ أَثْوَابٍ، أَحدها الثَّوب الَّذي مَرِض فِيه[1].

= في «التهذيب» (٧: ١٦): «وذكره ابن حبان أيضاً في الضعفاء فقال: كثير الخطأ، فاحش الوهم، ينفرد عن الأعمش وغيره بما لا يُتابع عليه».

قلت: ولم أره في «الضعفاء» المطبوع، فلعله سقط منه، والله أعلم.

وقال ابن حجر في «التقريب» (٤٢٩٥): «ضعيف».

وبعد هٰذا كله يوردُ ابنُ حجر هٰذا الحديث في «الفتح» (١١: ٥٧) ويعزوه إلىٰ ابن المقرىء ـ والذي رواه من طريق عُبيدالله المذكور ـ كما تقدم، ويصف إسناده بأنه جيد!!

(١) ـ إسناده حسن، ولم أهتد إلىٰ من أخرجه من هذا الطريق بهذا اللفظ في غير هذا الموضع، وأما الشطر الأول منه فقد ورد من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، أخرجه أحمد (٦: ٤٠، ١١٨، ١٣٢، ١٦٥، ١٩٢، ٢٣١) والبخاري (٣: ١٣٥، ١٤٠، ٢٥٢) ومسلم (٢: ٦٤٩، ٦٥٠) والنسائي (١٨٩٨، ١٨٩٩) وأبو داود (٣١٥١، ٣١٥٢) والترمذي (٩٩٦) وابن ماجه (١٤٦٩) وابن الجارود (٥٢١) والبيهقي (٣: ٣٩٩*، ٤٠٠*) من طرق عن هشام به.

وتابع هشاماً عليه معمر عند عبدالرزاق (٦١٧١) وعنه أخرجه كل من أحمد (٦: ٢٣١) والنسائي (١٨٩٧). =

٧٩ ـ حَدَّثنا بَيَانُ بنُ أَحْمَدٍ القَطَّانُ حَدَّثنا عُبَيْدُ بنُ جناد الحَلَبيُّ حَدَّثنا عُبَيْدُالله بنُ عَمْروٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبي قِلَابَةَ وحُمَيْدِ بن هِلَالٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ الله عَنْهُ قال: كُنْتُ رِدْفَ أَبي طَلْحَةَ رَضِيَ الله عَنْهُ وإنْ رُكْبَتي تَمَسُّ رُكَبَ النَّبِيِّ ﷺ(*)، فَكَان يَصْرُخَانِ بِهِما جَمِيعاً بالحَجِّ والعُمْرَةِ[1].

= قلت: وأما الشطر الثاني منه، فقد ورد كذلك من حديث ابن عباس، فقد قال الإمام أحمد (١٩٤٢): حدثنا ابن إدريس قال: أخبرنا يزيد عن مِقسَم عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ كُفِّنَ في ثلاثة أثواب: في قميصه الذي مات فيه، وحلة نجرانية، الحلة ثوبان.

وأخرجه أبو داود (٣١٥٣) عن أحمد مقروناً بعثمان بن أبي شيبة، وابن ماجه (١٤٧١) عن علي بن محمد، ثلاثتهم عن ابن إدريس ـ وهو عبدالله به.

وعن أبي داود أخرجه البيهقي (٣: ٤٠٠).

وذكر هٰذا الحديثَ ابنُ حجر في «الدراية» (١: ٢٣٠) وقال: «وفي إسناده ضعف».

وقال ابن كثير في «السيرة» (٤: ٥٢٤): «وهٰذا غريبٌ جدًّا».

ونقل محقق «السنن» لابن ماجه عن النووي أنه قال: «هٰذا الحديث ضعيفٌ، لا يَصُحُّ الاحتجاجُ به، لأن يزيدَ بن أبي زيادٍ مجمعٌ علىٰ ضعفه».

(١) ـ صحيح. شيخ المصنف لم أهتد إلىٰ ترجمته، ولكنه قد توبع. تابعه أبو يعلىٰ، وهذا في «مسنده» (٤٤٠٤) أخرجه عن شيخه عُبيد بن جناد به. =

* كذا في الأصل، ولعل الصواب: «وإن ركبته لتمس ركبة النبي ﷺ» كما في «مسند أبي يعلىٰ».

٨٠ ـ أَخْبَرنا أَبُو يَعْلىٰ حَدَّثنا هُذَيْلُ بنُ إبْرَاهِيمَ الجُمَّانيُّ حَدَّثنا عُثْمَانُ ابنُ عَبْدِالرَّحْمٰنِ عَنْ حَمَّادِ بنِ أبي سُلَيْمَانَ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ عَبْدِالله رضي الله عنه قال: قَالَ رسول الله ﷺ: «طَلَبُ العِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلىٰ كُلِّ مُسْلِمٍ»[1].

= وإسناده حسن، رجاله رجال الشيخين بل الستة، ما عدا عُبيد بن جناد، وهذا ترجمه ابن أبي حاتمٍ في «الجرح والتعديل» (٥: ٤٠٤) ونقل عن أبيه أنه قال عنه: «صدوق».

وقد توبع كذلك، تابعه إسماعيل بن عبدالله بن خالد عند أبي يعلىٰ كذلك (٤١٩١).

وأخرجه البخاري (٦: ١٣١) وأبو يعلىٰ (٢٨١٤) عن عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس به.

وأخرجه البخاري (٣: ٤٠٨، ٦: ١١٤) وأبو يعلىٰ (٢٧٩٤) والبيهقي (٥: ١٠) من طرق عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس بدون ذكر الإرداف.

(١) ـ حسن أو صحيح. أخرجه أبو يعلىٰ في «المعجم» (٣٢٠) بإسناده هنا، وعنه أخرجه تلميذه ابن عدي في «الكامل» (٥: ١٨١٠) وعنه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٥٧).

وعن أبي يعلىٰ أخرجه كذلك تمام في «الفوائد» (٧٧ ـ ترتيبه) والخطيب في كل من «الموضح» (٢: ٢٧٠) و«التلخيص» (١: ٢٨٨).

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠: ٢٤٠: ١٠٤٣٩) وفي «الأوسط» كما في «مجمع =

. . . .

= البحرين» (ق١١/٢) ـ من طريقين عن الهذيل بن إبراهيم الجماني[1] به.

وقال الطبراني: «لم يروه عن حماد إلا عثمان، تفرد به الهذيل».

وقال ابن الجوزي (١: ٦٣): «فيه عثمان بن عبدالرحمن، ولا يحتج به، وهذيل غير معروف، وما يرويه غيره».

قلت: هذيل أورده ابن حبان في «الثقات» (٩: ٢٤٥) وقال: «يُعتبر حديثه إذا روىٰ عن الثقات»، وترجمه ابن حجر في «اللسان» (٦: ١٩٢) ولم يورد إلا كلام ابن حبان. ومن المعلوم عدم الاعتداد بتوثيق ابن حبان إذا انفرد بذلك كما ذكر ابن حجر في مقدمة «اللسان».

وأما شيخه عثمان بن عبدالرحمن[2] فهو ابن عمر بن سعد بن أبي وقاص الزهري الوقاصي، وورد في «الكامل» لابن عدي: «عثمان بن عبدالرحمن الجمحي»، وهو وهم لا شك فيه، حيث تكاد تُجمع المصادر التي أخرجت الحديث علىٰ إثبات أنه «الزهري»[3]. ومما يُثبت ذلك أن المزي ترجم للوقاصي في «التهذيب» (ق٩١٣ ـ ٩١٤) وذكر أنه يروي عن حماد بن أبي سليمان ويروي عنه الهذيل بن إبراهيم كما هو الحال هنا، ولما ترجم للجمحي (ق٩١٤) لم يذكر ذلك.

والوَقَّاصي قال عنه ابن معين: «لا يُكتب حديثه، كان يكذب». وقال أخرىٰ: «ضعيف». وقال ثالثة: «ليس بشيء». وقال ابن المديني: «ضعيف جدًّا». وقال =

(١) في بعض المصادر المذكورة: «الحماني» بالحاء المهملة، وهو خطأ.

(٢) وقع في «تلخيص المتشابه» للخطيب: «عثمان بن عبدالله»، وهو خطأ، فليحرر.

(٣) وإنما قلت: تكاد تجمع لأنه لم يُنسب في «العلل» لابن الجوزي.

. . . .

= البخاري : «تركوه». وقال النسائي : «متروك». وقال أخرى: «ليس بثقة، ولا يُكتب حديثه». كذا في ترجمته من «التهذيب» للمزي (ق٩١٣).

وأورد الهيثمي هذا الحديث في «مجمع الزوائد» (١ : ١١٩) وقال: «رواه الطبراني في الكبير والأوسط، وفيه عثمان بن عبدالرحمن القرشي عن حماد بن أبي سليمان، وعثمان هذا قال البخاري : مجهول، ولا يُقبل من حديث حماد إلا ما رواه عنه القدماء شعبة وسفيان الثوري والدستوائي، ومن عدا هؤلاء رووا عنه قبل الاختلاط».

قلت: قول البخاري: «مجهول» إنما قاله في الجمحي كما في «التهذيب» للمزي (ق٩١٤)، وأما الوقاصي فقد تقدم أنه قال فيه: «تركوه»، وكذا هو في «التاريخ الكبير» له (٦ : ٢٣٨).

وهذا الحديث قد ورد عن جمع آخرين من الصحابة غير ابن مسعود، وهم: علي ابن أبي طالب، وعبدالله بن عمر، وعبدالله بن عباس، وجابر بن عبدالله، وأنس ابن مالك، وأبو سعيد الخدري. ذكر أحاديثهم وعللها ابنُ الجوزي في «العلل المتناهية» (١ : ٥٤ ـ ٦٦).

وقال المزي : «إن طرقه تبلغ به رتبة الحسن»، كذا في «المقاصد الحسنة» للسخاوي (ص٢٧٦)، كما نقل السخاوي عن العراقي أنه قال: «قد صَحَّحَ بعضُ الأئمة بعضَ طرقه كما بَيَّنته في تخريج الإحياء».

٨١ ـ حَدَّثنا الحَسَنُ بن مُحَمَّدٍ النَّحَّاسُ حَدَّثنا قُرَّةُ بنُ العَلَاءِ السَّعْدِيُّ حَدَّثنا أَبو يُونُسَ الخَفَّافُ عَن دَاودَ بن أبي هِنْدٍ قَالَ: حَجَجْتُ أَنَا وعَبَّادُ ابنُ مَنْصُورٍ فَدَخَلْنا علىٰ سَعِيدِ بن جُبَيْرٍ فَقَالَ: حَدَّثنا أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ الله عَنْه أَنَّه رَأىٰ رَسُولَ الله ﷺ يَشْرَبُ مِن هٰذا البِئْرِ قَائِماً، وأَوْمَأَ بِيَدِهِ إلىٰ زَمْزَمَ في قِصَّةٍ[1].

---

(١) ـ صحيح. ولكن إسناد المصنف ضعيف، فقد قال العقيلي في «الضعفاء» (٣: ٤٨٦): «قرة بن العلاء السعدي عن أبي يونس[1] الخصاف، عن داود بن أبي هند، وأبو يونس مجهول، والحديث غير محفوظ. وحدثنا الحسين بن محمد بن نصر حدثنا قرة بن العلاء بن قرة السعدي حدثنا أبو يونس الخصَّاف عن داود بن أبي هند عن سعيد بن جبير عن أبي هريرة قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ شرب من زمزم قائماً. والرواية في شرب النبي ﷺ من زمزم ثابتة من غير هٰذا الوجه».

قلت: كذا ترجم ابنُ حجر في «اللسان» (٤: ٤٧٢) لقرة ولم يزد علىٰ ذكر كلام العقيلي، ولكن ورد فيه «عن ابن عباس» بدلاً من أبي هريرة، وهو خطأ كما ترىٰ.

والحديث إسناده ضعيف لجهالة راوييه، وأما حديث شربه ﷺ من زمزم وهو قائم فهو ثابت، أخرجه أحمد (١٨٣٨، ١٩٠٣) والبخاري (٣: ٤٩١، ١٠: ٨١) ومسلم (٣: ١٦٠١، ١٦٠٢*) والنسائي (٢٩٦٤، ٢٩٦٥) من طرق عن عاصم الأحول عن الشعبي عن ابن عباس به.

---

(١) في «اللسان» لابن حجر (٤: ٤٧٢): «عن ابن يونس»، وهو خطأ.

٨٢ ـ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ زَكريا القُرَشِيُّ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ عُمَرَ الرُّومِيُّ حَدَّثني عُبَيْدُالله بنُ سَعِيدٍ حَدَّثني صَالِحُ بنُ حَيَّانَ عَنْ عَبْدِالله بنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبيه قَالَ: ولا أَعْلَمُه إلَّا رَفَعَهُ قال: «الصَّمَدُ، الَّذي لا جَوْفَ لَهُ»[١].

---

(١) ـ ضعيف. أخرجه المصنف في «العظمة» (١: ٣٧٨ ـ ٣٨٩: ٩١) بإسناده هنا.

وأخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٣٠: ٣٤٥) عن العباس بن أبي طالب، والطبراني في «الكبير» (٢: ٧: ١١٦٢) وابن عدي في «الكامل» (٣: ١٣٧٢) عن حفص بن عمر الرقي[١]، كلاهما عن محمد بن عمر[٢] الرومي به.

وقال ابن عدي: «لا أعرفه عن صالح إلا من رواية قائد الأعمش عنه، وعن محمد بن عمر الرومي».

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٧: ١٤٤) وقال: «رواه الطبراني، وفيه صالح بن حيان[٣]، وهو ضعيف».

وأورده ابن كثير في «تفسيره» (٨: ٥٤٧) ثم قال: «وهذا غريبٌ جدًّا، والصحيح أنه موقوف علىٰ عبدالله بن بريدة».

قلت: صالح بن حيان ضعفه ابن معين وأبو داود، وقال ابن معين أخرىٰ: «ليس بذاك». وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي، شيخ». وقال النسائي والدولابي:

---

(١) في «المعجم»: «جعفر بن عمر الرقي»، وفي «الكامل»: «حفص بن عمر الزياني»، وكلاهما خطأ، والصواب ما ذكرناه كما في المصادر التي ترجمت له مثل «السير» للذهبي (١٣: ٤٠٥ ـ ٤٠٦).

(٢) في «معجم الطبراني»: «عمرو»، وهو خطأ، فليحرر.

(٣) في الأصل: «حبان» بالباء الموحدة، وهو خطأ، فليحرر.

٨٣ ـ حَدَّثنا إبْراهِيمُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ الحَارِثِ حَدَّثنا عُبَيْدُ بنُ عُبَيْدَةَ التَّمَّارُ حَدَّثنا مُعْتَمِرُ بنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبيهِ عن عَطِيَّةَ العَوْفِيِّ عَنْ أَبي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْه قَال: قَال رسول الله ﷺ: «يَخْرُجُ عُنُقٌ مِنَ النَّارِ أَشَدُّ سَوَاداً مِنَ اللَّيْلِ، فَيَقُولُ: إِنِّي وُكِّلْتُ بثَلاثَةٍ: بكُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ، ومَنْ يَدْعُوا مَعَ اللهِ إلٰهاً آخَرَ، ومَنْ قَتَل نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ»[1].

= «ليس بثقة». كذا في ترجمته من «التهذيب» للمزي (١٣: ٣٤، ٣٥). وقال البخاري: «فيه نظر». وقال ابن حبان: «يروي عن الثقات أشياء لا تشبه حديث الأثبات، لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد». وقال الدارقطني: «ليس بالقوي». كذا في «التهذيب» لابن حجر (٤: ٣٨٧).

قلت: والراوي عنه وهو عبيدالله بن سعيد أبو مسلم قائد الأعمش تقدم الكلام عليه في التعليق علىٰ الحديث (٧٧).

(١) ـ صحيح. أخرجه البيهقي في «البعث والنشور» (٢٥٦) عن محمد بن غالب عن عبيد بن عُبيدة به بلفظ مقارب.

قلت: عُبيد بن عبيدة أورده ابن حبان في «الثقات» (٨: ٤٣١) وقال: «يغرب». وترجمه ابن حجر في «اللسان» (٤: ١٨٠ ـ ١٨١) ونقل عن الدارقطني أنه قال فيه: «يحدث عن معتمر بغرائب لم يأت بها غيره».

وفي إسناده كذلك عطية العوفي وقد تقدم الكلام عليه برقم (٦١).

وأخرجه أحمد (٣: ٤٠) عن فراس بن يحيىٰ، والبزار (٣٥٠٠*) عن فراس والأعمش و(٣٥٠١*) عن مطرف وأشعث بن سوار، وأبو يعلىٰ (١١٣٨) عن محمد ابن جحادة، خمستهم عن عطية به. =

. . . .

= وأخرجه ابن أبي شيبة (١٣ : ١٦٠) وأبو يعلىٰ (١١٤٦) والبيهقي في «البعث» (٥٢٥) من طرق عن محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلىٰ عن عطية به دون ذكر قتل النفس.

قلت: ومدار إسناده كما ترىٰ علىٰ عطية، ولكنه قد توبع، فقد قال الطبراني في «الأوسط» (٣٢٠): حدثنا أحمد بن رشدين حدثنا عبدالغفار بن داود أبو صالح الحراني حدثنا موسىٰ بن أعين عن الأعمش عن سعد بن عبيدة عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «**يَخْرُجُ عُنُقٌ مِنَ النَّار لَها لِسَانٌ تَتَكَلَّمُ بِهِ، وعَيْنَانِ تُبْصِرُ بِها، فَتَقُولُ: إنِّي أُمِرْتُ بِكُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ، وبِمَنْ دَعا مَعَ الله إلٰهاً آخَرَ، ومَنْ قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ حَقٍّ**».

قلت: وهذا إسناد صحيح، وقد ذكر الهيثمي لفظ البزار في «المجمع» (١٠ : ٣٩٢) ثم قال: «رواه البزار واللفظ له ـ وأحمد باختصار وأبو يعلىٰ بنحوه، والطبراني في الأوسط، وأحد إسنادي الطبراني رجاله رجال الصحيح».

قلت: وهو هذا الإسناد ـ والله أعلم ـ لأن رجاله رجال الشيخين ما عدا عبدالغفار ابن داود فهو من رجال البخاري، وما عدا شيخ الطبراني وهو ثقة.

وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة فيه «المصورون» بدلاً من «قتل النفس»، أخرجه أحمد (٢ : ٣٣٦) والترمذي (٢٥٧٤) والبيهقي في «البعث» (٥٢٤) وفي «الشعب» (٥ : ١٩٠ : ٦٣١٧) من طرق عن عبدالعزيز بن مسلم عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً به.

وقال الترمذي: «حديث حسن غريب صحيح».

٨٤ ـ حَدَّثنا عَبْدُالرَّحْمٰنِ بنُ مُحَمَّدِ بن سَلْمٍ الرَّازِيُّ حَدَّثنا سَهْلُ بنُ عُثْمَانَ حَدَّثنا عَبْدُالله بنُ مِسْعَرِ بن كِدَامٍ عن جَعْفَرِ بنِ الزُّبَيْرِ عَنِ القَاسِمِ عَن أَبي أُمَامَةَ رَضِيَ الله عَنْهُ قال: قَال رَسُولُ الله ﷺ: «لَوْلَا أَنَّ المَسَاكِينَ يَكْذِبُونَ ما أَفْلَحَ مَنْ رَدَّهُمْ»[1].

= قلت: وإسناده صحيح رجاله رجال الشيخين.

وذكر السيوطي الحديث في «الدر» (٥ : ١٤) عن أبي هريرة ثم عن أبي سعيد وزاد نسبته إلىٰ ابن مردويه.

(١) ـ ضعيف. أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨ : ٢٩٥ : ٧٩٦٨) عن محمد بن يحيىٰ ابن سهل بن محمد العسكري عن سهل بن عثمان به وفيه: «صدقوا» بدلاً من «يكذبون».

وفي إسناده عبدالله بن مسعر بن كدام، وهذا قال عنه أبو حاتم: «متروك الحديث»، كذا في «الجرح والتعديل» (٥ : ١٨١).

وشيخه جعفر بن الزبير قال عنه البخاري والنسائي والدارقطني: «متروك الحديث».

وقال أبو حاتم: «ذاهب الحديث». وقال ابن معين والنسائي: «ليس بثقة». كذا في ترجمته من «التهذيب» للمزي (٥ : ٣٥، ٣٦).

وقد توبع عبدُالله بن مسعر عليه، فقد أخرجه الطبراني (٨ : ٢٩٤ : ٧٩٦٧) عن إبراهيم بن طهمان عن جعفر بن الزبير به بلفظ المصنف. =

....

= وأورد الهيثمي في «المجمع» (٣ : ١٠٢) لفظ الطبراني الأول ثم قال: «رواه كله (كذا) الطبراني في الكبير، وفيه جعفر بن الزبير، وهو ضعيف».

وقال ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ : ١٥٦): «وقد رواه عبدالعزيز بن بحر عن هياج بن بسطام عن جعفر بن الزبير عن القاسم» ثم قال: «هياج قال أحمد: متروك الحديث هو وجعفر بن الزبير».

وورد الحديث من طريق آخر عن القاسم، أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٥ : ١٦٧٠) وعنه ابن الجوزي (٢ : ١٥٦) عن بقية عن عمر بن موسىٰ عن القاسم به.

وقال ابن الجوزي: «فيه عمر بن موسىٰ، قال يحيىٰ: ليس بثقة. وقال النسائي والدارقطني: متروك. وقال ابن حبان: هو في عداد من يضع الحديث».

وفي الباب عن عائشة وعن عبدالله بن عمرو بن العاص، وأبي هريرة، وأنس ابن مالك.

فأما حديث عائشة، فأخرجه العقيلي (٢ : ٢٧٥) ـ وعنه ابن الجوزي (٢ : ١٥٦) ـ والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٤٢٨) والبيهقي في «الشعب» (٣ : ٢٢٧) من طريقين عن عبدالله بن عبدالملك القرشي عن يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة مرفوعاً به.

وعلقه ابن حبان في «المجروحين» (٢ : ١٧) في ترجمة عبدالله بن عبدالملك وقال عنه: «يروي عن يزيد بن رومان وأهل المدينة العجائب، لا يشبه حديثه حديث =

. . . .

= الثقات». وقال العقيلي: «منكر الحديث». وقال عن حديثه هذا: «لا يتابع عليه من جهة تثبت، وفيه رواية من غير هذا الوجه بإسناد لين».

وأما حديث عبدالله بن عمرو بن العاص فأخرجه العقيلي (٣: ٥٩) ـ وعنه ابن الجوزي (٢: ١٥٥) ـ عن عبدالأعلىٰ بن حسين بن ذكوان المعلم عن أبيه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً به.

وقال العقيلي في عبدالأعلىٰ: «منكر الحديث، حديثه غير محفوظ، ولا يصح في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ».

ونقل ابن الجوزي تضعيف العقيلي له وزاد: «وأبوه ضعيف» يعني الحسين بن ذكوان.

وحديث أنس بن مالك أخرجه العقيلي ـ كما في «اللآلىء» للسيوطي (٢: ٧٥) ـ والذهبي في «الميزان» (١: ٣١٦) من طريق بشر بن الحسين عن الزبير بن عدي عن أنس مرفوعاً به.

قلت: بشر بن الحسين قال البخاري: «فيه نظر». وقال الدارقطني: «متروك». وقال ابن عدي: «عامة حديثه ليس بمحفوظ». وقال أبو حاتم: «يكذب علىٰ الزبير». كذا في ترجمته من «الميزان» (١: ٣١٥).

وأما حديث أبي هريرة فقد أخرجه ابن صصري في «أماليه» ـ كما في «اللآلىء» (٢: ٧٥) من طريق عمر بن صبح عن مقاتل بن حيان عن عبدالرحمن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً به.

قلت: وعمر بن صبح قال عنه الذهبي في «الميزان» (٣: ٢٠٦): «ليس بثقة ولا =

٨٥ ـ حَدَّثنا عَبْدُالرَّحْمٰنِ حَدَّثنا عَبْدُالمُؤْمِنِ بنُ عَليٍّ الزَّعْفَرانيُّ حَدَّثنا عَبْدُالسَّلاَمِ بنُ حَرْبٍ عَنْ هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبيه عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ الله عَنْها أَنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»[1].

= مأمون»، ونقل عن ابن حبان أنه قال: «كان ممن يضع الحديث». وقال: «قال الدارقطني وغيره: متروك. وقال الأزدي: كذاب».

(١) ـ صحيح. أخرجه علي بن إبراهيم بن سلمة القطان[1] في زياداته علىٰ «سنن ابن ماجه» (٤٥١) عن أبي حاتم محمد بن إدريس عن عبدالمؤمن بن علي.

قلت: وهـذا إسناد أرجو أن يكون حسناً، فرجاله رجال الشيخين ما عدا عبدالمؤمن، وهذا ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦ : ٦٦) وأسند عن أبي كريب محمد بن العلاء أنه أثنىٰ عليه.

وأخرجه الدارقطني (١ : ٩٥) عن عمر بن قيس عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة به مطولاً.

وعمر بن قيس قال عنه أحمد والنسائي وأبو داود: «متروك». وقال البخاري: «منكر الحديث». كذا في ترجمته من «التهذيب» للمزي (ق١٠٢٢).

وأخرجه الشافعي في «المسند» (١ :٣٣ ـ ترتيبه) والطيالسي (١٥٥٢) وأحمد (٦ :٨١، ٨٤) ومسلم (١ :٢١٣*، ٢١٤) وابن جرير في «تفسيره» (٦ :١٣٢*) وأبو عوانة (١ : ٢٥١) والطحاوي في «شرح المعاني» (١ :٣٨*) والبيهقي (١ : ٦٩*) من طرق عن سالم بن عبدالله النصري عن عائشة به. =

(١) هو راوية «سنن ابن ماجه»، زاد فيها بعض الأحاديث من روايته، وهي مُميزة عن أحاديث «السنن» بقوله في أول الإسناد: «قال القطان»، فلا تلتبسن عليك بأحاديث «السنن».

٨٦ ـ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ يَحيىٰ المِرْوَزِيُّ حَدَّثنا سَعِيدُ بنُ سُلَيْمَانَ عَنْ يَزِيدَ بنِ عَطاءٍ عَنِ الأعْمَشِ عَن أبي صَالحٍ عَنْ أبي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لا حَسَدَ إلَّا في اثْنَتَيْن: رَجُلٌ آتَاهُ الله قُرآناً فَهُو يَتْلُوه بالليْل والنَّهَارِ، ورَجُلٌ آتاهُ الله مَالاً فَهُو يُنْفِقُهُ في حَقِّه»[1].

= وأخرجه الشافعي (١ :٣٣)[1] والحميدي (١٦١) وابن أبي شيبة (١ : ٤٤ : ٢٦٢) وأحمد (٦ : ٤٠) وابن ماجه (٤٥٢) وابن جرير (٦ :١٣٢*) وأبو عوانة (١ : ٢٥١*) والطحاوي (١ :٣٨*) وابن حبان (١٠٥٩) من طرق عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي سلمة عن عائشة به، وليُعلم أن في بعض المصادر سواءً التي أخرجت الحديث من الطريق الأول أم من الثاني فيها: «العراقيب» بدلاً من «الأعقاب».

وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة، أخرجه أحمد (٢ :٢٢٨، ٢٨٤، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤٣٠، ٤٦٧، ٤٨٢، ٤٩٨) والبخاري (١ :٢٦٧) ومسلم (١ : ٢١٤ ـ ٢١٥) والنسائي (١١٠) والدارمي (٧١٣) وابن جرير (٦ : ١٣١) وأبو عوانة (١ : ٢٥١ ـ ٢٥٢) والطحاوي (١ :٣٨*) والبيهقي (١ : ٦٩) من طرق عن محمد بن زياد عن أبي هريرة به.

(١) ـ صحيح. أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٣ : ٢٢٠، ٥٠٢) وفي «خلق أفعال العباد» (٦١٨) والفريابي في «فضائل القرآن» (١٠١) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص٢٥٩) عن جرير بن عبدالحميد عن الأعمش به.

وتابع جريراً عليه شعبةُ عند أحمد (٢ : ٤٧٩) والبخاري في «صحيحه» (٩ :٧٣) =

---

(١) سقط ذكر «محمد بن عجلان» من مطبوعته، والصواب إثباته.

٨٧ ـ أَخْبَرَنا عَبْدُالله بنُ مُحَمَّدِ بن سُوَارٍ حَدَّثنا عَوْنُ بنُ سَلَّامٍ حَدَّثنا مُفَضَّلُ بنُ صَدَقَةَ عَنِ أبي إسْحَاقَ السَّبِيعِيِّ عن سَعِيدِ بن وَهْبٍ عَنْ خَبَّابٍ رَضِيَ الله عَنْه قَالَ: شَكَوْنَا إلىٰ رسول الله ﷺ حَرَّ الرَّمْضَاءِ فَلَمْ يُشْكِنا[1].

= والنسائي في «فضائل القرآن» (٧٨) والفريابي (١٠٢) والبيهقي في كل من «السنن» (٤ : ١٨٩) و«المدخل إلىٰ السنن» (٣٦٤) و«الأسماء» (ص٢٦٣).

وفي الباب عن عبدالله بن مسعود، وعبدالله بن عمر، وأبي سعيد الخدري، وعمرو بن العاص، وعبدالله بن عمرو، ويزيد بن الأخنس، يراجع تخريج أحاديثهم في التعليق علىٰ كتاب «الزهد» لوكيع (٣ : ٧٥٣ ـ ٧٥٥).

(١) ـ صحيح. وإسناد المصنف ضعيف، مفضل بن صدقة قال عنه ابن معين: «ليس بشيء». وقال النسائي: «متروك». كذا في «الميزان» للذهبي (٤ : ١٦٨). ونقله عنه ابن حجر في «اللسان» (٨٠ ـ ٨١) وزاد: «وقال أبو حاتم: ليس بقوي، يُكتب حديثه. وقال البغوي في معجم الصحابة: كوفي صالح الحديث» أ. هـ .

قلت: ولكن الحديث صحيح، فقد أخرجه الطيالسي (١٠٥٢) وعبدالرزاق (٢ : ٥٤٣ ـ ٥٤٤) والحميدي (١٥٢) وابن أبي شيبة (٢ : ٢٣١ : ٣٢٤٨) وأحمد (٥ : ١٠٨، ١١٠) ومسلم (١ : ٤٣٣*) والنسائي (٤٩٧) والطحاوي (١ : ١٨٥*) والطبراني في «الكبير» (٣٦٩٨ ـ ٣٧٠٣) والبيهقي (١ : ٤٣٨ ـ ٤٣٩، ٤٣٩) والبغوي (٢ : ٢٠١) والمزي في «التهذيب» (١١ : ٩٩) من طرق عن أبي إسحاق وهو السبيعي به.

وأخرجه الحميدي (١٥٣) والطبراني (٣٦٧٦، ٣٦٧٧) من طرق عن الأعمش عن أبي إسحاق عن حارثة بن مضرب عن خباب به. =

٨٨ ـ أَخْبَرنا عَبْدُالله حَدَّثنا عَوْنٌ حَدَّثنا مُفَضَّلٌ عَنْ حَكِيم بنِ جُبيْرٍ عَنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ الله عَنْها قالت: ما رَأَيْتُ أَحَداً كَانَ أَشَدَّ تَعجيلاً للظُّهْرِ مِنْ رَسُول الله ﷺ ولا مِن أَبي بَكْرٍ ولا مِن عُمَرَ رَضِيَ الله عَنْهما[1].

= وتابع الأعمشَ عليه شريكٌ عند الطبراني (٣٦٧٨). وأخرجه ابن حبان (١٤٨٠) والطبراني (٣٦٨٦) عن سفيان عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن أبي معمر ـ عبدالله بن سخبرة ـ عن خباب به.

(١) ـ ضعيف. أخرجه ابن أبي شيبة (٢: ٢٢٩: ٣٢٣٨) وأحمد (٦: ١٣٥) والترمذي (١٥٥) عن وكيع، وأحمد (٦: ٢١٥ ـ ٢١٦) ـ وعنه ابن عدي في «الكامل» (٢: ٦٣٦) ـ عن إسحاق بن يوسف الأزرق، والطحاوي (١: ١٨٥) عن أبي حذيفة ـ موسىٰ بن مسعود ـ، والبيهقي (١: ٤٣٦) عن الحسين بن حفص، أربعتهم عن سفيان الثوري عن حكيم بن جبير به بألفاظ متقاربة.

وقال البيهقي: «هكذا رواه الجماعة عن سفيان الثوري، ورواه إسحاق الأزرق عن سفيان عن منصور عن إبراهيم». ثم أسنده من طريقه وقال: «وهو وهمٌ، والصواب رواية الجماعة. قاله ابن حنبل وغيره، وقد رواه إسحاق مرةً علىٰ الصواب» أ. هـ.

قلت: يعني أن الصواب ذكر «حكيم بن جبير» في إسناده، فعدمُ ذكره يقتضي مخالفة أربعةٍ من الثقات يذكرونه، فروايتهم أرجحُ من روايته لاسيما أنه قد وافقهم في رواية أخرىٰ كما تقدم عند أحمد وعند ابن عدي.

فمدار الإسناد علىٰ حكيم بن جبير، وهذا قال عنه أحمد ويعقوب بن شيبة: =

٨٩ ـ أَخْبَرنا عَبْدُالله حَدَّثنا عَوْنٌ حَدَّثنا مُفَضَّلٌ عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ مُسْلِمِ بنِ صُبَيْحٍ عَنْ مَسْروقٍ قَالَ: صَلَّىٰ بنا عَبْدُالله رَضِيَ الله عَنْه الظُّهْرَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ: هٰذا ـ والَّذي لا إله غَيْرُه ـ مِيقَاتُ هٰذه الصَّلاةِ[1].

٩٠ ـ حَدَّثنا إبْرَاهِيمُ بنُ عَلِيِّ بنِ إبْرَاهِيم العُمَرِيُّ حَدَّثنا مُعَلَّىٰ بنُ مَهْدِيٍّ أنبأنا جَعْفَرُ بنُ سُلَيْمَانَ عَن أبي عَامِرٍ الخَزَّازِ عَنْ عَمْرِو بنِ دِينَارٍ عَنْ جَابرِ بنِ عَبْدِالله رَضِيَ الله عَنْه قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يا رَسُولَ الله! مِمَّا

= «ضعيف الحديث، مضطرب» وقال ابن معين: «ليس بشيء». وقال النسائي: «ليس بالقوي». وقال الدارقطني: «متروك». كذا في ترجمته من «التهذيب» للمزي (٧: ١٦٧ ـ ١٦٨).

(١) ـ صحيح. وفي إسناده مفضل بن صدقة وقد تقدم ما فيه، وقد خولف، فقد أخرجه ابن أبي شيبة (٢: ٢٢٩: ٣٢٤٠) عن وكيع، والطحاوي (١: ١٨٦) عن شجاع بن الوليد وزائدة بن قدامة، والطبراني في «الكبير» (٩: ٢٩٦: ٩٢٧٧) عن زائدة وحده، ثلاثتهم عن الأعمش عن عبدالله بن مرة عن مسروق به بألفاظ متقاربة.

وأورده الهيثمي في «المجمع» (١: ٣٠٥ ـ ٣٠٦) وقال: «رواه الطبراني في الكبير، ورجاله ثقات».

قلت: وهو كما قال، ولا يضره أن في إسناد المصنف المفضل بن صدقة، فهو ليس موجوداً في المصادرالمذكورة.

أَضْرِبُ يَتِيمي؟ قال: «مِمَّا كُنْتَ ضَارِباً مَنه وَلَدَكَ غَيْرَ واقٍ مَالَكَ بِمَالِهِ، ولا مُتِأَثِّلٍ مِنْ مَالِهِ مَالاً»[1].

---

(١) ـ ضعيف. أخرجه الطبرانيُّ في «الصغير» (٢٤٤) وابن عدي في «الكامل» (٤ : ١٣٩٠) كلاهما عن شيخ المصنف به.

وقال الطبراني: «لم يروه [عن] عمرو بن دينار عن جابر إلا أبو عامر الخزاز، ولا عنه إلا جعفر بن سليمان، تفرد به معلىٰ بن مهدي».

وقال ابن عدي: «لا أعرفه إلا من هذا الطريق، وهو غريب، ولا أعلم يرويه عن أبي عامر غير جعفر بن سليمان».

وأخرجه كذلك البيهقي في «الشعب» (٤ : ٣٢٢ : ٥٢٦٣) عن ابن عدي به.

وأخرجه عن تمتام وخلف بن عمرو كلاهما عن المعلىٰ بن مهدي به.

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٨ : ١٦٣)[1] وقال: «رواه الطبراني في الصغير، وفيه معلىٰ بن مهدي، وثقه ابن حبان وغيره، وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات».

قلت: معلىٰ بن مهدي ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨ : ٣٣٥) ونقل عن أبيه أنه قال: «شيخ موصلي، يحدث أحياناً بالحديث المنكر». وأورده ابن حبان في «الثقات (٩ : ١٨٢ ـ ١٨٣).

وأما الذهبي فذكر في «الميزان» (٤ : ١٥١) قول أبي حاتم ثم قال: «قلت: هو من العباد الخيرة، صدوق في نفسه». =

---

(١) وقع فيه: «غير واف» و«لا مالك» بدلاً من «غير واق» و«لا متأثل».

٩١ ـ أَخْبَرنا المِرْوَزِيُّ حَدَّثنا عَاصِمُ بنُ عَلِيٍّ حَدَّثنا مُوسىٰ بنُ عَبْدِالمَلِكِ بن عُمَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرِ بنِ سَمُرَةَ عَنْ نَافِعِ بنِ عُتْبَةَ قَالَ: قَالَ جَابِرٌ لِنَافِعٍ: هَلْ سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَذْكُرِ الدَّجَّالَ بِشَيْءٍ؟ قَالَ: نَعم، قَدِمَ نَاسٌ مِنَ العَرَبِ إلىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ لِيُسْلِمُوا [عَلَيْه]، عَلَيْهِمُ الصُّوفُ، فَقُمْتَ فَقُلْتُ: واللهِ لأُحُولَنَّ بَيْن هٰؤلاءِ وبَيْنَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، ثُمَّ قُلْتُ في نفسي: هُو نَجِيُّ القَوْمِ، ثُمَّ أَبَتْ نَفْسي أنْ لا أَقُومَ إلَيْه، فَسَمِعْتُه يَقُول: «يَغْزُونَ جَزِيرةَ العَرَبِ، فَيْفَتَحُها الله، ثم يَغْزُون[1] فَارِسَ

= ونقل ابن حجر في «اللسان» (٦ : ٦٥) كلام الذهبي ثم قال: «تقدم له ذكر في ترجمة إبراهيم بن ثابت من قول العقيلي أنه عندهم يكذب».

قلت: وعلىٰ كلامه هذا مؤاخذتان، قوله إنه ذكره في ترجمة إبراهيم بن ثابت، وأقول: بل ذكره في ترجمة «إبراهيم بن باب البصري القصار» من «اللسان» (١ : ٣٦)، ثم هو ليس المقصود في كلامه بل هو آخر، وهو «معلىٰ بن عبدالرحمن»، كذا في المصدر السابق، وكذا هو في «الضعفاء» للعقيلي (١ : ٤٦).

وأقول: لم يستبن من حاله ما يقويه، فلم أر من تكلم فيه إلا أبا حاتم وإيراد ابن حبان له في «الثقات»، وهو معلومٌ تساهله في التوثيق.

فأعجب لتزكية الذهبي له، ثم لإيراد ابن حجر لهذا الحديث في «الفتح» (١٠ : ٢٤٤) وعزوه إياه للطبراني ثم سكوته عليه.

وما ذكرناه من حكم الهيثمي علىٰ الرجل فيه كفاية، والله أعلم.

---

(١) في الأصل: «تغزون»، وما أثبته هو المناسب للسياق.

فَيَفْتَحها الله، ثم يَغْزُون الدَّجّال فَيَفْتَحُهُ الله»[1].

٩٢ ـ أَخْبَرنا أَبو يَعْلىٰ حَدَّثنا عَبْدُالرَّحْمٰنِ بنُ سَلَّامٍ حَدَّثنا إبْرَاهِيمُ ابنُ طَهْمَانَ عَن أَبي إسْحَاقَ عن هُبَيْرَة بن يَرِيمَ عَنْ عَبْدِالله بن مَسْعُودٍ رَضِي الله عنه أَنَّه قَالَ: مَنْ أَتىٰ عَرَّافاً أَوْ سَاحِراً أَوْ كَاهِناً فَسَأَلَهُ فَصَدَّقَهُ

---

(١) ـ صحيح. أخرجه الحاكم (٣: ٤٣٠ ـ ٤٣١) عن عمر بن حفص عن عاصم ابن علي، وما بين المعقوفتين منه، وسكت عنه، وقال الذهبي: «فيه موسىٰ بن عبدالملك، وهو واه».

قلت: موسىٰ هذا قال عنه أبو حاتم: «ضعيف الحديث»، كذا في «الجرح والتعديل» (٨: ١٥١) و«العلل» (٢: ٢٦٢) كلاهما لابنه.

وقال الذهبي في «الميزان» (٤: ٢١٣): «ذكره البخاري في الضعفاء».

وأقول: ذكره كذلك في «التاريخ الكبير» (٧: ٢٩٢) ولم يورد فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وأورده ابن حبان في «الثقات» (٧: ٤٥٥) وأشار إلىٰ روايته لهذا الحديث.

ولكن الحديث صحيح، فقد أخرجه أحمد (٤: ٣٣٧ ـ ٣٣٨) عن أبي إسحاق الفزاري، ومسلم (٤: ٢٢٢٥) عن جرير بن عبدالحميد، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٨: ٨١ ـ ٨٢) عن أبي عوانة، وابن أبي شيبة (١٥: ١٤٦ ـ ١٤٧) ـ وعنه ابن ماجه (٤٠٩١) وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٦٤٢) ـ عن زائدة بن قدامة، وأحمد (٤: ٣٣٧) وابن أبي عاصم (٦٤٣) عن المسعودي، خمستهم عن عبدالملك بن عمير به بألفاظ متقاربة، وزاد بعضهم «غزو الروم» بعد «غزو فارس».

بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِما أُنْزِلَ عَلىٰ مُحَمَّدٍ ﷺ[1].

---

(١) ـ صحيح. أخرجه أبو يعلىٰ في «المسند» (٥٤٠٨) بإسناده هنا. وأخرجه البزار (٢٠٦٧ ـ الكشف) عن عمرو بن قيس، والبيهقي (٨: ١٣٦) عن سفيان، كلاهما عن أبي إسحاق به.

وقال البزار: «رواه غير واحدٍ عن أبي إسحاق عن هبيرة عن عبدالله».

وأورده المنذري في «الترغيب» (٤: ٣٦) وقال: «رواه البزار وأبو يعلىٰ بإسناد جيد موقوفاً».

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥: ١١٨) وقال: «رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح، خلا هبيرة بن يريم، وهو ثقة».

وعزاه ابن حجر في «الفتح» (١٠: ٢١٧) إلىٰ أبي يعلىٰ وحده وجَوَّد إسناده.

قلت: كذا عزاه الهيثمي للبزار دون أبي يعلىٰ وقد أخرجه كما ترىٰ وهو من شرطه، وجل من لا يسهو.

ثم إن في إسناده أبا إسحاق وهو عمرو بن عبدالله السبيعي، وهو مدلس، ولم يصرح بالتحديث في أي مصدر من المصادر المتقدمة. فإن قيل كذلك أنه قد اختلط، فيجاب عليه بأن الراوي عنه عند البيهقي هو سفيان الثوري وهو ممن روىٰ عنه قبل الاختلاط كما في «هدي الساري» لابن حجر (ص٤٣١).

وأخرجه البزار (٢٠٦٧/٢ ـ الكشف) عن عبدالعزيز بن مسلم، والطبراني في «الكبير» (١٠: ٩٣: ١٠٠٠٥) عن أبي معاوية ـ محمد بن خازم ـ، كلاهما عن الأعمش عن إبراهيم عن همام عن عبدالله به، ولم يسق الهيثمي في «الكشف» لفظ =

٩٣ ـ حَدَّثنا مَحْمُودُ بنُ مُحَمَّدٍ الوَاسِطيُّ حَدَّثنا زَكَريا بنُ يَحيىٰ حَدَّثنا الرَّبِيعُ بنُ بَدْرٍ عن يُونُسَ عَنِ الحَسَنِ عَن أَبي هُرَيْرَةَ رضي الله عَنْه قَالَ: قال رسول الله ﷺ: «الصِّيَامُ جُنَّةٌ ما لَمْ يَخْرِقْهُ». قيل: وبِما يَخْرِقُهُ؟ قال: «بِكَذِبَةٍ أو بِغِيبَةٍ»[1].

= البزار وإنما أحال علىٰ ما سبقه، ولفظ الطبراني: «من أتىٰ عرافاً أو كاهناً يؤمن بما يقول فقد كفر بما أنزل علىٰ محمد ﷺ».

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥: ١١٨) إلا أن فيه: «وتيقن بما يقول»، وقال: «رواه الطبراني في الكبير والأوسط إلا أنه قال: فصدقه، وكذلك رواية البزار، ورجال الكبير والبزار ثقات» أ. هـ، وكذا قال قبله المنذري (٤: ٣٦).

قلت: وهو كما قالا، وأما الطبراني في «الأوسط» فقد أخرجه (١٤٧٦) من طريق سعيد بن عامر قال: حدثنا شعبة عن سلمة بن كهيل عن أبي الزعراء عن عبدالله ابن مسعود به. وفي إسناد هذا أبو الزعراء، وهو عبدالله بن هانيء الكندي، ترجمه ابن حجر في «التهذيب» (٦: ٦١)، ولم يذكر له موثقاً إلا العجلي، وهذا معلوم تساهله في التوثيق، والله أعلم.

(١) ـ ضعيف. أخرجه الطبراني في «الأوسط» كما في «مجمع البحرين» (ق٧١/٢) بإسناد المصنف، وأخرجه كذلك عن قتيبة بن سعيد عن الربيع بن بدر به، وقال: «لم يروه عن يونس إلا الربيع».

وأخرجه الشجري في «الأمالي» (٢: ٣٨ ـ ٣٩) عن المصنف به.

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣: ١٧١) وقال: «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه الربيع بن بدر، وهو ضعيف» أ. هـ. قلت: ضعفه ابن معين وأبو داود وقتيبة =

• •

= ابن سعيد وقال النسائي والفسوي وابن خراش: «متروك». وقال أبو حاتم: «لا يُشتغل به ولا بروايته، فإنه ضعيف الحديث، ذاهب الحديث». كذا في ترجمته من «التهذيب» للمزي (٩: ٦٤ ـ ٦٦).

قلت: وفي الباب عن أبي عبيدة بن الجراح دون بيان ما يخرق الصوم أعني بدون ذكر السؤال وجوابه، أخرج حديثه ابن أبي شيبة (٣: ٦) وأحمد (١٧٠١) عن يزيد ابن هارون، والبخاري في «التاريخ» (٧: ٢١) عن موسىٰ بن إسماعيل، وابن خزيمة (١٨٩٢) والبيهقي في «السنن» (٤: ٢٧٠) عن عبدالله بن وهب، والحاكم (٣: ٢٦٥) عن وهب بن جرير، وأبو بكر الشافعي في «الفوائد» (١٧٩) ـ وعنه الشجري في «الأمالي» (٢: ٩٨) ـ عن محمد بن أبان بن عمران الواسطي، خمستهم عن جرير بن حازم عن بشار بن أبي سيف[1] عن الوليد بن عبدالرحمن الجرشي عن عياض بن غُطيف عن أبي عبيدة مرفوعاً به.

وخالف الرواةَ عن جرير أبو داود الطيالسي وهذا في «مسنده» (٢٢٧) فقال: «غطيف بن الحارث» بدلاً من «عياض بن غطيف».

وعن الطيالسي أخرجه البيهقي في «الشعب» (٣: ٢٨٩ ـ ٢٩٠) وقال: «كذا وجدت، ورواه ابن وهب وغيره عن جرير بن حازم وقالوا: عن عياض بن غطيف[2]، وكذا قاله واصل مولىٰ أبي عيينة عن بشار».

قلت: رواية واصل هٰذه أخرجها أحمد (١٦٩٠، ١٧٠٠)[3] والبخاري في =

(١) وقع في «صحيح ابن خزيمة»: «سيف بن أبي سيف»، وفي «الأمالي» للشجري: «يوسف ابن أبي سيف»، وكلاهما خطأ، فليحرر.

(٢) في المطبوعة: «غضيف»، وهو خطأ، فليحرر.

(٣) سقط من إسناده في الموضع الأول ذكر «الوليد بن عبدالرحمن»، وسقط من الموضع الثاني: =

٩٤ ـ حَدَّثنا أَحْمَدُ بنُ يَعْقُوبَ المُقْرِىءُ حَدَّثنا جُبَارَةُ بنُ مُغَلِّسٍ حَدَّثنا أَبُو حَمَّادٍ الحَنَفِيُّ عَنْ أَبي إِسْحَاقَ عَنْ مَسْرُوقٍ عن بِلَالٍ رَضِيَ الله عَنْه قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «يا بِلالُ! أَعِنْدَك شَيْءٌ؟» قُلْتُ: نَعَم.

= «التاريخ» (٧ : ٢١) والنسائي (٢٢٣٣) والدارمي (١٧٣٩) وأبو يعلىٰ (٨٧٨) وأبو بكر الشافعي (١٨٠) والبيهقي في «الشعب» (٣ : ٢١٦).

ومدار إسناد الحديث علىٰ بشار بن أبي سيف وعياض بن غطيف، فالأول ترجمه البخاري في «التاريخ» (٢ : ١٢٨) وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢ : ٤١٥ ـ ٤١٦) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وأورده ابنُ حبان في «الثقات» (٦ : ١١٣)، وقال ابن حجر في «التقريب» (٦٧١): «مقبول».

وأما عياض بن غطيف فقد نقل ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦ : ٤٠٨) عن أبيه أنه قال: «عياض بن غطيف، ويقال: غطيف بن الحارث الشامي، والصحيح: غطيف بن الحارث». ولم يورد فيه جرحاً ولا تعديلاً.

قلت: كذا رجح كونه «غطيف بن الحارث» مع ما تقدم من ترجيحٍ للبيهقي كونه «عياض بن غطيف» وبيان أنه قد اتفق عليه خمسة من الرواة ومخالفة الطيالسي لهم بقوله: «غطيف بن الحارث»!!

وسواءً صح كونه «عياض» أم «غطيف» فلا موثق له ولا مجرح، وقال عنه ابن حجر في «التقريب» (٥٣٦٢): «مقبول» يعني حيث يتابع وإلا فلين، ولكن وقع فيه: «عياض بن غطيف» مخالفاً لترتيب أسماء الرواة فيه، فليدقق فيه، فلعله خطأ من الناسخ.

= «بشار بن أبي سيف» والصواب إثباتها كما ذكر ذلك محققه الشيخ أحمد شاكر.

فَحَمَلْتُه، فَقَالَ: «بَقِيَ عِنْدَكَ شَيْءٌ يا بِلَالُ؟» قلت: ما بَقِيَ عِنْدِي شَيْءٌ إلا قَدْرَ قَبْضَةٍ. فَقال: «أَنْفِقْ يا بِلَالُ، ولَا تَخْشَ مِن ذِي العَرْشِ إقْلَالًا»[1].

(١) ـ ضعيف. إسناده ضعيف جدًّا لضعف جبارة بن المغلس وشيخه أبي حماد الحنفي وهو صدقه بن المفضل، وقد تقدم الكلام عليهما فيما سبق.

وأخرجه البزار (٣٦٥٦ ـ الكشف) والطبراني في «الكبير» (١٠٩٨) عن محمد بن الحسن الأسدي عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن مسروق عن بلال به.

وقال البزار: «لم يقل عن بلال إلا محمد بن الحسن الأسدي، وغيره رواه عن مسروق مرسلًا».

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٣: ١٢٦) بروايتين وعزاهما إلىٰ الطبراني ثم قال: «في الأولىٰ محمد بن الحسن بن زبالة، وفي الثانية طلحة بن زيد القرشي، وكلاهما ضعيف» أ. هـ .

قلت: لو قال عن محمد بن الحسن: «ضعيف جدًّا» لأجاد، فمحمد هٰذا كذبه ابن معين وأبو داود، واتهمه بالوضع أحمد بن صالح المصري. وقال ابن معين والنسائي: «ليس بثقة». وقال أبو حاتم: «منكر الحديث». وقال البخاري: «عنده مناكير». وقال الدارقطني: «متروك». كذا في «التهذيب» لابن حجر (٩: ١١٦ ـ ١١٧).

وخالفه وكيع بن الجراح، فرواه عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن مسروق به مرسلًا، وروايته هذه في كتاب «الزهد» له (٣٧٧)، وعنه أخرجه أحمد في «الزهد» كذلك (١: ٤٢).

=

٩٥ ـ حَدَّثنا الحَسَنُ بنُ عُلويه القَطَّانُ حَدَّثنا إسْمَاعِيلُ بنُ عِيسىٰ العَطَّارُ حَدَّثنا دَاوُدُ بنِ الزِّبرقَانِ عَنْ مَطَرٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ الله عَنْه أَنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «مَثَلُ الصَّلَواتِ الخَمْسِ كَمَثَلِ نَهْرٍ جَارٍ(*) عَذْبٍ علىٰ بَابِ أَحَدِكُمْ يَغْسِلُ مِنْه كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ، فَمَاذا يُبْقِيَن مِنْ دَرَنِه»[1].

= وتابع إسرائيلَ عليه مرسلًا: زكريا بن أبي زائدة عند القضاعي في «مسند الشهاب» (٧٥٠) وسفيان الثوري عند ابن قتيبة في «غريب الحديث» (١ : ٤١٢).

قلت: وحتىٰ لو ترجح كون هذه الرواية مرسلة فهي لا تثبت أصلًا، لأن أبا إسحاق ـ وهو السبيعي عمرو بن عبدالله ـ لم يسمع من مسروق، فقد نقل العلائي في «جامع التحصيل» (ص٣٠١) عن أبي بكر البرديجي أنه قال: «قد حدث عن مسروق، ولا يثبت عندي سماعه منه».

فإن قيل: قد صرح بسماعه منه في «غريب الحديث» لابن قتيبة، فيُجاب عليه: بأن الراوي عن سفيان الثوري عنده هو موسىٰ بن مسعود النهدي، وهذا قال عنه ابن حجر في «التقريب» (٧٠١٠): «صدوق، سيء الحفظ، وكان يصحف».

ويراجع الكلام على هذا الحديث التعليق على «جزء الألف دينار» للقطيعي الحديث رقم (٣٣٢)، فقد فصلت هناك ذكر وجوه الاضطراب التي وقعت في أسانيده مما يغني عن إعادة ذكره هنا.

١ ـ صحيح. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢ : ٣٤٤) عن المصنف به ثم قال: «هذا حديث غريب من حديث أنس وقتادة ومطر، تفرد به داود عن مطر». =

---

* في الأصل: «فقاضى»، وهو خطأ.

. . . .

= وأخرجه أبو يعلىٰ (٣٩٨٨) عن زكريا بن يحيىٰ قال: حدثنا داود بن الزبرقان حدثنا علي بن زيد عن أنس بن مالك به.

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١: ٢٩٨) وقال: «رواه أبو يعلىٰ والبزار، وفيه داود بن الزبرقان، وهو ضعيف» أ. هـ .

قلت: هَلاَّ قال: «ضعيف جدًّا»؟! فداود هذا قال عنه ابن معين: «ليس بشيء». وقال الجوزجاني: «كذاب». وقال يعقوب بن شيبة وأبو زرعة: «متروك». وقال النسائي: «ليس بثقة». وقال أبو داود: «ضعيف». وقال أخرىٰ: «ترك حديثه». وقال ثالثة: «ليس بشيء». كذا في ترجمته من «التهذيب» للمزي (٨: ٣٩٤، ٣٩٥).

وللحديث عن أنس طريق أخرىٰ أخرجها البزار (٣٤٧)، وذكر نصها الهيثمي في «المجمع» (١: ٢٩٨) وقال: «رواه البزار، وفيه زائدة بن أبي الرقاد، وهو ضعيف».

ولكن الحديث صحيح، فإن له شاهداً من حديث جابر بن عبدالله، أخرجه ابن أبي شيبة (٤: ١١٦: ٧٦٢٦) وأحمد (٢: ٤٢٦، ٣: ٣٠٥، ٣١٧، ٣٥٧) والبخاري في «خلق أفعال العباد» (٥٨٠) ومسلم (١: ٤٦٣) والدارمي (١١٨٦) ومحمد بن نصر في «كتاب الصلاة» (٨٧، ٨٨، ٩٠) وأبو يعلىٰ (١٩٤١، ٢٢٩٢) وأبو عوانة (٢: ٢٣) وابن حبان (١٧٢٥) والرامهرمزي في «الأمثال» (ص٩٠) والبيهقي في «السنن» (٣: ٦٣) وفي «الشعب» (٦: ١٠٢ ـ ١٠٣، ١٠٣) والبغوي في «شرح السنة» (٢: ١٧٥) من طرق عن الأعمش عن أبي سفيان ـ طلحة بن نافع ـ عن جابر مرفوعاً به.

وخالف الرواة عن الأعمش محمد بن عبيد عند ابن أبي شيبة (٤: ١١٦: ٧٦٢٧) =

....

= وأحمد (٢: ١٤١) وابن نصر (٩٣) والبيهقي في «الشعب» (٦: ١٠٤: ٢٥٥٥)، وعبدالعزيز بن زياد عند المصنف في «الأمثال» (٣١٦)، فقالا: عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة.

وأشار البيهقي في «الشعب» (٦: ١٠٤) وتبعه ابن حجر في «الفتح» (٢: ١١) إلىٰ شذوذ هذه الرواية.

ولكن الحديث ثابت عن أبي هريرة كذلك من طريق آخر، فقد أخرجه أحمد (٢: ٣٧٩*) والبخاري في «صحيحه» (٢: ١١) ومسلم (١: ٤٦٢ ـ ٤٦٣) والنسائي (٤٦٢) والترمذي (٢٨٦٨) وقال: «حسن صحيح» والدارمي (١١٨٧) وابن نصر (٩٢) وأبو عوانة (٢: ٢٢) وابن حبان (١٧٢٦) والبيهقي في «السنن» (١: ٣٦١، ٣: ٦٢) وفي «الشعب» (٦: ١٠١: ٢٥٥٢) والبغوي (٢: ١٧٥) من طرق عن يزيد ابن عبدالله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن أبي هريرة مرفوعاً به.

وفي الباب كذلك عن: سعد بن أبي وقاص، وأبي أمامة.

فأما حديث سعد بن أبي وقاص فأخرجه أحمد (١٥٣٤) والدورقي في «مسند سعد بن أبي وقاص» (٤٠) وابن خزيمة (٣١٠) والطبراني في «الأوسط» ـ كما في «مجمع البحرين» (ق٢٩/١) ـ والحاكم (١: ٢٠٠) ـ وعنه البيهقي في «الشعب» (٦: ١٠٥ ـ ١٠٧: ٢٥٥٧) ـ عن عبدالله بن وهب عن مخرمة بن بكير عن أبيه عن عامر بن سعد بن أبي وقاص أنه قال: سمعت أبي سعداً وناساً من أصحاب رسول الله ﷺ الحديث به.

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. فإنهما لم يخرجا مخرمة بن =

. . . .

= بكير، والعلة فيه أنَّ طائفةً من أهل مصر ذكروا أنه لم يسمع من أبيه لصغر سنه وأثبت بعضهم سماعه منه».

قلت: وهو متعقبٌ بأن مخرمة بن بكير روى له مسلم في «صحيحه»، كذا في «رجال صحيح مسلم» لابن منجويه (١٥٩٩) و«التهذيب» لابن حجر (١٠ : ٧٠).

وأورد الهيثمي هذا الحديث في «مجمع الزوائد» (١ : ٢٩٧) وقال: «رواه أحمد والطبراني في الأوسط، ورجال أحمد رجال الصحيح» أ. هـ .

قلت: رجاله رجال الشيخين ما عدا مخرمة بن بكير فهو من رجال مسلم وحده.

وقال الطبراني إثر روايته للحديث: «لم يروه عن عامر عن أبيه إلا بكير، ولا عنه إلا ابنه، تفرد به ابن وهب. ورواه ابن أخي الزهري عن عمه عن صالح بن عبدالله ابن أبي فروة عن عامر بن سعد عن أبان بن عثمان عن أبيه» أ. هـ .

وسُئِلَ الدارقطني - كما في «العلل» (٤ : ٣٤٣) - عن هذا الحديث فقال: «حدث به مالك في الموطأ أنه بلغه عن عامر بن سعد عن أبيه. ورواه مخرمة بن بكير عن أبيه عن عامر بن سعد عن أبيه. ويقال: إن مالكاً أخذه من مخرمة بن بكير، والله أعلم. ورواه ابن أخي الزهري عن الزهري عن صالح بن عبدالله بن أبي فروة عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبان بن عثمان عن عثمان. تفرد به ابن أخي الزهري عن الزهري، فإن كان ضبطه فالحديث حديثه، والله أعلم».

قلت: وهذا الوجه أخرجه أحمد (٥١٨) وابن ماجه (١٣٩٧) والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١ : ٤٩١) والبزار (٣٥٦) وابن نصر (٨٤، ٨٥) من طريق يعقوب بن =

٩٦ ـ حَدَّثنا إِبْرَاهِيمُ بنُ مُحَمَّدِ بن الحَارِثِ حَدَّثنا عُبَيْدُ بنُ عُبَيْدَةَ قَالَ: حَدَّثنا مُعْتَمِرُ بنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الحَضْرَمِيِّ عَنْ أبي السِّوَارِ عن جُنْدُبٍ رَضِيَ الله عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قال: «مَنْ صَلَّىٰ الغَدَاةَ فَلَهُ ذِمَّةُ الله» أَوْ كَما قال. وبَلَغني أَنَّ نَبيَّ الله ﷺ قَالَ: «مَنْ يَخْفِر ذِمَّتي خَاصَمْتُه، ومَنْ خَاصَمْتُه خَصَمْتُه»[1].

= إبراهيم[1] بن سعد عن ابن أخي الزهري به.

وسُئل أبو حاتم الرازي كذلك عن هذا الوجه كما في «علل الحديث» لابنه (١: ١٣٠ ـ ١٣١) فقال: «هذا أدخل بينه وبين عثمان أبان، وهو عندي أشبه».

وأقول: ابن أخي الزهري ـ واسمه محمد بن عبدالله بن مسلم ـ قال عنه أبو حاتم نفسه: «ليس بقوي، يُكتب حديثه»، كذا في «الجرح والتعديل» لابنه (٧: ٣٠٤)، وتكلم فيه غيرُه كذلك كما في ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (٩: ٢٧٩ ـ ٢٨٠)، وقال ابن حجر في «التقريب» (٦٠٤٩): «صدوق، له أوهام».

وأما حديث أبي أمامة، فأخرجه الطبراني في «الكبير» (٨: ١٩٢: ٧٦٨٤)، وأورده الهيثمي في «المجمع» (١: ٣٠٠) وقال: «فيه عفير بن معدان، وهو ضعيف جدًّا».

(١) ـ الشطر الأول منه صحيح. أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٦٦٨) بإسناد المصنف نفسه.

وأورد الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦: ٢٩٣) الشطر الثاني منه ثم قال: «رواه الطبراني في الكبير والأوسط، ورجاله ثقات».

قلت: في إسناده عُبيد بن عُبيدة التمار البصري، وقد تقدم ما فيه في التعليق =

(١) في «المعرفة» للفسوي: «أزهر»، وهو خطأ.

. . . .

= علىٰ الحديث رقم (٨٣)، كما أنه قد خولف، فقد أخرج ابن حبان (١٧٤٣) عن حُميدِ بنِ مَسْعَدَةَ قال: حدثنا معتمر بن سليمان عن داود بن أبي هند عن الحسن عن جندب أن رسول الله ﷺ قال: «من صلىٰ الغداة فهو في ذمة الله، فاتق الله ـ يا ابن آدم ـ أن يطلبك الله بشيء من ذمته».

وتابع حُميداً عليه معاذُ بن المثنىٰ عند الطبراني في «الكبير» (١٦٥٧).

وأخرجه أحمد (٤: ٣١٣) ومسلم (١: ٤٥٥) والترمذي (٢٢٢) والطبراني (١٦٥٥) وأبو نعيم في «الحلية» (٣: ٩٦) من طرق عن يزيد بن هارون عن داود ابن أبي هند به.

وأخرجه كذلك أحمد (٤: ٣١٢) عن علي بن زيد وحميد الطويل، وأبو يعلىٰ (١٥٢٦) والطبراني (١٦٥٤) عن الأشعث بن عبدالملك، ثلاثتهم عن الحسن به.

قلت: في «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص٤٢): «سمعت أبي رحمه الله يقول: لم يصح للحسن سماعٌ من جندب رحمه الله».

وأقول: لكن الحديث صحيح، فقد قال مسلم (١: ٤٥٤ ـ ٤٥٥): حدثني يعقوب بن إبراهيم الدورقي حدثنا إسماعيل عن خالد عن أنس بن سيرين قال: سمعت جندباً القسري يقول: قال رسول الله ﷺ: «من صلىٰ صلاة الصبح فهو في ذمة الله، فلا يطلبنكم الله من ذمته بشيء، فإنه من يطلبه من ذمته بشيء يدركه، ثم يكبه علىٰ وجهه في نار جهنم».

وأخرجه مسلم (١: ٤٥٤) والطبراني في «الكبير» (١٦٨٣) والبيهقي (١: ٤٦٤) عن بشر بن المفضل عن خالد ـ وهو الحذاء ـ به.

وتابع خالداً عليه شعبة عند الطيالسي (٩٨٣) والطبراني (١٦٨٣).

٩٧ ـ حَدَّثنا عُمَرُ بنُ الحَسَنِ الحَلَبيُّ حَدَّثنا أَبُو خَيْثَمَةَ مُصْعَبُ بنُ سَعِيدٍ المِصِّيصيُّ حَدَّثنا عيسىٰ بنُ يُونُسَ عن عُبَيْدِاللهِ العُمَرِيِّ عَنِ ابنِ أبي مُلَيْكَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْها قَالَت: أَتىٰ جِبْرِيلُ النَّبيَّ ﷺ بِسَرَقَةٍ من حَرِيرٍ، فيها صُورَةُ عَائِشَةَ فقال: هٰذه زَوْجَتُك في الدُّنيا والآخرة[1].

---

(١) ـ صحيح بسياق آخر. وهٰذا أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١ : ٢٢١ ـ ٢٢٢) من طريقين عن شيخ المصنف به.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦ : ٢٣٦٢) في ترجمة مصعب بن سعيد بإسناد المصنف نفسه، ثم قال: «هذا حديث صَحَّف فيه مصعبٌ هذا بعض أسامي إسناده، فرواه عن عيسىٰ عن عبيدالله العمري عن ابن أبي مليكة، وليس هذا من حديث عبيدالله. ورواه غيره عن عيسىٰ وعن غير عيسىٰ بن يونس عن عبدالله بن عمرو بن علقمة عن ابن أبي حسين المكي عن ابن أبي مليكة عن عائشة بهذا». وقال في أول ترجمة مصعب: «يحدث عن الثقات بالمناكير ويصحف عليهم»، وختمها بقوله: «الضعف علىٰ حديثه بين».

وترجمه ابن حبان في «الثقات» (٩ : ١٧٥) بقوله: «ربما أخطأ، يُعتبر حديثه إذا روىٰ عن الثقات وبَيَّنَ السماع في خبره، لأنه كان مدلساً، وقد كُفَّ في آخر عمره».

ونقل ابن حجر في «اللسان» (٦ : ٤٤) عن صالح جزرة أنه قال: «شيخ ضرير، لا يدري ما يقول».

قلت: ولكن الحديث صحيح بسياق آخر، فقد قال البخاري (٩ : ١٢٠، ١٢ : ٣٩٩): حدثنا عُبيدُ بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «أُرِيتُكِ في المنام مَرَّتين، إذَا رَجُلٌ يَحْمِلُكِ في =

٩٨ ـ أَخْبَرنا المِرْوَزِيُّ حَدَّثنا عَاصِمُ بنُ عَلِيٍّ حَدَّثنا قَيْسٌ عَن حَبيب ابن أبي ثَابِتٍ عَنْ سَعِيدِ بن جُبَيْرٍ عَن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ الله عَنْه قَالَ: قَالَ رَسُول الله ﷺ: «أَوَّلُ مَنْ يُدعىٰ إلىٰ الجَنَّةِ يَوْمَ القِيَامَةِ الَّذِينَ يَحْمِدُونَ الله عَزَّ وجَلَّ في السَّرَّاءِ والضَّرَّاءِ»(١).

= سَرَقَةِ حريرٍ، فيقول: هٰذه امرأَتُكَ. فَأَكْشِفُها، فإذَا هِي أَنْتِ. فأقول: إنْ يَكُنْ هٰذا مِنْ عِنْدِالله يُمْضِه».

وأخرجه البغوي في «شرح السنة» (١٢: ٢٣٦) عن البخاري. وأخرجه ابن سعد (٨: ٦٧) وأحمد (٦: ١٦١) ومسلم (٤: ١٨٩٠) من طريق أبي أسامة ـ حماد بن أسامة ـ به. وأخرجه ابن سعد (٨: ٦٤) وأحمد في «المسند» (٦: ٤١) وفي «فضائل الصحابة» (١٦٣٨) والبخاري (٧: ٢٢٣ ـ ٢٢٤، ٩: ١٨٠، ١٢: ٣٩٩ ـ ٤٠٠) ومسلم (٤: ١٨٨٩، ١٨٩٠) والبيهقي في «السنن» (٧: ٨٥*) وفي «دلائل النبوة» (٢: ٤١٠ ـ ٤١١) والخطيب (٥: ٤٢٨) وابن عساكر في «مناقب أمهات المؤمنين» (ص٥٨) من طرق عن هشام ـ وهو ابن عروة ـ به.

(١) ـ ضعيف. أخرجه الطبراني في «الصغير» (٢٨٨) و«الكبير» (١٢: ١٩: ١٢٣٤٥) وأبو نعيم في «الحلية» (٥: ٦٩) والبيهقي في «الشعب» (٤: ٩١، ١١٥ ـ ١١٦) من طرق عن عاصم بن علي به.

وقال الطبراني في «الصغير»: «لم يروه عن حبيب إلا قيس بن الربيع وشعبة بن الحجاج، تفرد به عن شعبة نصر بن حماد الوراق. حدثنا بحديث شعبة عبدالله بن ناجية البغدادي حدثنا محمد بن مطر الصاغاني حدثنا نصر بن حماد حدثنا شعبة عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ مثل حديث قيس». =

. . . .

= وكذا أشار أبو نعيم إلىٰ رواية شعبة.

وأخرجه كذلك البيهقي في «الشعب» (٤ : ١١٦) وفي «الدعوات» (١١٥) والبغوي في «شرح السنة» (٥ : ٤٩ ـ ٥٠) من طريق نصر بن حماد الوراق به.

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠ : ٩٥) وقال: «رواه الطبراني في الثلاثة بأسانيد، وفي أحدها قيس بن الربيع، وثقه شعبة والثوري وغيرهما، وضَعَّفه يحيىٰ القطان وغيره، وبقية رجاله رجال الصحيح، ورواه البزار بنحوه، وإسناده حسن» أ. هـ.

قلت: مدار الحديث فيما تقدم علىٰ قيس بن الربيع وشعبة كلاهما عن حبيب به، فقيس بن الربيع لخص ما قيل فيه ابن حجر بقوله في «التقريب» (٥٥٧٣): «صدوق تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به».

وأما حديث شعبة فيرويه عنه نصر بن حماد، وهذا قال عنه النسائي وغيره: «ليس بثقة». وقال ابن معين: «كذاب». وقال مسلم: «ذاهب الحديث». كذا في ترجمته من «الميزان» للذهبي (٤ : ٢٥٠ ـ ٢٥١) و«التهذيب» لابن حجر (١٠ : ٤٢٥ ـ ٤٢٦).

فبذا لا يُحتج بمتابعة شعبة لقيس نظراً لضعف الطريق إليه.

ثم إن في قول الطبراني: «لم يروه عن حبيب إلا قيس وشعبة» نظراً، فقد أخرج الحديث البزار (٣١١٤ ـ الكشف) والحاكم (١ : ٥٠٢) ـ وعنه البيهقي في «الشعب» (٤ : ٩٠ ـ ٩١) وفي «الدعوات» (١١٦) ـ من طريقين عن عبدالرحمن بن عبدالله المسعودي عن حبيب بن أبي ثابت به. =

٩٩ - حَدَّثنا أَبُو القَاسِمِ بنُ أَبي العَنْبَر المَروذِيُّ حَدَّثنا مَنْصُورُ بنُ أبي مُزَاحِمٍ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ مُسْلِمِ بنِ أَبي الوَضَّاحِ حَدَّثنا عُبَيْدُالله بنُ عُمَرَ عَن الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِالله بن عَبْدِالله عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ الله عَنْه قَالَ: كَانَ النَّبيُّ ﷺ في بَيْتِ مَيْمُونَةَ رَضِيَ الله عَنْها ومَعَهُ نَاسٌ مِنْ أَصْحابِه، فَقَرَّبوا إلَيْهِ ضَبًّا مَحْنُوذاً، فَقَالَ النَّبيُّ ﷺ: «أَعَافُه». فَأَكَلَ مِنْه خالدُ بنُ الوَلِيدِ رَضِيَ الله عَنْه(1).

= وقال الحاكم إثره: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي.

قلت: المسعودي ضعيف لاختلاطه، وليس هو من رجال مسلم، بل روىٰ له البخاري تعليقاً، كذا في المصادر التي ترجمت له مثل «الميزان» و«التهذيب». فعجباً للذهبي كيف يوافق الحاكم في تصحيحه لإسناده مع أنه قد وصف المسعوديَّ في «الميزان» (٢ : ٥٧٤) بأنه سيء الحفظ!!

ثم إن أصل الإسناد معلول، فحبيب بن أبي ثابت مدلس ولم يصرح بالتحديث في أي مصدر من المصادر المذكورة ما عدا مواضع من رواية نصر بن حماد، وهذا قد تقدم تضعيفه، فلا يحتج بذكر تصريحه بالتحديث في هذه المواضع، والله أعلم.

العلل للرازي ١٤٩٧

(1) - صحيح بسياق آخر. إسناده رجاله ثقات، ولكن خالف مالكٌ عبيدَالله بن عمر، فرواه في «الموطأ» (٤ : ٣٦٩ - ٣٧٠) عَنِ ابنِ شِهَابٍ عَن أبي أُمامةَ بن سَهْلِ ابن حُنَيْفٍ عَنْ عبدالله بن عباس عن خَالِدِ بنِ الوَلِيدِ بنِ المغيرة أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ رسول الله ﷺ بَيْتَ مَيْمُونَةَ زَوجِ النبيِّ ﷺ، فأُتي بِضَبٍّ مَحْنُوذٍ، فَأَهْوىٰ إليه رَسُولُ الله ﷺ بِيَدِهِ، فقال بعضُ النِّسْوَةِ اللائي في بيت ميمونة: أَخْبِروا رَسُولَ الله ﷺ بما =

. . . .

= يُرِيدُ أَنْ يَأْكُلَ منه. فقيل: هو ضَبٌّ يا رسول الله. فَرَفَع يده. فقلت: أَحَرَامٌ هو يا رسول الله؟ فقال: «لا، ولٰكِنَّهُ لم يَكُنْ بَأَرْضِ قَومي، فَأَجِدُني أَعَافُهُ». قال خالدٌ: فاجْتَرَرْتُهُ فَأَكَلْتُه، ورسول الله ﷺ ينظر.

وأخرجه أحمد (٤: ٨٨ ـ ٨٩) عن روح بن عبادة، والبخاري (٩: ٦٦٣) وأبو داود (٣٧٩٤) والطبراني في «الكبير» (٣٨١٦) والبيهقي (٩: ٣٢٣) عن القعنبي، ومسلم (٣: ١٥٤٣) والبيهقي (٩: ٣٢٣) عن يحيىٰ بن يحيىٰ، ثلاثتهم عن مالك به.

وفي رواية روحٍ عند أحمد: «عن عبدالله بن عباس وخالد بن الوليد أنهما دخلا».

وفي رواية يحيىٰ بن يحيىٰ عند مسلم والبيهقي: «عن عبدالله بن عباس قال: دخلتُ أنا وخالد بن الوليد».

وأخرجه البخاري (٩: ٥٤٢) ومسلم (٣: ١٥٤٤) عن معمر، والبخاري (٩: ٥٣٤) ومسلم (٣: ١٥٤٣ ـ ١٥٤٤) والطبراني (٣٨١٧) عن يونس بن يزيد، ومسلم (٣: ١٥٤٤) والنسائي (٤٣١٦) وابن ماجه (٣٢٤١) والطبراني (٣٨١٨) عن محمد بن الوليد الزبيدي، وأحمد (٤: ٨٨) والنسائي (٤٣١٧) عن صالح بن كيسان، أربعتهم عن الزهري به.

وقال البيهقي: «الصحيح رواية القعنبي ومن تابعه». ثم أشار إلىٰ رواية يونس ومعمر وصالح بن كيسان.

وذكر ابن حجر في «الفتح» (٩: ٦٦٣) الاختلاف الواقع فيه هل هو من مسند ابن عباس أو من مسند خالد، ثم قال: (٩: ٦٦٤): «والجمع بين هٰذه الروايات أن ابن عباس كان حاضراً للقصة في بيت خالته ميمونة كما صرح به في إحدىٰ =

١٠٠ ـ حَدَّثنا أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدٍ الخُزَاعِيُّ حَدَّثنا سَهْلُ بنُ مُحَمَّد بن الزُّبَيْرِ العَسْكَرِيُّ حَدَّثنا عَمْرُو بنُ ثَابتٍ عَنْ إسْمَاعِيلَ بنِ أبي خَالِدٍ عَنْ قَيْسِ بنِ أبي حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رَضِي الله عَنْهُ علىٰ المِنْبَرِ وهُو يَقُولُ: إنَّ رَسُول الله ﷺ قَامَ فِي مَقَامِي هٰذا عَامَ أَوَّلٍ، وإنَّه قال: «ما أُعْطِيَ أَحَدٌ بَعْد اليَقِين مِثْلَ العَافِيَةِ، ونَحْنُ نَسْأَلُ الله العَافِيَةَ فِي الدُّنيا والآخِرَةِ، أَلَا إِنَّ الصِّدْقَ والبِّرَّ في الجَنَّةِ، أَلَا إنَّ الكَذِبَ والفُجُورَ في النَّارِ»[1].

= الروايات، وكأنه استثبت خالد بن الوليد في شيءٍ منه لكونه الذي كان باشر السؤال عن حكم الضب وباشر أكله أيضاً، فكان ابن عباس ربما رواه عنه».

(١)ـ صحيح. وإسناد المصنف ضعيف، فيه عمرو بن ثابت بن هرمز البكري، وقد تقدم تضعيفه في التعليق علىٰ الحديث رقم (١٦).

ولكن الحديث صحيح، فقد أخرجه الطيالسي (٥) والحميدي (٧) وأحمد (٥، ١٧) والبخاري في «الأدب المفرد» (٧٢٤) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٨٨٢) وابن ماجه (٣٨٤٩) وعلي بن الجعد في «المسند» (١٧٧٧) وابن أبي الدنيا في «اليقين» (١) وأبو بكر المروزي في «مسند أبي بكر» (٩٢، ٩٣، ٩٥) وأبو يعلىٰ (١٢١، ١٢٢) والطحاوي في «المشكل» (١: ٣٩٧: ٤٥٣) والخرائطي في «المكارم» (ص٥٢) والبيهقي في «الدعوات» (٢٥٣) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣/٩٣/١) والمزي في «التهذيب» (٣: ٣٩٥) والبرزالي في «مشيخة ابن جماعة» (٢: ٤٧٧) جميعهم من طريق يزيد بن خُمير[1] عن سليم بن عامر عن أوسط البجلي عن أبي بكر به.

---

(١) في «الأدب المفرد»: «سويد بن حجير»، وهو خطأ، فالراوي عنه عنده هو شعبة، ولم يُذكر =

. . . .

= قلت: وإسناده حسن، رجاله رجال مسلم ما عدا أوسط البجلي وهو ابن إسماعيل وورد في بعضها: ابن عامر، وهو شامي ثقة.

ويزيد بن خُمير هو الرَّحبي الحمصي، صدوق كما في «التقريب» لابن حجر (٧٧٠٩).

وقد توبع يزيد بن خُمير عليه، فقد أخرجه أحمد في «المسند» (٤٤) وفي «الزهد» (٢ : ١٣) والنسائي في «العمل» (٨٨٣) والخرائطي (ص٥٢) وابن حبان (٩٥٢) وابن عساكر (٣/٩٢/٢ ـ ٩٣/١) عن معاوية بن صالح، والحميدي (٢) والنسائي (٨٨٠، ٨٨١) وأبو بكر المروزي (٩٤) عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، والحاكم (١ : ٥٢٩) والبيهقي في «الدعوات» (٢٥٢) عن بشر بن بكر، ثلاثتهم عن سليم ابن عامر به. وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي.

وتابع سليمَ بن عامر عليه لقمان بن عامر الوصابي عند النسائي في «العمل» (٨٧٩).

قلت: وللحديث طرق أخرىٰ عن أبي بكر رضي الله عنه، فهاكها.

أولاً: عن زهير بن محمد الخراساني عن عبدالله بن محمد بن عقيل عن معاذ بن رفاعة بن رافع عن أبيه عن أبي بكر به بالشطر الأول منه، أخرجه ابن أبي شيبة =

= في ترجمة يزيد أن شعبة له رواية عنه إلا في «السنن الأربعة»، ولم يرمز له فيه إلىٰ البخاري في «الأدب المفرد».

. . . .

= (١٠ : ٢٠٥) وأحمد (٦) والترمذي (٣٥٥٨) والبزار (٣٤) وأبو بكر المروزي (٤٧، ٤٨) والبغوي في «شرح السنة» (٥ :١٧٨) من طريقين عن زهير به.

قلت: وإسناده حسن، وحَسَّنه كذلك الترمذي كما في «تحفة الأشراف» (٥ :٢٩٢).

ثانياً: عن بهز بن أسد عن سليم بن حيان عن قتادة عن حميد بن عبدالرحمن عن عمر عن أبي بكر به. أخرجه أحمد (٤٩) وعنه النسائي (٨٨٥).

وهذا إسناد فيه انقطاع، فإن حميد بن عبدالرحمن ـ وهو ابن عوف القرشي ـ ذكر الواقدي كما في «الطبقات» لابن سعد (٥ : ١٥٤) أنه لم ير عمراً ولم يسمع منه شيئاً، وقال: «وسنه وموته يدل علىٰ ذلك، ولعله قد سمع من عثمان لأنه كان خاله».

وقال ابن حجر في ترجمته من «التهذيب» (٣ : ٤٥) بعد ذكر سنة وفاته: «إن صح ذلك علىٰ تقدير صحة ما ذكر من سنه فروايته عن عمر منقطعة قطعاً وكذا عن عثمان وأبيه، والله أعلم».

ثالثاً: عن سفيان الثوري عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة عن أبي بكر، أخرجه أحمد (٤٦، ٦٦) وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (٢٦، ٢٧) من طرق عن سفيان به.

قلت: في إسناده انقطاع كذلك، فقد نقل ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص٢٥٧) عن أبي زرعة أنه قال: «أبو عبيدة بن عبدالله عن أبي بكر الصديق مرسل».

وعزا ابن حجر في «تعجيل المنفعة» (١٣٤٠) هذا الحديث إلىٰ أحمد وزكريا =

....

= الساجي في «كتاب أحكام القرآن» له وقال في أبي عبيدة: «روايته عن أبي بكر مرسلة».

رابعاً: عن عمرو بن عثمان قال: حدثنا أبي حدثنا أبو خالد المُحْري محمد بن عمر عن ثابت بن سعد الطائي عن جبير بن نفير عن أبي بكر به بالشطر الأول من الحديث. أخرجه النسائي (٨٨٤) وأبو نعيم في «الحلية» (٥: ١٣٥) وأبو بكر الشافعي (١٠٠) - وعنه المزي في «التهذيب» (٤: ٣٥٤).

قلت: ثابت بن سعد ترجمه المزي في «التهذيب» (٤: ٣٥٢ - ٣٥٤) ولم يذكر له موثقاً ولا مجرحاً، وذكر ابن حجر في «التهذيب» (٢: ٥) أن ابن حبان أورده في «الثقات»، وهذا فيه (٤: ٩٢). وقال في «التقريب» (٨١٣): «مقبول».

خامساً: عن حسين بن علي الجعفي عن زائدة بن قدامة عن عاصم بن أبي النجود عن أبي صالح عن أبي هريرة عن أبي بكر به. أخرجه النسائي في «العمل» (٨٨٦) عن محمد بن رافع، وأبو بكر المروزي (٥٣) وأبو يعلىٰ (٧٤) عن أحمد بن عمر الوكيعي، والبزار (٢٣) عن عبدالله بن الوضاح الكوفي، ثلاثتهم عن زائدة به بالشطر الأول من الحديث.

وقال البزار: «وهذا الحديث حسن الإسناد، ولا نعلم أسنده إلا زائدة عن عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة، ولا عن زائدة إلا الحسين بن علي».

وأما الدارقطني فقد سئل عن هذا الحديث كما في «العلل» (١: ٢٣٢) فأجاب (١: ٢٣٣ - ٢٣٤): «تفرد به زائدة عن عاصم بن أبي النجود عن أبي صالح عن أبي هريرة عن أبي بكر. ولم يروه عن زائدة غير حسين بن علي الجعفي. ولم يُتابع =

• •

= حسين بن علي علىٰ ذكر أبي هريرة في إسناده. ورواه شيبان عن الأعمش عن أبي صالح عن بعض أصحاب النبي ﷺ عن أبي بكر، ولم يسم أبا هريرة ولا غيره. ورواه أبو معاوية الضرير وغيره عن الأعمش، عن أبي صالح مرسلاً عن أبي بكر. والمرسل هو المحفوظ» أ. هـ.

قلت: وأخرجه النسائي (٨٨٧) بإسناده المتقدم نفسه، أعني عن محمد بن رافع دون ذكر أبي هريرة، وقال النسائي: «حدثنا به مرتين مرة هكذا ومرة هكذا».

وتابع شيبان علىٰ روايته التي ذكرها الدارقطني أبو حمزة ـ محمد بن ميمون ـ عند النسائي (٨٨٨).

وللشطر الأول من الحديث طريق آخر كذلك عن أبي هريرة عن أبي بكر، أخرجه أحمد (١٠) والبزار (٢٤) وابن حبان (٩٥٠) من طريقين عن حيوة بن شريح عن عبدالملك بن الحارث السهميِّ عن أبي هريرة عن أبي بكر به.

وعبدالملك بن الحارث ترجمه البخاري في «التاريخ الكبير» (٥ : ٤٠٩) وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥ : ٣٤٦) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وأورده ابن حبان في «الثقات» (٥ : ١١٧)، ولم يترجمه ابن حجر في «التعجيل» مع أنه من شرطه. وأقول ختاماً لتخريج هذا الحديث: فبالنظر إلىٰ إسناد المصنف والذي فيه عمرو بن ثابت يرويه عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر به، فمن قوله: عن إسماعيل إلىٰ آخره هو إسناد حديث: «إن أمتي إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا علىٰ يديه أوشك الله أن يعمهم الله منه بعقاب»، يرويه عن إسماعيل جمعٌ كثيرٌ يجاوز عددهم العشرين راوياً، ذكرهم الدارقطني في «العلل» (١ : ٢٥٠ ـ ٢٥١)، فلعل الأمر التبس علىٰ عمرو بن ثابت فذكر حديث المصنف بدلاً من الحديث المذكور، والله أعلم.

١٠١ ـ حَدَّثنا إبْرَاهِيمُ بنُ عَبْدِالله بن أَيُّوبَ المُخَرِّمِيُّ حَدَّثنا سَعِيدُ ابنُ مُحَمَّدٍ الجَرْمِيُّ حَدَّثنا مَحْبُوبُ بن مِحْرزٍ عَن أبي مَالِكٍ النَّخْعِيِّ عن عَطَاءَ عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ الله عَنْه أَنَّ النبيَّ ﷺ أَمَرَ المُتَوَفَّىٰ عَنْها زَوْجُها أَنْ تَعْتَدَّ في غَيْرِ بَيْتِها إنْ شَاءَت[1].

---

(١) ـ ضعيف جدًّا. أخرجه الدارقطني في «السنن» (٣: ٢٦٦، ٣١٥ ـ ٣١٦) من طريقين[1] عن شيخ المصنف به.

وقال الدارقطني: «لم يُسنده غير أبي مالك النخعي، وهو ضعيف، ومحبوب ضعيف أيضاً».

وأورد الحديث الزيلعيُّ في «نصب الراية» (٣: ٢٦٤) وعزاه إلىٰ الدارقطني ولكنه لم ينقل عنه إلا تضعيف أبي مالك فقط، ثم نقل عن ابن القطان أنه قال: «ومحبوب ابن محرز أيضاً ضعيف، وعطاء مختلط، وأبو مالك أضعفهم، فلذلك أعله الدارقطني به، وذِكْرُ الجميع أصوب لاحتمال أن تكون الجناية من غيره، انتهىٰ كلامه».

وأقول: لعل الزيلعيَّ وقَبْلَه ابنُ القطان اطلعا علىٰ نسخةٍ من «السنن» للدارقطني ليس فيها ذكرٌ لتضعيف محبوب.

ثم فلنزد شيئاً يوهن إسناده أكثر فأكثر، وهو أن شيخ المصنف ـ وهو في إسناد =

---

(١) وأقول: لعله من طريق واحد فقط لاحتمال وقوع تحريف في اسم شيخ الدارقطني ففي الموضع الأول: «عمر بن محمد بن علي الصيرفي»، وفي الثاني: «علي بن محمد بن علي المصري»، فلعل الصواب فيهما: «عمر بن محمد بن علي المقرىء»، وهذا مترجم في «تاريخ بغداد» (١٢: ٧٣) وذكر له رواية عن إبراهيم بن عبدالله شيخه في هذا الحديث، ولكنه لم يشر إلىٰ رواية الدارقطني عنه، والله أعلم.

١٠٢ ـ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ بن عَلِيٍّ بن بَحْرٍ قَالَ: وَجَدْتُّ فِي كِتَابِ جَدِّي بِخَطِّهِ حَدَّثنا هِشَامُ بنُ يُوسُفَ أَخْبَرنا مَعْمَرٌ عَنْ عُبَيْدِالله بن عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ وعَبْدِالله بن دِينَارٍ عَنِ ابنِ عُمَرَ رَضِيَ الله عَنْه أَنَّ النَّبيَّ ﷺ كَانَ إِذَا تَشَهَّدَ وَضَعَ يَدَهُ اليُمْنىٰ عَلىٰ فَخِذِهِ اليُمنىٰ، وجَعَل يُشيرُ بأُصْبُعِهِ[1].

= الدارقطني كذلك ـ إبراهيم بن عبدالله قد تقدم في التعليق علىٰ الحديث (٦٥) أن الدارقطني قال عنه: «ليس بثقة، حدث عن ثقات بأحاديث باطلة».

وأبو مالك النخعي اسمه عبدالملك بن الحسين، ويقال: عبادة بن الحسين. قال ابن معين: «ليس بشيء». وقال أبو زرعة وأبو حاتم: «ضعيف الحديث». وقال أبو داود: «ضعيف». وقال النسائي: «ليس بثقة ولا يكتب حديثه». وقال أيضاً: «متروك الحديث». وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم». كذا في ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (١٢: ٢١٩ ـ ٢٢٠).

(١) ـ صحيح. قال مسلم في «صحيحه» (١: ٤٠٨): حدثني مُحَمَّدُ بنُ رَافِعٍ وعَبْدُ بنُ حُمَيْدٍ (قال عَبْدُ: أَخبرنا، وقال ابنُ رَافِعٍ: حَدَّثنا عَبْدُالرَّزَّاق) أَخْبَرَنا مَعْمَرٌ عَنْ عُبَيْدِالله بنِ عُمَرَ عن نَافِعٍ عَنِ ابنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبيَّ ﷺ كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ، وَضَعَ يَدَيْهِ عَلىٰ رُكْبَتَيْهِ، وَرَفَعَ إِصْبَعَهُ اليُمْنىٰ الَّتِي تَلِي الإِبْهَامَ، فَدَعَا بها، ويَدَهُ اليُسْرىٰ علىٰ رُكْبَته اليُسْرىٰ باسِطُها عَليها.

وأخرجه النسائي (١٢٦٩) عن محمد بن رافع به.

وأخرجه الترمذي (٢٩٤) وابن ماجه (٩١٣) وابن خزيمة (٧١٧) وأبو عوانة (٢: ٢٤٥ ـ ٢٤٦) والبيهقي في «السنن» (٢: ١٣٠) وفي «الدعوات» (١٨٦) من =

١٠٣ ـ حَدَّثنا جَعْفَرُ بن أَحْمَدَ بنِ فَارِسٍ حَدَّثنا أَبُو الصَّلْتِ ـ يَعني الذَّارِعَ ـ حَدَّثنا فُضَيْلُ بنُ عِيَاضٍ عن مَنْصُورٍ عَنْ إبْرَاهِيمَ عَن عَلْقَمَةَ قَالَ: قَالَ ابنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ الله عَنْه سَمِعْتُ رسول الله ﷺ يقول: «البَيِّعَانِ إذَا اخْتَلَفَا تَرادَّا البَيْع»[1].

١٠٤ ـ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ عُثْمَانَ بن أبي سُوَيدٍ حَدَّثنا عُثْمَانُ بنُ الهَيْثَمِ حَدَّثنا ابنُ عَوْنٍ عَنْ إبْرَاهِيمَ عَن عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِالله رَضِيَ الله عَنْه قال: عَلَّمَنا رَسُولُ الله ﷺ التَّشَهُّدَ: التَّحِيَّات لله، والصَّلواتُ والطَّيِّبَاتُ، السَّلاَمُ عَلَيْكَ أَيُّها النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ الله وَبَرَكَاتُهُ، السَّلاَمُ عَلَيْنا وعَلىٰ عِبَادِ الله الصَّالِحينَ، أَشْهَدُ أَنْ لا إله إلَّا الله، وأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ ورَسُولُه[2].

= طرق عن عبدالرزاق به.

وتابع عُبيدَالله عليه أيوبُ السختياني بلفظ: كان إِذَا قَعَدَ في التَّشَهُّدِ وَضَعَ يَدَهُ اليُسْرَىٰ علىٰ رُكْبَتِهِ اليُسرىٰ، وَوَضَع يَدَهُ اليُمنىٰ علىٰ رُكْبَتِه اليُمنىٰ، وعَقَد ثَلاثَةً وخَمْسِينَ، وأَشَارَ بالسَّبَّابَةَ. أخرجه عنه مسلم (١: ٤٠٨).

(١)ـ صحيح. أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠: ٨٨: ٩٩٨٧) عن عبدالرحمن ابن صالح قال: حدثنا فضيل بن عياض به.

قلت: إسناده صحيح، رجاله رجال الشيخين.

(٢)ـ صحيح. أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠: ٦١: ٩٩٢١) عن شيخ المصنف به، وفيه: «قولوا: التحيات لله...».

. . . .

= وعن الطبراني أخرجه الذهبي في «السير» (١٤: ٥٠) وقال: «لم يرفعه عن ابن عون إلا عثمان».

قلت: عثمان هٰذا قال عنه أبو حاتم الرازي: «كان صدوقاً، غير أنه بأخرة كان يتلقن ما يلقن». وقال الدارقطني: «صدوق، كثير الخطأ». كذا في ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (٧: ١٥٨).

وسيأتي ما في هذا الوجه في إعلال، وقد ورد ما يُظَنُّ أنه متابع له، فقد أخرجه النسائي (١١٦٧) عن زيد بن أبي أُنَيْسَةَ و(١١٦٨) عن هشام الدستوائي، والطبراني (١٠: ٦٠ - ٦١: ٩٩٢٠) عن عفير بن معدان، ثلاثتهم عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود به.

وذكر الدارقطني في «العلل» (٥: ١٢٥) الحديث من هذا الطريق ثم قال: (٥: ١٢٦) «وخالفهم[1]: سفيان الثوري وحمزة الزيات وإبراهيم الصائغ وأبو حنيفة، فرووه عن حماد عن أبي وائل عن عبدالله».

قلت: رواياتُ بعضهم وغيرهم عند عبدالرزاق في «المصنف» (٢: ١٩٩) وأحمد (٤٠١٧، ٤١٨٩، ٤٤٢٢) والنسائي (١١٦٥، ١١٦٩، ١١٧٠) والطحاوي في «شرح المعاني» (١: ٢٦٢*) والطبراني (٩٨٩١، ٩٩٠١)، وفي جُلِّ هذه المصادر قُرن حماد بن أبي سليمان بآخرين.

والحديث عند البخاري (٣: ٧٦، ١١: ١٣١، ١٣: ٣٦٥) ومسلم (١: ٣٠١، =

---

(١) يعني الرواة عن حماد.

١٠٥ ـ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ جَعْفَرٍ القَتَّاتُ حَدَّثنا أَبُو نُعَيْمٍ الفَضْلُ بنُ دُكَيْنٍ حَدَّثنا سُفْيَانُ عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ أبي وَائِل عَنْ أَبي مُوسىٰ رَضِيَ الله عَنْهُ عَنِ النَّبيِّ ﷺ في الرَّجُلِ يُحِبُّ القَوْمَ ولَمَّا يَلْحَقْ بِهِم، قَالَ: «المَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ»[1].

= ٣٠٢) من طرق عن أبي وائل ـ شقيق بن سلمة ـ عن عبدالله.

وقد ذكرتُ الرُواةَ عن أبي وائل والمصادر التي أخرجت روايةَ كُلٍّ في التعليق علىٰ الحديث رقم (٢٠٤) من «جزء الألف دينار» للقطيعي، فأغنىٰ عن إعادته هنا، فمن شاء فلينظره غير مأمور.

١ ـ صحيح. أخرجه الطبراني في «الصغير» (٨٣١) بإسناد المصنف نفسه.

قلت: شيخهما ـ المصنف والطبراني ـ قال عنه الخطيب: «كان ضعيفاً»، كذا في ترجمته من «تاريخ بغداد» (٢ : ١٢٩)، ثم أسند عن الدارقطني أنه قال: «تكلموا في سماعه من أبي نعيم».

وأقول: ولكنه قد توبع في روايته لهذا الحديث، فقد أخرجه أحمد (٤ : ٣٩٨) والبخاري (١٠ : ٥٥٧) عن شيخهما أبي نعيم ـ الفضل بن دكين ـ به.

وأخرجه أحمد (٤ : ٣٩٥) عن وكيع عن سفيان ـ وهو الثوري ـ به.

وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «الحلية» (٤ : ١١٢) عن محمد بن جعفر عن أبي نعيم ـ الفضل بن دكين ـ به.

وأخرجه أحمد (٤ : ٣٩٢) عن محمد بن عبيد، و(٤ : ٤٠٥) عن أبي معاوية ـ محمد بن خازم ـ، ومسلم (٤ : ٢٠٣٤) عنهما، وأبو عوانة في «المستخرج» ـ كما في =

١٠٦ ـ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ الحُسَيْنِ بن مُكْرمٍ حَدَّثنا دَاوُدُ بن رُشَيْدٍ حَدَّثنا الوَلِيدُ يعني ـ ابنَ مُسْلِمٍ ـ عَنْ مُحَمَّدِ بنِ مُطَرِّفٍ أَبي غَسَّانَ عَنْ زَيْدِ بن أَسْلَمَ عَن عَلِيِّ بنِ الحُسَيْنِ عن سَعِيدِ بن مَرْجَانَةَ عَن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ الله عَنْهُ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ قال: «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً أَعْتَقَ الله بِكُلِّ عُضْوٍ مِنْها عُضْواً مِنْ أَعْضَائِهِ مِنَ النَّارِ حَتَّىٰ فَرْجَه بِفَرْجِهِ»[1].

= «الفتح» لابن حجر (١٠ : ٥٥٩) وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١ : ٢٦٤) عن محمد بن كناسة، ثلاثتهم عن الأعمش به.

وللحديث شواهد عن صحابة آخرين، ذكرتها مع تخريجها في التعليق على «الأربعين العشارية» للعراقي، الحديث رقم (١٥).

(١)ـ صحيح. أخرجه مسلم (٢ : ١١٤٧) عن شيخه داود بن رشيد به.

وأخرجه البخاري (١١ : ٥٩٩) عن محمد بن عبدالرحيم، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١٠٤) عن أحمد بن يعقوب المقرىء وعبدالله بن ناجية، والبيهقي في «السنن» (٦ : ٢٧٣) عن مسدد بن قطن وأحمد بن نعيم الخزاز و(١٠ : ٢٧٢) عن محمد بن نعيم وأحمد بن سهل، ثمانيتهم عن داود بن رشيد به.

وعن أبي بكر الشافعي أخرجه كل من الخطيب في «تاريخه» (٥ : ٢٢٥) والمزي في «التهذيب» (٨ : ٣٩١ ـ ٣٩٢).

وأخرجه أحمد (٢ : ٥٢٥) والبخاري (٥ : ١٤٦) ومسلم (٢ : ١١٤٨) والطحاوي في «المشكل» (١ : ٣١٠ ـ ٣١١) والبيهقي في «السنن» (١٠ : ٢٧١) عن واقد بن = محمد[1] عن سعيد بن مرجانة به.

---

(١) سقط ذكره من «المسند»، وأما في «المشكل» فتحرف إلىٰ «زيد بن محمد».

١٠٧ ـ حَدَّثنا الفِرْيَابيُّ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ عَائِذٍ الدِّمَشْقِيُّ حَدَّثنا الهَيْثَمُ ابنُ حُمَيْدٍ حَدَّثني يَحيىٰ الذِّمَارِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ سَالِماً يَقُول: قَالَ عَبْدُالله ابنُ عُمَرَ رَضِيَ الله عَنْهُ:قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»[1].

وأخـرجـه أحمـد (٢: ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٢٩، ٤٣٠ ـ ٤٣١، ٤٤٧) ومسلم (٢: ١١٤٧) والنسائي في «الكبرىٰ» (٣: ١٦٨*) وابن الجارود (٩٦٨) والطحاوي (١: ٣١٠) والبيهقي في «السنن» (٦: ٢٧٣) وفي «الدعوات» (١٢٠) عن إسماعيل ابن أبي حكيم عن سعيد بن مرجانة به.

وأخرجه مسلم (٢: ١١٤٧) والنسائي (٣: ١٦٨) والترمذي (١٥٤١) والطحاوي (١: ٣١١*) والسهمي في «تاريخ جرجان» (ص٨٢) والبيهقي في «السنن» (١٠: ٢٧٢) والبغوي في «شرح السنة» (٩: ٣٥١ ـ ٣٥٢) عن عمر بن علي بن حسين[1] عن سعيد به.

(١) ـ صحيح. وإسناد المصنف حسن.

وأخرجه ابن ماجه (٣٣٨٧) عن صدقة بن خالد عن يحيىٰ بن الحارث الذماري به.

وأخرجه أحمد في «المسند» (٥٦٤٨) عن هاشم بن القاسم عن أبي معشر عن موسىٰ بن عقبة عن سالم به وزاد: «ما أسكر كثيره فقليله حرام».

وأخرجه البيهقي (٨: ٢٩٦) عن ابن وهب عن أبي معشر به إلا أن أوله: «كل مسكر خمر».

---

(١) تحرف اسمه في «المشكل» إلىٰ: «عمر بن محمد بن حسين بن علي».

١٠٨ ـ حَدَّثنا ابنُ أبي عَاصِمٍ حَدَّثنا أَيُّوبُ الوَزَّانُ حَدَّثنا مُعَمَّرُ بنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثنا عَبْدُالسَّلَامِ بنُ حَرْبٍ عَنْ سُفْيانَ الثَّوْرِيِّ عَن دَاودَ بنِ أبي عَوْفٍ أبي الجِحَافِ وأبي هَاشِمٍ عَنْ قَيْسٍ الخَارِفِيِّ قال: سَمِعْتُ عَلِيًّا رضي الله عنه عَلىٰ المِنْبَر يقولُ: سَبَقَ رسُولُ الله ﷺ وصلىٰ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه وثَلَّثَ عُمَرُ رضي الله عنه، وخَبَطَتْنا فِتْنَةٌ فهو ما شَاءَ الله[1].

= قلت: وأبو معشر واسمه نجيح بن عبدالرحمن السندي ضعفه غير واحد كما في ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (١٠: ٤٢١، ٤٢٢)، ولكنه قد توبع، تابعه أبو ضمرة أنس بن عياض عند البزار (٢٩١٧ ـ الكشف).

وأخرجه أحمد في «المسند» (٤٨٣٠) وفي «الأشربة» (٢٦*) ومسلم (٣: ١٥٨٧) وغيرهم من طرق عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: «كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام» كما تابع نافعاً عليه آخرون، لا نُطيل بذكرهم وذكر المصادر التي أوردتها، بل نحيل علىٰ تعليق الأخ الفاضل أبي إسحاق الحويني علىٰ «المنتقىٰ» لابن الجارود (٣: ١٥١ ـ ١٥٣)، كما ذكر فيه بعض شواهد الحديث عن صحابة آخرين.

(١) ـ صحيح. أخرجه ابن أبي عاصم ـ شيخ المصنف ـ في «السنة» (١٢٠٩) بإسناده هنا.

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٦: ١٣٠) عن يزيد بن هارون، وأحمد في «المسند» (١٠٢٠) عن عبدالرحمن بن مهدي، و(١١٠٧) عن وكيع، وفي «فضائل الصحابة» (٢٤١) عنهما جميعاً، والخطيب في «تاريخه» (١٤: ٣٥٧) عن ابن المبارك، وأحمد في «المسند» (١٢٥٨) وفي «الفضائل» (٢٤٤) والبخاري في «التاريخ» (٧: ١٧٢ ـ ١٧٣) عن أبي نعيم الفضل بن دكين، خمستهم عن سفيان الثوري به =

. . . .

= دون ذكر داود بن أبي عوف الحجاف.

قلت: قيس الخارفي ترجمه البخاري في «التاريخ الكبير» (٧: ١٤٧) وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧: ١٠٦) ولم يذكرا له جرحاً ولا تعديلاً، وقال ابن حجر في «التقريب» (٥٥٩٩): «مقبول».

وأخرجه عبدالله بن أحمد في زوائده علىٰ «الفضائل» (٤٤٩) بقوله: أُخبرت عن أشعث بن شعبة عن منصور بن دينار عن خلف بن حوشب عن أبي هاشم عن سعيد بن قيس الخارفي عن علي به.

قلت: وهذا إسنادٌ ضعيف، فيه جهالة الراوي عن أشعث، ومنصور بن دينار ضعفه ابن معين، وقال البخاري: «في حديثه نظر». وقال النسائي: «ليس بالقوي». كذا في «الميزان» للذهبي (٤: ١٨٤). ثم إنه قلب اسم الخارفي فجعله «سعيد بن قيس».

وأخرجه كذلك القطيعي في زوائده علىٰ «الفضائل» (٥٨٦) من طريق ليث بن أبي سُليم عن أبي هاشم عن سعيد بن قيس، وأشار البخاري في «التاريخ» (٧: ١٧٢) إلىٰ هٰذا الطريق وقال: «لا يصح».

قلت: وهٰذا إنما لضعف ليث بن أبي سليم، فهو: «صدوق اختلط جدًّا ولم يتميز حديثه فترك»، كذا في «التقريب» لابن حجر (٥٦٨٥).

وأخرجه أحمد في «المسند» (١٢٥٥) وفي «الفضائل» (٢٤٣) عن أبي نعيم الفضل ابن دكين قال: حدثنا شريك عن الأسود بن قيس عن عمرو بن سفيان عن عَليٍّ به. =

. . . .

= وشريك هو ابن عبدالله القاضي: «صدوق، يخطىء كثيراً»، كذا في «التقريب» لابن حجر (٢٧٨٧).

وقال أحمد شاكر في تعليقه علىٰ «المسند» (٢ : ٣٠٨): «في إسناده نظر، والظاهر عندي أنه منقطع، فإن عمرو بن سفيان هذا الذي روىٰ عنه الأسود بن قيس لم يذكروا عنه إلا أنه يروي عن ابن عباس وابن عمر من الصحابة، بل اقتصر ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/١/٢٣٤) علىٰ ابن عباس، فما أظن إلا أن روايته عن علي مرسلة، ولو كانت رواية عنه لذكروها إن شاء الله».

وأخرجه أحمد في «المسند» (٨٩٥) وفي «الفضائل» (٢٤٢) عن شجاع بن الوليد عن خلف بن حوشب عن أبي إسحاق عن عبدخير عن علي به. قلت: وفي إسناده أبو إسحاق وهو السبيعي، صدوق اختلط وكان مدلساً، وهو لم يصرح فيه بالتحديث.

وله طريق آخر عن عبدخير، فقد قال الطبراني في «الأوسط» (١٦٦١): حدثنا أحمد بن النضر العسكري حدثنا محمد بن مصفىٰ حدثنا معاوية بن حفص عن أبي الأحوص عن خالد بن علقمة عن عبدخير عن علي به.

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩ : ٥٤) ثم قال: «رواه أحمد، ورواه الطبراني في الأوسط، ورجال أحمد ثقات».

قلت: كان حريًّا به أن يذكر أن أحمداً رواه بإسنادين كما تقدم النقل عنه، ثم كأنه يشير إلىٰ عِلَّةٍ في إسناد الطبراني بسكوته عنه ولتوثيقه رجال إسناد أحمد فقط، وهو حَريٌّ بذلك، فإن محمد بن مصفىٰ وهو الدمشقي متكلمٌ فيه، ولخص ما قيل =

١٠٩ ـ حَدَّثنا عَبْدُالله بنُ مُحَمَّدِ بن زَكريا حَدَّثنا أَبُو خَالِدٍ الرَّمْلِيُّ حَدَّثنا مَسْرُوحٌ أَبو شِهَابٍ حَدَّثنا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابرٍ رَضِيَ الله عَنْه قال: دَخَلْتُ علىٰ النَّبِيِّ ﷺ وهو يَمْشِي علىٰ أَرْبَعَةٍ والحَسَنُ والحُسَيْنُ رضي الله عنهما علىٰ ظَهْرِهِ وهُوَ يَقُول: «نِعْمَ الجَمَلُ جَمَلُكُما، ونِعْمَ الحِمْلَانِ أَنْتُما»[1].

= فيه ابن حجر بقوله في «التقريب» (٦٣٠٤): «صدوق، له أوهام».

وقوله في الحديث: «صَلَّىٰ أبو بكر» قال ابن الأثير في «النهاية» (٣: ٥٠) مادة «صلا»: «المُصَلِّي في خيل الحلبة: هو الثاني، سُمِّيَ به لأن رأسه يكون عند صلا الأول، وهو ما عَنْ يمينَ الذنب وشماله».

١ ـ ضعيف. أخرجه العقيلي (٤: ٢٤٧) عن روح بن الفرج، والطبراني في «الكبير» (٣: ٤٦: ٢٦٦١) عن روح بن الفرج وجعفر بن محمد الفريابي، وابن حبان في «المجروحين» (٣: ١٩) عن عيسىٰ بن عبدالله العسقلاني، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٤١٢) عن أبي الأحوص محمد بن الهيثم، أربعتهم عن أبي خالد الرملي يزيد بن خالد بن موهب به.

وأخرجه ابن الجوزي (٤١٣) عن عيسىٰ بن عبدالله عن مسروح به.

وقال العقيلي عن مسروحٍ هٰذا: «لا يتابع علىٰ حديثه ـ يعني هذا ـ ولا يُعرف إلا به». وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨: ٤٢٤): «سألتُ أبي عنه وعرضت عليه بعض حديثه فقال: لا أعرفه. وقال: يحتاج أن يتوب إلىٰ الله ـ عز وجل ـ من حديث باطلٍ رواه عن الثوري». =

• •

= وترجمه الذهبي في «الميزان» (٤ : ٩٧) ونقلَ كلام العقَيلي وابن أبي حاتم، وتبعه ابن حجر في «اللسان» (٦ : ٢١) مصرحاً بأن الحديث الذي أشار إليه أبو حاتم هو هٰذا الحديث.

وقال ابن عدي في «الكامل» (٢ : ٧٠٥): «مجهول». وقال ابن حبان في «المجروحين» (٣ : ١٩): «شيخ يروي عن الثوري ما لا يُتابع عليه، روىٰ عنه يزيد ابن موهب، لا يجوز الاحتجاج بخبره لمخالفته الأثبات في كل ما يروي». وقال ابن عدي: «هٰذا الحديث لا يُعرف إلا بيزيد بن موهب عن مسروح، وقد سرقه عيسىٰ ابن عبدالله بن سليمان هٰذا من يزيد بن موهب، ورواه عن مسروح».

ونقَل ابن الجوزي عن النسائي أنه قال: «هٰذا حديث منكر».

وأورد الحديث الهيثميُّ في «المجمع» (٩ : ١٨٢) وقال: «رواه الطبراني، وفيه مسروح أبو شهاب، وهو ضعيف».

وأورده كذلك الذهبي في «السير» (٣ : ٢٥٦) وقال: «مسروح: لَيِّن».

قلت: كذا قالا، الأول بتضعيفه والثاني بتليينه، مع أن الذهبيَّ قد تقدم أنه ترجمه في «الميزان» ناقلاً مقالتي العقيلي وأبي حاتم فيه!!

١١٠ ـ حَدَّثنا الفِرْيابِيُّ حَدَّثنا قُتَيْبَةُ بنُ سَعِيدٍ حَدَّثنا جَابِرُ بنُ مَرْزوقٍ عَنْ عَبْدِاللهِ وهو ابنُ عَبْدِالعزيز عَنْ أَبي طُوَالَةَ عن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ أَذْنَبَ ذَنْباً فَعَلِمَ أَنَّ اللهَ إنْ شَاءَ أَنْ يُعَذِّبَه عَلَيْه عَذَّبَهُ، وإنْ شَاءَ أَنْ يَغْفِرَ لَهُ غَفَرَ لَهُ، كَانَ حَقًّا علىٰ اللهِ عَزَّ وجَلَّ أَنْ يَغْفِرَ لَهُ»[١].

---

(١) ـ ضعيف. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤: ٢٨٦ ـ ٢٨٧) عن المصنف مقروناً بغيره.

وأخرجه ابن حبان في «الثقات» (٧: ٢٠) عن إسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل، والحاكم (٤: ٢٤٢) عن أحمد بن المبارك، كلاهما عن قتيبة بن سعيد به.

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه». وتعقبه الذهبي بقوله: «قلت: لا والله، ومن جابر حتىٰ يكون حجة؟! بل هو نكرة وحديثه منكر».

وترجم ابن حبان في «المجروحين» (١: ٢١٠) لجابر بن مرزوق، وقال عنه: «يأتي بما لا يشبه حديث الثقات عن الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به».

ثم اعجب لصنيعه إذ يورد هذا الحديث في ترجمة عبدالله بن عبدالعزيز ـ شيخ جابر فيه ـ من «الثقات» ساكتاً عليه!!

وترجم الذهبيُّ لجابرٍ هذا في «الميزان» (١: ٣٧٨) بقوله: «متهم»، وأورد من مناكيره هذا الحديث.

وأشار إلىٰ إعلاله كذلك المزي في ترجمة «عبدالله بن عبدالعزيز» من «التهذيب» (١٥: ٢٤١) عند ذكر شيخه أبي طوالة، وذكر الراويَّ عنه وجابر بن مرزوق فقال عند ذِكرِ كُلِّ واحدٍ منهما: «إن كان محفوظاً».

١١١ ـ حَدَّثنا عَبْدُالله بنُ نَاجِيَةَ حَدَّثنا دَاوُدُ بنُ حَمَّادٍ حَدَّثنا عَتَّابُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ شَوذب(*) عَنْ شُعْبَةَ عَنِ العَلاءِ عَنْ أَبيه عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ الله عَنْه قال: قالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِذَا كَانَ النِّصْفُ مِنْ شَعْبَان فَأَمْسِكُوا عَنِ الصَّوْمِ، ومَنْ كَانَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ فَلْيَصُمْهُ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيَسْرُدِ الصَّوْمَ»[1].

---

(١)ـ الشطر الأول منه صحيح. وأخرجه بتمامه الشجري في «الأمالي» (٢ : ١٠٤) من طريق المصنف به.

قلت: عَتَّابُ بن محمد ترجمه البخاري في «التاريخ» (٧ : ٥٦) وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧ : ١٣) ولم يوردا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وأورده ابن حبان في «الثقات» (٧ : ٢٩٥) وقال: «مستقيم الحديث».

والراوي عنه داود بن حماد ترجمه كذلك ابن حبان (٨ : ١٣٦) وقال: «كان صاحب حديث، ضابطاً، يغرب». وترجمه الخطيب في «التاريخ» (٨ : ٣٦٨) ولم يورد فيه جرحاً ولا تعديلاً. ونقل ابن حجر في «اللسان» (٢ : ٤١٦) عن ابن القطان أنه قال: «حاله مجهول»، وتعقبه بأن أبا زرعة روىٰ عنه وهو من عادته أن لا يروي إلا عن ثقة، كذا قال.

وقد توبع شعبة علىٰ الشطر الأول منه، ولكن لا أعلم الزيادة فيه أهي من شعبة أم من الراوي عنه!!

ولم أهتد إلىٰ من أخرجه بتمامه، ولكن الشطر الأول منه ـ أعني قوله: «إذا كان =

---

* في الأصل: «سويد»، والتصويب من المصادر التي ترجمت له و«أمالي الشجري» (٢ : ١٠٤) حيث أخرج الحديث من طريق المصنف.

. . . .

= النصف الأول من شعبان فأمسكوا عن الصوم» ـ قد ورد من طرق عن العلاء بن عبدالرحمن، فقد أخرجه ابن أبي شيبة (٣ : ٢١) وأحمد (٢ : ٤٤٢) والنسائي في «الكبرىٰ» (٢ : ١٧٢) عن أبي عُميس[1] ـ عتبة بن عبدالله المسعودي، وأبو داود (٢٣٣٧) والترمذي (٧٣٨) وابن ماجه (١٦٥١) والدارمي (١٧٤٨) والبيهقي (٤ : ٢٠٩*) عن عبدالعزيز بن محمد الدراوردي، كلاهما عن العلاء ـ وهو ابن عبدالرحمن بن يعقوب ـ به بألفاظ متقاربة.

وتابعهما سفيان بن عيينة عند عبدالرزاق (٣ : ١٦١ : ٧٣٢٥)، وعبدالرحمن بن إبراهيم عند الدارمي (١٧٤٧) وابن عدي (٤ : ١٦١٧)، وروح بن العلاء عند الخطيب في «التاريخ» (٨ : ٤٨)، وزهير بن معاوية عند أبي نعيم في «أخبار أصبهان» (١ : ٢٨٣) والشجري في «الأمالي» (٢ : ٣٧)، ومسلم بن خالد عند ابن ماجه (١٦٥١)، وموسىٰ بن عبيدة عند ابن عدي (٢ : ٤٧٦).

وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح». وقال النسائي: «لا نعلم أحداً روىٰ هذا الحديث غير العلاء بن عبدالرحمن».

وأما أبو داود فقال: «رواه الثوري، وشبل بن العلاء، وأبو عميس، وزهير بن محمد عن العلاء. وكان عبدالرحمن لا يحدث به. قلت لأحمد: لِمَ؟! قال: لأنه كان عنده أن النبي ﷺ كان يَصِلُ شعبان برمضان وقال: عن النبي ﷺ خلافه» ثم قال أبو داود: «وليس هذا عندي خلافه، ولم يجيء به غير العلاء عن أبيه». كذا نقل أبو داود عن أحمد، وأما البيهقي فقال: «قال أبو داود: وقال أحمد بن حنبل: هٰذا حديث منكر، قال: وكان عبدالرحمن لا يحدث به». =

---

(١) في النسائي: «أبي عيش»، وهو خطأ طباعي، فليحرر.

١١٢ ـ حَدَّثنا ابنُ أَبي الأَحْوَصِ الكُوفيُّ حَدَّثنا سَعِيدُ بنُ عَمْرٍو الأَشْعَثيُّ حَدَّثنا عَبْثَرُ(*) عَنِ العَلاءِ بنِ المُسَيَّبِ(**) عَنِ الحَكَمِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْه قَالَ: صَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنَ المَدِينَةِ حتىٰ أَتىٰ قُدَيْداً ثُمَّ أَفْطَرَ حتىٰ أَتىٰ مَكَّةَ(١).

= قلت: إسناده صحيح لا مرية فيه، ولعل استنكار الإمام أحمد له يعني تفرده له لا غير كما هو معهود في كتب المصطلح، فإن كان معناه مستنكراً لديه لما ظنه أن ذلك خلاف ما علم عن النبي ﷺ، فقد تقدم كلام أبي داود: «ليس هٰذا عندي خلافه»، بمعنىٰ أن هذا خاص بمن لم يكن صائماً شيئاً من شعبان فإذا ما انتصف عزم أن يصوم بقيته، فهٰذا منهيٌّ عنه، إلا أن يكون قد صام شيئاً كيوم الاثنين والخميس واستمر في ذلك بقية الشهر، والله أعلم.

١ ـ صحيح بذكر «عُسفان» بدلاً من «قديد». أخرجه النسائي (٢٢٨٨) عن القاسم بن زكريا عن سعيد بن عمرو الشعيثي به.

وأخرجه كذلك (٢٢٨٧) عن سويد بن نصر، و(٢٢٨٩) عن الحسن بن عيسىٰ، كلاهما عن عبدالله بن المبارك عن شعبة عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس به.

قلت: مدار الطريقين ـ علىٰ الحكم وهو ابن عُتَيْبَة الكندي الكوفي، قال عنه ابن حجر في «التقريب» (١٤٥٣): «ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس». وقد عنعن في إسناد هذا الحديث. =

---

* في الأصل: «عنبر»، وهو خطأ، وهو «عبثر بن القاسم الزبيدي»، مترجم في «التهذيب» للمزي (١٤: ٢٦٩)، وقد تقدم علىٰ الصواب في الحديث رقم (٩).

** في الأصل: «السائب»، وهو خطأ، وهو مترجم في «التهذيب» لابن حجر (٨: ١٩٢ ـ ١٩٣).

١١٣ ـ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ جَعْفَرٍ القَتَّاتُ حَدَّثنا أَحْمَدُ بنُ يُونُسَ حَدَّثنا إسْرائِيلُ عَن هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ الله عَنْها قالت: ما خُيِّرَ رَسُول الله ﷺ بَيْنَ أَمْرَينِ قَطُّ إلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهما[1].

= وكما أسلفنا أنه ثابت بذكر «عُسفان» بدلاً من «قديد»، ورد من طريق منصور عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس به. أخرجه أحمد (٢٦٥٢) والبخاري (٤:١٨٦) وأبو داود (٢٤٠٤) وابن حبان (٥:٢٣١) عن أبي عوانة ـ الوضاح اليشكري ـ، والبخاري (٨:٣) ومسلم (٢:٧٨٥) والنسائي (٢٢٩١) وابن خزيمة (٢٠٣٦) والبيهقي (٤:٢٤٣) عن جرير بن عبدالحميد، وأحمد (٢٩٩٦) والنسائي (٢٣١٤) عن مفضل بن مهلهل، وأحمد (٢٣٥٠) وابن خزيمة (٢٠٣٦) عن عَبيدة ابن حميد، وأبو يعلىٰ (٢٥٢٧) عن يحيىٰ بن يعلىٰ، خمستهم عن منصور به.

وتابعهم شعبة عند النسائي (٢٢٩٠) وإسرائيل عند الطحاوي (٢:٦٤، ٦٥*)، إلا أنهما لم يذكرا «طاوساً» في إسناده.

وأشار إلىٰ رواية شعبة هٰذه ابنُ حجر في «الفتح» (٤:١٨٧) وكذلك إلىٰ رواية الحكم عن مجاهد والمتقدم ذكرها، وذكر أنه من المحتمل أن يكون مجاهد أخذه عن طاوس عن ابن عباس ثم لقي ابن عباس فحمله عنه، أو سمعه من ابن عباس وثبته فيه طاوس.

وأقول: هذا ممكن، ولكن كان عليه ـ رحمه الله ـ ألا يذكر رواية الحكم، لأن فيها ذكر موضع «قديد» كما أسلفنا ـ وليس فيه ذكر «عُسفان»!!

(١) ـ إسناده صحيح. وأخرجه أحمد (٦:٣٢، ١٦٢، ١٩١، ٢٠٩، ٢٢٩، ٢٨١) ومسلم (٤:١٨١٣، ١٨١٤) من طرق عن هشام بن عروة به بألفاظ متقاربة. =

١١٤ ـ أَخْبَرنا بُهْلُولُ الأنْبَارِيُّ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ مُعَاوِيَةَ النَّيْسَابُورِيُّ حَدَّثنا سُلَيْمَانُ بنُ بِلَالٍ عَنِ ابنِ عَجْلَانَ عَنْ أَبيهِ عَنْ أبي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ يَتَّقِ الله يَدْخُلِ الجَنَّةَ لا تَبْلىٰ ثِيَابُهُ ولا يَفْنىٰ شَبَابُهُ»[1].

= وأخرجه مالك في «الموطأ» (٤: ٢٥١) عن ابن شهاب عن عروة به، وعن مالكٍ أخرجه كل من أحمد (٦: ١١٦، ١٨٢، ١٨٩، ٢٦٢) والبخاري (٦: ٥٦٦، ١٠: ٥٢٤) ومسلم (٤: ١٨١٣) وأبي داود (٤٧٨٥) وأبي يعلىٰ (٤٣٨٢).

وأخرجه الحميدي (٢٥٨) وأحمد (٦: ٨٥، ١١٤، ١٣٠، ٢٢٣، ٢٣٢) والبخاري (١٢: ٨٦) ومسلم (٤: ١٨١٣*) من طرق عن الزهري.

(١) ـ صحيح بلفظ آخر. وإسناد المصنف ضعيف، محمد بن معاوية النيسابوري كذبه ابن معين والدارقطني، وضعفه ابن المديني وعمرو الفلاس والخليلي وابن قانع، وقال البخاري: «روىٰ أحاديث لا يُتابع عليها». وقال مسلم: «متروك الحديث». كذا في ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (٩: ٤٦٤، ٤٦٥).

وقال أبو بكر بن أبي داود في «البعث» (٥٨): حدثنا أحمد بن حفص قال: حدثني أبي حدثني إبراهيم ـ هو ابن طهمان ـ عن الحجاج عن قتادة عن عُبيدالله بن عمرو عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من اتقىٰ الله دخل الجنة، ينعم فيها، ولا يبؤس، ويحيىٰ فيها فلا يموت، ولا تبلىٰ ثيابه، ولا يفنىٰ شبابه». ثم قال: «هذا عُبيدالله بن عمرو شيخٌ من أهل البصرة، لم يروِ عنه غير قتادة».

وعن ابن أبي داود أخرجه أبو نعيم في «صفة الجنة» (١٠١).

وأخرجه أبو نعيم كذلك (١٠٤) من طريقين عن معاذ بن هشام بن أبي عبدالله =

....

= الدستوائي عن أبيه عن قتادة به.

قلت: في إسناده عُبيدالله بن عمرو، وهذا ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٥ : ٣٩٢)[1] وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥ : ٣٢٨)، ولم يوردا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وأورده ابن حبان في «الثقات» (٥ : ٦٧).

وبهٰذا اللفظ كذلك أخرجه أبو نعيم في كل من «الحلية» (٦ : ٢٧٥) و«صفة الجنة» (١٠٤/٢) فقال: حدثنا أحمد بن عُبيدالله[2] بن محمود حدثنا عبدالله بن وهب حدثنا جميل بن الحسن حدثنا محمد بن مروان حدثنا هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً به.

وقال في «الحلية»: «غريب من حديث هشام، لم نكتبه إلا من حديث محمد بن مروان العقيلي». قلت: عبدالله بن وهب الذي في إسناده هو الدينوري - كما في ترجمة الراوي عنه من «تاريخ أصبهان» لأبي نعيم (١ : ١٥٨).

وابن وهب هٰذا اتهمه الدارقطني بالوضع، وقال كذلك: «متروك»، كذا في ترجمته من «الميزان» للذهبي (٢ : ٤٩٤، ٤٩٥) وعنه ابن حجر في «اللسان» (٣ : ٣٤٥).

ولكن الحديث ثابتٌ دون قوله: «من يتق الله» بل بلفظ: «من يدخل الجنة» الخ، أخرجه أحمد (٢ : ٤٦٢) ومسلم (٤ : ٢١٨١ - ٢١٨٢) والبيهقي في «البعث» (٢٩٤) عن عبدالرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة مرفوعاً به، وأخرجه أحمد (٢ : ٤٠٧، ٤١٦) عن عفان، و(٢ : ٣٦٩ - ٣٧٠) عن يحيىٰ بن إسحاق، وأبو يعلىٰ (٦٤٢٨) وأبو نعيم في «صفة الجنة» (٩٧) =

---

(١) فيه: «عبيدالله بن عمر».

(٢) في «الحلية»: «عبدالله»، وهو خطأ، فليحرر، وهو مترجم في «أخبار أصبهان» لأبي نعيم (١ : ١٥٨).

. . . .

= عن هدبة بن خالد، والدارمي (٢٨٢٢) عن حجاج بن المنهال، أربعتهم عن حماد ابن سلمة به، إلا أن في رواية الدارمي ذُكر «أيوب» بين ثابت وأبي رافع، فلا أدري أهو وهمٌ من راويه أم هو خطأ من الناسخ أم الطابع!!

وأخرجه أبو نعيم في «صفة الجنة» (٩٨، ٩٩) من طريقين عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً به. قلت: وإسناده حسن لغيره، فإن ابن عجلان قال عنه ابن حجر في «التقريب» (٦١٣٦): «صدوق، إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة».

قلت: وهٰذا منها كما ترىٰ.

وأخرجه الطيالسي (٢٥٨٣) عن زهير بن معاوية عن أبي مجاهد سعد الطائي قال: حدثني أبو المُدِلَّة أنه سمع أبا هريرة مرفوعاً به.

وعن الطيالسي أخرجه كل من عبد بن حميد في «المنتخب» (١٤١٨) وأبي نعيم في «صفة الجنة» (١٠٠).

وأخرجه أحمد (٢ : ٣٠٥) وابن حبان (٩ : ٢٤١) من طريق زهير به.

وأخرجه أحمد (٢ : ٤٤٥) والدارمي (٢٨٢٤) عن سعدان عن سعد الطائي به.

وفي إسناده أبو مُدِلَّة، قال عنه ابن المديني: «لا يُعرف اسمه، مجهول». كذا في «التهذيب» لابن حجر (١٢ : ٢٢٧)، وأما ابن حبان فأورده في «الثقات» (٥ : ٧٢) وذكر أن اسمه: «عُبيدالله[1] بن عبدالله». ولم يعتد الذهبي بتوثيقه ـ نظراً لتساهله =

(١) في «التهذيب» (١١ : ٢٢٧) و«التقريب» (٨٣٤٩): «عبدالله».

١١٥ ـ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ جَعْفَرٍ القَتَّاتُ حَدَّثنا أَبُو نُعَيْمٍ الفَضْلُ بنُ دُكَيْنٍ حَدَّثنا سُفْيَانُ عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ عَبْدِالله رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ: «إنَّ أَوَّلَ ما يُقْضَىٰ بَيْنَ النَّاسِ في الدِّمَاءِ»[1].

= كما هو معلوم ـ فقال في «الكاشف» (٣: ٣٧٥): «وُثِّق». وأما ابن حجر فقال في «التقريب» (٨٣٤٩): «مقبول».

(١)ـ صحيح. وأخرجه النسائي (٣٩٩٣) عن أبي داود الطيالسي عن سفيان ـ وهو الثوري ـ به إلا أنه أوقفه علىٰ ابن مسعود ولم يرفعه.

وأقول: لا ضير في ذلك ما دام قد ورد كذلك مرفوعاً، فقد توبع سُفيان عليه، أخرجه البخاري (١٢: ١٨٧) ـ وعنه البغوي في «شرح السنة» (١٠: ١٤٩ ـ ١٥٠) ـ عن عُبيدالله بن موسىٰ عن الأعمش به مرفوعاً.

وأخرجه الطيالسي (٢٦٩) وأحمد (٤٢٠٠، ٤٢١٤) ومسلم (٣: ١٣٠٤*) والنسائي (٣٩٩٢) والترمذي (١٣٩٦) والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢١٢) عن شعبة عن الأعمش به.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩: ٤٢٦) وأحمد (٤٢١٣) ومسلم (٣: ١٣٠٤*) والترمذي (١٣٩٧) وابن ماجه (٢٦١٥) وابن أبي عاصم في «الأوائل» (٣٣) وفي «الديات» (ص٢٥) وأبو يعلىٰ (٥٢١٥) والقضاعي (٢١٢) والإسماعيلي كما في «الفتح» (١١: ٣٩٦) عن وكيع عن الأعمش به.

وأخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١٣٥٨) وأحمد (٣٦٧٤) والقضاعي (٢١٢) عن محمد بن عبيد[1]، و(٤٢١٣) عن حميد الرؤاسي، والبخاري (١١: ٣٩٥) عن =

---

(١) في «الزهد»: «محمد بن عبدة»، وهو خطأ.

. . . .

= حفص بن غياث، ومسلم (٣: ١٣٠٤) عن عبدة بن سليمان، وأبو يعلىٰ (٥٠٩٩) عن أبي شهاب الحناط، خمستهم عن الأعمش به.

وقال الترمذي: «حديث عبدالله حسن صحيح، وهكذا روىٰ غير واحد عن الأعمش مرفوعاً، وروىٰ بعضهم عن الأعمش ولم يرفعوه».

قلت: تقدم عن سفيان أنه رواه عند المصنف مرفوعاً وأخرىٰ موقوفاً عند غيره.

وكذا رواه موقوفاً إبراهيم بن طهمان عند النسائي (٣٩٩٤) إلا أنه زاد «عمرو ابن شرحبيل» بين شقيق وابن مسعود.

وتابعه بذكره كذلك أبو معاوية ـ محمد بن خازم ـ عند النسائي (٣٩٩٥) إلا أنه رفعه.

ورواه أبو معاوية أخرىٰ بدون ذكر «عمرو بن شرحبيل» إلا أنه أوقفه!!

قلت: ولا أظن ذكرُه في حديثنا هٰذا إلا وهماً، وكأن النسائيَّ أشارَ إلىٰ ذلك بذكره حديثاً آخرَ تلو هٰذا الحديث يرويه الأعمش عن شقيق عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود، فيكون أبو معاوية قد خلط بين إسنادين فيه، والله أعلم.

وأخرجه النسائي (٣٩٩١) وابن ماجه (٢٦١٧) وابن أبي عاصم في «الأوائل» (٣٢) وفي «الديات» (ص٢٥) وأبو يعلىٰ (٥٤١٤) والطبراني في «الكبير» (١٠: ٢٣٥: ١٠٤٢٥) والقضاعي (٢١٣) عن إسحاق الأزرق عن شريك عن عاصم عن أبي وائل عن ابن مسعود به.

وفي إسناده شريك وهو ابن عبدالله القاضي، وهو: «صدوق يخطىء كثيراً، تغير

١١٦ ـ حَدَّثنا مُحَمَّدٌ حَدَّثنا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثنا سُفْيَانُ عَنِ الأعْمَشِ عَنْ شَقيقٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ عَبْدِالله وأبي مُوسىٰ رَضِيَ الله عَنْهما في المَسْجِدِ، فقالا: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِنَّ بَيْنَ يَدَي السَّاعَةِ أيَّاماً(*) يَنْزِلُ فيها الجَهْلُ، ويُرْفَعُ فيها العِلْمُ، ويَكْثُرُ فيها الهَرْجُ». والهَرْجُ: القَتْلُ[1].

= حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة». كذا في «التقريب» لابن حجر (٢٧٨٧).

(١) ـ صحيح. أخرجه الشجري في «الأمالي» (٢: ٢٦١) عن المصنف به.

وأخرجه أحمد (٣٨١٧) ومسلم (٤: ٢٠٥٦ ـ ٢٠٥٧) والطحاوي في «مشكل الآثار» (١: ٢٨٧: ٣١٦) عن عُبيدالله بن عبدالرحمن الأشجعي عن سفيان ـ وهو الثوري ـ به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١٣: ١٣) وفي «خلق أفعال العباد» (٣٤٠) وأبو نعيم في «الحلية» (٤: ١١٢) والبيهقي في «المدخل» (٨٤٥) من طريق عُبيدالله بن موسىٰ عن الأعمش به.

وقال أبو نعيم: «صحيحٌ ثابتٌ من حديث الأعمش، رواه غير واحد».

وأخرجه أحمد (٣٨٤١، ٤٣٠٦) ومسلم (٤: ٢٠٥٦) عن زائدة بن قدامة، وأحمد (٣٦٩٥) عن وكيع، ومسلم (٤: ٢٠٥٦) عن وكيع وعبدالله بن نمير، ثلاثتهم عن الأعمش به.

وأخرجه البخاري (١٣: ١٤) ومسلم (٤: ٢٠٥٧) عن جرير بن عبدالحميد، والبخاري (١٣: ١٣ ـ ١٤) عن حفص بن غياث، ومسلم (٤: ٢٠٥٧) وابن ماجه

* في الأصل: «أيام»، وهو خطأ.

١١٧ ـ حَدَّثنا أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدٍ الخُزَاعِيُّ حَدَّثنا مُسْلِمُ بنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثنا صَدَقَةُ بنُ مُوسىٰ حدثنا لَيْثٌ عَنْ عَبْدِالرَّحْمٰن بن ثُرْوانَ عَن هُزَيْل ابنِ شَرَحْبِيلَ عَن أبي ذَرٍّ رَضِيَ الله عَنْه قال: كُنْتُ قَاعِداً بَيْنَ يَدَيْ رَسُول الله ﷺ وبَيْنَ يَدَيْه مَعْلَفٌ عليه شَاتَان تَعْتَلِفَانِ، فَنَطَحَتْ إحداهُما الأخْرىٰ فَعَدَلْتها عن مَعْلَفِها، فَضَحِك النبيُّ ﷺ فقال أَبُو ذَرٍّ: يا نَبيَّ الله! ما أَضْحَكَكَ بِأبي وأُمِّي؟! قال: «عَجِبْتُ لِهٰذِه يُقْتَّصُ لَها مِنْ هٰذه الَّتي نَطَحَتْها يَوْمَ القِيَامَةِ»[1].

= (٤٠٥١) عن أبي معاوية ـ محمد بن خازم ـ، وأحمد (٤: ٣٩٢) عن محمد بن عبيد، أربعتهم عن الأعمش به، إلا أن عندهم أن الذي تَلَفَّظَ بذلك هو أبو موسىٰ الأشعري، دون ابن مسعود.

وأخرجه ابن ماجه (٤٠٥٠) عن عبدالله بن نمير ووكيع عن الأعمش، وعنده المتلفظ بذلك ابن مسعود دون أبي موسىٰ الأشعري.

قلت: لا تعارض في ذلك، كذا أشار الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٣: ١٨)، ونقل عن ابن أبي خيثمة إلىٰ ترجيح قول الجماعة، يعني بجعله من حديثيهما، والله أعلم.

(١) ـ صحيح. أخرج أحمد (٥: ١٧٢ ـ ١٧٣) عن حماد بن سلمة قال: أخبرنا ليث عن عبدالرحمن بن ثروان[1] عن الهزيل بن شرحبيل عن أبي ذر أن رسول الله ﷺ كان جالساً وشاتان تقترنان، فنطحت إحداهما الأخرىٰ فأجهضتها. قال: فضحك رسول الله ﷺ، فقيل له: ما يضحكك يا رسول الله؟! قال: «عجبت =

---

(١) في المطبوعة: «مروان»، وهو خطأ.

. . . .

= لها، والذي نفسي بيده ليقادن لها يوم القيامة».

وأخرجه البزار (٣٤٥٠ ـ الكشف) عن حماد بن سلمة به بلفظ مقارب لرواية المصنف.

قلت: في إسناده ليث بن أبي سليم، «صدوق اختلط جدًّا ولم يتميز حديثه فترك». كذا في «التقريب» لابن حجر (٥٦٨٥).

وقال الطيالسي (٤٨٠): حدثنا شعبة قال: أخبرنا الأعمش قال: سمعت منذر الثوري يحدث عن أصحابه عن أبي ذر قال: رأىٰ رسول الله ﷺ شاتين تنتطحان، فقال لي: «يا أبا ذر! أترىٰ فيما تنتطحان؟» قلت: لا. قال: «ولكن ربك يدري، وسيقضي بينهما يوم القيامة».

وأخرجه أحمد (٥: ١٦٢) عن محمد بن جعفر عن شعبة به إلا أنَّ عنده: «عن أشياخ لهم»، كما تابع شعبةَ عنده أبو معاوية، وفي روايته: «عن أشياخ له».

وتابعه كذلك جرير عبدالحميد عند ابن أبي الدنيا في «الأهوال» (١٧٣) ولفظه: قال: بينما أنا جالس عند رسول الله ﷺ وشاتان تأكلان من علفٍ لهما انتطحتا، فقال: «يا أبا ذر! فيم تنتطح هاتان الشاتان؟» قال: لا أدري. قال: «لكن الله يدري، وسيقضي بينهما». وفي روايته: «عن أشياخ التيم».

قلت: إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين ما عدا أولئك الذين روىٰ عنهم منذر الثوري، فلم يُعَرَّفْهُم إلا في رواية ابن أبي الدنيا بأنهم من «التيم»، وأرجو أن لا يضر ذلك ما داموا جمعاً وهم من التابعين فيشد بعضهم أزر بعض. =

١١٨ ـ حَدَّثنا إبْرَاهِيمُ بنُ سَعْدَانَ حَدَّثنا بَكْرُ بنُ بَكَّارٍ حَدَّثنا مِسْعَرٌ عَنْ عَبْدِالمَلِكِ عَن النَّزَّالِ بن سَبْرَةَ قالَ: خَطَبنا عَبْدُالله بنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ الله عَنْه حين اسْتُخْلِفَ عُثْمَانُ فَقَالَ: أَمَّرْنا خَيْر مَنْ بَقِيَ ولم نَأْلُوا[1].

= وأورد الهيثمي في «المجمع» (١٠: ٣٥٢) رواية أحمد من طريق ليث بن أبي سليم، ثم أتبعها بروايته الأخرىٰ التي أخرجها من طريق منذر الثوري، ثم قال الهيثمي: «رواه كله أحمد والبزار بالرواية الأولىٰ، وكذلك الطبراني في المعجم الأوسط، وفيها ليث بن أبي سليم وهو مدلس، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح. غير شيخه ابن عائشة وهو ثقة، ورجال الرواية الثانية رجال الصحيح، وفيها راوٍ لم يسم» أ. هـ .

قلت: كذا قال عن ليث أنه مدلس ولم أر سلفاً له في ذلك لا في المصادر التي ترجمت له ولا في المصنفات التي صُنِّفت في المدلسين.

ويشهد للحديث ما أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤: ١٩٩٧) والبخاري في «الأدب المفرد» (١٨٣) من طريق إسماعيل بن جعفر عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: «لَتُؤَدَّنَّ الحُقُوقُ إلىٰ أَهْلِها يَوْمَ القِيَامَةِ، حَتىٰ يُقَادَ لِلشَّاةِ الجَلْحَاءِ مِنَ الشَّاةِ القَرْنَاءِ». وأخرجه أحمد (٢: ٣٢٣) وابن أبي الدنيا في «الأهوال» (١٧٦) عن زهير بن محمد، والترمذي (٢٤٢٠) عن عبدالعزيز بن محمد، وأحمد (٢: ٢٣٥) عن شعبة، ثلاثتهم عن العلاء ـ وهو ابن عبدالرحمن ـ به.

(١) ـ صحيح. أخرجه ابن سعد (٣: ٦٣) عن أبي معاوية الضرير وعبيدالله بن موسىٰ وأبي نعيم، وأحمد في «فضائل الصحابة» (٧٤٧) عن يحيىٰ بن سعيد ووكيع، والفسوي في «المعرفة» (٢: ٧٦٠) عن أبي نعيم وعبيدالله بن موسىٰ، والطبراني في «الكبير» (٩: ١٨٨: ٨٨٤٢) عن إسماعيل بن عمرو البجلي و(٨٨٤٣) عن =

١١٩ ـ حَدَّثنا الحَسَنَ بنُ عَلُّويه القَطَّانُ حَدَّثنا إسْمَاعِيلُ بنُ عِيسىٰ العَطَّارُ حَدَّثنا المُسَيَّبُ بنُ شَريكٍ عَنْ مُطَرِّفٍ عَن أَبي هَارُونَ عَن أَبي سَعِيدٍ رَضِيَ الله عَنْه قَالَ: كَانَ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ: «سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ العِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ، وسَلاَمٌ عَلىٰ المُرْسَلِينَ، والحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمِينَ»[1].

= عبدالحميد بن يحيىٰ الحماني، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (ص٢٠٦ ـ ترجمة عثمان) عن أبي داود الحفري وأبي نعيم ومحمد بن سابق ووكيع، تسعتهم عن مسعر وهو ابن كدام به.

وتابع مسعراً عليه شعبةُ عند ابن سعد (٣: ٦٣) وابن عساكر (ص٢٠٧).

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٩: ٨٨) وقال: «رواه الطبراني بأسانيد، ورجال أحدها رجال الصحيح».

(١) ـ ضعيف. أخرجه الخطيب (١٣: ١٣٨) من طريق شيخ المصنف ـ وهو الحسن بن علي بن محمد القطان ـ به، إلا أنَّ عنده: «بعد أن يسلم».

وفي إسناده المسيب بن شريك، قال عنه ابن معين: «ليس بشيء». وقال أحمد: «ترك الناس حديثه». وقال البخاري: «سكتوا عنه». وقال مسلم وجماعة: «متروك». وقال الدارقطني: «ضعيف». كذا في «الميزان» للذهبي (٤: ١١٤).

وأبو هارون هو عمارة بن جوين العبدي، ضعفه شعبة وأبو زرعة وأبو حاتم. وقال النسائي: «متروك الحديث». وقال أخرىٰ: «ليس بثقة، ولا يُكتب حديثه». وكذبه حماد بن زيد والجوزجاني وابن علية. كذا في ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (٧: ٤١٢، ٤١٣). =

....

= وأخرجه ابن أبي شيبة (٢ : ١٩١ : ٣٠٦٩) والبيهقي في «الدعوات» (١٠٨) عن هشيم، وأبو يعلىٰ (١١١٨) عن حماد، وابن السني (١١٩) عن وكيع، والطبراني في «الدعاء» (٦٥١) عن سفيان، أربعتهم عن أبي هارون به.

وعند ابن أبي شيبة والبيهقي: «آخر صلاته عند انصرافه»، وعند أبي يعلىٰ: «بعدما يسلم»، وعند ابن السني: «كان إذا فرغ من صلاته قال: لا أدري قبل أن يسلم أو بعد أن يسلم»، وعند الطبراني: «إذا انصرف من الصلاة».

وقال ابن حجر كما في «الفتوحات» لابن علان (٣ : ٥٩): «حديث غريب، مدار الحديث علىٰ أبي هارون، واسمه عمارة بن جوين، وهو ضعيف جدًّا، اتفقوا علىٰ تضعيفه، وكذبه بعضهم» أ. هـ.

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٢ : ١٤٧) فقال: «عن أبي هريرة عن أبي سعيد»، وهو خطأ صوابه «أبو هارون عن أبي سعيد»، ثم قال: «رواه أبو يعلىٰ، ورجاله ثقات»، وهذا مقبول إن كان الحديث ليس معروفاً بأبي هارون ولكنه موجود في إسناد أبي يعلىٰ، فأنىٰ له هذا الحكم؟!!

وذكر ابن كثير في «تفسيره» (٧ : ٤١) إسناداً آخر للحديث في «مسند أبي يعلىٰ» عن أبي هارون وهذا غير موجود في «المسند» المطبوع، فلعله في أصله الكبير، ثم قال ابن كثير: «إسناده ضعيف».

وزاد السيوطي في «الدر» (٧ : ١٤١) نسبة هذا الحديث إلىٰ سعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن مردويه.

وذكر ابن حجر الحديثَ عن صحابة آخرين إسناد كل حديث منها ضعيف، =

١٢٠ ـ حَدَّثنا ابنُ أَبي عَاصِمٍ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ أَبَانٍ الوَاسِطيُّ حَدَّثنا يَزِيدُ بنُ عَطَاءٍ عَنْ أَبي إسْحَاقَ الهَمَدَانيِّ عَن أَبي عُبَيْدَةَ عَنْ أَبيه رَضِيَ الله عَنْه قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿إذَا جَاءَ نَصْرُ الله والفَتْحُ﴾ كَانَ رَسُول الله ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ: «سُبْحَانَكَ رَبَّنا وبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِر لي، إنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ»[1].

= فهاكها مع ذكر تعليله لكل منها نقلاً عن «الفتوحات» لابن علان:

أولاً: عن ابن عباس: «أخرجه الطبراني في الكبير [١١٢٢١]، وفي سنده محمد ابن عبدالله بن عبيد المكي، وهو أشد ضعفاً من أبي هارون». وأبه أعله الهيثمي في «المجمع» (١٠: ١٠٣).

ثانياً: عن معاذ بن جبل: أخرجه أبو بكر المخلص، «وفي سنده الخضيب بن جحدر، وهو كذاب».

ثالثاً: عن الأرقم بن عبديغوث عزاه ابن حجر للطبراني ولم يتكلم عليه، وأما في «المجمع» (١٠: ١٠٢ ـ ١٠٣) فقد قال الهيثمي: «فيه عبدالمنعم بن بشير، وهو ضعيف جدًّا». ثم قال ابن حجر: «وله شاهد أخرجه ابن أبي حاتم من مرسل الشعبي بسند صحيح إليه» ثم ذكره.

(١)- صحيح دون قوله: «إنك أنت التواب الغفور». أخرجه أحمد (٣٧١٩، ٣٨٩١) وابن أبي حاتم ـ كما في «تفسير ابن كثير» (٨: ٥٣٣) ـ والحاكم (٢: ٥٣٨ ـ ٥٣٩) عن شعبة عن أبي إسحاق به.

وأخرجه أحمد (٣٦٨٣، ٣٧٤٥) عن إسرائيل، و(٤١٤٠، ٤٣٥٢) عن سفيان، =

• •

= و(٤٣٥٦) عن المسعودي، وأبو يعلىٰ (٥٢٣٠) عن وكيع، و(٥٤٠٧) عن إبراهيم ابن طهمان، وابن جرير (٣٠ : ٣٣٥) عن عيسىٰ بن يزيد، ستتهم عن أبي إسحاق به.

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي، وسيأتي ما في تصحيحهما من نظر.

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٢ : ١٢٧) وقال: «رواه أحمد وأبو يعلىٰ والبزار والطبراني في الأوسط، وفي إسناد الثلاثة أبو عبيدة عن أبيه ولم يسمع منه، ورجال الطبراني رجال الصحيح خلا حماد بن [أبي] سليمان وهو ثقة ولكنه اختلط».

قلت: الحديث في البزار (٥٤٤ ـ الكشف) من طريق عمرو بن ثابت عن أبي إسحاق عن سعيد بن وهب عن ابن مسعود به، أي ليس فيه «أبو عبيدة» بل فيه «سعيد بن وهب»، وهو يروي عن ابن مسعود بدون واسطة، ولكن الإسناد إليه ضعيف، فالراوي عنه هو أبو إسحاق السبيعي، وهو صدوق اختلط وكان مدلساً، ولم يصرح هنا بالتحديث. والراوي عنه وهو عمرو بن ثابت ضعفه غير واحد، وقال النسائي: «متروك الحديث».

وقال أخرىٰ: «ليس بثقة ولا مأمون» كذا في ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (٨ : ٩، ١٠).

وإنما لم نعل الأسانيد التي ذكرنا في أول التخريج بأبي إسحاق لأنه قد رواه عنه شعبة في بعض المواضع، وهو ممن روىٰ عنه قبل الاختلاط، كما أنه لا يروي عنه إلا ما علم أنه سمعه ممن فوقه.

وزاد السيوطي في «الدر» (٨ : ٦٦٣) نسبة هذا الحديث إلىٰ عبدالرزاق ومحمد بن =

١٢١ ـ حَدَّثنا زَكَريا بنُ يَحيىٰ السَّاجِيُّ حَدَّثنا عُمَرُ بنُ مُوسىٰ الحَادِي حَدَّثنا أَبُو هِلَالٍ عَنِ ابنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبيه رَضِيَ الله عَنْهُ قال: قال النَّبيُّ ﷺ: «مَنْ قَالَ فِي الإِسْلَامِ شِعْراً مُقْدِعاً فَلِسَانُهُ هَدَرٌ»(١).

١٢٢ ـ حَدَّثنا إبْرَاهِيمُ بنُ عَبْدِالله بنِ أَيُّوبَ المُخْرِّمِيُّ حَدَّثنا سَعِيدُ ابنُ مُحَمَّدٍ الجَرْمِيُّ حَدَّثنا أَيُّوبُ بنُ جَابرٍ عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ عُمَارَةَ بنِ عُمَيْرٍ عَنِ ابنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبيه قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «القُضَاةُ ثَلَاثَةٌ، فاثْنَانِ في النَّارِ وقَاضٍ فِي الجَنَّةِ، فَأَمَّا الَّذي في النَّار فَقَاضٍ(*) قَضىٰ

= نصر وابن المنذر وابن مردويه.

والحديث ثابت دون قوله: «إنك أنت التواب الغفور»، فقد ورد من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يقرأ في ركوعه وسجوده: «سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي» يتأول القرآن». يعني السورة المذكورة. أخرجه أحمد (٦ : ٤٣) والبخاري (٨ : ٧٣٣) ومسلم (١ : ٣٥٠) وغيرهم، ذكرتُهم في التعليق علىٰ كتاب «الدعوات الكبير» للبيهقي (٧٦).

(١) ـ ضعيف. أخرجه البزار (٢٠٩٢ ـ الكشف) عن شيخه عمر بن موسىٰ به، ثم قال: «لا نعلم رواه عن النبي ﷺ إلا بريدة».

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٨ : ١٢٣) وقال: «رواه البزار، ورجاله ثقات، وفي بعضهم خلاف».

قلت: عمر بن موسىٰ تقدم ذكر تضعيفه في التعليق علىٰ الحديث رقم (٦٠)، بما لا يقال أن فيه خلافاً، بل ضَعْفُه يُوهن إسنادَ هٰذا الحديث، والله أعلم.

---

* في الأصل: «فقاضي»، وهو خطأ.

بالجَوْرِ، والآخَرُ قَضىٰ بما لا يَدْرِي ما القَضَاءُ، وآخَرُ قَضىٰ بالحَقِّ جَهْدَه»[1].

(١)ـ صحيح. وإسناد المصنف ضعيف، أيوب بن جابر قال عنه ابن معين: «ليس بشيء». وقال النسائي: «ضعيف». وقال أبو زرعة: «واهي الحديث». وقال ابن معين وأبو حاتم: «ضعيف الحديث». كذا في ترجمته من «التهذيب» للمزي (٣: ٤٦٥، ٤٦٦). ولكن الحديث ثابت، فإن له طرقاً عن ابن بريدة ـ وهو عبدالله.

الأولىٰ: عن خلف بن خليفة عن أبي هاشم الرماني ـ يحيىٰ بن دينار ـ عن ابن بريدة عن أبيه مرفوعاً بألفاظ متقاربة. أخرجها النسائي في «الكبرىٰ» (٣: ٤٦١ - ٤٦٢) وأبو داود (٣٥٧٣) وابن ماجه (٢٣١٥) ومحمد بن خلف ـ وكيع ـ في «أخبار القضاة» (١: ١٤ ـ ١٥) والبيهقي في «المدخل» (١٨٣) و«السنن» (١٠: ١١٦) والشجري في «الأمالي» (٢: ٢٣٤) من طرق عن خلف بن خليفة به.

وقال أبو داود: «وهذا أصح شيء فيه».

قلت: خلف بن خليفة هو ابن صاعد الأشجعي، وهو وإن كان من رجال مسلم ولكنه: «صدوق، اختلط في الآخر»، كذا في «التقريب» لابن حجر (١٧٣١)، وذَكَر في «التهذيب» (٣: ١٥١) أن من سمع منه من القدماء: «هشيم ووكيع»، وليس أحدهما ضمن الذين رووا هذا الحديث عن خلف في أيٍّ من هذه المصادر.

الثانية: عن شريك بن عبدالله عن الأعمش عن سعد[1] بن عبيدة عن ابن بريدة به. أخرجها الترمذي (١٣٢٢) ومحمد بن خلف (١: ١٣ ـ ١٤) والطبراني في «الكبير» (٢: ٥: ١١٥٤) وابن عدي (٢: ٨٦٤ ـ ٨٦٥، ٤: ١٣٣٢)

(١) في «الجامع» للترمذي: «سهل»، وفي «المستدرك»: «سعيد»، وكلاهما خطأ.

. . . .

= والحاكم في «المستدرك» (٤ : ٩٠) والبيهقي في «السنن» (١٠ : ١١٧) والشجري في «الأمالي» (٢ : ٢٣٢) من طرق عن شريك به.

وقال الحاكم: «صحيح علىٰ شرط مسلم» ووافقه الذهبي!!

قلت: شريك بن عبدالله: «صدوق يخطىء كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة»، كذا في «التقريب» لابن حجر (٢٧٨٧)، وروىٰ له مسلمٌ في المتابعات، كما في «التهذيب» للمزي (١٢ : ٤٧٥)، فعلىٰ ذا لا يكون علىٰ شرط مسلم كما قال الحاكم وتبعه الذهبي.

الثالثة: عن عبدالله بن بكير عن حكيم بن جبير عن عبدالله بن بريدة به. أخرجها محمد بن خلف (١ : ١٥) وابن القاص في «أدب القاضي» (١ : ٨٦ ـ ٨٧) والحاكم (٤ : ٩٠) وابن عبدالبر (٢ : ٧٠) من طريقين عن ابن بكير به.

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». وتعقبه الذهبي بقوله: «قلت: ابن بكير الغنوي منكر الحديث».

وأقول: عبدالله بن بكير هٰذا أورده ابن حبان في «الثقات» (٨ : ٣٣٥)، كما أورده ابن عدي في «الكامل» (٤ : ١٥٦٣ ـ ١٥٦٤) مع ذكر حديثين مما تفرد به، ثم قال: «ولعبدالله بن بكير أحاديث إفرادات عن محمد بن سوقة وعن غيره مما ينفرد به، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً».

وترجمه الذهبي في «الميزان» (٢ : ٣٩٩) ونقل عن الساجي أنه قال: «من أهل الصدق وليس بقوي». =

....

= وشيخه حكيم بن جبير أَشَدُّ ضعفاً، وقد تقدم ذكر تضعيفه في التعليق على الحديث رقم (٨٨)، ونقل كذلك أقوال مضعفيه الذهبي في «الميزان» (١: ٥٨٣ ـ ٥٨٤)، فعجباً له يعل الحديث بابن بكير ويدع من هو أَشَدُّ ضعفاً منه!!

الرابعة: أخرجها الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص٩٨ ـ ٩٩) من طريق علي بن الحسن بن شقيق قال: سمعت أبا حمزة السكري عن عبدالله بن بريدة به.

قلت: أبو حمزة السكري هو محمد بن ميمون، وهو وإن كان من رجال الشيخين بل الستة فقد نقل ابن حجر في كل من ترجمته من «التهذيب» (٩: ٤٨٧) و«هدي الساري» (ص٤٤٢) عن النسائي أنه قال: «لا بأس بأبي حمزة، إلا أنه كان قد ذهب بصره في آخر عمره، فَمَنْ كتب عنه قبل ذلك فحديثه جيد». وأقول: لا أدري أسماع علي بن الحسن بن شقيق قبل ذلك أم بعده، ثم إن في القلب شيئاً من سماعه من عبدالله بن بريدة، فإن ما بين وفاتيهما خمسين سنة كما في المصادر التي ترجمت لهما.

الخامسة: أخرجها الطبراني في «الكبير» (٢: ٥: ١١٥٦) عن قيس بن الربيع عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه به.

قلت: كذا فيه: «سليمان بن بريدة»، وهذا الإسناد معلول من جهتين: الأولى: قيس بن الربيع: «صدوق، تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به»، كذا في «التقريب» لابن حجر (٥٥٧٣). الثانية: خالف قيساً سفيانُ الثوري فرواه عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن كعب به موقوفاً عليه. أخرجه عنه محمد بن خلف في «أخبار القضاة» (١: ١٦).

السادسة: أخرجها محمد بن خلف (١: ١٥) من طريق داود بن عبدالحميد قال: =

١٢٣ ـ حَدَّثنا الحَسَنَ بنُ عُلويه القَطَّانُ حدثنا إسْمَاعِيلُ بنُ عِيسىٰ العَطَّارُ حَدَّثنا إسْمَاعِيلُ بنُ زَكريَا عَنْ سُفْيَانَ ومِسْعَرٍ عَن زِيَادِ بنِ عِلاَقَةَ عَنْ يَزِيدَ بن الحَارِثِ عَن أبي مُوسىٰ رَضِيَ الله عَنْه قال: قال رسول الله ﷺ: «فَنَاءُ أُمَّتِي بالطَّعْنِ والطَّاعُونِ» قيل: يا رَسُولَ الله! هٰذا الطَّعْنُ قَدْ عَرَفْنَاهُ، فَمَا الطَّاعُونُ؟ قال: «وخْزُ أَعْدَائِكُم مِنَ الجِّنِّ، فَفي كُلٍّ شَهَادَةٌ»[1].

= حدثنا يونس بن خباب أبو حمزة عن عبدالله بن بريدة عن أبيه به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جدًّا، داود بن عبدالحميد ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣: ٤١٨) ونقل عن أبيه أنه قال عنه: «لا أعرفه، وهو ضعيف الحديث، يدل حديثه علىٰ ضعفه». وشيخه يونس بن خباب طعن فيه غيرُ واحدٍ كما في ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (١١: ٤٣٧ ـ ٤٣٩).

قلت: والعمدة علىٰ الطريق الأولىٰ والثانية، فبها يثبت الحديث إن شاء الله، وقد ألف الحافظ ابن حجر جزءاً في طرق هذا الحديث، كذا قال في كل من «فتح الباري» (١٣: ٣١٩) و«التلخيص الحبير» (٤: ١٨٥).

(١) ـ صحيح. أخرجه الطبراني بإسناد المصنف في كل من «الأوسط» ـ كما في «بذل الماعون» لابن حجر (ص١١١) ـ وفي «الصغير» (٣٥١)، إلا أنه لم يذكر «سفيان» في رواية «الصغير».

وقال في «الصغير»: «لم يروه عن مسعر بن كدام إلا إسماعيل بن زكريا، تفرد به إسماعيل بن عيسىٰ». =

• •

= وأخرجه كذلك أبو الحسن الخلعي في «فوائده» من طريق محمد بن عبدالله الخصيبي عن شيخ المصنف به، كذا في «بذل الماعون» (ص١١٠).

قلت: وفي إسناده عندهم: «يزيد بن الحارث التغلبي»[1]، أورده البخاري في «التاريخ الكبير» (٨: ٣٢٦) وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩: ٢٥٦ ـ ٢٥٧) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً. وأورده ابن حبان في «الثقات» (٥: ٥٣٧ ـ ٥٣٨).

وتابع مسعراً وسفيان عليه سَعَّاد بن سليمان عند كل من البزار (٣٠٤٠ ـ الكشف) والطبراني في «الأوسط» (١٤١٨).

وأخرجه كذلك من طريقه مختصراً البخاري في «التاريخ الكبير» (٤: ٢١١ - ٢١٢).

وسَعَّاد هذا ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤: ٣٢٤)، ونقل عن أبيه أنه قال: «ليس بقوي في الحديث». وأورده ابن حبان في «الثقات» (٦: ٤٣٥). وترجمه البخاري في «التاريخ» (٤: ٢١١ ـ ٢١٢) دون ذكر أي جرح أو تعديل فيه.

قلت: روىٰ الحديث عن زياد بن علاقة آخرون اختلفوا في تعيين الراوي عن أبي موسىٰ.

الوجه الأول: أخرجه الطيالسي (٥٣٤) وأحمد (٤: ٤١٧) والبزار (٢: ٨٣ - الخطية) عن شعبة عن زياد بن علاقة عن رجل (زاد أحمد: من قومه قال شعبة: كنت أحفظ اسمه) عن أبي موسىٰ به، وزاد أحمد كذلك: وقال زياد: فلم أرض =

(١) في إحدىٰ نسختي «التاريخ» للبخاري و«بذل الماعون» لابن حجر: «الثعلبي»، وهو خطأ، وفي النسخة الأخرىٰ من «التاريخ» غير منقوطة، كذا في التعليق عليه.

. . . .

= بقوله، فسألتُ سيد الحي وكان معهم فقال: صدق، حدثناه أبو موسىٰ.

وذكر الدارقطني في «العلل» (٧ : ٢٥٥) أن الحكم بن عتيبة وإسرائيل تابعا شعبة عليه، كما ذكر أن سفيان الثوري تابعهما ولكن «اختلف عنه، فرواه جماعة من أصحابه عنه عن زياد بن علاقة كقول الحكم وإسرائيل» وروايته الموافقة لهم عند أحمد (٤ : ٣٩٥).

الوجه الثاني: أخرجه أحمد (٤ : ٣٧٧) عن يحيىٰ بن أبي بكير عن أبي بكر النهشلي عن زياد عن أسامة بن شريك عن أبي موسىٰ به.

وخالف الإمامَ أحمدَ الفضلُ بن سهل عند البزار (٢ : ٨٣ ـ الخطية) فقال: «قطبة ابن مالك» بدلاً من «أسامة بن شريك».

وقال ابن حجر في «البذل» (ص١١٣): «وما أظنه إلا وهماً من البزار ومن شيخه، فإن أحمد بن حنبل أحفظ من الفضل بن سهل وأتقن».

كما تابع الإمام أحمدَ عليه العباسُ بن محمد الدوري عند البيهقي في «دلائل النبوة» (٦ : ٣٨٤).

وأشار ابن حجر في «البذل» (ص١١٣) إلىٰ هذه المتابعة وقال: «ويحتمل أن يكون عند زياد بن علاقة عن جماعة. وقطبة المذكور صحابي أيضاً، وهو عم زياد الراوي عنه».

الوجه الثالث: أخرجه البزار (٢ : ٨٣) وابن خزيمة ـ كما في «البذل» (ص١١٤) ـ والطبراني في «الأوسط» ـ كما في «مجمع البحرين» (ق٥٥/١) ـ عن حجاج بن =

. . . .

أرطاة عن زياد عن كردوس الثعلبي عن أبي موسىٰ به.

قلت: وكردوس لخص ابن حجر ما ذكره في «التهذيب» (٨: ٤٣٢) بقوله في «التقريب» (٥٦٣٦): «كردوس الثعلبي، بالمثلثة، واختلف في اسم أبيه، فقيل: عباس، وقيل: عمرو، وهو مقبول» من الثالثة، وقيل: هم ثلاثة».

الوجه الرابع: أخرجه الدارقطني في «العلل» (٧: ٢٥٧) عن أبي مريم عن زياد بن علاقة عن البراء بن عازب عن أبي موسىٰ به.

وهذا الوجه لا يحتج به البتة، فأبو مريم هو عبدالغفار بن قاسم الأنصاري، اتهمه بالوضع كل من ابن المديني وأبي داود، وقال الدارقطني: «متروك». كذا في «الميزان» (٢: ٦٤٠) و«اللسان (٤: ٤٢).

الوجه الخامس: رواه أبو شيبة - إبراهيم بن عثمان - عن زياد بن علاقة عن اثني عشر رجلاً من بني ثعلبة عن أبي موسىٰ. كذا في «العلل» للدارقطني (٧: ١٣٧، ٢٥٦).

وهذا الوجه كذلك ليس بحجة، فأبو شيبة هذا ضعفه أحمد، وقال البخاري: «سكتوا عنه». وقال النسائي: «متروك الحديث». كذا في ترجمته من «الميزان» للذهبي (١: ٤٨).

وقال الدارقطني (٧: ٢٥٧): «والاختلاف فيه من قبل زياد بن علاقة، ويشبه أن يكون حفظه عن جماعة، فمرة يرويه عن ذا، ومرة يرويه عن ذا». يعني كأنه لا يرىٰ اضطرابه، وهذا مع عدم الاحتجاج بالوجهين الأخيرين نظراً لضعف راوييهما. =

. . . .

= وكذا أشار إلىٰ عدم اضطرابه الحافظ ابن حجر كما في «بذل الماعون» (ص١١٢) فقال: «لا معارضة بينه[1] وبين رواية من سماه: يزيد بن الحارث لما تقدم في رواية شعبة أن زياد بن علاقة سمعه من سيد الحي بعد أن سمعه من الأول، فيحتمل أن يكون الأول هو يزيد بن الحارث وسيد الحي هو أسامة بن شريك، وهو صحابي معروف أخرج له أصحاب السنن الأربعة».

وورد الحديث كذلك عن ابن عمر، أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢٢٩٤) و«الصغير» (١٢٨) من طريق موسىٰ بن أيوب النصيبي قال: حدثنا عبدالله بن عصمة النصيبي عن بشر بن حكيم[2] عن إبراهيم بن أبي حُرَّة عن سالم عن ابن عمر مرفوعاً به.

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢: ٣١٤) وقال: «رواه الطبراني في الصغير والأوسط، وفيه عبدالله بن عصمة النصيبي، قال ابن عدي: له مناكير، وقد وثقه ابن حبان».

وفي الباب عن عائشة كذلك، فقد قال أحمد (٦: ١٤٥): حدثنا يزيد أخبرنا جعفر بن كيسان ويحيىٰ بن إسحاق وعفان ـ المعنىٰ وهذا لفظ حديث يزيد لم يختلفوا في الإسناد والمعنىٰ قالا: أخبرنا جعفر بن كيسان العدوي قال: حدثتنا معاذة بنت عبدالله العدوية قالت: دخلت علىٰ عائشة فقالت: قال رسول الله ﷺ: «لا يفني أمتي إلا بالطعن والطاعون». قلت: يا رسول الله! هذا الطعن قد عرفناه، فما الطاعون؟ قال: «غدة كغدة البعير، المقيم بها كالشهيد والفار منها كالفار من =

---

(١) يعني من سماه «أسامة بن شريك».

(٢) في «الصغير»: «حليم»، وهو خطأ، فليحرر.

١٢٤ ـ حَدَّثنا أَحْمَدُ بنُ عَمْرو بنِ عَبْدِالخَالِقِ حَدَّثنا عَمْرُو بنُ يَزيد الجَرْمِيُّ أَبو بُرَيْدٍ حَدَّثنا سَيْفُ بنُ عُبَيْدالله الجَرْمِيُّ حَدَّثنا سَرَّار بنُ مُجَشِّرٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ وسَالِمٍ عَنِ ابنِ عُمَرَ رَضِي الله عَنْهُ أَنْ غَيْلاَنَ بنَ سَلَمَةَ الثَّقَفِيَّ كَانَ تَحْتَهُ عَشْرُ نُسْوَةٍ فَأَسْلَمَ وأَسْلَمْنَ مَعَهُ، فَأَمَرَهُ النَّبيُّ ﷺ أَنْ يَخْتَارَ مِنْهُنَّ أَرْبَعاً. قَالَ أَيُّوبُ: فَلَمَّا أَسَنَّ طَلَّقَهُنَ، فَقَال له عُمَرُ رَضِيَ الله عَنْه: راجِعْهُنَّ وإلاَّ إنْ مُتَّ أَمَرْتُ بِقَبْرِكَ أَنْ يُرْجَمَ كَمَا رُجِمَ قَبْرُ أبي رُغَالٍ[1].

الزحف». قلت: وإسناده صحيح.

(١)ـ صحيح. أخرجه البيهقي (٧:١٨٣) عن النسائي وعبدالله بن محمد بن ناجية كلاهما عن عمرو بن يزيد به، وفي رواية ابن ناجية: «عنده تسع نسوة». ثم نقل البيهقي عن الدارقطني ـ الذي روىٰ الحديث من طريقه ـ أنه قال: «تفرد به سرار بن مجشر، وهو بصري ثقة».

وأورده ابنُ حجر في «التلخيص» (٣: ١٦٩) وقال: «رجاله ثقات».

وأخرجه كذلك الدارقطني (٣: ٢٧١ ـ ٢٧٣) عن عبدالقدوس بن محمد وحفص ابن عمر بن يزيد عن سيف بن عُبيدالله به.

وأخرجه أحمد (٤٦٣١) وأبو يعلىٰ (٥٤٣٧) ـ وعنه ابن حبان (٦: ١٨١) ـ عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر به.

وورد كذلك من طريق معمر دون ذكر قصة غيلان مع عمر، أخرجه ابن أبي شيبة (٤: ٣١٧) وأحمد (٤٦٠٩، ٥٠٢٧، ٥٥٥٨) والترمذي (١١٢٨) وابن ماجه (١١٢٨) وابن حبان (٦: ١٨٢*) والدارقطني (٣: ٢٦٩: ٩٥) والحاكم (٢: ١٩٢*، =

....

= ١٩٣*) والبيهقي (٧: ١٨٢) والبغوي (٩: ٨٩).

وقال الرمادي وهو أحد الرواة عند الدارقطني: «هكذا يقول أهل البصرة».

وقال الترمذي: «هكذا رواه معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه. وسمعت محمد بن إسماعيل (يعني البخاري) يقول: هذا حديث غير محفوظ. والصحيح ما روىٰ شعيب بن أبي حمزة وغيره عن الزهري قال: حُدِّثْتُ عن محمد بن سويد الثقفي، أن غيلان بن سلمة أسلم وعنده عشر نسوة. قال محمد: وإنما حديث الزهري عن سالم عن أبيه أن رجلاً من ثقيف طَلَّق نساءه فقال له عمر: لتراجعن نساءك، أو لأرجمن قبرك كما رُجم قبر أبي رُغال» أ. هـ.

وأما الحاكم فقال: «هكذا رواه المتقدمون من أصحاب [معمر][1] سعيد ويزيد[2] ابن زريع وإسماعيل بن علية وغندر والأئمة الحفاظ من أهل البصرة. وقد حكم الإمام مسلم بن الحجاج أن هذا الحديث مما وهم فيه معمر بالبصرة، فإن رواه عنه ثقة خارج البصريين حكمنا له بالصحة فوجدت سفيان الثوري، وعبدالرحمن بن محمد المحاربي، وعيسىٰ بن يونس، وثلاثتهم كوفيون، حدثوا به عن معمر[3] عن الزهري عن سالم عن أبيه رضي الله عنه أن غيلان بن سلمة أسلم وعنده عشر نسوة، فأمره رسول الله ﷺ أن يختار منهن أربعاً» أ. هـ.

كذا قال ثم ساق أحاديثهم، وقال: «والذي يؤدي إليه اجتهادي أن معمر بن راشد حدث به علىٰ الوجهين، أرسله مرة ووصله مرة، والدليل عليه أن الذين وصلوه =

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في المطبوعة: «عن» وهو خطأ تصويبه من «التلخيص» للذهبي.

(٣) في المطبوعة: «محمد»، وهو خطأ مخالف للسياق تصويبه من «التلخيص» للذهبي.

. . . .

= عنه من أهل البصرة قد أرسلوه أيضاً، والوصل أولىٰ من الإرسال، فإن الزيادة من الثقة مقبولة، والله أعلم» أ. هـ .

وتعقب ذلك ابن حجر في «التلخيص» (٣ : ١٦٨) بعد ذكره لقول مسلم الذي نقله عنه الحاكم فقال: «وقد أخذ ابن حبان والحاكم والبيهقي بظاهر هذا الحكم، فأخرجوه من طرق عن معمر من حديث أهل الكوفة وأهل خراسان وأهل اليمامة عنه. قلت[1]: ولا يُفيد ذلك شيئاً، فإن هؤلاء كلهم إنما سمعوا منه بالبصرة وإن كانوا من غير أهلها، وعلىٰ تقدير تسليم أنهم سمعوا منه بغيرها فحديثه الذي حدث به في غير بلده مضطرب، لأنه كان يحدث في بلده من كتبه علىٰ الصحة، وأما إذا رحل فحدث من حفظه بأشياء وَهِمَ فيها، اتفق علىٰ ذلك أهل العلم به كابن المديني والبخاري وأبي حاتم ويعقوب بن شيبة وغيرهم. وقد قال الأثرم عن أحمد: هذا الحديث ليس بصحيح والعمل عليه، وأعله بتفرد معمر بوصله وتحديثه به في غير بلده هكذا. وقال ابن عبدالبر: طرقه كلها معلولة. وقد أطال الدارقطني في العلل تخريج طرقه. ورواه ابن عيينة ومالك عن الزهري مرسلاً، وكذا رواه عبدالرزاق عن معمر، وقد وافق معمراً علىٰ وصله بحر بن كنيز[2] السقا عن الزهري، لكن بحر ضعيف، وكذا وصله يحيىٰ بن سلام عن مالك، ويحيىٰ ضعيف» أ. هـ .

ثم ذكر طريق المصنف الذي أخرجه البيهقي كما تقدم وقال بعد ذلك: «واستدل به ابن القطان علىٰ صحة حديث معمر. قال ابن القطان: وإنما اتجهت تخطئتهم حديث معمر لأن أصحاب الزهري اختلفوا عليه». ثم ذكر الاختلافات عليه، وتقدم ذكرُ بعضها.

(١) القائل ابن حجر.

(٢) في المطبوعة: «كثير»، وهو خطأ.

١٢٥ ـ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ زَكريا حَدَّثنا أَبُو عُبَيْدَةَ شَاذُّ بنُ فَيَّاضٍ حَدَّثنا عُمَرُ بنُ إبْرَاهِيمَ عَنْ قَتَادَةَ عَن أَبي حَسَّانٍ عَن نَاجيَةَ عَن ابن مَسْعُودٍ رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ: قال رسول الله ﷺ: «العَبْدُ يُوْلَدُ مُؤْمناً، ويَعيشُ مُؤْمِناً، ويَمُوتُ مُؤْمِناً، والعَبْدُ يُولَدُ كَافراً، ويَعِيشُ كافِراً، ويَمُوتُ كَافِراً، والعَبْدُ يَعْمَل بُرْهَةً مِنْ دَهْرِه بالشَّقَاء ثم يُدْرِكُهُ ما كُتِبَ لَهُ فَيَمُوتُ سَعِيداً، والعَبْد يَعْمَلُ بُرْهَةً مِنْ دَهْرِهِ بالسَّعَادَةِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ ما كُتِبَ لَه فَيَمُوتُ كَافِراً»[1].

---

(١)ـ صحيح. أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٢٥٠) عن أبي موسىٰ محمد ابن المثنىٰ، والطبراني في «الكبير» (١٠:٢٧٦:١٠٥٤٢) عن معاذ بن المثنىٰ ومحمد ابن حيان المازني، ثلاثتهم عن شاذ بن فياض به، إلا أنه في لفظ الطبراني: «يموت كافراً» في الشطر الأول، و«يموت مؤمناً» في الشطر الثاني، وأما ابن أبي عاصم فلم يذكر لفظه محيلاً إلىٰ ما قبله، وهٰذا ليس فيه ذكر الشطر الثاني من الحديث وهو شطر الإيمان.

وأخرجه أبو داود في «كتاب القدر» ـ كما في «التهذيب» للمزي (٨:٣٤١) ـ وابن أبي عاصم (٢٥٠) والمزي في «التهذيب» (٨:٣٤٠) عن الخليل بن عمر بن إبراهيم عن أبيه به.

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧:٢١٢) وقال: «رواه الطبراني في الأوسط والكبير باختصار، وفيه عمر بن إبراهيم العبدي، وقد وثقه غير واحد، وقال ابن عدي: حديثه عن قتادة مضطرب. قلت: وهذا منها» أ. هـ .

وأقول: قول ابن عدي هو في «الكامل» له (٥:١٧٠١)، وفيه كذلك: «يروي =

. . . .

= عن قتادة أشياء لا يُوافق عليها».

والحديث في «الدر المنثور» للسيوطي (٨:١٨٢) من حديث ابن عباس معزواً إلىٰ ابن مردويه، فلا أدري أهوَ قصورٌ من السيوطي حيث لم يذكره من حديث ابن مسعود معزواً إلىٰ المصادر المتقدمة، أم أنه مذكورٌ كذلك في ابن مردويه من حديث ابن مسعود وتحرف إلىٰ ابن عباس!!

ثم إن الحديث ثابت، فهناك ما يشهد له، فقد قال البخاري (٦:٣٦٣): حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا زيد بن وهب حدثنا عبدالله: حدثنا رسول الله ﷺ ـ وهو الصادق المصدوق ـ: «إنَّ أَحَدَكُم يُجْمَعُ في بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يوماً، ثم يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذٰلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذٰلِكَ، ثَمَّ يَبْعَثُ الله إليهُ مَلَكاً بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، فيَكْتُبُ عَمَلَهُ ورِزْقَهُ وأَجَلَهُ وشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ. ثم يُنْفَخُ فيه الرُّوحُ، فَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتىٰ مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وبَيْنَها إلا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ فَيَدخلُ الجَنَّةَ، وإنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ، حَتىٰ ما يَكُونُ بَيْنَهُ وبَيْنَها إلا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخلُ النَّارَ».

وأخرجه أحمد (١:٣٨٢، ٤٣٠) ومسلم (٤:٢٠٣٦) وغيرهم، ولتمام تخريجه يراجع التعليق علىٰ «الرد علىٰ الجهمية» للدارمي الحديث رقم (٢٧٠).

وفي الباب عن عائشة رضي الله عنها، فقد قال الإمام أحمد (٦:١٠٧): حدثنا سريج وعفان قالا: حدثنا حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «إنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ وإنَّه لَمَكْتُوبٌ في الكِتَاب مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فإذَا كَانَ قَبْلَ مَوْته تَحَوَّلَ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَمَاتَ فَدَخَلَ النَّارَ، وإنَّ =

١٢٦ ـ حَدَّثنا إِبْرَاهِيمُ بنُ سَعْدَانَ حَدَّثنا بَكْرُ بنُ بَكَّارٍ حَدَّثنا عَبْدُالحَمِيدِ ابنُ جَعْفر الأَنْصَارِيُّ حَدَّثنا يَزيدُ بنُ أبي حَبِيبٍ عَن مَرْثَدِ بن عَبْدِالله اليَزَنِيِّ عَنْ عُقْبَةَ بن عَامِرٍ رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ يُوَفَّىٰ بِهِ ما اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ مِنَ الفُرُوجِ»[1].

= الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، وإِنَّه لَمَكْتُوبٌ في الكِتَابِ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، فَإِذَا كَانَ قَبْلَ مَوْتِهِ تَحَوَّل فَعَمِلَ بَعَملِ أَهْلِ الجَنَّة فَمَاتَ فَدَخَلها».

قلت: وإسناده صحيح، وكذا صححه ابن حجر في «الفتح» (١١ : ٤٧٩).

وأخرجه أبو عثمان الصابوني في «الرسالة في اعتقاد أهل السنة» (١٢٢) عن عبدالصمد بن عبدالوارث عن حماد بن سلمة به.

وأخرجه أحمد (٦ : ١٠٨) عن ابن أبي الزناد، وابن أبي عاصم (٢٥٢) عن عبدالله ابن موهب، كلاهما عن هشام بن عروة به.

وفي الباب كذلك عن سهل بن سعد، وأبي هريرة.

فحديث سهل بن سعد أخرجه البخاري (١١ : ٤٩٩) ومسلم (٤ : ٢٠٤٢).

وأما حديث أبي هريرة فأخرجه مسلم (٤ : ٢٠٤٢).

(١) ـ صحيح. أخرجه أحمد (٤ : ١٥٢) ومسلم (٢ : ١٠٣٥ ـ ١٠٣٦) والترمذي (١١٢٧) وأبو يعلىٰ (١٧٥٤) عن وكيع، وأحمد (٤ : ١٤٤) ومسلم والترمذي (٢/١١٢٧) عن يحيىٰ بن سعيد، ومسلم عن هشيم وأبي خالد الأحمر، وابن ماجه (١٩٥٤) والبيهقي (٧ : ٢٤٨) عن أبي أسامة، والدارمي (٢٢٠٩) والطبراني (جـ ١٧ =

١٢٧ ـ حَدَّثنا أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدٍ الخُزَاعِيُّ حَدَّثنا مُسْلِمُ بنُ إبْرَاهِيمَ حَدَّثنا شَدَّادُ بنُ سَعيدٍ الرَّاسِبيُّ أَبُو طَلْحَةَ حَدَّثنا جَابِرُ بنُ عَمْرٍو أَبُو الوَازِعِ عَنْ عَبْدِالله بنِ مُغَفَّلٍ رَضِيَ الله عَنْه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما مِنْ قَوْمٍ اجْتَمَعوا في مَجْلِسٍ ثُمَّ تَفَرَّقُوا لَمْ يَذْكُروا الله إلَّا كَانَ ذٰلِكَ المَجْلِسُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً إلىٰ يَوْمِ القِيَامَةِ»[1].

= برقم ٧٥٣) عن أبي عاصم، والبغوي (٩: ٥٣) عن عبيدالله بن موسىٰ، سبعتهم عن عبدالحميد بن جعفر به.

وأخرجه أحمد (٤: ١٥٠) والبخاري (٥: ٣٢٣، ٩: ٢١٧) والنسائي (٣٢٨١) وأبو داود (٢١٣٩) وابن حبان (٦: ١٥٧) والطبراني (ج١٧ رقم ٧٥٢) والبيهقي (٧: ٢٤٨) عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب به.

وأخرجه النسائي (٣٢٨٢) والطبراني (٧٥٦) عن سعيد بن أبي أيوب، والطبراني (٧٥٤) عن إبراهيم بن يزيد ويحيىٰ بن أيوب، و(٧٥٥) عن عبدالله بن لهيعة، أربعتهم عن يزيد بن أبي حبيب به.

وأخرجه الطبراني (٧٥٧) عن زيد بن أبي أُنيسة عن مرثد به.

(١) ـ حسن. أخرجه الطبراني في «الأوسط» ـ كما في «مجمع البحرين» (ق٢٢٠/٢) عن علي بن عبدالعزيز، والبيهقي في «الشعب» (٢: ٤٣٠ ـ ٤٣١: ٥٣٠) عن محمد بن أيوب الرازي، كلاهما عن مسلم بن إبراهيم به.

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠: ٨٠) وقال: «رواه الطبراني في الأوسط والكبير، ورجالها رجال الصحيح». =

. . . .

= قلت: اثنان من رجال إسناده لا يبلغ الحال بهما مرتبة الصحيح، وهما شداد بن سعيد، وجابر بن عمرو، فقد تُكُلِّمَ فيهما بما أرجو أن لا يقدح في روايتهما، فالأول قال عنه ابن حجر في «التقريب» (٢٧٥٥): «صدوق يخطىء»، والثاني قال عنه (٨٧٣): «صدوق يهم».

ثم رأيتُ الحديث في «المسند» لأحمد (٧٠٩٣) يرويه أحمد عن أبي سعيد مولىٰ بني هاشم قال: حدثنا شداد أبو طلحة الراسبي سمعت أبا الوازع جابر بن عمرو يحدث عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً به.

فبذا يكون أبو سعيد ـ واسمه عبدالرحمن بن عبدالله بن عبيد ـ قد خالف مسلم ابن إبراهيم في تعيين الصحابي، ومخالفته في نظري مرجوحة، لأن أبا سعيد هذا حكىٰ العقيلي في «الضعفاء» (٢ : ٣٤١) عن الإمام أحمد أنه قال فيه: «كان كثير الخطأ».

وفي الباب عن أبي هريرة رضي الله عنه، فقد قال الإمام أحمد (٢ : ٤٤٦، ٤٨١): حدثنا وكيع عن سفيان عن صالح يعني مولىٰ التوأمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ما اجْتَمَعَ قَوْمٌ في مَجْلِسٍ فَتَفَرَّقُوا ولم يَذْكُروا الله عَزَّ وجل ويُصَلُّوا عَلىٰ النبيِّ ﷺ إلا كَانَ مَجْلِسُهُمْ تِرَةً عَلَيْهِم يَوْمَ القِيَامَةِ».

وأخـرجه أحمد كذلك (٢ : ٤٨٤) والترمذي (٣٣٨٠) وأبو نعيم في «الحلية» (٨ : ١٣٠) والبيهقي في «الدعوات» (١٥٣) من طرق عن سفيان ـ وهو الثوري ـ به بألفاظ متقاربة.

وأخرجه أحمد (٢ : ٤٥٣، ٤٩٥) وابن السني (٤٤٩) والحاكم (١ : ٤٩٦) من =

١٢٨ ـ أَخْبَرنا أَبُو يَعلىٰ حَدَّثنا إِبْرَاهِيمُ بنُ الحَجَّاجِ ـ حَدَّثنا سُكَيْنُ حَدَّثنا مَنْصُورٌ الكُوفيُّ عن عَبْدِالله بنِ أبي أَوفىٰ رَضِيَ الله عَنْه قال: نهىٰ رسول الله ﷺ عَنْ نَبيذِ الجَرِّ[1].

= طرق عن صالح به بألفاظ متقاربة كذلك.

وحسنه الترمذي، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. وصالح ليس بالساقط».

قلت: وإسناده حسن، وإن كان قد قيل في صالح مولىٰ التوأمة: «صدوق اختلط في آخره»، فقد روىٰ عنه ابن أبي ذئب هذا الحديث، وهو ممن روىٰ عنه قبل اختلاطه كما في ترجمة صالح من «التهذيب» للمزي (١٣:١٠٢)، وروايته عند أحمد (٢:٤٥٣).

وتابع صالحاً عليه أبو صالح ذكوان السمان بلفظ: «ما قعد قوم مقعداً لم يذكروا فيه الله عز وجل ويصلوا علىٰ النبي ﷺ، إلا كان عليهم حسرة يوم القيامة، وإن دخلوا الجنة للثواب».

أخرجه أحمد (٢:٤٦٣) وابن حبان (٥٩١) والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢:١٢٣) من طريق شعبة عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً به، وإسناده صحيح، وأورده الهيثمي في «المجمع» (١٠: ٧٩) وقال: رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح».

(١) ـ صَحيح بزيادة «الأخضر». أخرجه يحيىٰ بن صاعد في «مسند عبدالله بن أبي أوفىٰ» (٤٦) عن إبراهيم بن محمد الصفار عن إبراهيم بن الحجاج ـ وهو السامي ـ به.

=

١٢٩ ـ أَخْبَرنا المِرْوَزِيُّ حَدَّثنا أَبُو بِلَالٍ الأشْعَرِيُّ حَدَّثنا عَاصِمُ بنُ مُحَمَّدٍ العُمَرِيُّ عَنْ زَيْدِ بنِ مُحَمَّدٍ عن نافِعٍ عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ الله عَنْه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يقولُ: «مَنْ خَلَعَ يَداً مِنْ طَاعَةٍ لَقِيَ الله يَوْمَ القِيَامَةِ ولا حُجَّةَ لَهُ، ومَنْ مَاتَ ولَيْسَ في عُنُقِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مِيْتَةً جَاهِلِيَّةً»[1].

= وأخرجه كذلك ابن صاعد (٤٥) عن شريح بن مسلمة التنوخي عن سُكين بن عبدالعزيز به.

قلت: في إسناده «منصور الكوفي» لم أهتد إلىٰ ترجمته، وكذا هو لم يُذكر في الرواة عن عبدالله بن أبي أوفىٰ في ترجمته من «التهذيب» للمزي (١٤: ٣١٨).

ولكن الحديث ثابت بلفظ: «نهىٰ عن نبيد الجر الأخضر»، يرويه أبو إسحاق الشيباني ـ سليمان بن أبي سليمان ـ عن عبدالله بن أبي أوفىٰ.

أخرجه الشافعي في «المسند» (٢: ٩٤ ـ ترتيبه) والطيالسي (٥٦٢١) وعبدالرزاق (٩: ٢٠٠) والحميدي (٧١٥) وأحمد (٤: ٣٥٣*، ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٨٠) والبخاري (١٠: ٤٥٨) والنسائي (٥٦٢١، ٥٦٢٢) والطحاوي في «شرح المعاني» (٤: ٢٢٦) وابن حبان (٥٣٧٨) والبيهقي (٨: ٣٠٩*) من طرق عن أبي إسحاق الشيباني. ولتفصيل هذه الطرق يراجع التعليق علىٰ «جزء الألف دينار» للقطيعي، الحديث (١٨١).

(١) ـ صحيح. في إسناده أبو بلال الأشعري، ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩: ٣٥٠) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وترجمه كذلك الذهبي في «الميزان» (٤: ٥٠٧) وذكر أن الدارقطني ضعفه، ونقله عنه ابن حجر في «اللسان»

١٣٠ ـ حَدَّثنا عَبْدُالله بنُ نَاجِيَة حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ ثَعْلَبَةَ بن سواءٍ حَدَّثنا عَمِّي حَدَّثنا سَعِيدُ بنُ سِمَاكِ بن حَرْبٍ عَنْ أَبيه عَنْ عِكْرِمَةَ عَن ابن عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إذَا أَنْتَ رَفِقْتَ أَصَبْتَ أَو كِدْتَ تُصِيبُ، وإذَا أَنْتَ اسْتَعْجَلْتَ أَخْطَأْتَ أو كِدتَّ تُخْطِيءُ»[1].

= (٧:٢٢) وزاد أن ابن حبان ذكره في «الثقات». ولكنه قد توبع، فقد أخرجه مسلم (٣:١٤٧٨) عن معاذ العنبري، والبيهقي (٨:١٥٦) عن محمد بن سابق، كلاهما عن عاصم بن محمد ـ وهو ابن زيد العمري ـ به بقصةٍ فيه، إلا أن في رواية البيهقي قُرن نافع بسالم بن عبدالله.

وأخرجه مسلم (٣: ١٤٧٩) عن بكير بن عبدالله بن الأشج عن نافع به. وأخرجه كذلك عن أسلم عن ابن عمر به.

(١) ـ ضعيف. أخرجه البيهقي (١٠: ١٠٤) عن عمر بن محمد بن الزيات عن عبدالله بن ناجية به.

وأخرجه كذلك عن عمرو بن علي عن محمد بن سواء ـ وهو عم محمد بن ثعلبة ـ به.

وإسناده ضعيف، سعيد بن سماك بن حرب، قال عنه أبو حاتم: «متروك الحديث»، كذا في «الجرح والتعديل» لابنه (٤: ٣٢)، وأما ابن حبان فأورده في «الثقات» (٦: ٣٦٦).

وفي الباب عن عقبة بن عامر، فقد قال الطبراني في «الكبير» (١٧ : ٣١٠ : ٨٥٨): حدثنا بكر بن سهل حدثنا إبراهيم بن أبي النياض الرقي حدثنا أشهب بن عبدالعزيز عن ابن لهيعة عن مشرح بن هاعان عن عقبة بن عامر قال: قال رسول الله ﷺ: =

١٣١ ـ حَدَّثنا أَحْمَدُ بنُ الحَسَنِ بنِ عَبْدِالجَبَّار حَدَّثنا سُلَيْمانُ بنُ مُحَمَّدٍ المُبَارَكِيُّ حَدَّثنا أَبُو شِهَابٍ عَنِ الحَسَنِ بنِ عَمْرٍو عَنْ طَلْحَةَ بنِ مُصَرِّفٍ عَنْ سَعِيدِ بنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ الله عَنْهُ قال: لَما حُرِّمَتِ الخَمْرُ مَشَىٰ أَصْحَابُ رَسُولِ الله ﷺ بَعْضُهُمْ إلىٰ بَعْضٍ، فَقَالوا: حُرِّمَتِ الخَمْرُ وجُعِلَتْ عَدْلاً للشِّرْكِ[1].

= «من تأنىٰ أصاب أو كاد، ومن عجل أخطأ أو كاد».

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨ : ١٩) وقال: «رواه الطبراني في الكبير والأوسط عن شيخه بكر بن سهل، وهو مقارب الحال وضعفه النسائي، وابن لهيعة فيه ضعف».

قلت: قد توبع بكر بن سهل عليه تابعه أبو الحسن موسىٰ بن الحسن الكوفي عند القضاعي في «مسند الشهاب» (٣٦٢)، فبقي الإعلال فيه بابن لهيعة.

وأخرجه كذلك القضاعي (٣٦٣) عن أشهب بن عبدالعزيز عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن سنان بن سعد أو سعد بن سنان عن أنس بن مالك مرفوعاً به، ولم يفتأ الحديث معلولاً بابن لهيعة.

(١) ـ حسن. أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢ : ٣٧ : ١٢٣٩٩) عن أحمد بن يونس عن أبي شهاب ـ وهو الحناط ـ به.

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٥ : ٥٢) وقال: «رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح»، وكذا قال قبله المنذري في «الترغيب» (٣ : ٢٦٠).

قلت: رجاله رجال الشيخين ما عدا الحسن بن عمرو فهو من رجال البخاري وحده، ثم إن أبا شهاب وهو عبدربه بن نافع متكلم فيه كما في ترجمته من «التهذيب» =

١٣٢ ـ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ أَسَدِ بن يَزيدٍ حَدَّثنا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسيُّ حَدَّثنا شُعْبَةُ عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ عَبْدِالله بنِ عَبْدِالله مولىٰ قُرَيْشٍ عَنِ ابنِ أبي لَيلىٰ عَنِ البَرَاءِ بنِ عَازِبٍ رَضِيَ الله عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ سُئِلَ عَنِ الوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الغَنَمِ ، فَرَخَّصَ في الوُضُوءِ مِنْها، وسُئِلَ عَنِ الصَّلاَةِ في مَرابِضِها فَرَخَّصَ فيها[1].

= لابن حجر (٦ : ١٢٨ ـ ١٣٠)، وقال عنه في «التقريب» (٣٧٩٠): «صدوق يهم»، فإسناده حسن، والله أعلم.

١ ـ صحيح. أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٧٣٥) بإسناده هنا[1]، وعنه أخرجه كذلك البيهقي (١ : ١٥٩).

قلت: وإسناده صحيح.

وأخرجه أحمد (٤ : ٢٨٨) وأبو داود (١٨٤) والترمذي (٨١) عن أبي معاوية محمد ابن خازم، وأحمد (٤ : ٣٠٣) عن سفيان الثوري، وابن الجارود (٢٦) وابن خزيمة (٣٢) عن محاضر بن المورع الهمداني، والطحاوي (١ : ٣٨٤) عن عبدالله بن إدريس، أربعتهم عن الأعمش به، إلا أن أحمداً ليس في روايته ذكر الوضوء وكذا الترمذي.

وقال ابن خزيمة: «ولم نر خلافاً بين علماء أهل الحديث أن هذا الخبر أيضاً صحيح من جهة النقل لعدالة ناقليه».

وفي الباب عن جابر بن سمرة، أخرج حديثه أحمد (٥ : ٨٦، ٨٨، ٩٣، ٩٨، =

---

(١) ورد فيه «الإبل» بدلاً من «الغنم»، وهو خطأ طباعي، فليحرر.

١٣٣ ـ حَدَّثنا أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بن عَلِيٍّ الخُزَاعِيُّ حَدَّثنا مُسْلِمُ بنُ إِبْراهِيمَ حَدَّثنا عَلِيُّ بنُ مَسْعَدَةٍ حَدَّثنا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ الله عَنْه قال: قالَ رَسُولُ الله ﷺ: «كُلُّ بَني آدَمَ خَطَّاءٌ، وخَيْرُ الخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ»[1].

= ١٠٠، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨) ومسلم (١ : ٢٧٥*) وابن الجارود (٢٥) وابن خزيمة (٣١) والبيهقي (١ : ١٥٨).

١ ـ ضعيف. أخرجه الشجري في «الأمالي» (١ : ١٩٨) من طريق المصنف به.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٥ : ١٨٥٠) عن عمر بن مدرك، والبيهقي في «الشعب» (٥ : ٤٢٠ ـ علمية) عن محمد بن عبدالملك بن مروان ومحمد بن علي الوراق وعثمان بن سعيد الدارمي، أربعتهم عن مسلم بن إبراهيم به، وقال البيهقي: «تفرد به علي بن مسعدة».

وأخرجه الدارمي (٢٧٣٠) عن شيخه مسلم بن إبراهيم به. وأخرجه عبد بن حميد (١١٩٥) وأحمد (٣ : ١٩٨) والترمذي (٢٤٩٩) وابن ماجه (٤٢٥١) وأبو يعلىٰ (٢٩٢٢) والحاكم (٤ : ٢٤٤) عن زيد[1] بن الحباب عن علي بن مسعدة به. وعن أحمد أخرجه المزي في «التهذيب» (ق٩٩١).

وقال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث علي بن مسعدة عن قتادة».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وتعقبه الذهبي بقوله: «قلت: علي لين». =

---

(١) في «المستدرك»: «يزيد»، وهو خطأ.

١٣٤ ـ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ إبْراهِيمَ بن شَبِيبٍ حَدَّثنا إسْمَاعِيلُ بنُ عَمْروٍ حَدَّثنا مِسْعَرٌ عَن يزيدَ الفَقِيرِ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: كُنَّا نَقُولُ: لا صلاةَ إلَّا بِقِراءةٍ[1].

= وأقول: وثقه الطيالسي، وقال ابن معين: «صالح». وقال أبو حاتم: «لا بأس به». وقال البخاري: «فيه نظر». وقال أبو داود: «ضعيف». وقال النسائي: «ليس بالقوي». وقال ابن عدي: «أحاديثه غير محفوظة». كذا في ترجمته من «التهذيب» للمزي (ق٩٩١). وقال ابن حجر في «التقريب» (٤٧٩٨): «صدوق له أوهام». وقال الذهبي في «الكاشف» (٤٠٢٤): «فيه ضعف»، وأورد من منكراته هذا الحديث في «الميزان» (٣: ١٥٦).

ونقل الزبيدي في «إتحاف السادة المتقين» (٨: ٥٩٦) عن العراقي أنه قال: «قلت: فيه علي بن مسعدة ضعفه البخاري»، ثم قال الزبيدي: «وفي أمالي أبي زرعة: حديث فيه ضعف».

وقال العجلوني في «كشف الخفاء» (١٩٦٩): «قال في التمييز: أخرجه الترمذي وابن ماجه، وسنده قوي. وقال ابن الغرس: صحيح. وقيل: ضعيف» أ. هـ.

وأورد السيوطي الحديث في «الدر المنثور» (١: ٦٢٦) وزاد نسبته إلىٰ ابن أبي شيبة وابن المنذر.

(١) ـ صحيح. في إسناد المصنف إسماعيل بن عمرو البجلي، وقد تقدم الكلام عليه في التعليق علىٰ الحديث رقم (٥).

ولكنه قد توبع، فقد قال ابن أبي شيبة (٢: ٣٠١: ٣٦٠٥): حدثنا وكيع عن مسعر عن يزيد الفقير عن جابر قال: كنا نتحدث أنه لا صلاة إلا بقراءة فاتحة =

١٣٥ ـ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بن حُبَّانَ بن بَكْرٍ البَصْرِيُّ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بن مِنْهَالٍ حَدَّثنا يَزِيدُ بنُ زُرَيْعٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبي حُصَيْنٍ عَن الشَّعْبِيِّ عَنْ أبي بُرْدَةَ عَنْ أبي مُوسىٰ رَضِيَ الله عنه قال: قال رَسُول الله ﷺ: «ثَلاَثَةٌ يُؤتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ: رَجُلٌ كَانَتْ لَهُ جَارِيَةٌ فَأَدَّبَها فَأَحْسَنَ تَأْدِيبَهَا ثُمَّ أَعْتَقَها وتَزَوَّجها». قال ابنُ المِنْهَالِ: وأُنْسِيتُ البَاقِي[1].

= الكتاب فما زاد.

وأخرجه البيهقي في «جزء القراءة خلف الإمام» (ص٢٩) عن يحيىٰ بن سعيد وعن معاوية بن هشام، كلاهما عن يزيد ـ وهو ابن صهيب ـ الفقير به.

(١) ـ صحيح. وتتمته: «ورجل من أهل الكتاب آمن بنبيه وآمن بمحمد ﷺ، والعبد المملوك إذا أدىٰ حق الله وحق مواليه» وإسناد المصنف رجاله رجال الشيخين، عدا شيخ المصنف محمد بن حُبَّان، فهذا ترجمه ابن ماكولا في «الإكمال» (٢: ٣٠٧) وتبعه الذهبي في «السير» (١٤: ٩٣) وأشارا إلىٰ روايته عن محمد بن المنهال شيخه هنا، إلا أن الذهبي خالفَ ابن ماكولا في جعلِ هذا الراوي وراوٍ ترجمه كل منهما قبل هذا راويين مختلفين، وهو محمد بن حُبَّان بن الأزهر، أبو بكر العبدي البصري القطان، فيرىٰ الذهبي أنهما واحد، وكذا نقل الذهبي هذا الرأي عن محمد بن علي الصوري كما ذكر عن الأخير أنه ضعفه.

قلت: فأخشىٰ أن يكون قد وهم في إسناده، فقد أخرج الحديث الطيالسي (٥٢٠) وأحمد (٤: ٤٠٢) ومسلم (١: ١٣٥) والطحاوي في «المشكل» (٢: ٣٩٦) عن شعبة عن صالح بن صالح بن حي عن الشعبي عن أبي بردة عن أبي موسىٰ به، يعني بذكر «صالح بن حي» بدلاً من «أبي حصين» وهو عثمان بن عاصم الأسدي. =

. . . .

= وقد يُقال أن شعبة رواه عن صالح تارة وأخرىٰ عن أبي حصين؟!

فيجاب: نعم إن صح السند فلا بأس ولكن إن لم يثبت فلا كما أن شعبة قد توبع علىٰ هذا الوجه أعني عن صالح بن صالح، فقد تابعه:

أولًا: عبدالرحمن بن محمد المحاربي عند: البخاري في «صحيحه» (١ : ١٩٠) وفي «الأدب المفرد» (٢٠٣).

ثانياً: عبدالله بن المبارك عند البخاري في «صحيحه» (٦ : ٤٧٨)[1].

ثالثاً: عبدالواحد بن زياد: عند البخاري (٩ : ١٢٦) وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١ : ٩٢ - ٩٣).

رابعاً: سفيان الثوري عند البخاري (٥ : ١٧٥) والطحاوي (٢ : ٣٩٥).

خامساً: سفيان بن عيينة عند البخاري (٦ : ١٤٥) ومسلم (١ : ١٣٥) والترمذي (١١١٦).

سادساً: عبدة بن سليمان عند مسلم (١ : ١٣٤) وابن ماجه (١٩٥٦) والطحاوي (٢ : ٣٩٥)[2].

سابعاً: هشيم بن بشير عند مسلم (١ : ١٣٤) والطحاوي (٢ : ٣٩٤). =

(١) سقط ذكر «عبدالله بن المبارك» من متن «صحيح البخاري» المطبوع مع «فتح الباري» (٦ : ٤٧٨ ـ ط السلفية)، والصواب إثباته كما في الطبعة العثمانية (٤ : ٢٠٤ ـ النسخة اليونينية) و«تحفة الأشراف» (٦ : ٤٥٧ ـ ٤٥٨).

(٢) ورد فيه: «عبدالرحمن بن سليمان»، وهو «عبدة» نفسه.

١٣٦ ـ حَدَّثنا سَهْلُ بنُ أَحْمَدِ بنِ عُثْمَانُ الوَاسِطيُّ حَدَّثنا الفَضْلُ بنُ دَاوُدَ الطَرَازيُّ حَدَّثنا عَبْدُالصَّمَدِ حَدَّثنا شُعْبَةُ عن عَوْفٍ عَنِ الحَسَنِ عَنْ أُمِّهِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال لعَمَّارٍ: «تَقْتُلُكَ الفِئَةُ البَاغِيَةُ»[1].

= ثامناً: يحيىٰ بن زكريا بن أبي زائدة عند النسائي (٣٣٤٤) والطحاوي (٢ : ٣٩٥).

تاسعاً: أبو عوانة الوضاح بن عبدالله عند الطحاوي (٢ : ٣٩٥).

وتابع صالحاً عليه فراس بن يحيىٰ الهمداني، عند أحمد (٤ : ٤٠٥) والطحاوي (٢ : ٣٩٥ ـ ٣٩٦) وأبي نعيم في «أخبار أصبهان» (١ : ٥٩) والخطيب في «تاريخ بغداد» (٦ : ٢٢٩)، كما تابعهما الفضل بن يزيد عند الترمذي (١١١٦)، وعبدُالله ابن حبيب بن أبي ثابت عند الطبراني في كل من «الصغير» (١١٣) و«الأوسط» (١٨٨٩).

(١)ـ صحيح متواتر، تقدم برقم (١٢) من حديث عمار بن ياسر نفسه. وأما إسناد المصنف هذا، فشيخ المصنف لم أهتد إلىٰ ترجمته، وفي «تاريخ بغداد» (٩ : ١٢٠): «سهل بن أحمد بن عثمان، أبو حميد الطبري»، وهو من طبقة شيخ المصنف.

وكذلك «الفضل بن داود الطرازي»[1]، في طبقته «الفضل بن داود، أبو الحسن الواسطي»، مترجم في «الجرح والتعديل» (٧ : ٦٢)، وهو لم يذكر البتة في ترجمة =

(١) هناك نسبتان بهذا الرسم، الأولىٰ بفتح الطاء، وهي نسبة إلىٰ «طراز»، بلدة علىٰ حد ثغر الترك عند اسبيجاب، كذا في «الأنساب» للسمعاني (٩ : ٥٧). والأخرىٰ بكسر الطاء، نسبة لمن يعمل الثياب المطرزة أو يستعملها. كذا في المصدر السابق (٩ : ٥٩)، فلا أدري إلىٰ أيٍّ من النسبتين نسب هذا الراوي.

. . . .

= شيخه عبدالصمد وهو ابن عبدالوارث ـ من «التهذيب» للمزي (ق٨٣٤).

ولكن قد توبع، فقد أخرجه الطبراني في «الكبير» (ج٢٣ برقم ٨٥٨) عن أسلم ابن سهل عن فضل بن داود الواسطي عن عبدالصمد عن شعبة به.

وأخرجه كذلك (ج٢٣ برقم ٨٥٣) عن هوذة بن خليفة وعثمان بن الهيثم كلاهما عن عوف به.

وأخرجه أحمد (٦: ٢٨٩، ٣١٥) ومسلم (٤: ٢٢٣٦) وأبو يعلىٰ (١٦٤٥، ٦٩٩٠) والطبراني (٨٥٤، ٨٥٥) من طرق عن عبدالله بن عون عن الحسن عن أمه به.

وأخرجه الطيالسي في «مسنده» (١٥٩٨) عن شعبة عن خالد وأيوب عن الحسن عن أمه عن أم سلمة به.

وعن الطيالسي أخرجه كل من أحمد (٦: ٣٠٠) وأبي نُعيم في «الحلية» (٧: ١٩٧).

وأخرجه مسلم (٤: ٢٢٣٦) عن عبدالصمد عن شعبة عن خالد عن سعيد والحسن عن أمهما عن أم سلمة به.

وأخرجه الطبراني (٨٥٢) عن عمرو بن مرزوق، وأبو نعيم (٧: ١٩٧) عن عفان، كلاهما عن شعبة عن أيوب عن الحسن عن أمه عن أم سلمة به، ثم قال أبو نعيم: «اختلف أصحاب شعبة فيه عليه من عشرة أوجه»، ثم شرع يُسند تلك الوجود، وها نحن نذكرها نقلاً عنه مع إيراد من أخرجها غيره علىٰ تلك الوجوه إن وجد.

أولاً: عن محمد بن بشار عن أبي داود الطيالسي عن شعبة عن يونس بن عبيد =

. . . .

= عن الحسن به، وهذا الوجه عند الطبراني كذلك (٨٥٧).

ثانياً: عن محمد بن جعفر عن شعبة عن خالد الحذاء عن سعيد بن الحسن عن أمه عن أم سلمة به، وهذا كذلك عند أحمد (٦: ٣١١) ومسلم (٤: ٢٢٣٦).

ثالثاً: عن أحمد بن حنبل عن محمد بن جعفر عن شعبة عن خالد الحذاء عن عكرمة عن أبي سعيد الخدري، وهذا الوجه في «المسند» لأحمد (٣: ٢٢). ثم قال أبو نعيم: «ورواه عقبة بن مكرم عن غندر فقال: عن أبي هريرة بدل أبي سعيد».

رابعاً: عن الطيالسي عن شعبة عن عمرو بن دينار عن أبي هشام عن أبي سعيد مرفوعاً به، وهو في «المسند» للطيالسي (٢٢٠٢) وعنه كذلك أحمد (٣: ٢٨)[1]. ثم قال أبو نعيم: «رواه يحيىٰ بن عبدويه مثله عن شعبة».

خامساً: عن النضر بن شميل عن شعبة عن أبي مسلمة سعيد بن يزيد[2] عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال: حدثني من هو خير مني.. يعني أبا قتادة به مرفوعاً، وهذا الوجه عند مسلم كذلك (٤: ٢٢٣٥ ـ ٢٢٣٦).

ثم أخرجه أبو نعيم عن غسان بن مضر عن خالد عن شعبة عن أبي نضرة عن أبي سعيد عن أبي قتادة به، ثم قال: «كذا وقع في كتابي: شعبة عن أبي نضرة، والصواب ما تقدم: شعبة عن أبي مسلمة[3] عن أبي نضرة».

قلت: وهو كما قال، فقد خالف غسانَ بن مضر ـ الراوي عن خالد ـ كلٌّ من =

(١) وقع فيه: «شعبة بن عمرو بن دينار عن هشام»، وهو خطأ.

(٢) وقع فيه: «عن أبي سلمة سعد بن يزيد»، وهو خطأ.

(٣) في المطبوعة: «عن أبي سلمة»، وهو خطأ.

١٣٧ ـ حَدَّثنا إبْرَاهِيمُ بنُ مُحَمَّدِ بن الحَارِثِ حَدَّثنا عَمَّارُ بنُ عُمَرَ ابنِ المُخْتَارِ حَدَّثنا أَبي حَدَّثنا يُونُسُ بنُ عُبَيْدٍ عَن مُحَمَّدِ بن سِيرِينَ عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ الله عَنْه قال: حَفِظْتُ مِنَ النَّبيِّ ﷺ عَشْرَ رَكَعَاتٍ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ [ورَكْعَتَينِ بَعْدها]، ورَكْعَتَينِ بَعْدَ المَغْرِبِ، ورَكْعَتَيْنِ بَعْدَ العِشَاءِ، ورَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الفَجْرِ(١).

= محمدِ بن معاذ بن عباد وهريم بن عبدالأعلىٰ فروياه عن خالد ـ وهو ابن الحارث ـ عن شعبة عن أبي مسلمة، وروايتهما عند مسلم (٤ : ٢٢٣٥ ـ ٢٢٣٦).

سادساً: عن أحمد بن حنبل عن محمد بن جعفر ـ غندر ـ عن شعبة عن عمرو ابن دينار عن رجل من أهل مصر عن عمرو بن العاص. وقال أبو نعيم: «تفرد به غندر عن شعبة».

قلت: وهو في «المسند» (٤ : ١٩٧)، وفيه ذُكرَ «حجاجٌ» بين غندر وشعبة!!

سابعاً: عن أحمد بن حنبل عن محمد بن جعفر عن شعبة عن العوام بن حوشب عن رجل من بني شيبان عن حنظلة بن سويد عن عبدالله بن عمرو به، ثم قال: «تفرد به غندر عن شعبة عن العوام».

(١) ـ صحيح. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٥ : ١٦٩٤) عن علي بن سعيد ابن بشير عن عمار بن عمر به، ذكره في ترجمة عمر بن المختار مع حديث آخر قبله، وقال: «هذا الحديثان لا يحدث بهما بإسناديهما غير عمر بن المختار، وقد حدثنا علي ابن سعيد* عن عمار بن عمر بن مختار عن أبيه بغير حديث، ومقدار ما يرويه فيه =

---

* ورد ذكره في «اللسان» لابن حجر (٤ : ٣٢٩): «علي بن معبد»؟

. . . .

= نظر». وقال في أول ترجمته: «يُحدث بالبواطيل عن يونس بن عبيد وغيره». ونقل ابن حجر في «اللسان» (٤: ٢٧٣) عن البيهقي في «الشعب» أنه ضعف عماراً وأباه.

ولكن الحديث ثابت من حديث ابن عمر، فقد قال عبدالرزاق (٣: ٦٥: ٤٨١١): أخبرنا معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: حفظت عن رسول الله ﷺ عشر ركعات كان يصليها بالليل والنهار: ركعتين قبل الظهر، وركعتين بعدها، وركعتين بعد المغرب، وركعتين بعد العشاء الآخرة. وحدثتني حفصة أنه كان يصلي بعد الصبح ركعتين.

وأخرجه الترمذي (٤٣٣) عن عبدالرزاق به.

وأخرجه البخاري (٣: ٥٨) والبيهقي (٢: ٤٧١) عن حماد بن زيد عن أيوب به.

وأخرجه بلفظ: «صليت مع رسول الله ﷺ..» به كل من أحمد (٤٥٠٦) والترمذي في «الشمائل» (٢٧٧) ـ وعنه البغوي (٣: ٤٤٤ ـ ٤٤٥) ـ وابن خزيمة (١١٩٧) عن إسماعيل بن علية عن أيوب عن نافع عن ابن عمر به.

وتابع ابن علية عليه يزيد بن زريع عند ابن حبان (٢٤٥٤). وتابع أيوب عليه عُبيدالله بن عمر عند كل من البخاري (٣: ٥٠) ومسلم (١: ٥٠٤) والبيهقي (٢: ٤٧١) إلا أنه عندهم: «سجدتين بعد الجمعة» بدلاً من ذكر ركعتي العشاء.

وأخرج الحديث كذلك عبدالرزاق (٣: ٦٥: ٤٨١٢) عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر به، وعن عبدالرزاق أخرجه كل من الترمذي (٤٣٤) وابن حبان (٢٤٧٣).

١٣٨ ـ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ زَكَريا حَدَّثنا عُثْمَانُ بنُ الهَيْثَمِ المُؤَذِّنُ حَدَّثنا ابنُ جُرَيْجٍ حَدَّثني عَطَاءُ بنُ السَّائِبِ عن سَعِيدِ بن جُبَيْرٍ عَن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ الله عَنْهُ قال: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «البَرَكَةُ في أَوْسَطِ طَعَامِكُمْ، فَلا تَأْكُلوا مِنْ وَسَطِها»[١].

١٣٩ ـ أَخْبَرنا عَبْدُالله بنُ مُحَمَّدِ بن سَوَّارٍ الهَاشِمِيُّ حَدَّثنا إبْرَاهِيمُ

---

(١) ـ صحيح. أخرجه أحمد (٢٣١٤، ٢٤٣٩) والطحاوي في «المشكل» (١٤٨:١ : ١٥٩) عن سفيان الثوري، وأحمد (٢٧٣٠، ٣١٩٠) وأبو داود (٣٧٧٢) والدارمي (٢٠٥٢) عن شعبة، والحميدي (٥٢٩) والحاكم (٤ : ١١٦) عن سفيان بن عيينة، وأحمد (٣٤٣٨) عن عمر بن عبيد، والنسائي في «الكبرىٰ» (٤ : ١٧٥) وابن حبان (٧ : ٣٣٣) عن خالد بن الحارث، والترمذي (١٨٠٥) عن جرير بن عبدالحميد، وابن ماجه (٣٢٧٧) عن محمد بن فضيل، سبعتهم عن عطاء بن السائب به بألفاظ مختلفة، وفي بعضها قصة.

وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي.

قلت: وهو كما قالا، فعطاء بن السائب وإن كان قد اختلط كما في المصادر التي ترجمت له مثل «التهذيب» لابن حجر (٧ : ٢٠٤ ـ ٢٠٦) فقد روىٰ هذا الحديث عنه سفيان الثوري وشعبة كما تقدم، وهما ممن سمع عنه قبل اختلاطه كما في المصدر السابق.

(١) ضعيف أخرجه الخطيب. في «الرواة عن مالك» بإسناده عن إبراهيم بن إسحاق الصيني، كذا في «اللسان» لابن حجر (١ : ٣٠)، ثم قال الخطيب: «كذا =

ابنُ إسْحَاق الصِّينيُّ حَدَّثنا مَالِكٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ الله عَنْهُ قال: قال النَّبيُّ ﷺ: «لا يُغْلَقُ الرَّهْنُ»[1].

= رواه إبراهيم، ووهم فيه، وصوابه: عن مالك عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ مرسلاً».

قلت: إبراهيم بن إسحاق راويه ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢ : ٨٥ - ٨٦) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وأما الدارقطني فقال في «الضعفاء والمتروكين» (٣١): «متروك»، , أورده ابن حبان في «الثقات» (٨ : ٧٨) وقال: «ربما خالف وأخطأ».

ورواية مالك التي صَوَّبها الخطيب هي في «الموطأ» (٤ : ٥)، وقال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٦ : ٤٢٥): «هكذا رواه كل من روىٰ الموطأ عن مالك فيما علمتُ إلا معن بن عيسىٰ، فإنه وصله فجعله عن سعيد عن أبي هريرة، ومعن ثقة، إلا أني أخشىٰ أن يكون الخطأ فيه من علي بن عبدالحميد الغضائري». ثم أسنده ابن عبدالبر من طريق علي بن عبدالحميد عن مجاهد بن موسىٰ عن معن بن عيسىٰ عن مالك به - أعني من حديث أبي هريرة - وفي آخره: «وهو لصاحبه».

وكذا أخرجه الحاكم (٢ : ٥١) من طريق الغضائري.

ثم أسنده ابن عبدالبر أخرىٰ (٦ : ٤٢٥) من الطريق نفسها إلا أنه قرن علي بن عبدالحميد بأبي بكر بن جعفر وفيه: «لا يغلق الرهن وهو من صاحبه».

وأقول: فبذا لا يُعَلُّ هٰذا الإسناد بعلي بن عبدالحميد لمتابعة أبي أبي بكر بن جعفر له.

=

. . . .

= وأورد الحديثَ ابنُ عبدالبر في «التجريد» (ص١٢٢) وقال: «مَنْ وَصَلَ هٰذا الحديث عن مالك فقد وهم».

قلت: فحصول الوهم من معن أولىٰ، والله أعلم.

ومن الذين رووه عن مالك موصولاً أحمد بن إبراهيم بن أبي سكينة الحلبي، أخرج روايته ابن عبدالبر (٦: ٤٢٨).

وأحمد هذا ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢: ٤٠) ونقل عن أبيه أنه قال فيه: «لا أعرفه، وأحاديثه باطلة موضوعة، كلها ليس لها أصول، يدل حديثه علىٰ أنه كذاب».

ومن الذين رووه عن مالك مرسلاً عبدالله بن وهب عند الطحاوي في «شرح المعاني» (٤: ١٠٠)، وبشر بن الحارث عند الخطيب في «التاريخ» (١٢: ٢٤٢)، إلا أنه عند الطحاوي قد قُرن مالكٌ بيونس بن يزيد وابن أبي ذئب. وفي آخره: «قال يونس بن يزيد: قال ابن شهاب: وكان ابن المسيب يقول: الرهن لصاحبه غنمه، وعليه غرمه».

وأخرجه الشافعي في «المسند» (٢: ١٦٣ ـ ١٦٤ ترتيبه) ـ وعنه كل من البيهقي في «السنن» (٦: ٣٩*) والبغوي (٨: ١٨٤) ـ عن محمد بن إسماعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب وحده عن الزهري به، مرفوعاً به جميعاً.

وتابع ابنَ أبي فديك عليه الثوري عند عبدالرزاق (٨: ٢٣٧ ـ ٢٣٨)، ووكيع عند ابن أبي شيبة (٧: ١٨٧). =

....

= وتابع معمرٌ الرواةَ علىٰ إرساله عن الزهري، يرويه عن معمر عبدُالرزاق وهذا في «المصنف» (٨: ٢٣٧) وعنه الدارقطني (٣: ٣٣: ١٣٢).

وتابع عبدالرزاق عليه محمد بن ثور عند أبي داود في «المراسيل» (١٨٦) وعنه البيهقي (٦: ٤٠).

وكما اختلف فيه علىٰ مالك من جهة الوصل والإرسال فقد اختلف علىٰ بعض من تابع مالكاً فيه، وهُم: ابن أبي ذئب ومعمر.

فأما رواية ابن أبي ذئب التي فيها الوصل، فيرويها عنه إسماعيل بن عياش، وهذه أخرجها الدارقطني (٢: ٣٣: ١٢٧) والحاكم (٢: ٥١) والبيهقي (٦: ٣٩) عن عثمان ابن سعيد بن كثير بن دينار عن إسماعيل بن عياش به.

وتابع عثمانَ بن سعيد عليه عبدُالله بن عبدالجبار عند الدارقطني (٣: ٣٣: ١٣٠) وتمام في «فوائده» (٦٩٧ ـ ترتيبه).

ورواه عبدُالله أخرىٰ، إلا أنه قال: «الزبيدي» بدلاً من «ابن أبي ذئب»، أخرجه عنه الدارقطني (٣: ٣٣: ١٢٩) والحاكم (٢: ٥١) وتمام (٦٩٧).

وتابعهما كذلك عليه بقيةُ بن الوليد عند ابن عبدالبر في «التمهيد» (٦: ٤٢٨ ـ ٤٢٩) إلا أنه ذكر «عباد بن كثير» بين إسماعيل بن عياش وابن أبي ذئب.

وبذا أعل ابن عبدالبر روايةَ إسماعيل بن عياش فقال (٦: ٤٢٩): «أمَّا حديثُ إسماعيل بن عياش فهذا أصله، وقد رُويَ عن إسماعيلُ بن عياش عن ابن أبي ذئب، ولم يسمعه إسماعيل من ابن أبي ذئب، وإنما سمعه من عبادِ بن كثير عن ابن =

. . . .

= أبي ذئب. وعبادُ بن كثير عندهم ضعيفٌ لا يُحتج به، وإسماعيل بن عياش عندهم أيضاً غير مقبول الحديث إذا حَدَّثَ عن غير أهل بلده، فإذا حدث عن الشاميين فحديثه مستقيم، وإذا حدث عن المدنيين وغيرهم ـ ما عدا الشاميين ففي حديثه خطأ كثير واضطراب، ولا أعلم بينهم خلافاً أنه ليس بشيء فيما روى عن غير أهل بلده، وقد اختلفوا فيه إذا روى عن أهل بلده، والصواب ما ذكرتُ لك إن شاء الله. وقد رُوِيَ هٰذا الحديثُ عن إسماعيل بن عياش عن الزبيدي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، ولو صَحَّ عن إسماعيل لكان حسناً، لكن أهل العلم بالحديث يقولون: إنه إنما رواه عن ابن أبي ذئب، ولم يروه عن الزبيدي، وقد أوضحتُ لك أصلَ روايته في هٰذا الحديث عن ابن أبي ذئب، إلا أنه قد رُويَ عن ابن أبي ذئب من وجهٍ صالحٍ حسنٍ غير هٰذا الوجه».

ثم رواه (٦: ٤٣٠) من طريق عبدالله بن نصر الأصم الأنطاكي قال: حدثنا شبابة قال: حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبدالرحمن عن أبي هريرة مرفوعاً به.

ثم قال ابن عبدالبر: «ورواه عن شبابة هكذا جماعةٌ».

قلت: وأخرجه كذلك كل من ابن عدي في «الكامل» (٤: ١٥٤٦) والدارقطني (٣: ٣١: ١٢٣) والحاكم (٢: ٥١) من طريق عبدالله بن نصر به.

وقال ابن عدي: «هذا الحديث قد أوصله عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة جماعةٌ، وليس هذا موضعه فأذكره، وأما عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة لا أعرفه إلا من رواية عبدالله بن نصر عن شبابة عن ابن أبي ذئب عن الزهري» أ. هـ.

....

= قلت: عبدالله بن نصر هٰذا قال عنه الذهبي في «الميزان» (٢ : ٥١٥): «منكر الحديث ، ذكر له ابن عدي مناكير».

فبذا يكونُ ذكرُ أبي سلمة في إسناده منكر لا ريب فيه، وتصحف اسمه علىٰ ابن حزم، فقد أخرجه في «المحلىٰ» (٨ : ٩٩) فقال: عن نضر بن عاصم الأنطاكي قال: حدثنا شبابة عن ورقاء عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبدالرحمن عن أبي هريرة مرفوعاً به، ثم قال: «هذا مسندٌ من أحسن ما رُويَ في هذا الباب».

وذكر ابن حجر في «التلخيص» (٣ : ٣٧) رواية ابن حزم هذه وتعقبه بقوله: «قلت: أخرجه الدارقطني من طريق عبدالله بن نصر الأصم الأنطاكي عن شبابة به، وصححها عبدالحق، وعبدُالله بن نصر له أحاديث منكرة ذكرها ابن عدي، وظهر أن قوله في رواية ابن حزم: نصر بن عاصم تصحيف، وإنما هو عبدُالله بن نصر الأصم، وسقط عبدُالله وحَرَّفَ الأصَمَّ بعاصم» أ. هـ .

وأخرجه الدارقطني (٣ : ٣٢ : ١٢٥) عن بشر بن يحيىٰ المروزي عن أبي عصمة عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً به، ثم قال الدارقطني: «أبو عصمة وبشر ضعيفان، ولا يصح عن محمد بن عمرو».

وأما رواية معمر فقد أخرجها الدارقطني (٣ : ٣٣ : ١٣١) والحاكم (٢ : ٥١ ـ ٥٢) عن كدير أبي يحيىٰ قال: حدثنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً به.

وكُديرٌ هذا ترجمه ابن حجر في «اللسان» (٤ : ٤٨٧) وقال: «أشار ابن عدي إلىٰ =

. . . .

= لينه في ترجمة نصر بن طريف».

قلت: وقد تقدم أن ثقتين خالفاه فأرسلاه عن معمر، وهما عبدالرزاق ومحمد بن ثور.

فإن قيل أن هناك من تابع كديراً علىٰ وصله وهو أبو جزي نصر بن طريف كما في «الكامل» لابن عدي (٧: ٢٤٩٩). فيُجاب أن نصراً هذا ضَعَّفه غيرُ واحد كما في المصدر السابق، ولما أخرجه ابن عدي من طريقه قال: «هذا الأصلُ فيه مرسل، وليس في إسناده أبو هريرة، وقد أوصله قومٌ، فأوصله عن معمر منهم كدير[1] بن يحيىٰ جارُ أبي عاصم، بصري، عن معمر، ورُوي عن أحمد بن عبدة عن يزيد بن زريع عن معمر موصولين، وهذا الثالث من رواية أبي جزي، عن معمر موصولاً، ورواه غيرهم عن معمر مرسلاً» أ. هـ.

الوجه الثالث: قال ابن ماجه (٢٤٤١): حدثنا محمد بن حميد حدثنا إبراهيم بن المختار عن إسحاق بن راشد عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً: «لا يغلق الرهن».

وأورده البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٨٦٤) وقال: «هذا إسناد ضعيف، محمد بن حميد الرازي وإن وثقه ابن معين في رواية فقد ضعفه في أخرىٰ، وضعفه أحمد والنسائي والجوزجاني. وقال ابن حبان: يروي عن الثقات المقلوبات. وقال ابن وارة: كذاب. وقال المزي: رواه مالك وغير واحد عن الزهري عن سعيد بن المسيب مرسلاً». ثم ذكر البوصيري رواية مالك وغيره. =

(١) في المطبوعة: «كزيد»، وهو تصحيف شنيع.

....

= الوجه الرابع: عن عبدالله بن عمران العابدي قال: حدثنا سفيان بن عيينة عن زياد بن سعد عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً: «لا يغلق الرهن، له غنمه وعليه غرمه».

أخرجه الدارقطني (٣:٣٢:١٢٦) والحاكم (٢:٥١) وأبو نعيم في «الحلية» (٧:٣١٥) وابن عبدالبر (٦:٤٢٧، ٤٢٨) من طرق عن العابدي به. وأخرجه البيهقي (٦:٣٩، ٤٠) مرة عن الحاكم وأخرىٰ عن الدارقطني.

وقال الدارقطني: «زياد بن سعد من الحفاظ الثقات، وهذا إسنادٌ حسن متصل».

وقال الحاكم: «هٰذا حديثٌ صحيحٌ علىٰ شرط الشيخين، ولم يخرجاه لخلافٍ فيه علىٰ أصحاب الزهري. وقد تابعه مالك، وابنُ أبي ذئب، وسُليمان بن أبي داود الحراني، ومحمد بن الوليد الزبيدي، ومعمر بن راشد علىٰ هذه الرواية». ووافقه الذهبي.

وقد أسند الحاكم تلو روايته هٰذه المتابعات التي ذكرها، وقد تقدم أكثرها والتعليق عليها ضمن التخريجات السابقة.

وقال أبو نعيم: «غريبٌ من حديث ابن عيينة عن زياد عن الزهري، تفرد به عبدالله العابدي عن أبيه (كذا) عن ابن عيينة به».

وقال البيهقي: «قد رواه غيره عن سفيان عن زياد مرسلاً، وهو المحفوظ».

وقال ابن عبدالبر (٦:٤٣٠): «الأثبات من أصحاب ابن عيينة يروونه عن ابن عيينة لا يذكرون فيه أبا هريرة، ويجعلونه عن سعيد مرسلاً». =

• •

= قلت: فبذا رجع الحديث مرسلاً. نعم، العابدي صدوق، قاله أبو حاتم كما في «الجرح والتعديل» لابنه (٥: ١٣٠)، ولكن تُردُّ روايته بما ورد من مخالفة غيره له. فإن قيل: قد تابعه علىٰ وصله إسحاق بن عيسىٰ الطباع، وهذا ثقة من رجال مسلم، عند ابن حبان في «صحيحه» (٥٩٣٤ ـ الإحسان)؟!

فيُجاب عليه أن شيخ ابن حبان فيه هو آدم بن موسىٰ، وهٰذا لم نهتد إلىٰ ترجمته، ولم يترجمه ابن حبان في «الثقات» له، فلعل شذوذ هذه الرواية من العابدي أو ابن عيينة، والله أعلم.

الوجه الخامس: قال الشافعي (٢: ١٦٤ ـ ترتيب المسند): أخبرنا الثقة عن يحيىٰ ابن أبي أنيسة عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً به.

وعن الشافعي أخرجه البيهقي (٦: ٣٩).

وإسناده ضعيف، يحيىٰ بن أبي أنيسة ضعفه ابن سعد وأبو حاتم والفسوي. وقال النسائي والدارقطني: «متروك الحديث». كذا في ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (١١: ١٨٣ ـ ١٨٥). والراوي عن يحيىٰ مبهمٌ كما ترىٰ، ولم نهتد إليه، وقد ذكر السيوطي في «التدريب» (١: ٣١٢، ٣١٣) نقلاً عن غيره تحديد «الثقة» في قول الشافعي إذا ما ذُكر في إسناد مخصصٍ يذكر فيه شيخُ هٰذا الراوي، ولم يرد فيه تحديد «الثقة» إذا روىٰ عن يحيىٰ بن أبي أنيسة، وفي بعض من قال عنه الشافعي «ثقة» مَنْ هو متكلم فيه كما في المصدر السابق، فلا يظن ظانٌّ أن مجرد توثيق الشافعي لراوٍ ما لا يعني أن غيره لم يطعن في ذلك الراوي.

وأشار ابن عبدالبر في «التمهيد» (٦: ٤٢٧) إلىٰ رواية يحيىٰ بن أبي أنيسة هذا، =

. . . .

= ثم قال: «ويحيىٰ ليس بالقوي».

الوجه السادس: أخرجه ابن عدي (١ : ١٨٠) والدارقطني (٣ : ٣٣ : ١٢٨) والحاكم (٢ : ٥١) عن أحمد بن عبدالله بن ميسرة عن سليمان بن داود الرقي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً: «لا يغلق الرهن حتىٰ يكون لك غنمه وعليك غرمه».

وإسناده ضعيف جدًّا، أحمد بن عبدالله قال عنه ابن عدي: «حدث عن الثقات بالمناكير، ويُحدث عمن لا يعرف، ويسرق حديث الناس». وقال كذلك: «والحديث رواه عن الزهري جماعةٌ مرسلاً وموصولاً». وقال الدارقطني كما في «سؤالات السهمي» له (٢٢): «كان يحدث من حفظه فيهم، وليس ممن يتعمد الكذب». وقال ابن حبان في «المجروحين» (١ : ١٤٤): «يأتي عن الثقات بما ليس من حديث الأثبات، ويسرق أحاديث الثقات ويلزقها بأقوام أثبات، لا يحل الاحتجاج به». وقال ابن عدي (٤ : ١٥١١): «ضعيف الحديث». وقال كذلك (١ : ١٨٠): «سليمان بن داود لا يُعرف».

وقد ورد كذلك ما يظن أنه شاهد للحديث، فقد قال ابن عدي في «الكامل» (٦ : ٢٢٣٧): حدثنا عبدالصمد بن سعيد الكندي حدثنا الحسين بن خالد بن سعيد الطائي ابن أخت ابن عوف حدثنا محمد بن زياد الأسدي حدثنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «لا يُغلَق الرَّهْن». ثم قال ابن عدي: «وهٰذا حديثٌ منكرٌ بهٰذا الإسناد، وإنما يَروي مالكُ هٰذا الحديث في الموطأ عن الزهري، عن سعيد، عن النبي ﷺ مرسلاً، وقد وُصُلَ عن مالكٍ. وقد رُوي عن مالك، عن الزهري، عن أنسٍ. وهذا باطلٌ، دَخَل لمن رواه حديثٌ في حديث، =

١٤٠ ـ حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ يَحيىٰ المِرْوَزِيُّ حَدَّثنا أَبُو عُبَيْدٍ القَاسِمُ بنُ سَلَّامٍ حَدَّثنا حَجَّاجُ بنُ مُحَمَّدٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عُمَرِ(*) بنِ أبي وَهْبٍ عَنْ مُوسىٰ بن ثَرْوَان عن طَلْحَةَ بنِ عُبَيْدِالله الخُزَاعِيِّ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ الله عَنْها قالت: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ خَلَّل لِحْيَتَهُ[1].

= ومحمد بن زياد الأسدي لا أعرفه إلا في هذا الحديث وليس بالمعروف». وقال في أول ترجمته: «منكر الحديث عن الثقات».

وورد الحديث عن معاوية بن عبدالله بن جعفر مرسلاً، أخرجه عنه البيهقي (٦: ٤٤) وأشار إلىٰ إرساله، ومع ذلك فمعاوية هذا ترجمه المزي في «التهذيب» (ق١٣٤٦) ولم يذكر له موثقاً إلا العجلي وابن حبان، وهما متساهلان في التوثيق كما هو معلوم. وترجمه ابن حجر في «التهذيب» (١٠: ٢١٢ ـ ٢١٣) ولم يزد علىٰ كلام المزي بشيء. وقال في «التقريب» (٦٧٦٤): «مقبول»، يعني حديث يتابع، وإلا فلين.

وقال ابن عبدالبر (٦: ٤٣٠): «هذا الحديث عند أهل العلم بالنقل مرسلٌ، وإن كان قد وُصِلَ من جهات كثيرة، فإنهم يعللونها، وهو مع هذا حديثٌ لا يرفعه أحدٌ منهم، وإن اختلفوا في تأويله ومعناه، وبالله التوفيق».

وقال ابن حجر في «التلخيص» (٣: ٣٦): «صحح أبو داود والبزار والدارقطني وابن القطان إرساله، وله طرق في الدارقطني والبيهقي كلها ضعيفة، وصحح ابن عبدالبر وعبدالحق وصله» أ. هـ.

(١) ـ صحيح. أخرجه الخطيب (١٢: ٤١٤) عن حبيب بن الحسن القزاز ومحمد

---

* في الأصل: «عمرو»، وهو خطأ، والتصويب من ترجمته من: «الجرح والتعديل».

• •

= ابن أحمد بن قريش البزاز، كلاهما عن شيخ المصنف به.

وأخرجه أحمد (٦ : ٢٣٤) عن زيد بن الحباب[1] وعن ابن المبارك، والحاكم (١ : ١٥٠) عن هلال بن فياض، ثلاثتهم عن عمر بن أبي وهب به.

وصححه الحاكم، وأورده ابن حجر في «التلخيص» (١ : ٨٦)[2] وعزاه إلىٰ أحمد وقال: «إسناده حسن».

وأورده كذلك الهيثمي في «المجمع» (١ : ٢٣٥) وقال: «رواه أحمد، ورجاله موثقون».

قلت: وهو كما قالا، فطلحة بن عبيدالله وموسىٰ بن ثروان من رجال مسلم، وعمر بن أبي وهب أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦ : ١٤٠) وأسند عن أحمد بن حنبل أنه قال فيه: «ما أعلم به بأساً»، وعن يحيىٰ بن معين قال: «ثقة»، وعن أبيه ـ أبي حاتم ـ قال: «لا بأس به». ولم يُذكر هٰذا الراوي في «تعجيل المنفعة» وهو من شرطه فقد أخرج له أحمد كما ترىٰ، فليُستدرك.

وأسند الخطيب في «التاريخ» (١٢ : ٤١٣) قبل أن يورد هٰذا الحديث عن عبدالغني ابن سعيد أنه قال: «في كتاب الطهارة لأبي عبيد حديثان ما حدث بهما غير أبي عبيد، ولا عن أبي عبيد غير محمد بن يحيىٰ المروزي» وأشار لهذا الحديث وحديثٍ آخر.

ثم أسنده الخطيب من طريق أبي عبيد كما تقدم. =

(١) ورد عنده: «عن موسىٰ بن طلحة»، وهو خطأ صوابه: «موسى بن ثروان عن طلحة».

(٢) ورد فيه: «طلحة بن عبدالله»، وهو خطأ صوابه: «طلحة بن عبيدالله».

• •

= قلت: قد استبان لك من تخريجه ما في كلام عبدالغني من مجانبةٍ للصواب.

وفي الباب عن غير عائشة من الصحابة.

أولاً: عن عثمان بن عفان: أخرج حديثه ابن أبي شيبة (١: ٢٢: ١١١) والترمذي في «الجامع» (٣١) وفي «العلل الكبير» (١: ١١٤) وابن ماجه (٤٣٠) والدارمي (٧١٠) وابن الجارود (٧٢) وابن خزيمة (١٥١، ١٥٢) وابن حبان (١٠٨١) والدارقطني (١: ٨٦*، ٩١) والحاكم (١: ١٤٨ - ١٤٩*) وعنه البيهقي (١: ٥٤) من طرق عن إسرائيل عن عامر بن شقيق عن أبي وائل - سلمة بن شقيق - عن عثمان به، وبعضهم يرويه مطولاً في ذكر صفة الوضوء.

وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح». وقال الحاكم: «هذا إسناد صحيح، وقد احتجا بجميع رواته غير عامر بن شقيق، ولا أعلم في عامر بن شقيق طعناً بوجه من الوجوه». وتعقبه الذهبي بقوله: «قلت: ضعفه ابن معين».

قلت: تضعيف ابن معين نقله ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦: ٣٢٢) كما قال أبو حاتم عن عامرٍ هذا: «ليس بقوي، وليس من أبي وائل بسبيل». ونقل المزي في ترجمته من «التهذيب» (١٤: ٤٢) عن النسائي أنه قال: «ليس به بأس». وأورده ابن حبان في «الثقات» (٧: ٢٤٩). وأورده البخاري في «التاريخ» (٦: ٤٥٨) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وقال الذهبي في «الكاشف» (٢٥٥٤): «صدوق ضُعِّف». وأما ابن حجر فقال في «التقريب» (٣٠٩٣): «لين الحديث».

وقال الترمذي في «العلل الكبير» (١: ١١٥): «قال محمد (يعني البخاري): أصح شيء عندي في التخليل حديث عثمان. قلت: إنهم يتكلمون في هذا الحديث. =

. . . .

= فقال: هو حسن».

وفي «مسائل الإمام أحمد» لأبي داود (ص٣٠٩): «سمعت أحمد غير مرة يقول: أحسن شيء فيه - يعني في تخليل اللحية - حديث شقيق عن عثمان. يعني عن النبي ﷺ».

قلت: تقدم تضعيف كل من ابن معين وأبي حاتم له وكذلك تقوية النسائي له، ومن المتاح لنا أن نأخذ بقول النسائي فيه جمعاً بين القولين نظراً لأن النسائي - كما هو معلوم - متشدد في التوثيق، فلا ريب أن قوله فيه «لا بأس به» لم يقله إلا بحذر شديد، ولكن حكم ابن حجر عليه - أعني على عامر - بالتليين يمكن أن يكون حائلاً دون حكمنا عليه بالتوثيق، وقول أبي حاتم فيه: «وليس من أبي وائل بسبيل» يمكن أن يُشتم منه حكمه عليه بالانقطاع فيما بينهما، والله أعلم.

وكذلك قول الإمام أحمد: «أحسن شيء»، وقول البخاري: «أصح شيء» يمكن أن يجاب عليهما بأن حكمهما نسبي يعني إلى أسانيد أخرى لهذا الحديث، والله أعلم.

ثانياً: عن أبي أيوب الأنصاري: أخرج حديثه أحمد (٥:٤١٧) والترمذي في «العلل الكبير» (١ : ١١٥) وابن ماجه (٤٣٣) وابن جرير في «تفسيره» (٦ : ١٢١) والعقيلي في «الضعفاء» (٤ : ٣٢٧) وابن عدي في «الكامل» (٧ : ٢٥٤٧) من طريقين عن واصل بن السائب الرقاشي عن أبي سورة عن أبي أيوب الأنصاري به.

وقال الترمذي: «سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هذا لا شيء. فقلت: أبو سورة ما اسمه؟ فقال: لا أدري ما يصنع به، عنده مناكير، ولا يُعرف له سماعٌ من أبي أيوب». =

. . . .

= وقال البخاري في «التاريخ الكبير» (٨ : ١٧٣): «واصل بن السائب الرقاشي، منكر الحديث». وقال ابن عدي (٧ : ٢٥٤٨): «أحاديثه لا تشبه أحاديث الثقات». وقال ابن حبان في «المجروحين» (٣ : ٨٣): «كان ممن يروي عن عطاء ما ليس من حديثه وعن غيره من الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، فسقط الاحتجاج به لما ظهر ذلك منه».

وأبو سَورة قال عنه الدارقطني في «الضعفاء» (٦١٧): «مجهول». وقال العقيلي بعد أن ذكر الحديث: «الرواية في التخليل فيها لين، وفيها ما هو أصلح من هٰذا الإسناد».

ثالثاً: عن أبي أمامة الباهلي: أخرج حديثه ابن أبي شيبة (١ : ٢٢ : ١١٠) وابن جرير في «تفسيره» (٦ : ١٢١) والطبراني في «الكبير» (٨ : ٢٧٨ : ٨٠٧٠) عن زيد بن الحباب[1] عن عمر بن سليم[2] الباهلي عن أبي غالب عن أبي أمامة به.

وأورده ابن حجر في «التلخيص» (١ : ٨٦) وعزاه إلىٰ ابن أبي شيبة والطبراني ثم قال: «وإسناده ضعيف»، ولم يذكر سبب ضعفه، وأما الهيثمي فأورده في «المجمع» (١ : ٢٣٥) وقال: «رواه الطبراني في الكبير، وفيه الصلت بن دينار وهو متروك».

قلت: كذا قال، وليس فيه للصلت ذكرٌ، بل هو في إسناد الحديث الذي يليه من «المعجم الكبير». بل علته أبو غالب راويه عن أبي أمامة، فهذا قد اختلفت أقوال العلماء فيه كما في ترجمته من «التهذيب» لابن حجر (١٢ : ١٩٧ ـ ١٩٨)، =

---

(١) في ابن جرير: «حبان»، وهو خطأ.

(٢) في ابن جرير: «سليمان»، وهو خطأ.

. . . .

= وقال في «التقريب» (٨٢٩٨): «صدوق يخطىء»، ثم هو نفسه ـ أعني أبا غالب ـ رواه أخرىٰ موقوفاً علىٰ أبي أمامة، أخرجه عنه البخاري في «التاريخ» (٦: ١٦١).

رابعاً: عن ابن عباس: لحديثه طريقان: الأول: أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤: ٢٨٥) وتمام في «الفوائد» (١٧٧ ـ ترتيبه) من طريق سليمان بن عبدالرحمن عن سعدان بن يحيىٰ عن نافع مولىٰ يوسف عن محمد بن سيرين عن ابن عباس به. ونقل العقيلي عن البخاري أنه قال: «نافع مولىٰ يوسف بن عبدالله، بصري منكر الحديث». ونقل ابن أبي حاتم (٨: ٤٥٩) عن أبيه أنه قال: «متروك الحديث». وقال الذهبي في «الميزان» (٤: ٢٤٤): «وضعفه أحمد وغيره».

الثاني: أخرجه الطبراني في «الأوسط» ـ كما في «مجمع البحرين» (ق٢٢/ب ـ ٢٣/أ) ـ عن شيبان بن فروخ عن نافع أبي هرمز عن عطاء عن ابن عباس به. وقال الطبراني: «لم يروه بهذا اللفظ عن عطاء إلا نافع تفرد به شيبان».

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١: ٢٣١ ـ ٢٣٢) وقال: «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه نافع أبو هرمز، وهو ضعيف جدًّا».

قلت: أبو هرمز هذا قال الذهبي في «الميزان» (٤: ٢٤٣): «ضعفه أحمد وجماعة وكذبه ابن معين مرة. وقال أبو حاتم: «متروك الحديث». وقال النسائي: «ليس بثقة». ونقله عنه ابن حجر في «اللسان» (٦: ١٤٦) وزاد: «وقال يحيىٰ بن معين أيضاً: لا يُكتب حديثه. وقال مرة: لا أعرفه. وقال مرة: ليس بشيء. وقال مرة: ضعيف. وقال أبو حاتم أيضاً: ليس بالقوي عندهم. وقال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة، والضعف علىٰ رواياته بين». =

آخر الجزء، والحمدلله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً، وصلىٰ الله علىٰ محمـد النبي وآله الطاهرين وأصحابه المنتخبين، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

= وقد ذكر الذهبي في ترجمة نافع مولىٰ يوسف المتقدم في الطريق الأول أنه قيل: هو أبو هرمز المذكور. يعني أنهما واحد.

وفي الباب عن أنس بن مالك، وعمار بن ياسر، وابن عمر، وعبدالله بن أبي أوفىٰ، وكعب بن عمرو، وأبي بكرة، فليراجع بشأنها «تهذيب السنن» لابن القيم (١: ١٠٧ - ١١٠) و«نصب الراية» للزيلعي (١: ٢٣ - ٢٦) و«التلخيص الحبير» لابن حجر (١: ٨٥-٨٧) و«جُنَّة المرتاب» لأبي إسحاق الحويني (ص٢٠٦ - ٢٢٤).

* سمع الجزء كله من الشيخ الزكي أبي الفتح إسماعيل بن الفضل بن أحمد الأخشيذ السراج بحق سماعه من الذكواني عن أبي الشيخ بقراءة حامد بن أبي الفتح ابن أبي بكر الخباز جماعةٌ وكاتبه [أبو] المطهر بن الفضل ابن عبدالواحد الصيدلاني وبنوه أبو المحاسن جابر وأبو عبدالله محمد وأبو القاسم عبدالواحد وأحمد بن أبي غانم بن عبدالواحد بن زياد الصيدلاني في محرم سنة عشرين وخمسمائة. نقلته من الأصل وخط المطهر الصيدلاني.

قرأتُ جميع هذا الجزء علىٰ الشيخ أبي العباس أحمد بن أبي غانم بن عبدالواحد بن زياد الصيدلاني الأصبهاني بحق سماعه من إسماعيل السراج عن الذكواني عن أبي الشيخ في عشية يوم الثلاثاء الرابع وعشرين من شهر رمضان سنة خمس وتسعين وخمسمائة. كتبه محمد بن عمر العثماني حامداً لله وحده ومصلياً علىٰ نبيه.

سمع جميع هذا الجزء كله علىٰ أبي عبدالله محمد بن عمر بن عبدالغالب العثماني بقراءة الإمام الفقيه الأوحد شمس الدين أبي العباس أحمد بن عبدالواحد بن أحمد المقدسي المشايخ الشيخ إبراهيم بن مبارك بن يوسف وبدران بن جبرائيل ويوسف بن جبرائيل وحسن بن إسماعيل بن بدر الجندي وعمر بن محمود بن سعدالله الموصلي وعمه البزاعي ويوسف بن علي بن موازر وعلي بن موازر الحمصي ومساعد بن مرسل بن محمد، وصح ذلك في يوم السبت خامس جمادى الآخر من سنة إحدىٰ عشرة وستمائة بحمص، وصلى الله علىٰ محمد وآله وسلم تسليماً، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

سمع جميع هذا الجزء علىٰ الشيخ الإمام العالم الحافظ جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عمر بن عبدالغالب العثماني ولفظه بحق سماعه فيه محيي الدين إبراهيم بن أبي عبدالله بن أبي نصر بن النحاس وجمال الدين محمد ابن محمد بن أبي علي بن عمران وشمس الدين أبو بكر عبدالله بن محمد ابن عبدالجبار الأسعري؟ وبرهان الدين محمد بن سلطان بن أبي الفضل الرحبي وشمس الدين عبيدالله بن مكرم بن يوسف بن حماد بن بكير الصوري الدمشقي وعزالدين عبدالعزيز بن عمر بن معبد المقرىء بابن الديبل وعفيف الدين موسى بن رمضان؟ بن علي الدمشقي ومحمد بن عبدالقادر بن هبة الله بن النصيبي؟ الحلبي وهذا خطه، (-) أبو العباس، وصح ذلك وثبت بحلب المحروسة في ثالث عشر شهر رمضان من سنة أربع وخمس وستمائة (-).

فهرس الأحاديث

الأفعال ـ

الموقوفات:

فهرس الأسماء

(١) لم أهتد إلى تمييزه، أهو عبدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود، أم عبيدالله بن عبدالله بن أبي ثور القرشي. فكل منهما يروي عن ابن عباس ويروي عنهما الزهري كما في ترجمتيهما من «التهذيب» لابن حجر (٧ : ٣ : ٢٣، ٢١) على التوالي.

مراجع التحقيق

● الآداب للبيهقي (أحمد بن الحسين بن علي البيهقي).
أ ـ ط مكتبة الرياض الحديثة ـ بتحقيق عبدالقدوس محمد نذير.
ب ـ ط دار الكتب العلمية ـ بتحقيق محمد عبدالقادر عطا.
● إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين للزبيدي ـ ط الميمنية.
● إثبات صفة العلو ـ لابن قدامة موفق الدين عبدالله بن أحمد المقدسي ـ تحقيق بدر البدر ـ ط الدار السلفية ـ الكويت ـ (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م).
● إثبات عذاب القبر ـ للبيهقي ـ بتحقيق أبي الفداء عبدالله القاضي ـ ط مكتبة التراث الإسلامي بمصر.
● الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان لعلاء الدين ابن بلبان الفارسي
أ ـ ط دار الكتب العلمية ـ بيروت.
ب ـ ط مؤسسة الرسالة ـ بيروت.
● أخبار القضاة ـ لمحمد بن خلف ـ وكيع ـ نشر عالم الكتب ـ بيروت.
● الأدب المفرد للبخاري ـ ط المطبعة السلفية ـ بمصر.
● الأربعون ـ للآجري محمد بن الحسين البغدادي ـ تحقيق بدر البدر ـ ط مكتبة المعلا ـ الكويت. (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م).
● الأربعون العشارية ـ للعراقي عبدالرحيم بن الحسين ـ تحقيق بدر البدر ـ ط دار ابن حزم ـ بيروت.
● إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ـ للألباني محمد ناصر

الدين ـ ط المكتب الإسلامي ـ بيروت (١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م).
● أسد الغابة في أسماء الصحابة لابن الأثير ـ ط دار الشعب.
● الأسماء والصفات للبيهقي ـ نشر دار إحياء التراث العربي.
● الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة ـ للخطيب البغدادي أحمد بن علي ابن ثابت ـ تحقيق عزالدين علي السيد ـ ط مكتبة الخانجي بمصر ـ (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م).
● الأشربة ـ للإمام أحمد بن حنبل ـ تحقيق صبحي جاسم السامرائي ـ ط مطبعة العاني ـ بغداد.
● الإكمال في رفع الارتياب لابن ماكولا ـ تحقيق المعلمي اليماني.
● الأمالي الخميسية ـ للمرشد بالله يحيى بن الحسين الشجري ـ ط عالم الكتب ـ (١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م).
● الأمثال لأبي الشيخ الأصبهاني ـ ط الدار السلفية بمبي.
● الأنساب للسمعاني ـ تحقيق المعلمي اليماني.
● الإيمان ـ لمحمد بن إسحاق بن يحيى بن منده ـ تحقيق علي بن محمد ابن ناصر الفقيهي ـ ط المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية ـ (١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م).
● البدر المنير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ـ لابن الملقن عمر بن علي ـ مخطوط.
● البعث والنشور ـ للبيهقي ـ تحقيق عامر أحمد حيدر ـ ط مؤسسة الكتب الثقافية ـ (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م).
● تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ـ ط دار السعادة.
● تاريخ جرجان ـ لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي ـ ط دائرة المعارف

العثمانية بحيدر أباد الدكن (١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م).
● التاريخ الكبير للبخاري - تحقيق المعلمي اليماني - ط دائرة المعارف العثمانية.
● تاريخ مدينة دمشق - لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة ألله بن عساكر - مخطوط.
● التتبع للدارقطني علي بن عمر بن أحمد - (مطبوع مع الإلزامات له) - تحقيق أبي عبدالرحمن مقبل بن هادي الوادعي - ط دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت.
● تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي - تحقيق عبدالصمد شرف الدين - ط الدار القيمة بمبي.
● التدوين في أخبار قزوين - لعبدالكريم بن محمد الرافعي - تحقيق عزيز الله العطاردي - نشر مكتبة الإيمان بالمدينة النبوية.
● الترغيب والترهيب من الحديث الشريف - لأبي محمد عبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري - تعليق مصطفى محمد عمارة - ط مصطفى البابي الحلبي - (١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م).
● تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة - لابن حجر العسقلاني - مراجعة السيد عبدالله هاشم يماني - ط دار المحاسن للطباعة - بمصر.
● تفسير البغوي - ط دار المعرفة.
● تفسير القرآن العظيم لابن كثير - ط دار الشعب.
● تقريب التهذيب لابن حجر - تحقيق محمد عوامة - ط دار الرشيد.
● التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير - لابن حجر العسقلاني - مراجعة السيد عبدالله هاشم اليماني - ط شركة الطباعة الفنية بالقاهرة.

● تلخيص المتشابه في الرسم ـ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي ـ تحقيق سكينة الشهابي ـ ط دار طلاس ـ (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م).
● التمهيد لابن عبدالبر ـ ط وزارة الأوقاف المغربية.
● تهذيب الآثار ـ لمحمد بن جرير الطبري ـ تحقيق ناصر الرشيد وعبدالقيوم عبدرب النبي ـ ط مطابع الصفا بمكة المكرمة (١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م).
● تهذيب التهذيب لابن حجر ـ ط حيدر أباد الدكن.
● تهذيب الكمال للمزي (مخطوط) مع مطبوعة مؤسسة الرسالة بتحقيق بشار عواد معروف.
● التوحيد لابن منده.
● الثقات ـ لمحمد بن حبان بن أحمد بن أبي حاتم البستي ـ ط دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن ـ (١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م).
● جامع بيان تأويل آي القرآن (تفسير ابن جرير الطبري) ـ ط الحلبي.
● جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر ـ ط المنيرية.
● جامع التحصيل في أحكام المراسيل ـ لأبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي ـ تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي ـ ط وزارة الأوقاف العراقية ـ بغداد ـ (١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م).
● جامع الترمذي ـ ط الحلبي.
● الجامع في شعب الإيمان للبيهقي ـ ط دار الكتب العلمية.
● الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي ـ تحقيق المعلمي اليماني.
● جزء الحسن بن عرفة ـ تحقيق عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي ـ ط دار الخلفاء ـ الكويت (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م).

● حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني ـ ط دار السعادة.
● خلق أفعال العباد ـ للبخاري محمد بن إسماعيل ـ تعليق بدر البدر ـ نشر الدار السلفية ـ الكويت (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م).
● الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي ـ ط دار الفكر.
● الدعوات الكبير ـ للبيهقي أحمد بن الحسين ـ القسم الأول ـ تحقيق بدر البدر ـ نشر مركز المخطوطات والتراث بالكويت (١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م).
● دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني.
● ذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني ـ ط ليدن.
● الرد على الجهمية للدارمي ـ تخريج بدر البدر ـ ط الدار السلفية ـ الكويت.
● الزهد للإمام أحمد بن حنبل ـ تحقيق محمد جلال شرف ـ ط دار النهضة العربية ـ (١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م).
● الزهد لوكيع بن الجراح ـ تحقيق عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي ـ ط مكتبة الدار ـ المدينة النبوية (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م).
● سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني ـ ط المكتب الإسلامي.
● سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني ـ ط المكتب الإسلامي.
● سنن البيهقي الكبرى ـ ط دائرة المعارف العثمانية.
● سنن الدارقطني ـ ط السيد هاشم يماني.
● سنن الدارمي ـ ط السيد هاشم يماني.
● سنن النسائي ـ نشر دار إحياء التراث العربي.
● سنن ابن ماجه ـ ط الحلبي.

● سنن أبي داود ـ تعليق عزت عبيد دعاس .
● السنة لعبد الله بن أحمد ـ ط دار ابن القيم .
● السنة لابن أبي عاصم ـ تحقيق الألباني ـ ط المكتب الإسلامي .
● سير أعلام النبلاء ـ ط مؤسسة الرسالة .
● شرح أصول السنة للالكائي ـ تحقيق أحمد سعد حمدان ـ ط دار طيبة .
● شرح السنة للبغوي ـ ط المكتب الإسلامي .
● شرح معاني الآثار للطحاوي ـ نشر مطبعة الأنوار المحمدية .
● الشريعة للآجري ـ تحقيق محمد حامد الفقي .
● الشمائل المحمدية للترمذي ـ تحقيق عزت عبيد دعاس .
● صحيح ابن خزيمة ـ تحقيق الأعظمي ـ ط المكتب الإسلامي .
● صحيح البخاري (مع فتح الباري ط السلفية) .
● صحيح الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري ـ تعليق محمد فؤاد عبدالباقي ـ ط الحلبي .
● صفة الجنة ـ لأبي نعيم الأصبهاني ـ تحقيق علي رضا ـ ط دار المأمون للتراث ـ دمشق .
● الضعفاء ـ للدارقطني ـ تحقيق موفق عبدالقادر ـ ط دار المعارف بالرياض .
● الضعفاء ـ للعقيلي ـ تحقيق عبدالمعطي قلعجي ـ ط دار الكتب العلمية .
● الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد ـ ط دار صادر .
● طبقات المحدثين ـ لأبي الشيخ الأصبهاني ـ تحقيق عبدالغفور البلوشي ـ ط مؤسسة الرسالة .
● العلل الكبير ـ للترمذي ـ تحقيق حمزة ديب مصطفى ـ ط مكتبة الأقصى

ـ عمان.

● العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ـ لابن الجوزي ـ ط دار نشر الكتب الإسلامية.

● عمل اليوم والليلة للنسائي ـ تحقيق فاروق حمادة ـ ط مكتبة المعارف ـ المغرب.

● عمل اليوم والليلة لابن السني ـ ط دائرة المعارف العثمانية.

● الغيلانيات ـ لأبي بكر الشافعي.

● فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ـ ط المطبعة السلفية بمصر.

● الفتوحات الربانية شرح الأذكار النواوية ـ لابن علان الدمشقي.

● فضائل الصحابة ـ لأحمد بن حنبل ـ تحقيق وصي الله بن محمد عباس ـ ط مؤسسة الرسالة.

● فضائل القرآن لابن الضريس ـ ط دار الرشد ـ الرياض.

● الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي ـ تعليق إسماعيل الأنصاري ـ نشر دار إحياء السنة النبوية.

● الفوائد لتمام الرازي ـ (النسخة الخطية، وما طبع منه بترتيب جاسم الفهيد الدوسري ـ ط دار البشائر).

● فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي.

● قطف الأزهار المتناثرة ـ للسيوطي ـ تحقيق خليل الميس ـ ط المكتب الإسلامي.

● القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع للسخاوي ـ تحقيق محمد بشير عيون ـ ط دار البيان.

● الكاشف ـ للذهبي ـ تحقيق عزت علي عيد عطية وموسىٰ محمد علي الموشىٰ ـ ط دار الكتب الحديثة.

● الكامل في الضعفاء ـ لابن عدي ـ ط دار الفكر ـ بيروت.

● كشف الأستار في زوائد البزار للهيثمي ـ ط مؤسسة الرسالة.

● الكواكب النيرات لابن الكيال ـ تحقيق عبدالقيوم عبدرب النبي ـ ط دار المأمون للتراث.

● لسان الميزان لابن حجر العسقلاني ـ نشر مؤسسة الأعلمي.

● لقط اللآلىء المتناثرة ـ تحقيق محمد عبدالقادر عطا ـ ط دار الكتب العلمية.

● اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ـ للسيوطي ـ نشر دار المعرفة ـ بيروت.

● مجمع البحرين في زوايد المعجمين للهيثمي ـ (مخطوط).

● مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي ـ ط دار السعادة.

● المجروحين لابن حبان ـ ط دار الوعي ـ حلب.

● المحلى لابن حزم ـ تحقيق أحمد شاكر.

● مختصر سنن أبي داود ـ للمنذري ـ تحقيق أحمد شاكر وحامد الفقي ـ نشر دار المعرفة ـ بيروت.

● المدخل إلى السنن للبيهقي ـ تحقيق محمد ضياء الأعظمي ـ ط دار الخلفاء ـ الكويت.

● المراسيل لابن أبي حاتم ـ تحقيق شكر الله نعمة الله ـ ط الرسالة.

● مسائل الإمام أحمد ـ تحقيق محمد رشيد رضا ـ المنار.

● المستدرك على الصحيحين للحاكم ـ ط دار المعارف العثمانية بالهند.

● مسند الإمام أحمد بن حنبل ـ ط الميمنية.
● مسند الحميدي ـ تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي.
● مسند سعد بن أبي وقاص ـ للدورقي ـ تحقيق عامر صبري ـ ط دار البشائر.
● مسند الشافعي ـ بترتيب السندي ـ نشر دار الكتب العلمية.
● مسند الشهاب للقضاعي ـ تحقيق حمدي السلفي ـ ط الرسالة.
● مسند الطيالسي ـ ط دائرة المعارف العثمانية.
● مسند علي بن الجعد ـ للبغوي ـ تحقيق عبدالمهدي عبدالهادي ـ ط مكتبة الفلاح.
● مسند أبي يعلى ـ تحقيق حسين سليم أسد ـ ط دار المأمون للتراث.
● مشكل الآثار للطحاوي:
أ ـ ط دائرة المعارف العثمانية.
ب ـ ط مؤسسة الرسالة ـ بيروت.
● مشيخة ابن جماعة ـ البرزالي ـ تحقيق موفق عبدالقادر ـ ط دار الغرب الإسلامي.
● مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ـ للبوصيري ـ ط دار الجنان.
● مصنف ابن أبي شيبة ـ نشر الدار السلفية ـ بمبي.
● مصنف عبدالرزاق ـ ط المجلس العلمي ـ الهند.
● معجم شيوخ أبي يعلى ـ تحقيق حسين سليم أسد ـ ط دار المأمون للتراث.
● معجم الطبراني الأوسط ـ تحقيق محمود الطحان ـ ط المعارف ـ الرياض.
● معجم الطبراني الصغير ـ تحقيق محمد شكور إمرير ـ ط المكتب الإسلامي.

● معجم الطبراني الكبير ـ تحقيق حمدي السلفي ـ ط وزارة الأوقاف العراقية.
● المعرفة والتاريخ للفسوي ـ ط وزارة الأوقاف العراقية.
● معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني ـ تحقيق محمد راضي ـ ط مكتبة الدار بالمدينة النبوية.
● معرفة علوم الحديث ـ للحاكم النيسابوري.
● المقاصد الحسنة للسخاوي ـ ط الخانجي.
● مكارم الأخلاق للخرائطي ـ ط المطبعة السلفية بمصر.
● المنتخب من مسند عبد بن حميد ـ تحقيق مصطفى العدوي ـ ط دار الأرقم بالكويت.
● المنتقى لابن الجارود ـ ط السيد هاشم يماني.
● الموضح لأوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي.
● الموضوعات لابن الجوزي ـ ط المطبعة السلفية بالمدينة المنورة.
● موطأ الإمام مالك (بشرح الزرقاني).
● ميزان الاعتدال للذهبي ـ تحقيق محمد علي البجاوي ـ ط الحلبي.
● نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية للزيلعي ـ ط المجلس العلمي ـ الهند.
● نظم المتناثر في الحديث المتواتر للكتاني.
● النكت على كتاب ابن الصلاح حجر العسقلاني ـ تحقيق ربيع بن هادي ـ ط الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية. .
● النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ـ ط الحلبي.

